

مجلة "الاقتصاد والتنمية"

العدد العاشر / جوان 2018

مجلة دورية علمية محكمة تصدر عن مخبر التنمية المحلية المستدامة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة يحي فارس بالمدينة

الرئيس الشرفي:

أ.د يوسف حميدي

رئيس جامعة يحي فارس بالمدينة

مدير المجلة:

أ.د. عبد الوهاب رميدي

رئيس التحرير:

أ.د.علي سماي

لجنة المحكمين للعدد

- أ.د. يرقى حسين..... جامعة المدية
- أ.د. رميدي عبد الوهاب..... جامعة المدية
- أ.د. خليل عبد القادر..... جامعة المدية
- أ.د. سليمان بوفاسة..... جامعة المدية
- أ.د. سماي علي..... جامعة المدية
- أ.د. تهتان موراد..... جامعة المدية
- أ.د. أوسرير منور.....جامعة بومرداس
- أ.د. مسعداوي يوسف.....جامعة البليدة
- د. شبوطي حكيم..... جامعة المدية
- د. مزيود ابراهيم..... جامعة المدية
- د. شعبان فرج.....جامعة البويرة
- د. قاشي خالد.....جامعة البليدة 02
- د.كمال مولوج..... جامعة المدية
- د.عاشور حيدوشي..... جامعة البويرة
- د.منصر الياس.....جامعة البويرة
- د. عبد الله الحرتسي حميد.....جامعة خميس مليانة
- د.علام عثمان.....جامعة البويرة
- د.بوعرار أحمد شمس الدين.....جامعة المدية
- د.ضيف أحمد.....جامعة البويرة
- د.جيدار حسان.....جامعة المدية
- د.حمداني محي الدين.....جامعة المدية
- د.سفير محمد.....جامعة البويرة
- د.سيد محمد.....جامعة خميس مليانة
- د.ديحياوي سمير.....جامعة البويرة
- د.ديحياوي محمد.....جامعة المدية
- د.العيداني الياس.....المركز الجامعي تيسمسيلت
- د.شوقي قبطان.....جامعة المدية
- د.ضويفي حمزة.....المركز الجامعي تيسمسيلت
- د.غزالي عماد.....جامعة المدية

قواعد النشر بالمجلة

تتم مجلة (الاقتصاد والتنمية) بالأبحاث والدراسات العلمية غير المنشورة من قبل في تخصصات العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وفقا لقواعد النشر الآتية :

● لغة النشر :

تنشر المجلة البحوث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية

● شروط النشر :

يشترط في البحوث المقدمة استيفائها للشروط الآتية:

1- أن تكون مصحوبة بتعهد وإقرار كتابي بعدم النشر في جهات أخرى.

2- أن لا تنشر في مكان آخر إلا بموافقة المجلة.

● قواعد تسليم الورقة المقدمة للنشر :

1- يرفق البحث بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة التي كتب بها المقال وملخص آخر بلغة غير التي كتب بها المقال.

2- تكتب المادة العلمية وفق برنامج Microsoft word وبخط traditional arabic مقياس 16، أما المقدمة بالفرنسية أو الانجليزية فتكون بخط times new roman مقياس 14.

3- لا يتعدى عدد صفحات المقال 25 صفحة وأن لا يقل عن 15 صفحة بما فيها الهوامش والمراجع.

4- تكون الصفحات من نوع A4 مع الهوامش التالية: 2 سم على كل الجهات الأربع.

5- ضرورة وجود التهميش والمراجع ، ويشار إليها في نهاية البحث.

6- يتضمن البحث في صفحته الأولى السيرة الذاتية لصاحبه، تتضمن رقم الهاتف، البريد الإلكتروني، الجامعة، الكلية، الرتبة العلمية.

● التحكيم :

1- تخضع كل الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر للتحكيم ويتم اعتمادها بشكل نهائي بعد إجراء كافة التعديلات التي يوصي بها المحكمون.

2- يتحمل المؤلف/المؤلفون وحدهم المسؤولية عن محتويات أوراقهم وبحوثهم المنشورة، وتكون الأفكار الواردة فيها معبرة عن آرائهم ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عنها.

● البريد الإلكتروني:

ترسل المداخلات عن طريق المنصة الجزائرية للمجلات العلمية (Algerian Scientific Journals Platform)

الفهرس

- 01- أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المالية، دراسة قياسية للفترة: 1995-2014
 د. مقعاش سامية..... 5
- 02- إدارة المخاطر ودورها في خلق القيمة بالبنوك : دراسة ميدانية بعينة مختارة من الوكالات البنكية بمدينة المدية
 ط.د. مختفي حميدة..... 25
- 03- استخدام نموذج مونت كارلو للمحاكاة في تقييم المشاريع الاستثمارية
 أ. صالح هشام / أ. د. راتول محمد..... 46
- 04- إستراتيجية تحول البنوك الجزائرية للمصرفية الإسلامية للنهوض بالقطاع المصرفي
 د. دريد حنان..... 66
- 05 - أهمية دمج التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية.
 د: معمر قرية/ د. سمير بن عمور..... 86
- 06- تأثير تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف في الجزائر
 د. موزاوي عائشة..... 107
- 07 - دراسة تحليلية لمحددات السلوك الشرائي خلال شهر رمضان المبارك
 أ. نشاد عز الدين/ أ. د. بوفاسة سليمان..... 122
- 08- دور اقتصاد المعرفة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة ميدانية-
 د. بن زكورة العونية / د. سعيد فاطمة الزهراء 139
- 09- دور محافظ الحسابات في تقييم قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرار في الاستغلال - دراسة ميدانية-
 د. يرقى كريم..... 155
- 10 - فعالية السياسة المالية و دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية
 ط.د. دين مختارية..... 171
- 11- واقع إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة بين الفرص والمخاطر
 د. لموشى زهية..... 188
- 12- واقع المسؤولية الاجتماعية في البنوك دراسة حالة البنك الأهلي السعودي
 أ. فاطمة الزهراء نويجي..... 208
- 13- أهمية قرض الإيجار في تغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر المؤسسات المانحة بالجزائر دراسة
 ميدانية 2010- 2015
 د. سوسن زيرق. / أ. سارة علالي..... 221
- 14- الأنماط القيادية ودورها في الحد من الصراع التنظيمي
 ط.د: زريق حنان. / د. يحيواوي محمد،..... 248
- 15- استراتيجية تنمية الفروع الصناعية الواعدة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2016)
 ط.د. براى الهادي/ أ.د. خليل عبد القادر..... 265

أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المالية

دراسة قياسية للفترة: 1995-2014.

د. مقعاش سامية*

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المالية، معتمدة على التحليلين الوصفي والكمي لهذه العلاقة، وذلك باستعمال طريقة التكامل المشترك في قياس أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المالية للفترة الممتدة ما بين 1995 و2014. لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هذه التدفقات تؤثر إيجاباً على الصادرات. فمن خلال اختبار التكامل المشترك تبين أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي والصادرات المالية، كما تبين أيضاً من نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في نمو الصادرات في الأجل الطويل أكثر من مساهمته في الأجل القصير، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% في الأجل الطويل يؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 13%، أما في الأجل القصير فالصادرات تزيد بنسبة 5%.

الكلمات المفتاحية: ماليا، الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، التكامل المشترك.

Abstract:

This paper aims to determine the impact of foreign direct investment flows on the Malaysian exports, based on the descriptive and quantitative analyzes of this relationship, using the Co-integration method of measuring the impact of the foreign direct investment flows on the Malaysia's exports for the period between 1995 and 2014. This study concluded that these flows positively affect of the exports. The Co-integration test shows that there is a long-term relationship between The foreign investment and The exports of Malaysia, also it shows the results of the estimation of error correction model that The foreign direct investment contributes to the growth of The exports in the long term more than its contribution in the short term, As the increase of foreign direct investment by 1% in the long term leads to increased exports by 13%, while in the short-term Exports will increase by 5%.

Keywords: Malaysia, Exports, Foreign Direct Investment, Co-integration.

*مقعاش سامية، استاذة محاضرة قسم ب، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر.

المقدمة:

تُعد ماليزيا من الدول التي تمكّنت من تحقيق نهضة تنموية، باستغلالها لما تملكه من موارد طبيعية وطاقات بشرية واعتمادها على سياسات وإستراتيجيات اقتصادية ناجحة ساهمت في الرفع من مستواها الاقتصادي. ويتضح ذلك جليا من خلال تتبع مؤشرات الاقتصاد. وبهذا استطاعت أن تخرج من شرقة التخلف والتبعية. لقد ساهمت جملة من العوامل في التحول السريع لماليزيا من دولة زراعية محدودة الموارد إلى قوة صناعية وتجارية إقليمية ودولية من أبرزها استفادتها من التدفقات المالية الأجنبية.

وبالنظر إلى ما يشهده الاقتصاد العالمي من موجة واسعة من التحرير، وما يفرضه من اندماج الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال عملية تفكيك القيود على حركة رؤوس الأموال، أدركت ماليزيا أنه أصبح لزاما عليها مواكبة التطورات العالمية لاستغلال الفرص ومواجهة التحديات التي يفرضها هذا الوضع. ولذلك، اعتمدت على إستراتيجية تنموية فحواها الاعتماد على رأس المال الأجنبي، فقامت بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في مختلف قطاعاتها الزراعية والصناعية، للتكيف مع المستجدات في الساحة الدولية.

ومن خلال هذه الإستراتيجية تمكّنت ماليزيا من تحقيق قفزات هامة في التنمية الاقتصادية، وهو ما أهلها لتصبح ضمن فريق النور الآسيوية. وما لا شك فيه أن التطور الذي حققته ماليزيا في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والرفع من حجم صادراتها كان نتيجة تضافر مجموعة من العوامل يعود البعض منها إلى الوفرة النسبية للموارد الطبيعية والبشرية، وبعضها الآخر إلى السياسات الاقتصادية التي طبقتها الحكومة، وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، سعيا منها لجذب أكبر قدر منه وتهيئة البيئة المناسبة لاستيعابه.

إشكالية الدراسة: سعت ماليزيا إلى بناء اقتصاد متكامل من خلال تبني عدة استراتيجيات من بينها إستراتيجية استقطاب رأس المال الأجنبي، وعلى إثر ذلك قامت بتحرير حركية رؤوس الأموال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها. وإذا كانت هذه الاستثمارات تتيح بدائل عديدة وخيارات متنوعة من أجل تلبية حاجياتها الدول من رؤوس الأموال، فإنها في الوقت ذاته قد تفرز مشاكل أخطر، وتحدث اضطرابات شديدة تصيب المتغيرات الاقتصادية للدول المستقطبة. ومن هذا المنطلق، يمكن طرح الإشكالية التالية: "ما هو أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات في ماليزيا.

فرضية الدراسة: وبناءً على ما سبق، فإن هذه الورقة تسعى لتأكيد فرضية رئيسية مفادها "أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر إيجابا على الصادرات في ماليزيا". ومن أجل ذلك فقد تم تسليط الضوء على أربع محاور هي:

- أولا: نظرة على اقتصاد ماليزيا؛
- ثانيا: تطور قطاع الصادرات في ماليزيا؛
- ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا؛
- رابعا: قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور حجم الصادرات في ماليزيا.

المحور الأول: نظرة على اقتصاد ماليزيا

سجلت ماليزيا مؤشرات جيدة، لم تقتصر على المؤشرات الاقتصادية فحسب (مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، ونصيب الفرد من الدخل)، بل شملت أيضا المؤشرات الاجتماعية (مثل المعدل العام للفقر)، وهذا ما جعلها تتحول من دولة تعتمد على تصدير المواد الأولية إلى دولة مصدرة للسلع الاستهلاكية والصناعية.

أولا: المقومات الاقتصادية لماليزيا

تمكّنت ماليزيا من استغلال ما تملكه من موارد طبيعية ومنتجات أولية وطاقات بشرية إضافة النجاح الذي حققته السياسات والإستراتيجيات الاقتصادية المنتهجة، وهذا ما انعكس إيجابا على النمو الاقتصادي الذي حققته هذه الدولة.

أ- الإمكانيات الطبيعية لماليزيا

تعتبر ماليزيا من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والنفط إضافة إلى كونها بلدا زراعيا. أما مواردها الطبيعية فتتمثل في القصدير، النفط، النحاس، الأخشاب، والمطاط الطبيعي. أما منتجاتها الزراعية فتتمثل في الزيوت والأخشاب والكاكو والتوابل والأرز. وتوفر ماليزيا 41% من إمدادات العالم من المطاط الطبيعي، و39% من الأخشاب الصلبة، و37% من زيت النخيل و32% من القصدير.¹

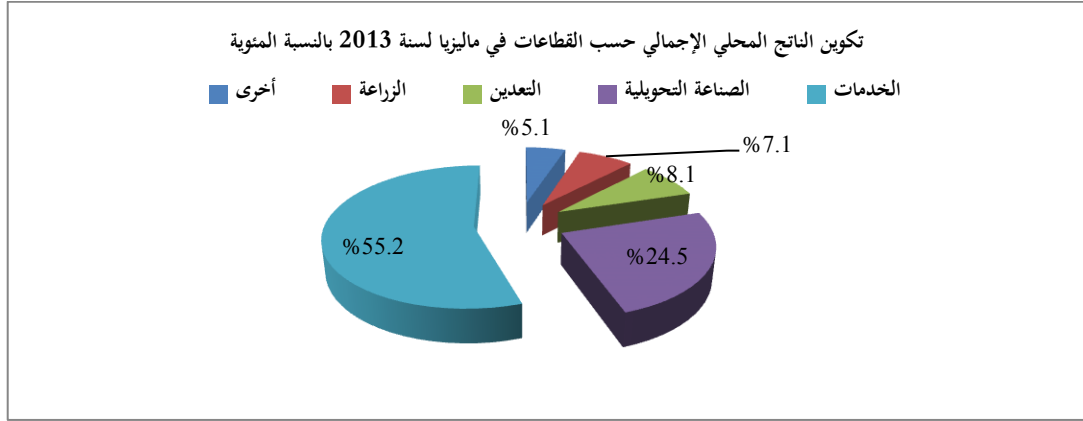
لقد كان اعتماد ماليزيا على مواردها الطبيعية السمة البارزة لاقتصاد خلال الفترة الاستعمارية،² والعقود التي تلت الاستقلال، إذ كانت مزارع المطاط واستخراج المعادن من القطاعات الاقتصادية الرئيسية لماليزيا، كما كانت الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية تحتل المرتبة الأولى في صادراتها. وعلى الرغم من أن ماليزيا بدأت مع نهاية السبعينيات من القرن العشرين في تنفيذ خطة واسعة النطاق تبنت خلالها سياسات التصنيع، إلا أن استغلال الموارد الطبيعية وتصديرها استمرت في لعب دور رئيسي في اقتصادها.³

ولأن النفط والغاز ومصادر الطاقة تعد بمثابة قوة دفع أساسية لأي اقتصاد، فقد أولتها ماليزيا اهتماما بالغاً. ونتيجة ذلك، فقد أدت صناعة النفط والغاز المحلية دورا حاسما في نمو الاقتصاد الماليزي. وكان إنتاج النفط والغاز يشكّلان الدعامة الأساسية التي حفزت النمو الذي شهدته ماليزيا خاصة منذ تأسيس الشركة البترولية بتروناس (PETRONAS) سنة 1974 والتي أعطت زخما حيويا في تطوير الاقتصاد الماليزي. ففي سنتي 2008 و2009 كانت نسبة مساهمة صناعة النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ 22% و19% على التوالي،⁴ بينما في سنة 2014 مثلت قطاعات النفط والغاز والطاقة ما مقداره 15% منه، وتعتبر ماليزيا ثاني أكبر منتج للنفط في جنوب شرق آسيا بعد اندونيسيا.⁵

ونظراً لأهمية القطاع الزراعي في أي اقتصاد، بالنظر إلى ما يوفره من أمن غذائي وخلق للثروة ودعم للتنمية الاقتصادية. تولي ماليزيا اهتمامها بهذا القطاع، وتركزت على المحاصيل النقدية، مثل زيت النخيل والمطاط، والكاكاو، والمحاصيل الغذائية مثل الأرز والفلفل وبساتين الفاكهة والخضار.⁶ وعلى الرغم من أن نسبة مساهمة

هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة (7.1%) إذا ما قورنت بقطاع الخدمات والصناعة التحويلية (55.2%) و24.5% على التوالي)، إلا أن ماليزيا تتبنى سياسة زراعية مفادها تعظيم الدخل في قطاع الزراعة، من خلال الاستخدام الفعال للموارد المحلية والتركيز على زيادة الإنتاجية واختيار المحاصيل ذات العوائد العالية بالإضافة إلى توظيف تكنولوجيات أكثر كفاءة في هذا القطاع.⁷

الشكل رقم 1: تكوين الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات في ماليزيا لسنة 2013.



Source: International Monetary Fund, IMF Country Report No, 15/59, MALAYSIA, (March 2015), p. 3.

لقد تمكنت ماليزيا من تحقيق الاكتفاء الذاتي أو قاربت من ذلك في العديد من السلع الغذائية، إضافة إلى الدواجن والبيض والأسماك وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مستويات الاكتفاء الذاتي في ماليزيا من السلع الغذائية للفترة 2009-2012.

(بالنسبة المئوية)

المنتجات	2012	2011	2010	2009	السنوات
الأرز	73.5	73	71.4	70.4	
الفواكه	60.5	60.1	65.8	64.7	
الخضروات	53.3	58	41.2	39.2	
الأسماك	134.2	123.7	101.7	100.1	
الدواجن	131.4	131.4	127.9	122.2	
البيض	131.6	130.6	115.4	114.7	

Source: WTO, Trade Policy Review, Report By the Secretariat, Malaysia, (27 January 2014), p. 84.

إضافة إلى هذه الإمكانيات الطبيعية فماليزيا تحتل موقعا إستراتيجيا مهماً، فهي تقع في قلب شرق آسيا وتطلُّ عليها العديد من الدول المجاورة المهمة في المجالات التجارية والاقتصادية، كالصين واليابان وسنغافورة. وهذا ما جعلها مركزا تجاريا وماليا جذاباً على المستويين الإقليمي والعالمي.

ب- الإمكانيات البشرية لماليزيا

تعد الطاقات البشرية أساس أي نهضة اقتصادية، نظرا لما تساهم به في تحقيق أهداف الإستراتيجية التنموية المعتمدة، وأيضاً دورها في تامين باقي الموارد. ولم تكن ماليزيا لتحقق النمو الاقتصادي الذي توصلت إليه

إلا بتوفير طاقات بشرية متخصصة في كل المجالات. وماليزيا وفرة في عنصر العمل فقد كانت تعاني بعد استقلالها من معدلات بطالة مرتفعة بسبب وفرة العمال القادرين على العمل خاصة في ظل حالة الركود التي كانت تواجهها في تلك الفترة. ففي سنة 1970 كان معدل البطالة في ماليزيا 7.5%، وكان معدل نمو القوى العاملة يقدر بـ 32% سنويا، ونصف فرص العمل كانت في القطاع الزراعي. ومع نهاية السبعينيات تبنت ماليزيا السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)،⁸ والتي كانت تهدف من خلالها إلى إحداث تحول هيكلية من الاعتماد على الزراعة إلى النهوض بقطاع الصناعة والخدمات، فاستغلت ماليزيا ميزة وفرة العمالة في الصناعات التصديرية كثيفة العمل.⁹

لكن ونتيجة للتطور الذي حصل في هذا البلد سيما في مجال الصناعة، أدى ذلك إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة. ورغم الجهود المبذولة لتأهيل وتنمية القوى العاملة إلا أنها ظلت تعاني من نقص في القوى العاملة ذات المهارات. ففي سنة 2010 مثلا، كان ما يقارب ثلاثة أرباع (73.8%) من القوى العاملة الماليزية ذات مهارات متدنية والنسبة الباقية فقط يمثل القوى العاملة ذات الكفاءات.¹⁰ ولهذا السبب عملت ماليزيا على جذب العمالة الأجنبية الماهرة، إذا تقوم باستقدام العمال من البلدان المجاورة ومن إندونيسيا بشكل خاص من أجل التغلب على مشكلة نقص الأيدي العاملة. وفي سبيل ذلك تتخذ عدة تدابير تحفيزية منها المتعلقة بالأجر وتوفير خدمات صحية مدعومة من الدولة وبتكلفة متدنية. كما تتكفل الحكومة بتغطية نحو 98% من تكاليف الرعاية الصحية، بالإضافة إلى الإعفاء من بعض الرسوم.¹¹ والجدول رقم 2 يبين مؤشرات الاعتماد على العمالة الأجنبية في ماليزيا.

الجدول رقم 2: مؤشرات الاعتماد على العمالة الأجنبية في ماليزيا في الفترة 2000 - 2009.

السنوات	العمالة الأجنبية	
	جميع القطاعات (1000 عامل)	من إجمالي العمالة %
2000	807	8.7
2002	1068	11.2
2004	1470	14.7
2006	1869	16.7
2008	2063	17.8
2009	1918	16.5

Source : The World Bank, MALAYSIA /Workforce Development, Saber Country Report 2013, p. 9.

من خلال هذا الجدول يتضح أنه منذ 2004 أصبحت العمالة الأجنبية تمثل ما يزيد عن سدس العمالة الإجمالية في ماليزيا. ورغم أن هذه المشاركة للعمالة الأجنبية ساهمت في تطوير اقتصاد ماليزيا بشكل ملحوظ، بزيادة المعروض من اليد العاملة وتخفيف النقص لديها. كما أن وجودهم ساهم في زيادة النمو الاقتصادي لماليزيا. ومع ذلك، فإن استمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية كانت له آثار عكسية منها أنه يولد عقلية الاعتماد على هذا النموذج عدم وجود حافز لتنمية وتدريب القوى العاملة والاهتمام بتنمية الموارد البشرية للحصول على مهارات عالية، كما ساهمت أيضا في هجرة الأدمغة من ماليزيا إلى البلدان ذات الأجور المرتفعة مثل اليابان وسنغافورة.¹²

وعلى العموم، يمكن القول أن ماليزيا نجحت في رفع مستواها الاقتصادي إلى مصاف الدول الصناعية ومرد ذلك جملة من العوامل، منها وفرة مواردها الطبيعية وخاصة المطاط الطبيعي وزيت النخيل والقصدير. أما الطاقات البشرية فرغم أن ماليزيا تفتقد إلى اليد العاملة ذات المهارة والكفاءات، إلا أنها استطاعت التغلب على هذه المشكلة من خلال اعتمادها على إستراتيجية تهدف إلى الحصول على العمالة من خارج ماليزيا وذلك باتخاذ التدابير التحفيزية الضرورية.

المحور الثاني: تطور قطاع الصادرات في ماليزيا

حققت التجارة الخارجية لماليزيا نمواً كبيراً منذ النصف الثاني من القرن العشرين، زادت من سرعة انتعاش اقتصادها نتيجة لتوسع صادراتها، وهو ما أسهم في زيادة معدل نموها. ونتيجة لانتهاجها سياسة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي وتحول قاعدة الاقتصاد من زراعية إلى صناعية ازداد ارتباط الاقتصاد الماليزي بالاقتصاد الدولي عبر قناة التجارة الخارجية حتى أن ماليزيا أصبحت من الدول الرائدة في هذا المضمار، إذ تحتل صادراتها مكانة رفيعة في السوق العالمي.

يقدر حجم تجارة ماليزيا بنحو 139% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013، وهذا يدل على مدى الانفتاح التجاري لاقتصاد هذه الدولة. وهي مصنفة ضمن أفضل 25 دول تجارية في العالم. وبلغت قيمة إجمالي تجارتها 1.4 تريليون رينجت ماليزي في عام 2013،¹³ (1 دولار يعادل 3.1 رينجيت). وهذا يعكس قوة نشاط اقتصادها المحلي وقدرته التصديرية، إضافة إلى مساهمة التجارة الإقليمية والانتعاش في البيئة الاقتصادية الخارجية. وتعتبر ماليزيا ثاني أكبر دولة تجارية في رابطة دول جنوب شرق آسيا (Asian)، بعد سنغافورة. وقد تغير نمط تجارتها الخارجية إلى حد كبير خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين نتيجة تشجيع الصناعات التحويلية. وأهم الشركاء التجاريين لماليزيا دول رابطة الآسيان وخاصة الصين سنغافورة، واليابان ثم الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول المجموعة الأوروبية مثل ألمانيا، بالإضافة إلى أستراليا.¹⁴

استطاعت ماليزيا تنويع قطاع التصدير وجعلته أكثر مرونة يتماشى مع التغييرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتحديات البيئة العالمية. فبينما كانت في سنة 1960، الصادرات من السلع الأولية مثل المطاط والقصدير والأخشاب والبتول وزيت النخيل الدعامة الأساسية للاقتصاد، أصبح قطاع الصناعات التحويلية يساهم بنسبة 58.7% من إجمالي الصادرات في عام 1990، ليرتفع إلى 76.2% سنة 2013.¹⁵ أما تركيبة الصادرات فتمثل المنتجات الكهربائية والإلكترونية نسبة كبيرة من إجمالي صادرات ماليزيا، تليها صادرات الصناعة غير الإلكترونية والكهربائية المتمثلة في الصادرات من السلع والمواد الكيماوية والمعادن والنفط والغاز والمطاط الطبيعي وهذه كلها شهدت ارتفاعاً نتيجة زيادة الطلب العالمي عليها. والجدول رقم 3 يمثل تركيبة صادرات ماليزيا لسنة 2013 - 2014.

الجدول رقم 3: تركيبة صادرات ماليزيا لسنة 2013 - 2014.

السنوات المنتجات	2013 (مليون رينجت)	2014 (مليون رينجت)	من إجمالي % الصادرات 2013	من إجمالي % الصادرات 2014
المنتجات الكهربائية والإلكترونية	130.184	143.996	43.0	42.7
المنتجات غير الإلكترونية والكهربائية	172.575	193.178	57.0	57.3
المنتجات النفطية	34.918	43.102	11.5	12.8
المواد والمنتجات الكيميائية	27.493	29.345	9.1	8.7
الألات والأجهزة وقطع الغيار	15.506	17.446	5.1	5.2
المصنوعات من المعادن	14.600	15.289	4.8	4.5
المعدات البصرية والعلمية	11.658	13.831	3.9	4.1
منتجات المطاط	11.041	10.251	3.6	3.0
الأغذية المصنعة	8.060	9.324	2.7	2.8
المنتجات الخشبية	8.082	8.462	2.7	2.5
الأقمشة والملابس والأحذية	5.923	7.034	2.0	2.1
معدات النقل	5.978	6.814	2.0	2.0
صناعة البلاستيك	5.648	6.284	1.9	1.9
منتجات الحديد والصلب	4.562	5.847	1.5	1.7
المجوهرات	4.700	3.962	1.6	1.2
المنتجات المعدنية	3.103	3.243	1.0	1.0
المشروبات والتبغ	2.132	2.312	0.7	0.7
عجينة الورق والمنتجات الورقية	2.043	2.140	0.7	0.6
السلع المصنعة الأخرى	7.128	8.492	2.4	2.5
المجموع	302.762	337.174	100	100

Source : Malaysia, Ministry of Finance, Economic Report 2014/2015, "ECONOMIC PERFORMANCE AND PROSPECTS", p. 97.

وتعتبر دول شرق آسيا أهم الأسواق التجارية لماليزيا، كما تعتبر أسواق الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وجهة مهمة لمنتجاتها. فخلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 كانت الدول العشرة الأولى المستقطبة لصادرات ماليزيا مرتبة كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 4: التوزيع النسبي للصادرات المايزية حسب الوجهة (بالنسبة المئوية).

الدول	قيمة الصادرات (مليار رينجت)	الحصة من إجمالي الصادرات %
سنغافورة	81.05	14.2
الصين	67.73	11.9
اليابان	61.52	10.8
والولايات المتحدة	47.16	8.3
تايلندا	29.84	5.2
هونغ كونغ	27.90	4.9
استراليا	25.16	4.4
الهند	24.13	4.2
إندونيسيا	24.13	4.2
كوريا	19.95	3.5

Source :The Office Portal of Malaysia External Trade Development Cooperation, "Malaysia External Trade Statistics", September 2014, p. 5,

تشير البيانات الواردة في الجدول أن غالبية صادرات ماليزيا كانت باتجاه دول جنوب شرق آسيا (سنغافورة، الصين، اليابان، تايلندا، هونغ كونغ، إندونيسيا، وكوريا)، إذ تمثل حصة هذه الدول ما نسبته 54.7% من إجمالي صادراتها. وهذا يعني أن حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة حيوي لماليزيا.

المحور الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا

عرفت التدفقات الرأسمالية منذ النصف الثاني من القرن العشرين تطوراً نوعياً غير مسبوق في تاريخ البشرية. وإذا كانت الدول المتقدمة سباقة إلى الاستفادة من هذه الأموال، فإن الكثير من الدول النامية والناشئة منها أصبحت تسعى جاهدة لاستقطاب ما أمكن من هذه الأموال، ومن هذه الدول ماليزيا.

1- السياسات المالية المحفزة لجلب التدفقات المالية الأجنبية.

من بين ما اعتمدت عليه ماليزيا في استراتيجيتها التنموية التركيز على جذب التدفقات المالية الأجنبية، والاستفادة من المزايا المرافقة لها. وفي سبيل ذلك عملت على تهيئة المناخ الملائم وتقديم الحوافز لاستقطابها. ويمكن تلخيص أهم هذه الحوافز في:

أ- الحوافز الضريبية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر: انتهجت ماليزيا سياسة التعديل المستمر للحوافز الضريبية فقد عملت على تقديم مزايا تفضيلية في هذا المجال، كما ركزت على الاستثمار في الصناعات التكنولوجية والصناعات كثيفة رأس المال، بهدف زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الماليزي، فمنحت حوافز لهذا النوع من الاستثمار. وعموماً يمكن عرض أهم هذه الحوافز والمتمثلة في:¹⁶

- إعفاءات ضريبية لفترة من 2 إلى 5 سنوات للاستثمار في صناعات إحلال الواردات كالأغذية وبعض الكيماويات، وذلك بموجب القانون الصادر سنة 1958.

- إعفاءات من ضريبة الأرباح تتراوح بين 2 إلى 10 سنوات واقتطاعات ضريبية تتراوح بين 25% إلى 40% من تكلفة رأس المال للاستثمار في صناعات كثيفة رأس المال، وذلك بموجب القانون الصادر سنة 1968.

- وفي السبعينيات أنشأت ماليزيا عشر مناطق حرة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإلكترونيات والنسيج منحتها إعفاءات من الرسوم الجمركية والضريبة على الأرباح.

- في الثمانينيات، وبهدف جذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وضعت الحكومة حوافز هامة بموجب قانون تشجيع الاستثمار (PIA)، الصادر سنة 1986، والذي ساهم في نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمتوسط معدل سنوي قدره 38.7% بين عامي 1986 و1996.¹⁷ ومن بين ما نص عليه هذا القانون تقديم إعفاءات ضريبية للشركات التي تنتج منتجات محددة وفقاً لهذا القانون، إضافة إلى الإعفاء من بعض الضرائب المستحقة على الدخل للشركات العاملة في مجال التصدير. كما تم تقديم حوافز ضريبية لقيام المستثمرين بعمليات البحث والتطوير وإعفاؤها لمدة 5 سنوات لتشجيعها على التوطن في ماليزيا.¹⁸

- في التسعينيات واستجابة لحجم التدفقات الضخمة عدلت الحكومة هيكل الحوافز بالتركيز على نوعية الاستثمار، إذ قامت (في سنة 1991) بمراجعة شاملة لسياسة الحوافز وذلك بتقليص نطاق الإعفاءات الضريبية،

وإلغاء بعض الحوافز التي تتعارض مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وتم سنة 1995 تقليل الحوافز المقدمة للاستثمارات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتركيز على الاستثمارات الرأسمالية.¹⁹

- وبعد تجاوز ماليزيا أزمة سنة 1997، أصدرت الحكومة حزمة جديدة من حوافز الاستثمار. ففي سنة 2003، مثلاً، كانت أهم الحوافز المقدمة موجهة إلى قطاعات التصنيع والزراعة والسياحة. وتضمنت هذه الحوافز إعفاءات مؤقتة أو محدودة أو كاملة من الضرائب.²⁰

- وفي عام 2009، قامت ماليزيا بإزالة الإجراءات التوجيهية التي كانت تمارسها لجنة الاستثمارات FIC الأجنبية (Foreign Investment Committee)، على المعاملات المتعلقة بعمليات الاستحواذ، وعمليات الدمج على الشركات المحلية من قبل أطراف محلية أو أجنبية، إذ تم السماح بتنفيذ هذه العمليات دون الحصول على موافقة هذه اللجنة، في حين أبقى على معاملاتها المتعلقة بشراء العقارات التجارية من قبل الأجانب بقيمة أكبر 6.5 مليون دولار.²¹

ب- الحوافز الخاصة بحقوق الملكية في الشركات:

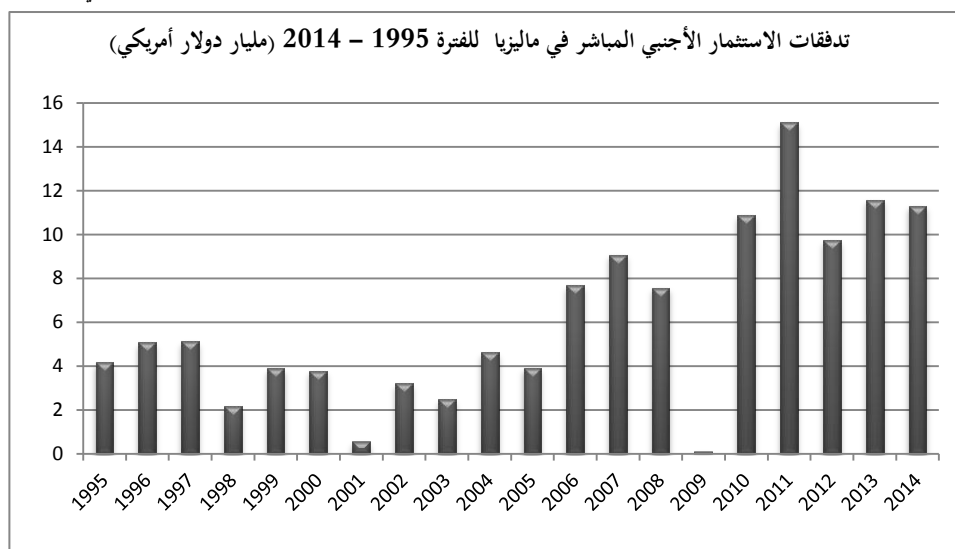
قامت ماليزيا بتحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، حيث سمحت للمستثمرين الأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم بشرط قيامهم بتصدير 80% فأكثر من منتجات تلك الشركات، والسماح للشركات التي تصدر من 51 إلى 79% من منتجاتها بتملك نفس النسبة من حقوق الملكية في الشركة، ونسبة 51% للشركات التي تصدر ما بين 20 إلى 50% من منتجاتها. أما الشركات التي لا تستطيع تصدير أكثر من 20% فنسبة ملكيتها لا تتعدى 30%. كما قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات ضمان الاستثمار مع مختلف الدول تتعلق بحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، وإمكانية لجوئها إلى قانون فض المنازعات الدولية للحصول على التعويضات القانونية.²²

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا خلال الفترة 1995-2014.

شجعت ماليزيا الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة هامة لتعزيز النمو الاقتصادي، واستطاعت أن تحقق نتائج هامة. ومن بين العوامل التي ساعدتها في ذلك، توفر الاستقرار السياسي فيها، والبيئة الاقتصادية المواتية، التي خلقت مناخاً جذاباً لرأس المال الأجنبي، فقد سعى صانعو القرار في ماليزيا للحفاظ على نمو الاستثمار وتخفيف تقلباته والحفاظ على المناخ الملائم لاستقطابه. وتعتبر إجراءات التحرير الاقتصادي، التي باشرت ماليزيا عاملاً مهماً في تفسير النمو الملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المستقطب.²³

الشكل رقم 2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا للفترة 1995 - 2014

(مليار دولار أمريكي)



المصدر: مستخلص من المعطيات الواردة الملحق رقم 3.

كان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرا في السنوات التي سبقت أزمة المالية الآسيوية 1997 التي أثرت سلبا عليه إذ سجل انخفاضا ملحوظا من 5.13 مليار دولار في عام 1997 إلى 2.16 مليار دولار في 1998 (انكماش بنسبة 57.89%)، لكن سرعان ما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الموالية نتيجة قيام البنك المركزي الماليزي بإصدار حزمة من التدابير أدت دورا مهما في تحقيق نمو تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.²⁴ واستمرار ذلك إلى غاية عام 2001، أين عرف انخفاضا نتيجة تضافر عدة أسباب منها ركود التجارة العالمية، والأزمة الناتجة عن المضاربة في الأسهم والسندات المستثمرة في قطاع الإنترنت التي أطلق عليها فقاعة الدوت كوم،²⁵ إذ كان لها انعكاس على جميع فئات الأصول بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. وخلال هذه السنة كان الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى ماليزيا منحصرا في الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية في قطاع الخدمات. إضافة إلى سبب آخر يتمثل في المنافسة المتزايدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من قبل اقتصاديات الدول الناشئة، وخاصة الصين والهند.²⁶

عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للارتفاع مرة أخرى قبل أن تتعرض لأكبر صدمة بانخفاضها الحاد في 2009 في ذروة الأزمة المالية العالمية حيث بلغ معدل الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من 80% مقارنة بعام 2008، ويمكن القول أن ماليزيا تضررت بسبب أزمة 2008 أكثر من تضررها بسبب أزمة 1998.²⁷

في سنة 2010 قامت الحكومة الماليزية بإطلاق سلسلة من المبادرات، منها برنامج التحول الاقتصادي (ETP Economic Transformation Program)، الذي كان يهدف إلى التركيز على تدابير السياسة العامة لتحسين القدرة التنافسية والاستثمار في 12 منطقة اقتصادية رئيسية في ماليزيا لتسريع النمو الاقتصادي وتجاوز آثار أزمة 2008. قامت الحكومة الماليزية في هذا البرنامج بتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي في قطاعات محددة منها:

الكهرباء والالكترونيات، الأجهزة الطبية ومعدات النفط والغاز. واستهدفت أيضا النمو في عدد القطاعات الخدمية منها الفرعية النقل، فكانت النتيجة إنشاء مشاريع استثمارية ضخمة خاصة في سنة 2011، وهو ما ساهم في الارتفاع الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا في هذه السنة.²⁸

المحور الرابع: قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور حجم الصادرات في ماليزيا.

يتم في هذا الجزء إجراء دراسية قياسية من أجل تحديد إن كان للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا أثر إيجابي على صادراتها، وذلك بالاعتماد على طريقة التكامل المشترك (Cointegration) وبالاستعانة بالبرمجة الإحصائية "Eviews 8" لإجراء مختلف مراحل اختبارات التكامل المشترك. كما تم الاعتماد على البيانات المستخرجة من تقارير البنك الدولي، وتقارير وزارة المالية لماليزيا، وهي عبارة عن سلاسل زمنية سنوية تغطي فترة الدراسة 1995 - 2014.

التعريف بالمتغيرات

في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من متغيرين هما:

المتغير التابع: والمراد تفسير سلوكه من خلال النموذج، هو الصادرات (Exp).

المتغير المستقل: وهو: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi).

ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{Exp} = F(\text{fdi})$$

$$\text{Exp}_t = \alpha_1 + \alpha_2 \text{fdi}_t + \varepsilon \quad \dots (*)$$

حيث:

α_1 : تعكس تأثير جميع المتغيرات التفسيرية التي لم تؤخذ بعين الاعتبار في الدالة، كدور أسعار الصرف والتضخم مثلا، أو الاستثمار المحلي.

α_2 : تمثل مقدار التغير في الصادرات (Exp) نتيجة تغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وحسب القاعدة النظرية، فإن التوقعات تشير إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات يكون موجبا.

ε : تمثل الخطأ العشوائي.

أولا: دراسة استقرارية السلسلتين:

ترتبط صحة تقدير العلاقة بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر بافتراض استقرار أو سكون السلسلتين الزميتين، ذلك لأن عدم استقرارهما سيؤدي إلى أخطاء في تحديد النموذج القياسي، وعليه سيتم أولاً اختبار استقرارية السلسلتين ويتطلب ذلك اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)، وذلك بتطبيق اختبار ديكى - فولر (Dickey Fuller test)

الجدول رقم 5: نتائج اختبار الاستقرار للسلسلتين.

الاحتمالية		القيم الجدولية		القيم المحسوبة		النموذج	المتغير
الأول الفاضل 1 st Difference	المستوى Level	الأول الفاضل 1 st Difference	المستوى Level	الأول الفاضل 1 st Difference	المستوى Level		
0.0006	0.95	-1.95	-1.95	-3.68	1.42	الأول	Expot
0.003	0.85	-3.00	-3.00	-4.45	-0.59	الثاني	
0.016	0.30	-3.60	-3.60	-4.29	-2.55	الثالث	
0.0000	0.39	-1.95	-1.95	-5.29	-0.7	الأول	Fdi
0.0006	0.26	-3.00	-3.00	-5.28	-2.04	الثاني	
0.08	0.08	-3.60	-3.60	-3.40	-3.35	الثالث	

المصدر: من مخرجات 8 Eviews.

من القراءة البسيطة للجدول نلاحظ أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية لإحصائية ADF لكل من متغير الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر عند المستوى في النماذج الثلاثة، أي نقبل فرضية العدم التي تدل على وجود جذر الوحدة وذلك عند مستوى المعنوية 5% أي أن السلسلتين غير مستقرتين، وتطبيق إستراتيجية ديكي- فولر فالسلسلتين غير مستقرة من نوع DS.

كما نلاحظ من خلال الجدول أيضا أنه وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أصبحت السلسلتين الزميتين مستقرتان تخلوان من جذر الوحدة (Unit Root)، وذلك عند مستوى المعنوية 5%.

ثانيا: اختبار التكامل المشترك: بعد التأكد من تكامل السلسلتين الزميتين لمتغيري الدراسة عند نفس الدرجة (1) سوف يتم تقدير العلاقة التي تربط المتغيرين في المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ولكي نتحقق علاقة التكامل المتزامن بين المتغيرين Exp، fdi يجب أن تكون بواقي الانحدار مستقرة عند المستوى باستخدام اختبار ديكي. فولر، فإذا كانت سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، فإنه يوجد تكامل مشترك. وإذا كان هناك جذر وحدة، فلا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

1- اختبار إستقرارية البواقي

لدراسة إستقرارية البواقي (stability test of the residuals) نقوم بإجراء اختبار ديكي - فولر على هذه البواقي عند المستوى (Level).

الجدول رقم 6: اختبار نتائج إستقرارية البواقي.

المستوى في الاختبار					
عام واتجاه بثابت (Trend and intercept)		بثابت (Intercept)		عام اتجاه لا و ثابت بدون (none)	
ADF test statistic	ADF test Critical values 5% level	ADF test statistic	ADF test Critical values 5% level	DF test statistic	ADF test Critical values 5% level
-2.72	-3.60	-2.58	-3.00	-2.65	-1.95

المصدر: من مخرجات 8 Eviews.

تدل نتيجة اختبار سكون البواقي على خلو البواقي من جذر الوحدة حيث أن القيمة المحسوبة لجذر الوحدة للبواقي أقل من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5%. وعليه، نرفض فرض عدم السكون ونقبل الفرض البديل أن سلسلة البواقي متكاملة عند المستوى، فهي متكاملة من الدرجة صفر، وهذا يعني وجود تكامل بين الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يعني وجود علاقة توازنية بينهما في المدى الطويل.

2- نموذج تصحيح الخطأ ECM (Error Correction Model).

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة غير ساكنة عند المستوى وساكنة في الفروق الأولى، ومن ثم التحقق من أنها جميعاً متكاملة تكاملاً مشتركاً، يتضح أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي، فإنه حسب Engle and Granger، فإن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل. وعليه، ينبغي أن نطبق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي ينطوي على إمكانية اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف. وسوف نقوم باستخدام تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لأنجل وجرانجر.

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لأنجل وقرانجر (Engel-Granger two step method): تقوم هذه الطريقة على مرحلتين:

- الأولى: تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك.

- الثانية: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد، ويتم تقدير هذا النموذج قصير المدى بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة. ونموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هو:

$$\text{Exp}_t = \alpha_1 + \alpha_2 \text{fdi}_t + \varepsilon$$

ويتم في الخطوة الثانية حسب طريقة أنجل وجرانجر، بتقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك، ويرمز لها (ECT_t):

$$\text{ECT}_T = \text{Exp}_T - (\alpha_0 + \alpha_1 \text{fdit}_T).$$

ويسمى ECT_t بحد تصحيح الخطأ (Error Correcting Term)، ويضاف كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة، كما يلي:

$$\Delta \text{Exp}_t = b_1 + \sum_{i=1}^n b_{2i} \Delta \text{Exp}_{t-1} + \sum_{i=0}^n b_{3i} \Delta \text{fdi}_{t-1} + \lambda \text{ECT}_{t-1} + \varepsilon_t$$

ويسمى هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ، لأنه يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركي في المدى القصير والطويل بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر ويمثل معامل حد تصحيح الخطأ λ معلمة تعديل القيم الفعلية للصادرات باتجاه القيم التوازنية من فترة لأخرى، وتحديدًا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة (t-1)، التي

يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة t ، وقد تم تقدير نموذج العلاقة التوازنية، وإدراج البواقي المقدره مبطأه لفرته واحده في نموذج المدى القصير، ليتم بعدها تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

أ- تقدير وإختبار النموذج بطريقة المربعات الصغرى

إن تقدير المعادلة (*) بطريقة المربعات الصغرى أعطت النتائج التالية (انظر الملحق رقم 1):

$$\text{Exp}_t = 80.776 + 13.525 \text{ fdi}_t$$

$$t=(4.854) (2,612) (5.914)$$

$$\text{Prob} = (0,000) (0,000)$$

$$\overline{R^2} = 0.66$$

نلاحظ أن معلمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل مساوية لـ 13.52 حيث إشارتها الموجبة تعني أنها مقبولة من الناحية الاقتصادية، كذلك هي معنوية إحصائياً لأن $\text{Prob} < 5\%$ ، كما نلاحظ من قيمة معامل التحديد أن 66% من تغيرات الصادرات سببها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أما باقي التغير 44% يعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

ب- نموذج تصحيح الأخطاء وتحليل النتائج:

إن تقدير المعادلة (*) بطريقة نموذج تصحيح الأخطاء أعطت النتائج التالية (انظر الملحق رقم 2):

$$\text{Exp}_t = 3.110 + 0.382 \text{ Exp}_{t-1} + 5.72 \text{ fdi}_t$$

$$T = (0.996) (2,395) (6.749)$$

$$\text{Prob} = (0,335) (0,003) (0,000)$$

$$\overline{R^2} = 0.72$$

$$\text{DW} = 2.41$$

توضح نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ التي دلت على معنوية متغيرات النموذج حيث كتقييم إحصائي دّل معامل التحديد المعدل 0.72 على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر جزء من التغيرات الحاصلة في صادرات ماليزيا؛ أما عن المعنوية الكلية فقد كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% ، وكذلك النتائج كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية من خلال الإشارة الموجبة لمعلمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يتضح أن معلمة حد تصحيح الخطأ معنوية عند مستوى الدلالة 10% ، وتشير الإشارة السالبة إلى أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج المقدر. كما تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-1.12) إلى أن النمو الاقتصادي يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من احتمال التوازن المتبقي من الفترة $(t-1)$ تعادل 11.2% .

وتوضح النتائج أيضاً أنه عند مستوى معنوية 5% ، المتغير Exp_{t-1} معنوي وإيجابي، وبالتالي نستنتج أن Exp_t الذي يعبر عن الصادرات تأثر إيجابياً بقيم الصادرات للسنوات السابقة.

نلاحظ أيضاً أن معامل الارتباط (R) يقدر بـ 0.77 وهذا ما يفسر وجود علاقة بين المتغير المفسر والمتغير التابع، كما أن مؤشر دارين واتسون ($\text{Durbin Watson stat}$) DW قوي جداً (أكبر من 2 وأصغر من 2.5) وهذا

ما يفسر أن الانحدار المقدر هو غير زائف (No Spurious Regression)، وبالتالي فالنتائج المحصل عليها هي نتائج جيدة وتؤكد وجود علاقة تكامل مترامن بين المتغير المفسر والمتغير التابع. وأخيراً يمكن القول أن هذه الدراسة تؤكد من خلال إشارة المعلمات التي جاءت موافقة لتوقعات النظرية الاقتصادية أن نمو الصادرات المالية يتأثر طردياً بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الإشارة إلى أنها مرنة في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير، حيث زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1% في الأجل الطويل يؤدي إلى زيادة الصادرات بنسبة 13%، أما في الأجل القصير فالصادرات سوف تزداد بنسبة 5%.

الخاتمة

استطاعت ماليزيا خلال فترة زمنية وجيزة الخروج من قائمة الدول النامية واللحاق بركب الدول المتقدمة، وساعدها في ذلك عدة عوامل منها السياسات الاقتصادية التي تبنتها، وخاصة تلك المتعلقة بدعم وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة لها.

لقد سعت ماليزيا إلى ترقية وتطوير صادراتها من أجل تقوية موقعها في التجارة الدولية في ظل نظام تجاري دولي يدعو إلى حرية التبادل الدولي وإزالة كافة العراقيل والقيود التجارية. إذ اعتبرت أن تنمية الصادرات تمثل قاطرة النمو الاقتصادي، ومن بين الاستراتيجيات التي تبنتها لبلوغ هذا الهدف الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر تحديداً.

إن السياسة التي تبنتها ماليزيا لإسهام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية صادراتها آتت أكلها، حيث نجحت هذه الأخيرة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة منها للرفع من حجم صادراتها. فقد تم التوصل من خلال قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها متغيراً مستقلاً والصادرات المالية التي تمثل المتغير التابع خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2014 أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا كان لها تأثير إيجابي على الصادرات، وهو ما يؤكد صدق الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة، إذ أظهرت نتائج تقدير النموذج القياسي أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر استطاعت تفسير جزء من التغيرات التي تحدث في الصادرات المالية.

وعليه، وعلى ضوء ما تقدم يمكن إنجاز أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث في النقاط التالية:

- تبين من خلال هذه الدراسة مدى فعالية الإجراءات المتبعة والمتعلقة بالترتيبات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، إذ نجحت هذه الأخيرة في الحصول على تدفقات مهمة، بسبب تقديمها لمجموعة من الحوافز جعلت منها منطقة جذب استثماري تضاهي الدول المتقدمة.
- بيّنت هذه الدراسة أيضاً أن تدفقات الاستثمار الأجنبي تعد عاملاً محفزاً للصادرات في هذه الدولة، إذ تساهم في تنميتها وفي تحسين الأنماط الإنتاجية لها وإنتاج السلع التي تحل محل الواردات بما يضمن التقليل قيمتها.

تأسيساً على ما سبق، وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن تقديم جملة من المقترحات إلى كل من يريد الاستفادة من تجربة ماليزيا في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي كما يلي:

- العمل على تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من منافع من تنمية الصادرات ونقل للتكنولوجيا الحديثة وإسهام في تراكم رأس المال، والتأثير على تمويل الاقتصاد.
- توفير مناخ استثماري ملائم من أجل تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن توطين الاستثمار يتطلب توفر مناخ تنافسي، فالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المستقر يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين الأجانب؛
- وضع نظام للحوافز يشجع الاستثمارات الأجنبية بحسب القطاعات ذات الأهمية والأولوية للتنمية المحلية لاقتصاد الدولة، وتدعيم البنية التحتية التي تساعد على تخفيض التكاليف وتحسين الأداء الإنتاجي لهذه الاستثمارات؛
- وأخيراً لا يكفي النجاح في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بل يجب على الاقتصاد المحلي توفير القدرات اللازمة لاستيعاب الاستثمارات الوافدة، من مؤسسات وكوادر وغيرها.

الملاحق

الملحق 1: تقدير المعادلة بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: EXPORT
Method: Least Squares
Date: 10/28/17 Time: 17:23
Sample: 1995 2014
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	80.77558	16.64131	4.853919	0.0001
FDI	13.52535	2.287003	5.914005	0.0000
R-squared	0.660220	Mean dependent var		163.2870
Adjusted R-squared	0.641343	S.D. dependent var		67.73601
S.E. of regression	40.56571	Akaike info criterion		10.33836
Sum squared resid	29620.39	Schwarz criterion		10.43794
Log likelihood	-101.3836	Hannan-Quinn criter.		10.35780
F-statistic	34.97545	Durbin-Watson stat		0.928130
Prob(F-statistic)	0.000013			

الملحق 2: تقدير المعادلة بنموذج تصحيح الأخطاء

Dependent Variable: D(EXPORT)
Method: Least Squares
Date: 10/28/17 Time: 19:54
Sample (adjusted): 1997 2014
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.110619	3.120571	0.996811	0.3358
D(EXPORT _{t-1})	0.382400	0.159654	2.395174	0.0312
D(FDI _t)	5.725066	0.848278	6.749043	0.0000
ECT _{t-1}	-0.123382	0.078457	-1.572604	0.1381
R-squared	0.772073	Mean dependent var		8.539222
Adjusted R-squared	0.723232	S.D. dependent var		20.92982
S.E. of regression	11.01092	Akaike info criterion		7.828782
Sum squared resid	1697.365	Schwarz criterion		8.026643
Log likelihood	-66.45904	Hannan-Quinn criter.		7.856064
F-statistic	15.80774	Durbin-Watson stat		2.417379
Prob(F-statistic)	0.000090			

الملحق 3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور الصادرات في ماليزيا للفترة 1995-2014 (مليار دولار أمريكي).

الصادرات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	السنوات
83,581	4,17	1995
92,354	5,07	1996
93,447	5,13	1997
83,568	2,16	1998
96,016	3,89	1999
112,369	3,78	2000
102,435	0,55	2001
109,221	3,2	2002
117,854	2,47	2003
143,927	4,62	2004
162,048	3,92	2005
182,517	7,69	2006
205,488	9,07	2007
229,656	7,57	2008
184,897	0,11	2009
230,988	10,88	2010
264,777	15,11	2011
265,526	9,73	2012
259,01	11,58	2013
246,06	11,31	2014

Source: - World Bank, <http://databank.worldbank.org/data/views/reports/tableview.aspx>.

Malaysia, Ministry of Finance, Economic Report 2014/2015, Available on the site:

http://www.treasury.gov.my/index.php?option=com_content&view=category&id=262&Itemid=2478&lang=en.

الإحالات والمراجع:

- ¹ - Noor Mohammad , "Environmental Law and Policy Practices in Malaysia: An Empirical Study", **Australian Journal of Basic and Applied Sciences**, 2011, p. 1248.
- ² - بسطت المملكة المتحدة نفوذها على شبه جزيرة ماليزيا سنة 1867، وكان السبب الرئيسي للوصاية البريطانية على شبه جزيرة ماليزيا هو حماية مصالحها الخاصة فيها. وتمكنت بريطانيا من استعمار ماليزيا تدريجيا ولاية وولاية، بعد توقيع معاهدات مع السلاطين الذين أصبحوا حكاماً محليين تحت نفوذ بريطانيا. ففضعت ماليزيا للاستعمار البريطاني إلى غاية 31 أوت 1957، أين حصلت على استقلالها.
- ³ - Helena Varkkey, "Patronage Politics and Natural Resources: A Historical Case Study of Malaysia and Singapore", **Department of International and Strategic Studies University of Malaya**, Malaysia, 2013, p. 3.
- ⁴ - The Performance Management & Delivery Unit (PEMANDU), **Economic Transformation Programme A Roadmap For Malaysia**, "Powering the Malaysian Economy with Oil, Gas and Energy", 2013, p. p. 167-178.
- ⁵ - International Monetary Fund, IMF Country Report No, 15/59, MALAYSIA, March 2015, p. 3.
- ⁶ - Baki B. Bakar, "The Malaysian agricultural industry in the new millennium: issues and challenges". In: International Conference on Malaysia: Malaysia in Global Perspective, (27-28 September 2009), Cairo University, Egypt, p. 338.
- ⁷ -Wahid Murad, Nik Hashim Nik Mustapha, Chamhuri Siwar, "**Review of Malaysian Agricultural Policies with Regards to Sustainability**", **American Journal of Environmental Sciences**, 2008, p. p. 610 - 611.
- ⁸ - اندلعت أعمال شغب عصرية في العاصمة كوالالمبور في ماي 1969 بين الملايو السكان الأصليين لماليزيا والصينيين السكان المهاجرين إليها، ثم انتشرت إلى جميع أنحاء البلاد. أعمال الشغب العرقية كانت أساسا نتيجة عدم الرضا عن السياسات الاقتصادية للحكومة، فالملايو اعتبروا أن الحكومة تمارس المحسوبية والتمييز لفائدة الصينيين حيث أن هذه الطبقة تعيش في رخاء، بينما طبقة الملايو تعاني التخلف والفقر، على إثر ذلك سارعت الحكومة بسد الفجوة بين الملايو والمجموعات العرقية الأخرى (الصينيين والهنود). ومن أجل تحقيق الاستقرار والازدهار على المدى الطويل تبنت الدولة عدة إصلاحات للنهوض بالتنمية الاقتصادية، من بينها الإعلان عن السياسة الاقتصادية الحديثة (New Economic Policy) وهي خطة تنموية اقتصادية تبنتها ماليزيا امتدت ما بين عامي 1971 و1975، حيث كانت تسعى إلى إعادة تشكيل الاقتصاد لتوزيع الثروة والفرص الاقتصادية لتحقيق المساواة وتحسين وضع الملايو ومساواتهم بالصينيين والهنود، واستؤنفت بعدها بالخطة التمهيدية، والتي كانت معدة لتحقيق الأهداف نفسها، للفترة الممتدة إلى غاية 1990. انظر:
- Bartholomew M. Nyagetera, "Malaysian Economic Development: Some Lessons for Tanzania", **Tanzanian Economic Trends : A Biannual Review Of The Economy**, 2002, p.p. 2-3.
- ⁹ - Jomo K. S., Wee Chong Hui, "Development Policies, Macroeconomic Regime and Employment in Malaysia", in **ILO Regional Office for Asia and the Pacific, Bangkok**, Policy Coherence Initiative on Growth, Investment and Employment, p. p. 7-8, Available on: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---asia/---ro-bangkok/documents/meetingdocument/wcms_101733.pdf.
- ¹⁰ - OECD, Southeast Asian Economic Outlook 2013, **Structural Policy Country Notes, Malaysia**, 2013, p. 3.
- ¹¹ - الأمم المتحدة، تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15 (أ)، ماليزيا، الدورة الرابعة، جنيف (2-13 فيفري 2009)، ص. ص. 7-9.
- ¹² - The World Bank, MALAYSIA /WORKFORCE DEVELOPMENT, SABER COUNTRY REPORT 2013, p. 9.
- ¹³ - Malaysia, Ministry of Finance, **Economic Report 2014/2015**, "ECONOMIC PERFORMANCE AND PROSPECTS", p. 101.
- ¹⁴ - www.marefa.org/load.php?debug=false&lang=ar&modules=startup&only=scripts&skin=nimbus&
- ¹⁵ - Ministry of Finance of Malaysia, Op. Cit., p. 101.
- ¹⁶ - عادل عبد العظيم، التجارب الدولية: تجربة ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org/images/training/.../32_C22-4.pdf
- ¹⁷ - Mohammad Sharif Karimi and Zulkornain, "FDI and Economic Growth in Malaysia", **Munich Personal Repec Archive**, 2009, p. 5.
- ¹⁸ - عادل عبد العظيم، المرجع السابق.
- ¹⁹ - عادل عبد العظيم، المرجع نفسه.
- ²⁰ - ايمان فخري أحمد، الدور الإنمائي للدولة في ماليزيا خلال الفترة من (1991-2010)، على الموقع الإلكتروني، <http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=376769>
- ²¹ - Clayton Hays , U. S. Department of State, report 2014, "Investment Climate Statement", (June 2014), p. 2.
- ²² - عادل عبد العظيم، المرجع السابق.
- ²³ - Thamir M Salih, Growth, Policymaking, Trade and Economic Development in Malaysia, p. 16, available at: <http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/124437/2/2012AC%20Salih%20CP.pdf>.
- ²⁴ - K. K. Foong, Op. Cit., p. 27.
- ²⁵ - نتيجة التوسع الكبير في شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات شهدت الشركات العاملة في هذه القطاعات في غضون سنوات قليلة نموا كبيرا خاصة منذ سنة 1995، إذ حققت مؤشرات مالية جيدة، على إثر ارتفاع أسهم هذه الشركات عدة مرات أكبر من قيمتها الفعلية، فنتيجة قيام هذه الشركات بالاقتراض من المستثمرين وطرح أسهمها للاكتتاب العام حققت أرباح طائلة بسرعة كبيرة نتج عنها اندلاع فقاعة في عام 2000، سميت فقاعة الدوت كوم، والتي أثرت بشكل كبير على البورصات العالمية كما أدت إلى حالة من الركود الاقتصادي ليس فقط في قطاع الدوت كوم ولكن في جميع قطاعات الاقتصاد في جميع أنحاء العالم. انظر:
- Arbana Sahiti, Safet Merovci, Drita Konxheli, "Types of Financial Crisis", **Journal of Business and Management Sciences**, ISSN: 2047-2528 Vol. 2 No. 12, p.p. 34- 35
- ²⁶ - Bank Negara Malaysia, Annual Report 2009, Economic Developments in 2009, p.36.

²⁷ - Mohammed Yusuf, " Foreign Direct Investment in Developing countries An overview Syria, Egypt, Malaysia, Vietnam", Syria, 2012, p.12, available at: <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/06/INTERNATIONAL-FINANCE-BANKING-SECTOR.pdf>

²⁸ - Clayton Hays, Op. Cit., p. 1.

إدارة المخاطر ودورها في خلق القيمة بالبنوك
- دراسة ميدانية بعينة مختارة من الوكالات البنكية بمدينة المدية-

مختفي حميدة *

الملخص:

حاولنا من خلال هذه الدراسة توضيح الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في عملية خلق القيمة في البنوك، وذلك من خلال التعريف بإدارة المخاطر، أساليبها، مراحلها، وأهميتها ثم تناولنا مدخل حول القيمة وخلق القيمة في البنوك، وصولاً إلى تحديد العلاقة بين إدارة المخاطر وخلق القيمة باستخدام المنهج الإحصائي، عن طريق استخدام استبانة لغرض جمع البيانات من أفراد العينة، وبلغ تعدادها (50) مفردة، وتم استخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة، اعتماداً على المتوسطات الحسابية ونموذج الانحدار، ووصلت الدراسة إلى أن هناك دور لإدارة المخاطر في عملية خلق القيمة في البنوك بنسبة 70٪.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، القيمة، خلق القيمة.

Abstract/résumé

In this study, we tried to clarify the role of risk management in the process of creating value in banks, by introducing risk management, its methods, stages, and importance. Then we approached the entrance about value and value creation in banks, Using the statistical method, using a questionnaire for the purpose of collecting data from the sample members, the total population was (50). The statistical package (SPSS) was used to analyze the questionnaire data, based on the arithmetic mean and the regression model, The study found that there is a role of risk management in the process of creating value in banks

Keywords/ Mots clés : risk management, value, value creation.

* مختفي حميدة ، طالبة دكتوراه ل م د، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة يحيى فارس -المدية- ، الجزائر .

تمهيد:

تعتبر مسألة خلق القيمة في البنوك من أبرز المواضيع المطروحة، فغالبا ما يسعى البنك إلى محاولة تعظيم أرباحه من أجل تكوين ثروة للمساهمين وتعظيم قيمته، ولقد برز موضوع خلق القيمة استجابة للممارسات الإدارية الجديدة وأصبح يمثل أمر مهم للبنك، إلا أنه في ظل سعيه إلى تحقيق قيمة إضافية وفي ظل احتدام المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية وارتفاع حجم المخاطر التي تهدد وجودها واستمرارها، ومع زيادة هذه المخاطر وتنوعها، كان لزاما على المؤسسات المصرفية والمالية التوجه نحو إدارة هذه المخاطر عن طريق ابتكار أساليب وتقنيات مالية جديدة للتقليل منها، التحكم فيها أو التحوط منها وبالتالي خلق قيمة مضافة. وبناء على ما سبق جاءت إشكالية الدراسة والتي تقضي بالبحث عن أهمية إدارة المخاطر في البنوك ودورها في خلق القيمة بمعنى ما الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في عملية خلق القيمة في البنوك؟

فرضيات الدراسة: يقوم البناء الفرضي للدراسة الحالية على فلسفة مشتقة من تأكيدات أدبيات العلوم المالية والتي تقضي بأن إدارة المخاطر في البنك لها دور فعال في استمرار نشاط البنك، وبالتالي خلق قيمة مضافة له وعليه نبني دراستنا على الفرضيات التالية:

— يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لقيام البنوك بدراسة دور إدارة المخاطر في خلق القيمة في البنوك.

ويندرج ضمن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات كالتالي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التي تهدد البنك على خلق قيمة مضافة له.
 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضرورة وجود إدارة المخاطر على خلق قيمة للبنك.
 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدى التزام البنك بعوامل خلق القيمة على خلق قيمة له.
 - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر على خلق قيمة للبنك.
- **المنهج المتبع:** حتى تكون دراستنا ذات طابع منهجي وحسب طبيعة الموضوع تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بعملية خلق القيمة، والمفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر المصرفية والدور الذي تلعبه في عملية خلق القيمة، والمنهج التحليلي الكمي في الدراسة بدرجة كبيرة فيما يخص دور إدارة المخاطر المصرفية في عملية خلق القيمة في البنوك الجزائرية، باستخدام استبيان تجريبي تعبئته من قبل المسؤولين في البنوك لمعرفة مدى إدراكهم لمفهوم إدارة المخاطر ودورها في عملية خلق القيمة.

أدوات جمع البيانات: تم استعمال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، كونها أداة ملائمة نستطيع من خلالها الحصول على معلومات مرتبطة بالموضوع محل الدراسة، حيث قسمت الاستبانة إلى ثلاث أجزاء:

- **الجزء الأول:** اشتمل هذا الجزء على البيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين والمتمثلة في الجنس، السن، المستوى التعليمي وعدد سنوات الخبرة العملية.
- **الجزء الثاني:** واشتمل هذا الجزء على محورين، الأول يتعلق بالأخطار التي يتعرض لها البنك، أما الثاني يتعلق بإدارة المخاطر البنكية.
- **الجزء الثالث:** وتناول مدى قدرة البنك على خلق القيمة والدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في خلق القيمة، واشتمل على محورين، الأول يتعلق بمدى الالتزام بعوامل خلق القيمة في البنك، أما الثاني فيتعلق بدور إدارة المخاطر في خلق القيمة في البنك.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من منطلق أن كل بنك تحقق به مجموعة من الأخطار، وبالتالي فإدارة المخاطر لم تعد عملية اختيارية بل ضرورة حتمية لاسيما في ظل البيئة التنافسية التي تشهدها المنظومة البنكية، حيث أصبحت إدارة المخاطر عنصر مهم لحفاظ البنك على حصته السوقية واستمرار نشاطه وبالتالي خلق قيمة مضافة له.

هيكل الدراسة: بغية الإجابة على الإشكال المطروح قسمت الدراسة إلى أربع محاور:

- التأصيل العلمي لإدارة المخاطر.
- خلق القيمة: نظرة عامة.
- خلق القيمة: نظرة متأنية.
- الدراسة الميدانية.

أولاً: التأصيل العلمي لإدارة المخاطر.

إن التطورات التي شهدتها الصناعة المصرفية وكذا الانفتاح على الأسواق المالية ساهم في زيادة المخاطر المصرفية وتفاقمها، مما دفع بالباحثين في المجال المصرفي إلى محاولة إيجاد تقنيات للتحكم في المخاطر والحد أو التقليل منها وهو ما يعرف بإدارة المخاطر.

1. مفهوم إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر على أنها تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الطرق والوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله، قياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.¹

2. مراحل إدارة المخاطر:

هناك أربع مراحل في إدارة المخاطر البنكية وهي:²

— تحديد المناطق التي قد تنتج عنها المخاطر: فمخاطر الإقراض قد لا تكون نتيجة سبب مباشر يتعلق بالمقترض وشروط القرض، بل قد تكون نتيجة ظروف عامة تؤثر في الاقتصاد الوطني أو في القطاع الذي ينتمي إليه المقترض.

— قياس درجة الخطر: ويتراوح القياس عادة بين تقويم وضع عميل معين، وتقويم مخاطر صناعة أو قطاع معين في الاقتصاد، وكذلك تقويم عرض قرض، وطبيعة مشروع سيمول.

— تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها: وهذا يتطلب موازنة بين المخاطر والمردود.

— إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر: وهذا يتطلب التأكد من وجود نظام مناسب للموافقة، الرقابة والمتابعة، مع تفويض الصلاحيات للعناصر الأكثر كفاية ضمن السياسات العامة الموضوعية.

3. أساليب إدارة المخاطر:

بعد التعرف على الخطر وتحديد مستواه يمكن استعمال واحد أو أكثر من الأساليب التالية للتعامل معه:³

- تجنب المخاطر ويتحقق ذلك من خلال تجنب الدخول في عملية معينة.
- السيطرة على الخطر: ويتم ذلك من خلال بذل جهود من قبل الإدارة لتقليل احتمالات حدوث الخسارة، كما يتضمن يتم تحديد المخاطر حتى لو وقعت بعد ذلك.
- تحويل الخطر: ويعني ذلك نقل النتائج المالية المتوقعة عن الخسارة إلى جهة تقبل بنقل المخاطر إليها مثل: شركات التأمين، كما في حالة الصادرات والتغطية المستقبلية فيما يتعلق بالعملاء.

4. أهداف إدارة المخاطر:

تهدف إدارة المخاطر سواء على مستوى البنوك أو المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق جملة من الأهداف ندرجها في الآتي:⁴

— **البقاء والاستمرارية:** الهدف الأول لإدارة المخاطر هو البقاء وضمان استمرارية وجود المنظمة ككيان عامل، وبهذا المعنى تكون الوظيفة الرئيسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور مساند في هرم أهداف البنك، إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر ليس المساهمة بشكل مباشر في أهداف البنك الأخرى مهما تكن، بل ضمان أن بلوغ الأهداف الأخرى لن تمنعه الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة، ويعني هذا إن الهدف الأكثر أهمية ليس تقليل التكاليف إلى أدنى حد أو الإسهام في ربح البنك، بل إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو الحفاظ على بقاء البنك ككيان اقتصادي يفرض وجوده في بيئة الأعمال والحفاظ على الفاعلية التشغيلية له وبالنسبة لمعظم المنظمات يمكن ترجمة هذا الهدف إلى الهدف الأبسط المتمثل في "نفادي الإفلاس".

— **استقرار الأرباح:** تسهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للبنك بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى وهو هدف مرغوب في حد ذاته، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تقليل الضرائب على الأرباح، مما يجعل العبء الضريبي الطويل المدى للبنك يكون أقل عندما تكون الأرباح مستقرة بمرور الوقت.

— **الاقتصاد(تخفيض التكاليف):** يعتبر الاقتصاد أحد أهم الأهداف لإدارة المخاطر، هنا يكون الهدف هو تخفيض تكلفة التعامل مع المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن تماشيا مع الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر وهو البقاء والاستمرارية، ورغم أنه تم تصنيف هدف الاقتصاد بأنه هدف سابق للخسارة حسب Hedges&Mehr فهناك حالات يمكن أن يكون فيها الاقتصاد "تكلفة التعامل مع المخاطرة" هدف لاحق للخسارة أيضا ويتم تنفيذ الكثير من تدابير خفض الخسارة بعد وقوعها والقرارات التي يتم اتخاذها في هذا الوقت يمكن أن يكون لها تأثير على التكلفة النهائية للخسارة وعلى تكلفة التعامل مع المخاطرة.

— **تقليل القلق:** يقصد بهدف تقليل التوتر والقلق الذي يشير له Hedges&Mehr بأنه هدف "النوم الهادئ ليلا"، بمعنى راحة البال الناجمة من معرفة أنه قد تم وضع كافة التدابير المناسبة للتصدي للظروف المعاكسة، فعندما يظل البنك دون حماية ولا تعرف الإدارة ما إذا قد تم التصدي للظروف المعاكسة أم لا، فإن عدم التأكد والقلق الذهني يمكن لهما أن يصرفا انتباه الإدارة عن الاعتبارات الأخرى وفي الحالات القصوى يمكن أن يكون للقلق الذي ينشأ من عدم التأكد بخصوص بقاء البنك تأثير ضار على صحة ورفاهية مديري البنك، فالقلق يستنزف طاقة هائلة هاته الطاقة التي تهدر يكون من الأجدر والأحسن أن توظف بشكل أكثر إنتاجية وجدوى في أمور أخرى، فراحة البال التي تأتي من الأمان الذي تمنحه استراتيجية إدارة المخاطر جيدة التصميم والتنفيذ تسمح للمديرين بتوجيه طاقتهم نحو النمو والربحية.

— **خلق (تعظيم) القيمة:** إن الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي للوظائف الأخرى في أي مؤسسة وهو تعظيم قيمة المؤسسة، ويرى dohtry Neil أن هدف الإدارة عموما وهدف المديرين الذين

فوضت لهم المسؤوليات (بما فيهم مدير المخاطر) هو تعظيم القيمة، لأن هذه القيمة هي التي تعكس القيمة السوقية للأسهم العادية للمؤسسة، ووفقا لوجهة النظر هذه ينبغي تقييم قرارات إدارة المخاطر ووفقا لمعيار ما إذا كانت تسهم في تعظيم القيمة أم لا.

ثانيا: خلق القيمة: نظرة عامة.

1. مفهوم القيمة:

من الضروري توضيح مفهوم مصطلح كثيرا ما يتردد في كتب الاقتصاد بصفة عامة وفي كتب الإدارة المالية بصفة خاصة ألا وهو القيمة، ونشير إلى أن مفهوم القيمة يختلف باختلاف التخصصات، فمفهوم القيمة في التسويق يختلف عنها في المالية، كما يختلف باختلاف طبيعة الدراسة وهدفها فقد يستعمل بصفة دقيقة ومضبوطة أو يستعمل بصفة عامة وواسعة⁵، وبالتالي فتعريف القيمة يختلف باختلاف الجهة صاحبة التعريف، فالقيمة مفهوم واسع الاستعمال، وفيما يلي عرض لأهم التعاريف التي تناولت مصطلح القيمة:

– القيمة كمقياس لكفاءة الأداء:

يعتبر مفهوم القيمة كمقياس لكفاءة الأداء أحد المفاهيم الاقتصادية المتعارف عليها للتعبير عن الدخل المتبقي بعد تغطية تكلفة رأس المال المستثمر في المؤسسة. ويستند مفهوم الدخل المتبقي على أنه حتى يمكن تحقيق القيمة لحملة الأسهم فإنه يجب على إدارة المؤسسة استخدام الموارد المتاحة لديها بصورة تؤدي إلى تحقيق عائد على الأموال المستثمرة أكبر من تكلفة الحصول على هذه الأموال سواء كانت أموال مملوكة أو أموال مقترضة. وعلى العكس من مفهوم الربح المحاسبي الذي يأخذ في الحسبان صافي الربح بعد خصم تكلفة الأموال المقترضة فقط (الفوائد)، فإن الدخل المتبقي يأخذ في اعتباره إجمالي تكلفة الحصول على الأموال سواء كانت أموال مملوكة أو أموال مقترضة.

وطبقا لهذا المفهوم فإن الدخل المتبقي لأي مؤسسة يمكن التعبير عنه بالفرق بين قيمة صافي ربح التشغيل بعد الضرائب وقيمة التكلفة المتوسطة لرأس المال المستثمر في المؤسسة.⁶

– القيمة كمقياس للثروة:

تعرف القيمة بأنها مقياس للثروة، وتشير إلى مقدار ما تدره وحدات الأعمال من ثروة للملاك أو حملة الأسهم وتتبنى الاتجاهات الحديثة في مجال الإدارة المالية القياس الاقتصادي لأداء المؤسسات وذلك من خلال تطوير مقياس القيمة.⁷

– القيمة الاقتصادية المضافة:

يمكن تعريف القيمة على أنه ما يمكن أن يضيفه أي نشاط اقتصادي على إنتاج معين من قيم قابلة للتقييم النقدي، وذلك من خلال مراحل التصنيع أو التسويق. فإن إنتاج كل سلعة يتطلب استعمال مادة أولية أو أكثر ويمر إنتاج هذه السلعة في عدة مراحل تصنيعية قبل أن تصبح بشكلها النهائي كبضاعة جاهزة للبيع.

فيتضح بأن عملية إنتاج معينة تستلزم المواد والخدمات كما يقتضي تدخل عدة أشخاص بحيث يضيف كل منهم على السلعة المنتجة قيمة معينة. لذلك فإن التحديد الاقتصادي للقيمة يتكون من الفرق بين قيمة المواد المنتجة وقيمة المشتريات من المواد الاستهلاكية والخدمات التي يتطلبها إنتاج هذه السلعة.⁸

– القيمة المضافة الاستثمارية:

أما من الناحية الاستثمارية تتميز القيمة المضافة عن بقية المؤشرات بأنها تدمج كلاً من النفقات والإيرادات في كيان واحد فلا يحدث تعارض بين النفقات والإيرادات كما في حالة الربح المالي. حيث تتم الموازنة بينهما عن طريق القيمة المضافة من وجهة نظر استثمارية وليست محاسبية ومن هنا فإن نفقات وأنشطة التسويق والترويج والتدريب والبحوث والتطوير لها أهميتها وتعامل على أنها استثمارات لها آثار مستقبلية وتوضع لها قيم مالية تقديرية بدلاً من اعتبارها نفقات يستحسن تقليصها.⁹

– القيمة الاستراتيجية أو القيمة التنافسية:

القيمة التنافسية هي نتيجة لعلاقات المؤسسة مع بيئتها وخلق القيمة هنا يتم من خلال اختيار وتركيب الأنشطة بهدف خلق ميزة تنافسية. بورتر (1986) اقترح استخدام مفهوم سلسلة القيمة أو سلسلة النشاطات للحصول على ميزة تنافسية. حيث الأنشطة الأساسية (النقل والإمداد الداخلي، الإنتاج، والخدمات اللوجستية الصادرة، عمليات التسويق والبيع، الخدمات) وأنشطة الدعم (البنية التحتية، وإدارة الموارد البشرية، وتطوير التكنولوجيا، والمشتريات) تستهلك موارد من أجل التوصل إلى الهامش الأقصى. ووفقاً لبورتر، الشركة تخلق القيمة من خلال خبرتها ودرائتها. ولذلك فهي لديها مصلحة لتقييم ورصد كل حلقة في سلسلة القيمة من أجل تعزيز مزاياها التنافسية أو تطوير أخرى جديدة.¹⁰

– القيمة التساهمية والقيمة التشاركية:

القيمة التساهمية حسب النظرية المالية هي قيمة مالية للمساهمين (قيمة السهم). فمسيرى المؤسسة يجب عليهم التصرف حسب هدف تعظيم الأرباح للمساهمين عن طريق خلق القيمة.

والقيمة التساهمية ترجع إلى مجموعة علاقات بين مسيري المؤسسات، مجالس الإدارة وأسواق البورصة أين يتدخل المساهمين.

أما مفهوم القيمة التشاركية فطرح كبديل للقيمة التساهمية إذ يضم مختلف المساهمين أو التساهمين لاهتمام وتبيان أن خلق القيمة لا يكمن فقط في عائد رأس المال من طرف المساهمين ولكن في القوى المتضافرة لكل المشاركين أو أصحاب المصالح (مساهمين، موردين، مآجورين، متعاقدين من الباطن، السلطات العامة..). فالقيمة المشتركة تتعلق بالمساهمين وكل أصحاب المصلحة.¹¹

– القيمة الجوهرية:

القيمة الجوهرية هي القيمة الفعلية للشركة أو الأصل بناء على تصور أساسي لقيمتها الحقيقية بما في ذلك جميع جوانب العمل، من حيث العوامل الملموسة وغير الملموسة. هذه القيمة قد تكون أو لا تكون نفس القيمة السوقية الحالية.¹²

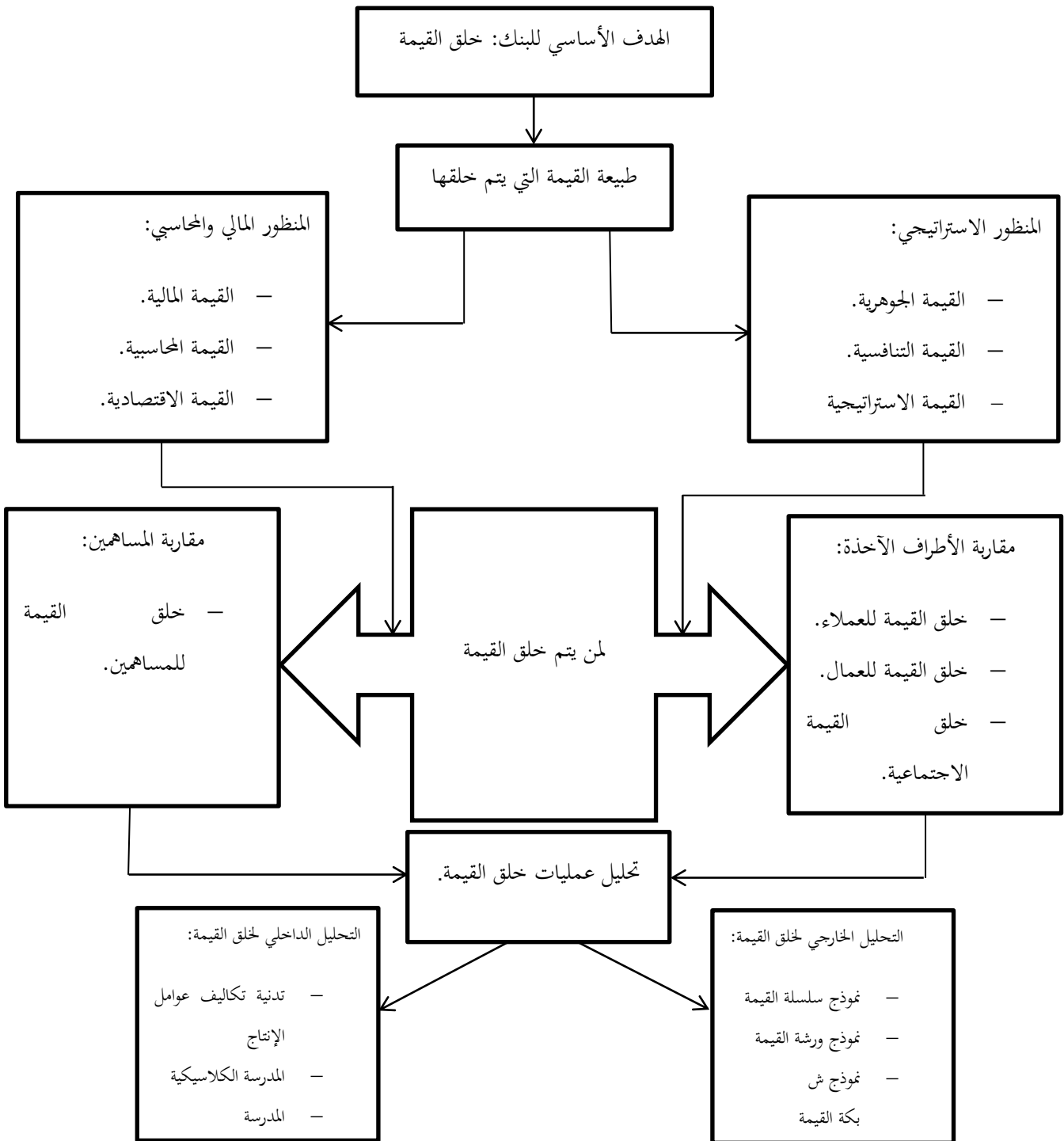
2. مفهوم خلق القيمة:

ارتبط مفهوم خلق القيمة أساسا بسوق المال والمؤسسات مفتوحة رأس المال، وعليه تم قياس مستوى خلق القيمة بمدى تعظيم ثروة المساهمين وذلك اعتمادا على تقييم أرباح الأسهم.

إن تعظيم قيمة المؤسسة يعتبر الهدف الأساسي لاستراتيجية هذه الأخيرة وهو محور اهتمام مختلف الدراسات في مجال الاستراتيجية، ولتعظيم قيمتها لا بد على المؤسسة أن تخلق القيمة لمختلف الأطراف التي ترتبط بها ولهذا السبب فإن مصطلح القيمة أصبح شائع التداول في مختلف مجالات العلوم الاقتصادية كما بات هذا الأخير موضوع مجموعة من الرؤى والمقاربات المختلفة دون إيجاد مفهوم موحد يضم كل المقاربات.

وبالتالي يظهر مفهوم خلق القيمة بحضور طاغ ومتشعب فنجد القيمة المالية، القيمة الاقتصادية، القيمة المحاسبية، القيمة التنافسية، القيمة الجوهرية، خلق القيمة للمساهمين، القيمة الاستراتيجية، خلق القيمة للزبون، خلق القيمة للموردين، خلق القيمة للعمال، التحليل الداخلي لخلق القيمة، التحليل الخارجي لخلق القيمة، سلسلة القيمة، ورشة القيمة، شبكة القيمة. وكلها مفاهيم متعلقة بخلق القيمة وهو ما يمثله الشكل الموالي:¹³

الشكل رقم (01): المفهوم المتشعب لخلق القيمة.



المصدر: بن حمودة يوسف، خلق القيمة من خلال إدارة المعرفة داخل المؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2015، ص: 92.

ويعرف خلق القيمة على أنه مكاسب رأس المال أو الربحية المحققة من قبل المستثمر ما بين تاريخ الحيازة وتاريخ نقل الملكية. ويتم احتسابها على أساس متوسط معدل العائد السنوي للفترة قيد الدراسة. مع الأخذ بعين الاعتبار المكاسب بعد توزيع أرباح الأسهم، وزيادة رأس المال، وتوزيع أسهم مجانية وعمليات الانقسام، ويتم احتساب معدل العائد الداخلي على أساس السعر المعدل.¹⁴

وبالتالي هناك ارتباط وثيق بمدى قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها المالية وقدرتها على خلق فائض في القيمة، ذلك لأن الكفاءة في تمويل الاحتياجات المالية مرتبط بمدى تحول تلك الإمكانيات المالية إلى إيرادات مالية، تكون في الأخير ثروة المؤسسة، وذلك بعد خصم مختلف التكاليف سواء تلك المتعلقة بالاستغلال، أو تلك المتعلقة بتكلفة التمويل.

إن تحقيق الفائض في القيمة يؤدي إلى توظيف هذا الفائض في استخدامات جديدة، أي نمو أصول المؤسسة وتنوع نشاطها أو تميزه، وتحقيق هذا النمو يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة على خلق القيمة في المستقبل.¹⁵

في السابق كان يتم الاعتماد على الأداء المالي للمؤسسة من أجل تقييمها لحساب القيمة المضافة من أجل دراسة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، فالقيمة المضافة هي سعر البيع مطروحا منه تكلفة المواد الأولية المشتراة، وطريقة التقييم هذه كانت ناقصة نظرا لأنها تفصل بين المواد الخام والمواد الأخرى المساعدة في أداء النشاط، كما أنها لا تلقي الضوء على اقتصاديات الارتباطات بين المنشأة ومورديها والتي قد تكون سببا مباشرا في تقليل التكلفة أو زيادة تميز المنتج.

أما اليوم فخلق القيمة في المؤسسات أصبح يتجسد من خلال الدوافع المعنوية المختلفة التي أصبح لها دور فاعل في تحسين القيمة للمؤسسة في صناعاتها، وفي حين تتفاوت مصادر القيمة غير المالية الحاسمة لكل صناعة تم الاستقرار على بعض الأصناف الحرجة للأداء المعنوي والتي تساهم في خلق القيمة للشركات منها: الابداع، العلاقة مع العميل، قيمة العلامة التجارية، قدرات وكفاءات الإدارة، الجوانب البيئية والاجتماعية.

إذن مما لا شك فيه أن الأطر الأخلاقية واحترام المسؤولية الاجتماعية والالتزام الأدبي نحو المساهمين والبيئة والمجتمع والانسان عموما تساهم في معظم الاحيان في تحسين القيمة، فهي تؤدي إلى زيادة الربحية في الأجل الطويل.

كما أن التقييم النهائي للمؤسسات لا يتم من خلال الحكم على رصيدها المالي أو الربح المحقق فقط، بل هذه القيمة المحققة هي في الواقع نتاج لتفاعل عوامل مادية وعوامل أخرى لا تقل أهمية هي العوامل ذات الطابع المعنوي، غير أن هذه الأخيرة من الصعب قياسها كميًا وتحديد درجة مساهمتها في خلق القيمة للمؤسسة.¹⁶

3. ظهور مصطلح خلق القيمة:

لقد أصبح مفهوم خلق القيمة محورا أساسيا في إدارة مختلف البنوك وفرض نفسه كمؤشر معياري للأداء ومقياس شامل لمدى نجاعة القرارات الاستراتيجية للبنك. ولقد شكل مفهوم خلق القيمة ولفترة طويلة هدفا أساسيا للاتصال المالي للبنوك، وتعود أصول مفهوم خلق القيمة إلى المدرسة النيوكلاسيكية أين كان يقاس على أساس مردودية رؤوس الأموال المستثمرة مقارنة بتكاليف الموارد المخصصة لتمويلها. ليتطور بعد ذلك هذا المفهوم بفعل العولمة والأسواق المالية ويدرج في طياته الاتجاه المتنامي لقوة المساهمين وتأثيرهم على تلك الأسواق.¹⁷ ولاقى هذا المفهوم رواجا كبيرا في تسعينيات القرن الماضي، فالبينة الاقتصادية والمالية الجديدة تميزت عموما بوجود مساهمين يتسمون بالمهنية وأكثر تطلبا من السابق، مما أجبر مسيري البنوك على تبني موقف جديد وتوجيه تسييرهم نحو التركيز على خلق قيمة مضافة للمساهمين، وفي غضون سنوات قليلة أصبح مصطلح خلق القيمة كمؤشرا لكفاءة الأداء ومقياس عالمي لأهمية القرارات الاستراتيجية، وبالتالي أصبح جزء لا يتجزأ من ثقافة إدارة البنوك.¹⁸

إلا أنه وفي الوقت الذي أصبح فيه أداء البنك نتاجا لعوامل معقدة وغير مادية كالتعلم، المعرفة، الإبداع وغيرها فإن نجاح البنك أصبح يعتمد أكثر على قدرته الداخلية على الإبداع وتجنيد الموارد وخصوصا البشرية منها، بدلا من اعتماده على العوامل التنافسية التقليدية كسلسلة القيمة والتموقع التنافسي، وهنا ظهر مفهوم خلق القيمة الجوهرية كاستجابة لهذه الرؤية بحيث يشير هذا المفهوم إلى أنه بالإضافة إلى القيمة التنافسية القائمة على علاقة البنك بمحيطه فإن هذا الأخير أي البنك يخلق داخليا قيمة تنظيمية متعلقة بجودة العمليات الموضوعية حيز التنفيذ من أجل إرضاء الزبائن، وعليه فإن خلق القيمة حسب هذه الرؤية هو اختيار وتوفيق الأنشطة المختلفة بالأسلوب الذي يمكن من تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، وذلك اعتمادا على الموارد الاستراتيجية للبنك هذا ولقد أدى الاهتمام المتزايد بالموارد غير المادية إلى إبراز وتحليل العلاقة بين القيمة المالية والقيمة المحاسبية من جهة وبين القيمة الاستراتيجية من جهة أخرى.¹⁹

ثالثا: خلق القيمة: نظرة متأنية.

1. منطق خلق القيمة في القطاع المصرفي

في تحليل خلق القيمة على مستوى المؤسسة من الضروري أن نفهم المبادئ الأساسية لكيفية خلق المؤسسة قيمة لعملائها. تم اقتراح ثلاثة نماذج عامة متميزة لتكوين القيمة وهي سلسلة القيمة (بورتز، 1985)، متحر (ورشة) القيم (ستايل وفجلدستاد، 1998) وشبكة القيمة. وتستند تكوينات القيمة على تصنيفات تومبسون (1967) طويلة الأجل والمكثفة، والتكنولوجيات المتوسطة.

يستند تحليل سلسلة القيمة على تصنيف الأنشطة إلى أولية وأخرى داعمة. الأنشطة الرئيسية هي الأنشطة التي تشارك مباشرة في إنشاء ونقل المنتجات والخدمات للعملاء. كل تكوين قيمة له مجموعة خاصة من الأنشطة الأولية. أما أنشطة الدعم تحسن أداء الأنشطة الأولية، وتشمل المشتريات، تطوير التكنولوجيا، وإدارة الموارد البشرية والبنية التحتية الثابتة. (بورتر، 1985).

في نموذج سلسلة القيمة المنطق الأساسي لخلق القيمة هو تحويل المدخلات إلى منتجات، من خلال عمليات متتابعة. تقييم المنتج والخدمات ذات الصلة هي مصدر قيمة العملاء.

ومن الأمثلة على ذلك خط التجميع باستخدام تكنولوجيا طويلة الأمد لإنتاج منتجات ذات جودة بتكلفة منخفضة. الأنشطة الابتدائية لسلسلة القيمة هي الخدمات اللوجستية الواردة، والعمليات، والخدمات اللوجستية الصادرة، والتسويق والمبيعات، والخدمات.

في نموذج متجر (ورشة) القيم المنطق الأساسي لخلق القيمة هو حل المشاكل. يتم إنشاء القيمة من خلال تعبئة الموارد والأنشطة لحل مشكلة معينة تخص العملاء (ستابيل وفجلدستاد، 1998). لا ترتبط قيمة العميل بالحل نفسه، ولكن بقيمة حل المشكلة. ومن أمثلة متاجر القيمة الأطباء والمستشارين.

الأنشطة الرئيسية لمتجر القيم هي عملية دورية أو تصاعدية في إيجاد المشاكل واحتوائها، حل المشكل، الاختيار التنفيذ والسيطرة / التقييم.

في نموذج شبكة القيمة المنطق الأساسي لخلق القيمة هو ربط العملاء، وبالتالي خلق القيمة، يمكن أن يكون مباشرة بين عميلين، أو غير مباشر عندما يكون العميل غير مرتبط مباشرة بعميل آخر ولكنه مرتبط من خلال تجمع عدد من العملاء. تعتمد شبكات القيمة على تكنولوجيا الوساطة لربط العملاء المستقلين.

وتتمثل الأنشطة الرئيسية لشبكة القيمة في تعزيز الشبكة وإدارة العقود، توفير الخدمات، عمليات البنية التحتية للشبكة. وتتكون الأنشطة الرئيسية لتعزيز الشبكة وإدارة العقود من أنشطة تتعلق باجتذاب الزبائن واختيارهم وإدارة العلاقة مع العملاء، ولاسيما العقود المتعلقة بإدارة توفير الخدمات والتسعير.²⁰

2. خلق القيمة وثقافة البنك:

يؤدي السعي الجماعي لخلق القيمة إلى بث روح التعاون وتعزيز الثقة بين مختلف الأطراف الفاعلة في البنك، وتغليب الصالح العام والمصالح المشتركة على المصالح الفردية، وهذا ما ينتج عنه التقليل من النزاعات والصدامات المترتبة عن تعارض مصالح الأطراف الآخذة، وتشجيع العمل الجماعي المبني على الثقة والتعاون في سبيل تحقيق الربح الجماعي والفائدة الشاملة.²¹

3. خلق القيمة واستراتيجية البنك:

يعتبر خلق القيمة والحفاظ عليها من الأهداف الاستراتيجية لأي بنك، وذلك من خلال منح هذا الأخير أفضلية تنافسية تمكنه من بلوغ هذا الهدف، لكون القدرة التنافسية تعتبر من عوامل خلق القيمة، وعليه يتعين على إدارة البنك تحديد وتقييم الاستراتيجيات الرئيسية بالنسبة لكل نشاط من الأنشطة التي يزاؤها ويتناول هذا التحليل ما يلي :

- **الاستراتيجية التسويقية لكل نشاط:** وهذا بمعرفة استراتيجية الخدمة التي يتناولها البنك بالنسبة ، وكذلك الإدراك بحجم السوق والحصة السوقية ومعدل النمو الخاص بكل خدمة وبكل قطاعات العملاء، وبالسياسات المتبعة للخدمات الجديدة من مداخل وتسعيرة ونوعية وترويج وإعلان وائتمان، وكيفية السرعة في تطوير وتعديل البرامج التسويقية لمواجهة الأوضاع الجديدة والأهداف المنتظرة.
- **الاستراتيجية الخاصة بالعمليات:** وتشمل عدد وحجم الأعمال الفعلية والطاقات المستخدمة فيه، وموقع فروع البنك ومكاتبها المختلفة، والمستوى الموظف من رأس المال، وحجم التوظيف الحالي في كل فرع أو مكتب ومستوى الأجور والرواتب المدفوعة والقروض النسبية والخدمات المدفوعة والمقدمة، وتكلفة كل عنصر من عناصر إنتاج الخدمة، ونظام الحوافز وقدرته على التكيف مع الظروف البيئية السائدة في السوق البنكي.
- **تطوير وابتكار الخدمات البنكية الجديدة:** أي الخدمات البنكية الجديدة التي يقدمها البنك والمخصصات المالية التي تنفقها عليها، وعدد العاملين في مجال البحوث والتطوير ومؤهلاتهم ورواتبهم.
- **الاستراتيجية المالية:** وتعني الأداء المالي للبنك من حيث العائد على الأصول وحجم التدفقات المالية، ومعدل الخسارة المرتبطة بخدمة القروض، ومعدل الأرباح ومقدار الأرباح ومقدار السيولة النقدية المتولدة عن أية عملية ومصادر التمويل والالتزامات المالية و مدى مرونة كل منها على تحسين عملية توظيف أموالها.²²

4. خلق القيمة وتنافسية البنك:

في ظل احتدام المنافسة وتحرير التجارة العالمية خاصة في إطار العولمة وثورة المعلومات والاتصالات فإن محور اهتمام المؤسسة الاقتصادية عامة والبنوك خاصة أصبح يتركز جوهريًا على مدى إيجاد السبل الكفيلة بخلق ميزة تنافسية لدى البنك والحفاظة عليها بشكل مستدام.

غير أن التغيرات السريعة والمتلاحقة في البيئة التنافسية للبنوك أصبحت تطرح أمام المسيرين العديد من التحديات خاصة في ظل التحول إلى ما أصبح يعرف باقتصاد المعرفة وبروز البنوك المتعلمة وما توليه من اهتمام متزايد بالموارد البشرية والكفاءات.²³

فالبنك الذي لا ينجح في الرد على تطلعات عملائه أو زبائنه أو المساهمين فيه من غير المحتمل أن يحقق ميزة تنافسية على منافسيه، لذلك تتوقف البنك بشكل أو بآخر على مدى خلقه القيمة لعملائه خاصة وللمساهمين فيه عامة.²⁴

رابعاً: الدراسة الميدانية.

في دراستنا الميدانية تم استخدام الاستبيان من نوع ليكارت الخماسي كأداة، أي أن آراء المبحوثين كانت مقسمة بين موافق بشدة، موافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة.

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالبنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية وكالات ولاية المدية وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 60 موظفاً، وتم توزيع الاستبيانات على جميع مفردات العينة، وتم استرجاع 50 استبانة وبذلك تكون نسبة الاسترداد 83%.

2. اختبار صدق البيانات (اختبار alpha de cronbach):

الجدول رقم (01): اختبار ثبات عبارات الاستبيان.

المحور	عدد الاسئلة	ألفا كرونباخ
المحور الأول	04	0.717
المحور الثاني	11	0.583
المحور الثالث	05	0.764
المحور الرابع	06	0.760
الدرجة الكلية للاستبيان	26	0.706

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS20

من خلال الجدول رقم (01) يتضح لنا أن عبارات الاستبانة ككل تتميز بالثبات والصدق حسب معامل كرونباخ الذي يتجاوز الدلالة الاحصائية 60% والنسبة المحققة هي 70% وهي مقبولة، حيث حقق المحور الأول والذي يخص المخاطر التي تهدد البنك ثباتا بنسبة 71% أما المحور الثاني فكانت النسبة أقل من 60% وخص هذا المحور إدارة المخاطر البنكية، أما المحورين الثالث والرابع فحققا ثباتا بنسبة 76% وخصما مدى الالتزام بعوامل خلق القيمة ودور إدارة المخاطر في خلق القيمة في البنوك على التوالي.

3. وصف خصائص أفراد عينة الدراسة:

الجدول رقم (02): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لخصائصهم الشخصية والوظيفية

المتغيرات	بدائل الإجابة	العدد	النسبة (%)
الجنس	ذكر	36	72
	أنثى	14	28
	المجموع	50	100
العمر	أقل من 25 سنة	01	02
	من 25 إلى 35 سنة	31	62
	من 36 إلى 45 سنة	15	30
	أكثر من 45 سنة	03	06
	المجموع	50	100
المؤهل العلمي	ثانوي	3	6
	بكالوريا	5	10
	تقني سامي	9	18
	ليسانس	32	64
	دراسات عليا	1	2
	المجموع	50	100
الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	25	50
	من 05 إلى 10 سنوات	14	28
	من 11 إلى 15 سنة	6	12
	أكثر من 15 سنة	5	10
	المجموع	50	100

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS20

تتكون عينة الدراسة من 50 مفردة، منهم 36 ذكور و 14 إناث ومن خلال الجدول رقم (01) يتضح أن نسبة الذكور تقدر بـ 72٪، وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع نسبة الإناث والتي بلغت 28٪.

ويتضح من نفس الجدول أن المستجوبين موزعون على مختلف الأعمار، حيث بلغ عدد الموظفين الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة 31 موظفا بنسبة 62٪. بينما بلغ عدد الموظفين الذين تنحصر أعمارهم بين 36 و 45 سنة 15 موظفا بنسبة 30٪. وبلغ عدد الموظفين الذين يزيد سنهم عن 45 سنة 03 موظفين بنسبة 06٪، ما يعكس أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من فئة الشباب مما يدل على قدرتهم على العمل وبالتالي إمكانية خلق قيمة مضافة للبنك.

كما يتبين أن غالبية المبحوثين حاصلين على شهادة الليسانس بنسبة 64٪، مقابل 06٪ للمتحصلين على مستوى ثانوي، وهذا شيء ايجابي بالنسبة للدراسة لأن مجمل الأسئلة المطروحة لا يستطيع الإجابة عنها إلا من هم في التخصص.

كما أن أعلى نسبة خبرة للأفراد المستجوبين هي فئة أقل من 05 سنوات بنسبة 50٪، متبوعة بالفئة المحصورة ما بين 05 إلى 10 سنوات بنسبة 28٪.

4. عرض نتائج الدراسة:

الجدول رقم (03): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبيان.

الرقم	العنوان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه
01	كلمة "خطر يهدد وكالتكم" كلمة متداولة داخل البنك.	2.30	1.11	04	موافق
02	وكالتكم معرضة لمخاطر.	3.14	1.05	01	محايد
03	ما هو مصدر هذه المخاطر في رأيك.	2.68	0.58	03	محايد
04	المخاطر التي تتعرض لها وكالتكم:	2.96	1.10	02	محايد
محور المخاطر التي تهدد البنك					
05	البيئة التي يعمل فيها البنك تشكل مصدرا للخطر.	2.40	0.990	03	موافق
06	البنك يأخذ دراسة المخاطر بعين الاعتبار في عملية صياغة الاستراتيجية.	1.76	0.771	10	موافق بشدة
07	البنك بإمكانه التنبؤ وتوقع إشارات الخطر.	2.54	0.973	02	موافق
08	هل ترون أنكم تلقيتم ما يكفي من التدريب والتكوين للتعامل مع أي خطر كان.	2.78	0.975	01	محايد
09	هل تضمن أن البنك يقظ في التعامل مع المخاطر المحدقة به.	2.36	0.722	05	موافق
10	تعتقد أنكم تواجهون عراقيل في التعامل مع بعض المخاطر.	2.34	0.717	06	موافق
11	يحترم البنك قرارات البنك المركزي المعتمدة بكل ما يتعلق بإدارة المخاطر.	1.66	0.745	11	موافق بشدة
12	يعين مجلس الإدارة لجنة لإدارة المخاطر لمساعدته على إدارتها والتحكم فيها.	2.34	0.982	07	موافق
13	يتعامل مجلس الإدارة مع المخاطر الاستراتيجية التي تهدد سلامة البنك كأحد أهم أولوياته ويقوم بمراجعتها بنفسه دوريا ولا يترك ذلك للجنة المراجعة.	2.32	0.819	09	موافق
14	يقوم البنك بدراسة التكلفة التي يتحملها نتيجة علاقته مع العميل.	2.38	0.878	04	موافق
15	هل يوجد تعاون مع الوكالات الأخرى التابعة للبنك في حالة وجود أزمة.	2.34	0.872	08	موافق
محور إدارة المخاطر البنكية					
16	يحدد البنك الأهداف المالية المراد تحقيقها مسبقا.	1.68	0.513	04	موافق

بشدة					
موافق بشدة	05	0.819	1.68	يقوم البنك بتقييم الأداء المالي له دوريا.	17
موافق	03	0.913	2.06	يقوم البنك باستغلال الموارد المتاحة بشكل يعظم من حجم العوائد	18
موافق	02	1.016	2.22	يرسم البنك توجهه الاستراتيجي من خلال تحديده للفرص والتهديدات التي يمكن أن تؤثر على أدائه.	19
محايد	01	1.396	3.36	يشجع البنك المبدعين ويتبنى افكارهم الابداعية.	20
موافق	03	0.69869	2.20	محور مدى الالتزام بعوامل خلق القيمة في البنك.	
موافق	03	1.078	2.02	هل تساعد إدارة المخاطر في تحسين إدارة البنك ومساعدة المديرين ومجلس الادارة على تطوير استراتيجيات سليمة للبنك.	21
موافق	02	1.029	2.04	احترام البنك لمعايير اختيار وتعيين الموظفين كالكفاءة والجدارة والخبرة يحسن من أداء البنك ويرفع مستواه ويجنبه التعرض لمخاطر سوء التسيير أو الاستغلال غير الجيد للموارد.	22
موافق	05	0.832	1.96	هل وضع سياسة واستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدة العمل يرفع من أداء البنك.	23
موافق	04	0.769	1.98	هل بناء الوعي الثقافي داخل البنك فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر يؤدي الى خلق قيمة مضافة للبنك.	24
موافق	01	0.741	2.32	هل ترى أن البنك يتحكم في المخاطر بشكل يؤدي إلى رفع قيمته.	25
موافق بشدة	06	0.582	1.78	هل إعداد التقارير حول المخاطر التي يتعرض لها البنك وتقديمها إلى مجلس الإدارة وأصحاب المصالح من شأنه خلق قيمة مضافة للبنك.	26
موافق	04	0.57661	2.0167	محور دور إدارة المخاطر في خلق القيمة في البنك.	
موافق	-	0.593825	2.3196	الدرجة الكلية للاستبيان	

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS20

وفقا لما جاء في الجدول السابق من نتائج يتبين لنا أن إدارة المخاطرة لها دور في خلق قيمة للبنوك محل الدراسة، وهذا ما يشير إليه المتوسط الحسابي الكلي للاستبيان والمقدر بـ 2.3196 والانحراف المعياري بـ 0.593825 والذي يقع في مجال الموافقة، كما يلاحظ من خلال الإجابات بأن البنوك محل الدراسة معرضة للمخاطر حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 2.77 فاحتل بذلك هذا المحور المرتبة الأولى.

كما أكدت اجابات المستجوبين بأن تقديم البرامج التدريبية والتكوينية اللازمة للتعامل مع المخاطر يعد من نقاط القوة المهمة التي يجب على البنك استغلالها لخلق قيمة مضافة له إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 2.29 فاحتل بذلك هذا المحور المرتبة الثانية.

كما أشارت نتائج المحور الثالث بأن البنوك محل الدراسة ملتزمة بعوامل خلق القيمة، وهذا ما يوضحه المتوسط الحسابي للمحور والمقدر بـ 2.20 والانحراف المعياري المقدر بـ 0.69869، ويلاحظ أن الفئتين (16) و(17) سجلتا أعلى متوسط حسابي يتجه نحو الموافقة بشدة والتي تخص التزام البنك بتحديد أهدافه المالية مسبقا وتقييم أدائه المالي دوريا.

كما أن اعداد التقارير حول المخاطر التي يتعرض لها البنك وتقديمها إلى مجلس الإدارة وأصحاب المصالح من شأنه خلق قيمة مضافة للبنك فقد كان اتجاه اجابات العينة المستقصاة نحو موافق بشدة، أما فيما يخص نتائج المحور الرابع ككل فقد بينت أن إدارة المخاطر لها دور في خلق قيمة للبنوك حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 2.0167 أما الانحراف المعياري فقد قدر بـ 0.57661.

5. اختبار الفرضيات:

للتأكد من صحة وثبوت الفرضيات تم استخدام اختبار (T-Test)، والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (04): نتائج اختبار لفرضيات الدراسة.

الفرضية	t	t المحسوبة	Sig	اختبار القبول
الفرضية الأولى	2.77	2.923	0.030	القبول
الفرضية الثانية	2.29	13.142	0.000	القبول
الفرضية الثالثة	2.20	8.096	0.000	القبول
الفرضية الرابعة	2.0167	12.059	0.000	القبول

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج SPSS20

الفرضية الأولى: يتضح من النتائج الاحصائية الواردة في الجدول رقم (03) أنه يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) للمتغير المستقل والمتمثل في إدارة المخاطر في المتغير التابع خلق القيمة في البنك، استنادا إلى قيمة t المحسوبة والمقدرة بـ 2.923 وهي أكبر من قيمتها الجدولية، كما أن مستوى المعنوية ($\text{sig}=0.03$) وهو أقل من المستوى الذي تم اعتماده 0.05، وهذا يقضي بقبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية، والتي تؤكد بعدم وجود فرق ذو دلالة احصائية للمخاطر التي تهدد البنك على خلق قيمة مضافة له.

الفرضية الثانية: تبين مخرجات الجدول رقم (03) أن قيمة t المحسوبة قد بلغت 13.142 وهي أكبر من قيمتها الجدولية، ومستوى المعنوية قدر بـ ($\text{sig}=0.000$) وهو أقل من المستوى الذي تم اعتماده 0.05، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تقضي بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لضرورة وجود إدارة المخاطر على خلق قيمة للبنك.

الفرضية الثالثة: يتبين من الجدول رقم (03) أن قيمة t المحسوبة بلغت 8.096 ومستوى الدلالة المحسوب بلغ (sig=0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha=0.05$) وهذا ما يعني قبول الفرضية البديلة، والتي تؤكد على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمدى التزام البنك بعوامل خلق القيمة على خلق قيمة له.

الفرضية الرابعة: من خلال نتائج الجدول رقم (03) نجد أن قيمة t المحسوبة بلغت 12.059 وهي أكبر من قيمتها الجدولية، ومستوى المعنوية المحسوب (sig=0.000) وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha=0.05$)، وهذا يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر على خلق قيمة للبنك.

من خلال النتائج السابقة نجد أنه في كل فرضية كانت قيمة t المحسوبة كانت أكبر من قيمتها الجدولية، كما أن مستوى المعنوية المحسوب (sig) كان في جميع الفرضيات أصغر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإدارة المخاطر على خلق قيمة للبنك، وهذا يقضي بقبول الفرضية الرئيسية.

خاتمة:

بعد تقديم الإطار النظري لموضوع بحثنا والمتمثل في دور إدارة المخاطر في خلق القيمة في البنوك، حاولنا إسقاط ما تعرضنا له من مفاهيم نظرية على مجموعة من البنوك من خلال القيام بدراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك التنمية المحلية وكالات ولاية المدية وبعد الانتهاء من هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج أهمها:

- إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج علمي للتعامل مع مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- خلق القيمة في البنك هو نتاج تفاعل عوامل مادية وعوامل معنوية؛
- يتم قياس مستوى خلق القيمة بمدى تعظيم ثروة المساهمين، وذلك اعتمادا على تقييم أرباح الأسهم؛
- أظهرت نتائج الدراسة الميدانية بأن البنوك محل الدراسة تغيب فيها فلسفة تكوين وتدريب الموظفين للتعامل مع المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث يرى هؤلاء الموظفين بأن البنوك عينة الدراسة معرضة لمخاطر خارجية أكثر منها داخلية؛
- بينت الدراسة التطبيقية أيضا بأن البنوك محل الدراسة لا تشجع الموظفين المبدعين، وذلك استنادا للمتوسط الحسابي للفقرة (20) إذ بلغ 3.36 وهذا يحد من عملية خلق القيمة؛
- كذلك أظهرت أن إدارة المخاطر تساعد في إدارة البنك وتطوير استراتيجياته؛
- كما بينت أيضا أن بناء الوعي الثقافي في البنوك محل الدراسة فيما يتعلق بإدارة المخاطر يؤدي إلى خلق قيمة مضافة للبنك.

التوصيات: على ضوء هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح بعض النقاط التي تعتبر مهمة من أجل تفعيل دور إدارة المخاطر في خلق القيمة في البنوك من خلال:

- ضرورة بناء ثقافة الخطر داخل البنك والجهازية لمواجهة خصوصاً في ظل زيادة المنافسة؛
- التسلح باليقظة المصرفية حيث أنها تبقى البنك على إطلاع دائم بكل ما يطرأ في البيئة المصرفية من مستجدات، وبالتالي رصد المخاطر والتحديات مما يخلق قيمة مضافة للبنك؛
- الاهتمام بنوعية تكوين وتدريب العمال وتحفيزهم من أجل رفع إنتاجية العمال وتحسين جودة الخدمة المصرفية، وبالتالي تخفيض التكاليف وخلق قيمة مضافة للبنك، والاستعانة بالجامعات ومراكز التدريب المتخصصة؛
- توفير المحيط الملائم للبنوك مما يسمح لها بالنمو والتطور وذلك من خلال سن القوانين والنصوص التي من شأنها تسهيل عمليات الاستثمار في المجال المصرفي.

المراجع والهوامش:

- ¹: أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، الأردن، 2007، ص: 55.
- ²: مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، الجزء الثاني، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006، ص: 273.
- ³: مفلح محمد عقل، نفس المرجع، ص: 274.
- ⁴: عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص: 58-60.
- ⁵: هلالى الوليد، الأسس العامة لبناء المزايا التنافسية ودورها في خلق القيمة دراسة حالة: الشركة الجزائرية للهاتف النقال Mobilis، -، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: استراتيجية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2009، ص: 70.
- ⁶: أشرف الشراوي، العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة وعوائد الأسهم "دراسة عملية لاختبار المزايم النظرية"، ص: 03، بحث منشور على الموقع الإلكتروني التالي:
- http://slconf.uaeu.ac.ae/old_web/papers/18.swf, 21/11/2015, 15 :30.
- ⁷: بن سالم فاروق، دور الاتصالات التسويقية المتكاملة في خلق القيمة للزبون -دراسة حالة مؤسسة حمود بوعلام-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: تسويق، جامعة الجزائر -3-، الجزائر، 2011، ص: 76.
- ⁸: علاء درويش، ماهية القيمة المضافة في التسويق، بحث مقدم في سنة أولى ماجستير تسويق، جامعة دمشق، 2010، ص: 08، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
- <http://www.tahasoft.com/books/531.docx>.
- ⁹: علاء درويش، نفس المرجع، ص: 08.
- ¹⁰: بوليمة مريم، البعد المعنوي لإشكالية خلق القيمة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنك وهندسة مالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012/2011، ص: 60-61.
- ¹¹: Gérard Charreaux, Philippe Desbrières, Gouvernance des entreprises : valeur partenariale contre

valeur actionnariale, article publié dans la revue de Finance Contrôle Stratégie – Volume 1, N° 2, juin 1998, p :58.

¹² : <http://www.investopedia.com/terms/i/intrinsicvalue.asp>, 22/04/2017, 19 :09

¹³ : بن حمودة يوسف، خلق القيمة من خلال إدارة المعرفة داخل المؤسسة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2014، ص: 92.

¹⁴ : Anis Mnejja, La création de valeur dans les banques et les compagnies de Leasing tunisiennes, Tunisie, décembre 2011, p : 09, document présenté par la Banque d'affaires de Tunisie sur le site suivant : <http://www.tustex.com/download/biat122011.pdf>, 17/10/2014, 21 :05.

¹⁵ : إلياس بن ساسي، النمو ومفهوم خلق القيمة كمؤشر للأداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة -حالة المؤسسة الوطنية للتنقيب بحاسي مسعود ENAFOR ولاية ورقلة-، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08-09 مارس 2005، ص ص: 343-344.

¹⁶ : بابا عبد القادر، وهيبة مقدم، المسؤولية الاجتماعية ميزة استراتيجية خالقة للقيمة (دراسة حالة شركة سوناطراك)، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://fseg.univ-tlemcen.dz/larevue07.pdf>, 01/01/2016, 21:47.

¹⁷ : بن حمودة يوسف، مرجع سابق، ص: 98.

¹⁸ : TOUIL Ratiba, Gouvernance d'entreprise et Création de valeur : Tendances actuelles et orientations futures, Mémoire en vue de l'obtention du Magistère en Analyse Economique, Université D'Alger, 2008, p : 04.

¹⁹ : بن حمودة يوسف، مرجع سابق، ص: 100.

²⁰ : Ragnvald Sannes, Self-Service Banking: Value Creation Models and Information Exchange, Article published in Special Series on Information Exchange in Electronic Markets revue, Volume 4 No 3, 2001, p: 140-141.

²¹ : هاشمي عبايسة، الدور المحوري لتسيير الموارد البشرية في خلق القيمة لجميع الأطراف الآخذة، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثالث، جوان 2008، ص: 110.

²² : <http://hassen4100.skyrock.com/2787582050-posted-on-2010-02-15.html>, 20/11/2017, 21 :36.

²³ : احمد بلالي، تنافسية المؤسسة وتحديات اقتصاد المعرفة، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، نوفمبر 2005، ص: 129، بتصرف.

²⁴ : هاشمي عبايسة، مرجع سابق، ص: 107.

استخدام نموذج مونت كارلو للمحاكاة في تقييم المشاريع الاستثمارية

• هشام صالح

** أ.د. / محمد راتول

الملخص:

تم إعداد هذه الدراسة بهدف محاولة استخدام أسلوب مونت كارلو للمحاكاة في اختيار المشاريع الاستثمارية، حيث قمنا بتقدير التوزيعات الاحتمالية الخاصة بكل المتغيرات المؤثرة على تقييم المشاريع، أما هدفنا الرئيسي فتمثل في إنشاء نظام حاسوبي يستخدم أسلوب مونت كارلو للمحاكاة في اختيار أحد المشروعين المقترحين لأنجاز ثلاث وحدات لتميع الغاز بمركب GPI-Z التابع لشركة سوناطراك، المشروع الأول خاص بالشركة اليابانية IHI-ITOCHU، أما الثاني فهو خاص بالشركة الأمريكية PULMAN KELLOG، وذلك من خلال حساب القيمة الحالية الصافية، والتعرف على المخاطر المحيطة بكلا المشروعين المقترحين. بينت نتائج الدراسة أنّ الاختيار قد وقع على المشروع الأول على اعتبار أنه يحقق أكبر عائد وأقل درجة من المخاطرة، حيث القيمة الحالية الصافية لكلا المشروعين خلال العمر الإنتاجي للمشروع أخذت القيم التالية على التوالي: 171050503724.002 دينار جزائري، 137964125470.162 دينار جزائري، أما الانحراف المعياري فقد أخذ القيم الآتية: 79432851070.346 ، 79914350901.376 على التوالي. كما أنّ تحليل حساسية المشروع الذي وقع عليه الاختيار بينت أن هذا الأخير جد حساس للتغير في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، حيث أنّ الزيادة في التدفقات النقدية الخارجة بنسبة أكبر من 40% أو الانخفاض في التدفق النقدي الداخل للمشروع بمقدار أكبر من 30% يجعل المشروع يحقق قيمة حالية سالبة.

الكلمات المفتاحية: المحاكاة، الأساليب الكمية، المخاطرة، تقييم، العائد، اتخاذ القرار.

The abstract :

This study has been prepared for the purpose of trying to use Monte Carlo simulation method as a tool for the investment projects selection, where we estimated probability distributions of all the variables that affect

* هشام صالح ، أستاذ مساعد "أ" ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غليزان، الجزائر
** محمد راتول، أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة "حسيبة بن بوعلي" بالشلف، الجزائر.

the evaluation of investment projects. However, our main purpose was to establish a computerized system that uses Monte Carlo simulation in the selection of two projects, in order to accomplish three units to dilute the gas in Sonatrach complex GP1-Z, the first project belongs to the Japanese company IHI-ITOCHU, the second belongs to the American company PULMAN KELLOG. And that is through the net present value (NPV) calculation and identifying the surrounding risks of both the two proposed projects. The findings of the study revealed that the selection has been dropped on the first project since it achieved the highest return and the lowest degree of risk. The NPV of both projects during the useful life of the project took the following values respectively: 171050503724.002 DA, 137964125470.162 DA .While The standard deviation had taken the following values respectively: 79432851070.346, 79914350901.376. Furthermore, The sensitive analysis on the chosen project showed its great sensitivity for the changes in the cash inflows and outflows. In which, either the increase in cash outflows by more than 40% or the decline in cash inflow by more than 30%, it will achieves a negative current value for the project.

Keywords: Simulation, quantitative methods, risk, assessment of return, decision-making

مقدمة

تعد عملية اختيار المشاريع الاستثمارية واتخاذ القرارات الرشيدة أحد الأسباب التي تجعل من الضروري على أي شركة استعمال الأساليب والنماذج العلمية والتقنيات الكمية التي تساعد في معرفة أهم المشاريع ذات المردودية العالية والتي تتماشى مع الأهداف العامة للشركة؛ كما أن المشاريع التي تدخل في إطار تكرير وتمييع الغاز تواجه العديد من حالات عدم التأكد، وبالأخص تلك التي ترتبط بالمردودية والتكلفة طيلة دورة حياة المشروع "كتكاليف الإنتاج وسعر الغاز...". والتي غالبا ما تعتبر عوامل غير مؤكدة، ونتيجة تعقد هذا النوع من المشاكل وصعوبة توقع التدفقات النقدية الخاصة بهذا النوع من المشاريع تم اختيار نموذج مونت كارلو للمحاكاة الذي يعد من أساليب التفوق التي تسمح بصياغة تفضيلات متخذ القرار بشكل جيد.

يعتبر نموذج مونت كارلو من أهم النماذج الممكن استخدامها في تقييم حالات عدم التأكد والتقليل من خطر فرص الاستثمار في مشاريع تمييع الغاز، باعتبار أنه يأخذ جميع المتغيرات التي تؤثر في تقييم البدائل وذلك عن طريق التوزيع الاحتمالي، وتمثل آلية النموذج في أنه يقوم بتوليف التوزيعات الاحتمالية لكل متغير من متغيرات المقترح الاستثماري من أجل الحصول على توزيع احتمالي واحد يمثل ربحية البديل الاستثماري كوحدة واحدة.

في ضوء هذه المعطيات يمكن طرح الإشكالية التالية: في ظل محدودية الموارد المالية وندرتها وكثرة المشاريع المقترحة، كيف يمكن استخدام نموذج مونت كارلو للمحاكاة في تقييم واختيار المشاريع الملائمة؟ ولتبسيط هذه الإشكالية والإجابة عليها سوف نعالج مختلف النقاط الأساسية التي تحيط بموضوعنا من خلال المحاور التالية:

- المسار الكامل لاستخدام نموذج مونت كارلو؛
- تقديم البطاقة التقنية للمشروعين محل الدراسة وإسقاط النموذج عليها؛
- تحليل النتائج المتوصل إليها.

أهداف الدراسة: التأكد من أن تقييم المشاريع يؤدي إلى ترشيد القرارات من خلال تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة واستخدامها بشكل عقلاني، كما يساهم أيضا في تخفيف درجة المخاطرة من جهة وفشل المشاريع من جهة أخرى، إضافة إلى المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

1- المسار الكامل لنموذج مونت كارلو للمحاكاة:

يمكننا تلخيص مسار أسلوب المحاكاة مونت كارلو في ثلاثة خطوات رئيسية، كما يلي:

أ. إنشاء توزيع احتمالي لكل معلمة اقتصادية داخلية: كأول خطوة، يجب توضيح مختلف العوامل الرئيسية للخطر، والتي تتمثل في (الإنتاج، تكاليف الاستثمار $capex$ ، النفقات التشغيلية $opex$) و تقييم توزيعاتها الاحتمالية باستعمال القيم التاريخية و آراء المختصين.

التوزيعات المعطاة للمتغيرات الأساسية هي:

- الإنتاج: و بصفة عامة نستعمل توزيع لوغاريتمي طبيعي؛
 - تكاليف الاستثمار $CAPEX$: إن التغير في تكاليف الاستثمار تمثل بصفة عامة عن طريق توزيع ثلاثي؛
 - النفقات التشغيلية $OPEX$: عموما يمثل التغير في النفقات التشغيلية "التكاليف العملية" بتوزيع ثلاثي.
- للتذكير فإن هذه التوزيعات تستعمل بطريقة متكررة في الصناعة البترولية*.

ب. القيام بإجراء التجارب على النموذج رياضي: يكرر هذا لعدد من المرات للحصول على شكل التوزيع الاحتمالي للنتائج، علما بان العدد المطلوب تكراره عادة ما يتراوح بين 100 و 5000 دورة[†].

ج. تسجيل نتائج المحاكاة: توزيع القيمة الحالية الصافية، متوسطها وتباينها.

يستعمل لجميع المسار أسلوب المحاكاة مونت كارلو الصيغة الحديثة لبرنامج كريستل بال 7.3^v

د. فرضيات حساب القيمة الحالية الصافية للمشروعات:

إن الفرضيات المستعملة لتقدير التدفقات النقدية المتوقعة بعد حساب الضرائب و حساب القيمة الحالية هي كالتالي:

* Fateh BELAID and Daniel DE WOLF, *Evaluation de projets d'investissement pétrolier en utilisant la simulation de Monte Carlo*, p06.

† Law and Kelton, *Simulation Modeling and Analysis*, McGrawHill, 3rd edition, 2000, p:206.

- الإهلاك الجبائي «DTS»: هو إجمالي الاستثمار مقسم على 10 سنوات، و هذا مسموح به كإهلاك للسنة الأولى من الاستثمار حتى السنة العاشرة، وعند حساب التكلفة بعد الضريبة والتدفقات النقدية المنتظرة من الدخل فإن الإهلاك يعتبر كتخفيض للتكاليف من قبل الشركة؛
- «IBS»: الضريبة على أرباح لشركات وتقدر بـ 40%؛
- كميات الإنتاج معبر عنها بوحدة الطن؛
- التدفقات النقدية الاسمية المقدر تحصيلها (تكاليف و عوائد متوقعة) تم حسابها من خلال معطيات المشاريع بافتراض نسبة تضخم متوقعة قدرها 3.5%؛
- سعر خصم يقدر بنسبة 10% ، و عدد دورات المحاكاة 500 دورة؛
- كل الحسابات معبر عنها بالدينار الجزائري؛

2- تقديم البطاقة التقنية للمشروعين محل الدراسة وإسقاط النموذج عليها

من اجل إيضاح كيفية تطبيق أسلوب مونت كارلو في المفاضلة بين مجموعة من المشاريع المتاحة لدى شركة GP1Z* وباستخدام الحاسب الآلي كان لابد من أخذ عينة من المشاريع المقترحة، ونظر لتعذر وجود مجموعة كبيرة من المشاريع اكتفينا بتقييم مشروعين مقترحين الأول من طرف الشركة اليابانية IHI-ITOCHU، أما الثاني فهو يخص الشركة الأمريكية PULMAN KELLOG، وذلك لانجاز 3 وحدات لتمييع الغاز "3 trains". معطيات "متغيرات" انجاز هذه الوحدات والمتمثلة في التدفقات النقدية الداخلة، التدفقات النقدية الخارجة، الاستثمار المبدئي، والعمر الاقتصادي، سنقوم بتقديرها بناء على المعلومات السابقة لدى المركب والتي تخص وحدات التمييع السابق انجازها، إضافة إلى الخبرة التي يمتلكها مجموعة من العمال داخل المركب.

أ. المشروع الخاص بالشركة اليابانية IHI-ITOCHU:

• البطاقة التقنية للمشروع:

حجم الإنتاج "طاقة المعالجة": 4.5 مليون طن في السنة؛

حجم التخزين: 10000 متر مكعب؛

حجم التخزين والإنتاج المبرد: 260000 متر مكعب؛

حجم التخزين والإنتاج في الحرارة العادية: 1500 متر مكعب

• إنشاء التوزيع الاحتمالي:

بعد تجميع متغيرات انجاز وحدات التمييع، وبناء على الجدوال أدناه سنحاول بقدر الإمكان من إنشاء توزيع احتمالي لكل متغيرة، وذلك من خلال تكرارات هذه الأخيرة في المعطيات المحصل عليها من المركب كما يلي:

* يعتبر مركب GP1-Z أخر مجمع صناعي تابع لشركة سوناطراك يطلق على يطلق عليه اسم مركب الغاز النفطي المميع، كما يلقب باسم GUMBO-GPL. يقع المركب

بمدينة مرسى الحجاج التابعة لإدارة لولاية وهران، على مساحة قدرها 120 هكتار، وقد تم انجاز هذا المركب من طرف شركة بناءات يابانية IHI-ITOCHU.

الجدول رقم 01: يمثل توقعات تكاليف كميات الإنتاج باستعمال "trains 3":

رقم الأعمال	مجموع تكاليف الإنتاج	تكلفة إنتاج		السنوات
		بروبان Propane	بوتان Butane	
4832369157	4602256340	2459370000	2142886340	2011
4702886922,3	4478939926	2394295000	2084644926	2012
5604485691	5337605420	2854419920	2483185500	2013
5631812881,8	5363631316	2863915692	2499715624	2014
5672289000	5402180000	2884080000	2518100000	2015
5807807424,3	5531245166	2957545160	2573700006	2016
5881545600	5601472000	2993872000	2607600000	2017
5954572599,15	5671021523	2994863163	2676158360	2018
6170627154,3	5876787766	3108679704	2768108062	2019
6377662520,25	6073964305	3218718120	2855246185	2020
6219189971,4	5923038068	3141507260	2781530808	2021
6611384872,05	6296557021	3317712255	2978844766	2022
6685231686	6366887320	3341007320	3025880000	2023
6718690700,4	6398753048	3357818800	3040934248	2024
6567533137,2	6254793464	3318749652	2936043812	2025
6685188300	6366846000	3380286000	2986560000	2026
6514338894	6204132280	3270960000	2933172280	2027
6614857802,7	6299864574	3220266504	3079598070	2028
6440561799	6133868380	3160178760	2973689620	2029
6584235504	6270700480	3230913600	3039786880	2030

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المركب

الجدول رقم 02: يمثل توقعات مبيعات الإنتاج:

المجموع	مبيعات كل من:		السنوات
	بروبان Propane	بوتان Butane	
91120358800	49428300000	41692058800	2011
102387308720	55567340000	46819968720	2012
120517791200	65438555200	55079236000	2013
121672300720	66025104360	55647196360	2014
121880960000	66084960000	55796000000	2015
124404691520	67494230800	56910460720	2016
129949156320	69787156320	60162000000	2017
130771566420	70055454420	60716112000	2018
131583076320	70558251120	61024825200	2019
133333244400	71763098400	61570146000	2020
128615136120	69410932920	59204203200	2021
134761146180	72108039780	62653106400	2022
140388508000	74780108000	65608400000	2023
140734170880	75016760000	65717410880	2024
142893806860	76893958700	65999848160	2025
142979100000	76911900000	66067200000	2026
138401889200	74074000000	64327889200	2027
140833573600	73132586800	67700986800	2028
136642551040	71363661200	65278889840	2029
139294906400	72756060000	66538846400	2030

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات المركب

الجدول رقم 03: توقعات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة سنويا

السنوات	المبيعات	التكاليف	الفرق بين المبيعات والتكاليف	IBS %40	التدفقات النقدية الداخلة	التدفقات النقدية الخارجة
2011	91120358800	4832369157	86287989643	34515195857,2	56605162942,8	39347565014,2
2012	102387308720	4702886922,3	97684421797,7	39073768719,08	63313540000,92	43776655641,38
2013	120517791200	5604485691	114913305509	45965322203,6	74552468996,4	51569807894,6
2014	121672300720	5631812881,8	116040487838,2	46416195135,28	75256105584,72	52048008017,08
2015	121880960000	5672289000	116208671000	46483468400	75397491600	52155757400
2016	124404691520	5807807424,3	118596884095,7	47438753638,28	76965937881,72	53246561062,58
2017	129949156320	5881545600	124067610720	49627044288	80322112032	55508589888
2018	130771566420	5954572599,15	124816993820,85	49926797528,34	80844768891,66	55881370127,49
2019	131583076320	6170627154,3	125412449165,7	50164979666,28	81418096653,72	56335606820,58
2020	133333244400	6377662520,25	126955581879,75	50782232751,9	82551011648,1	57159895272,15
2021	128615136120	6219189971,4	122395946148,6	48958378459,44	79656757660,56	55177568430,84
2022	134761146180	6611384872,05	128149761307,95	51259904523,18	83501241656,82	57871289395,23
2023	140388508000	6685231686	133703276314	53481310525,6	86907197474,4	60166542211,6
2024	140734170880	6718690700,4	134015480179,6	53606192071,84	87127978808,16	60324882772,24
2025	142893806860	6567533137,2	136326273722,8	54530509489,12	88363297370,88	61098042626,32
2026	142979100000	6685188300	136293911700	54517564680	88461535320	61202752980
2027	138401889200	6514338894	131887550306	52755020122,4	85646869077,6	59269359016,4
2028	140833573600	6614857802,7	134218715797,3	53687486318,92	87146087281,08	60302344121,62
2029	136642551040	6440561799	130201989241	52080795696,4	84561755343,6	58521357495,4
2030	139294906400	6584235504	132710670896	53084268358,4	86210638041,6	59668503862,4

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المركب

بناء على ما سبق يمكن استنتاج توزيع احتمالي لكل متغيرة من خلال تكرارات هذه الأخيرة في الجداول السابقة كما يلي:

• متغيرات المشروع الاستثماري الأول وتوزيعاتها الاحتمالية:

الاستثمار المبدئي		العمر الاقتصادي		التدفقات النقدية الخارجة سنويا		التدفقات النقدية الداخلة سنويا	
الاحتمال	القيمة	الاحتمال	السنوات	الاحتمال	القيمة	الاحتمال	القيمة
60%	70411000000	10%	20	10%	41562110300	20%	69024953900
30%	72600000000	20%	25	60%	55724128820	50%	82598762400
10%	76680000000	70%	30	30%	60618912900	30%	87774724700

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المركب

ب. المشروع الخاص بالشركة الأمريكية PULMAN KELLOG:

• البطاقة التقنية للمشروع:

حجم الإنتاج "طاقة المعالجة": 5.1 مليون طن في السنة؛

حجم التخزين: 10000 متر مكعب؛

حجم التخزين والإنتاج المبرد: 300000 متر مكعب؛

حجم التخزين والإنتاج في الحرارة العادية: 1500 متر مكعب

الجدول رقم 04: يمثل توقعات تكاليف كميات الإنتاج باستعمال "trains 3":

رقم الأعمال	مجموع تكاليف الإنتاج	تكلفة إنتاج		السنوات
		بروبان Propane	بوتان Butane	
4842345900	4611758000	2474700000	2137058000	2011
4696750170	4473095400	2400450000	2072645400	2012
5528403300	5265146000	2826876000	2438270000	2013
5608635543	5341557660	2852214300	2489343360	2014
5631990000	5363800000	2854800000	2509000000	2015
5748533049	5474793380	2915679000	2559114380	2016
5903700600	5622572000	2993872000	2628700000	2017
5955566400	5671968000	3005382000	2666586000	2018
6144066390	5851491800	3102625800	2748866000	2019
6613535775	6298605500	3386504000	2912101500	2020
6083148330	5793474600	3126618600	2666856000	2021
6480402159	6171811580	3279044280	2892767300	2022
6506144400	6196328000	3264828000	2931500000	2023
6649106184	6332482080	3353140000	2979342080	2024
6686874001,5	6368451430	3405075510	2963375920	2025
6801732000	6477840000	3453840000	3024000000	2026
6616668450	6301589000	3357200000	2944389000	2027
6780461457	6457582340	3314533040	3143049300	2028
6639247755	6323093100	3264034400	3059058700	2029
7003075800	6669596000	3478980000	3190616000	2030

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المركب

الجدول رقم 05: يمثل توقعات مبيعات الإنتاج:

المجموع	مبيعات كل من:		السنوات
	بروبان Propane	بوتان Butane	
91120358800	49428300000	41692058800	2011
102387308720	55567340000	46819968720	2012
120517791200	65438555200	55079236000	2013
121672300720	66025104360	55647196360	2014
121880960000	66084960000	55796000000	2015
124404691520	67494230800	56910460720	2016
129949156320	69787156320	60162000000	2017
130771566420	70055454420	60716112000	2018

131583076320	70558251120	61024825200	2019
133333244400	71763098400	61570146000	2020
128615136120	69410932920	59204203200	2021
134761146180	72108039780	62653106400	2022
140388508000	74780108000	65608400000	2023
140734170880	75016760000	65717410880	2024
142893806860	76893958700	65999848160	2025
142979100000	76911900000	66067200000	2026
138401889200	74074000000	64327889200	2027
140833573600	73132586800	67700986800	2028
136642551040	71363661200	65278889840	2029
139294906400	72756060000	66538846400	2030

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المركب

الجدول رقم 03: توقعات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة سنويا

التدفقات النقدية الخارجة	التدفقات النقدية الداخلة	IBS %40	الفرق بين المبيعات والتكاليف	التكاليف	المبيعات	السنوات
39353551060	56609153640	34511205160	86278012900	4842345900	91120358800	2011
43772973590	63311085300	39076223420	97690558550	4696750170	102387308720	2012
51524158460	74522036040	45995755160	114989387900	5528403300	120517791200	2013
52034101613,8	75246834649,2	46425466070,8	116063665177	5608635543	121672300720	2014
52131578000	75381372000	46499588000	116248970000	5631990000	121880960000	2015
53210996437,4	76942228131,6	47462463388,4	118656158471	5748533049	124404691520	2016
55521882888	80330974032	49618182288	124045455720	5903700600	129949156320	2017
55881966408	80845166412	49926400008	124816000020	5955566400	130771566420	2018
56319670362	81407472348	50175603972	125439009930	6144066390	131583076320	2019
57301419225	82645360950	50687883450	126719708625	6613535775	133333244400	2020
55095943446	79602341004	49012795116	122531987790	6083148330	128615136120	2021
57792699767,4	83448848571,6	51312297608,4	128280744021	6480402159	134761146180	2022
60059089840	86835562560	53552945440	133882363600	6506144400	140388508000	2023
60283132062,4	87100145001,6	53634025878,4	134085064696	6649106184	140734170880	2024
61169647144,9	88411033716,6	54482773143,4	136206932858,5	6686874001,5	142893806860	2025
61272679200	88508152800	54470947200	136177368000	6801732000	142979100000	2026
59330756750	85687800900	52714088300	131785220750	6616668450	138401889200	2027
60401706314,2	87212328742,8	53621244857,2	134053112143	6780461457	140833573600	2028
58640569069	84641229726	52001321314	130003303285	6639247755	136642551040	2029
59919808040	86378174160	52916732240	132291830600	7003075800	139294906400	2030

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المركب

بناء على ما سبق يمكن استنتاج توزيع احتمالي لكل متغيرة من خلال تكرارات هذه الأخيرة في الجداول السابقة

كما يلي:

● متغيرات المشروع الاستثماري الأول وتوزيعاتها الاحتمالية:

التدفقات النقدية الداخلة		التدفقات النقدية الخارجة		العمر الاقتصادي		الاستثمار المبدئي	
سنويا		سنويا					
القيمة	الاحتمال	القيمة	الاحتمال	السنوات	الاحتمال	القيمة	الاحتمال
59960119470	%10	50428901057	%40	20	%50	68203000000	%10
79037263400	%50	56627433200	%20	25	%30	71988900000	%40
86846803400	%40	60134673552	%40	30	%20	75993780000	%50

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المركب

من خلال ما تقدم سنحاول قدر المستطاع تقييم وتحديد أفضل مشروع استثماري من بين المشروعين المقترحين، وحتى تتمكن من استخدام منهجية مونت كارلو للمحاكاة في تقييم والمفاضلة بين البديلين لاختيار أفضلهما بالنسبة للمركب يتعين علينا إتباع الخطوات التالية*:

- قراءة معلمات وثوابت وفروض النموذج، كما يتم قراءة التوزيعات الاحتمالية الخاصة بكل متغير داخلي (معطيات وبيانات المشروع الاستثماري)؛
- يتكون نموذج مونت كارلو للمحاكاة من عدد الدورات التي يتم أدائها، والتي سيكون عددها 500 دورة سيتم إجرائها عن طريق الحاسب الالكتروني؛
- في كل دورة يتم فيها عمل محاكاة تتولد قيمة لكل متغير داخلي وذلك بالاختيار العشوائي من واقع توزيعاتها الاحتمالية، وعلى أساس تلك القيم العشوائية المتولدة وقيم الثوابت تحسب قيمة لكل متغير خارجي عن طريق استخدام المعادلة الملائمة، وتوفر كل دورة محاكاة عينة بالمشاهدات المتعلقة بكل متغير خارجي، وعند تجميع مشاهدات كافة دورات المحاكاة سوف نحصل على توزيع تجريبي، وعلى أساس ذلك يمكن حساب الإحصائيات العادية، ويتم عمل القوائم الاحتمالية الخاصة باحتمال المتغير الخارجي مع الأخذ بعين الاعتبار قيمته داخل أي مدى؛
- يتم تخصيص أرقام عشوائية لكل قيمة من قيم المتغيرات الداخلة التي تؤثر في القرار الاستثماري على النحو التالي: بالنسبة للتدفق النقدي الداخل 59960119470 يأخذ القيمة 0 والمجال (0,0)، 79037263400 تأخذ القيم 5.4.3.2.1 والمجال (5.1)، أما التدفق النقدي الأخير 86846803400 فيأخذ القيم 9.8.7.6 والمجال (9.6) وذلك على أساس أن احتمالاتهم تأخذ القيم %10، %50، %40 على التوالي فالقيمة 59960119470 تأخذ رقم واحد وهو (0) والقيمة 79037263400 تأخذ 5 أرقام ويتم عمل ذلك بالنسبة لكافة المتغيرات.

* أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 408.

ج. تخصيص الأرقام العشوائية للقيم الممكنة للمتغيرات التي تؤثر في المشروع الاستثماري الأول:

الاستثمار المبدئي		العمر الاقتصادي		التدفقات النقدية الخارجة سنويا		التدفقات النقدية الداخلة سنويا	
الاحتمال	القيمة	الاحتمال	السنوات	الاحتمال	القيمة	الاحتمال	القيمة
[5.0]	70411000000	[0.0]	20	[0.0]	41562110300	[1.0]	69024953900
[8.6]	72600000000	[2.1]	25	[6.1]	55724128820	[6.2]	82598762400
[9.9]	76680000000	[9.3]	30	[9.7]	60618912900	[9.7]	87774724700

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المركب

د. تخصيص الأرقام العشوائية للقيم الممكنة للمتغيرات التي تؤثر في المشروع الاستثماري الثاني

الاستثمار المبدئي		العمر الاقتصادي		التدفقات النقدية الخارجة سنويا		التدفقات النقدية الداخلة سنويا	
الاحتمال	القيمة	الاحتمال	السنوات	الاحتمال	القيمة	الاحتمال	القيمة
[0.0]	68203000000	[4.0]	20	[3.0]	50428901057	[0.0]	59960119470
[4.1]	71988900000	[7.5]	25	[5.4]	56627433200	[5.1]	79037263400
[9.5]	75993780000	[9.8]	30	[9.6]	60134673552	[9.6]	86846803400

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات المركب

يتم الحصول على أرقام بوسيدو العشوائية عن طريق تطبيق معادلة جبرية محددة ويطلق على المعادلة الأكثر استخداما وشيوعا طريقة المطابق المضاعف، أو طريقة متبقي القوة، ويستخدم الحاسب الالكتروني في الحصول على الأرقام العشوائية*؛

بناء على ما سبق يمكن حساب القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية طبقا للمعادلة التالية†:

$$VAN = [(F_E - F_S) S_n] - I_0$$

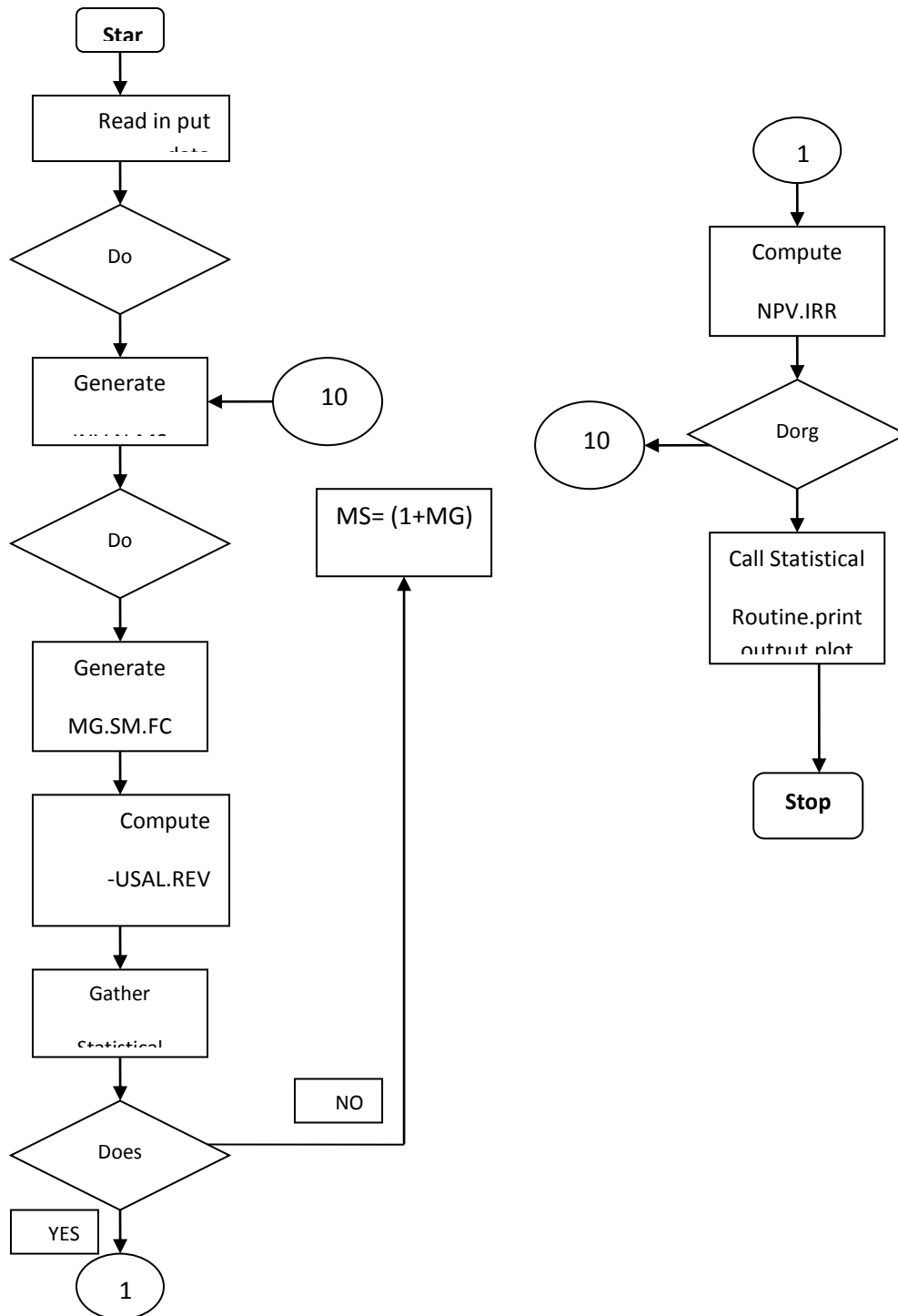
$$S_n = \frac{1 - (1 + i)^{-n}}{i}$$

VAN: القيمة الحالية الصافية؛ F_E : التدفقات النقدية الداخلة؛ F_S : التدفقات النقدية الخارجة؛

* كاظم جاسم العيسوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، سنة 2008.

† Mantel, Meredith, Shafer, Sutton, **Project management in practice**, Third Edition, Wiley, New York, 2007.

S_n : القيمة الحالية لتدفق نقدي قدره 1 دينار لعدد من السنوات n بمعدل خصم i ؛ I_0 : الاستثمار المبدئي.
بعد القيام بالخطوات السابقة نقوم بحساب متوسط القيمة الحالية الصافية لكل مشروع استثماري وذلك بقسمة مجموع نواتج القيمة الحالية الصافية على عدد دورات المحاكاة،
هـ. حساب القيمة الحالية الصافية باستعمال نموذج مونت كارلو: الشكل بياني يوضح كيفية تشغيل نموذج المحاكاة بغرض تقييم المشاريع الاستثمارية، عن طريق الخرائط التدفق النقدي



المصدر: أمين السيد أحمد لطفى، دراسة جدوى المشروعات ، الدار الجامعية، مصر، سنة 2006

هذا النموذج يسمى نموذج المحاكاة لمونت كارلو وقد أعدناه من اجل حساب القيمة الحالية الصافية وذلك بإدخال متغيرات المشروع المتمثلة في التدفقات النقدية السنوية الداخلة والخارجة، الاستثمار المبدئي، عمر المشروع، معدل الخصم وكذا عدد دورات المحاكاة، وبعد الضغط على ملف جديد تظهر واجهة البرنامج كما يلي:

بالنسبة للمشروع الأول:

Simulation de VAN Methode monte Carlo
simulation monte carlo **نموذج محاكاة مونت كارلو**

ادخال الارقام العشوائية للقيم الممكنة للمتغيرات التصادفية

افراغ الجدول **المنشروع**

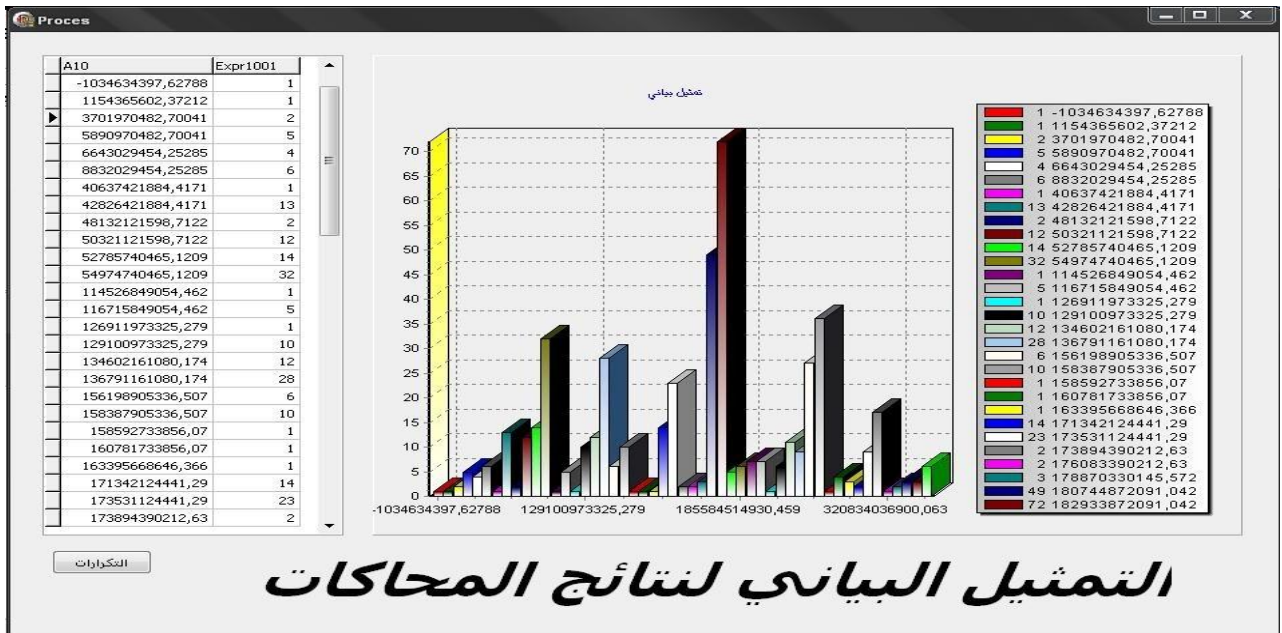
الارقام العشوائية	التكلفة المبدئية للاستثمار	الارقام العشوائية	العمر الاقتصادي	الارقام العشوائية	التدفق النقدي الخارج سنويا	الارقام العشوائية	التدفق النقدي الداخلى سنويا
0.5	70411000000	0.0	20	0.0	41562110300	0.1	69024953900
6.8	72600000000	1.2	25	1.6	55724128800	2.6	82598762400
9.9	76680000000	3.9	30	7.9	60618912900	7.9	87774724700

اكتب الارقام العشوائية على شكل x.y **start** 0,1 معامل الخصم
 500 عدد الدورات

الرقم العشوائي	الرقم العشوائي	الرقم العشوائي	الرقم العشوائي	الرقم العشوائي	الرقم العشوائي	الرقم العشوائي	الرقم العشوائي	الرقم العشوائي	الرقم العشوائي	الرقم العشوائي	الرقم العشوائي	الرقم العشوائي	الرقم العشوائي
A10	A9	A8	A7	A6	A5	A4	A3	A2	A1	Iteration			
229538225941,327	72600000000	7	9,42691446	30	8	55724128800	1	87774724700	8	22064			
299891332988,151	72600000000	8	9,07704001	25	2	41562110300	0	82598762400	5	22065			
182933872091,042	70411000000	3	9,42691446	30	8	55724128800	1	82598762400	5	22066			
129100973325,279	70411000000	1	9,07704001	25	1	60618912900	7	82598762400	4	22067			
180744872091,042	72600000000	6	9,42691446	30	3	55724128800	3	82598762400	3	22068			
365231362921,764	70411000000	5	9,42691446	30	6	41562110300	0	87774724700	8	22069			
218324541328,642	72600000000	7	9,07704001	25	2	55724128800	5	87774724700	7	22070			
129100973325,279	70411000000	1	9,07704001	25	1	60618912900	8	82598762400	2	22071			
134602161080,174	72600000000	8	9,42691446	30	7	60618912900	7	82598762400	2	22072			
5890970482,70041	70411000000	1	9,07704001	25	2	60618912900	7	69024953900	0	22073			
302080332988,151	70411000000	2	9,07704001	25	1	41562110300	0	82598762400	2	22074			
231727225941,327	70411000000	2	9,42691446	30	7	55724128800	6	87774724700	7	22075			

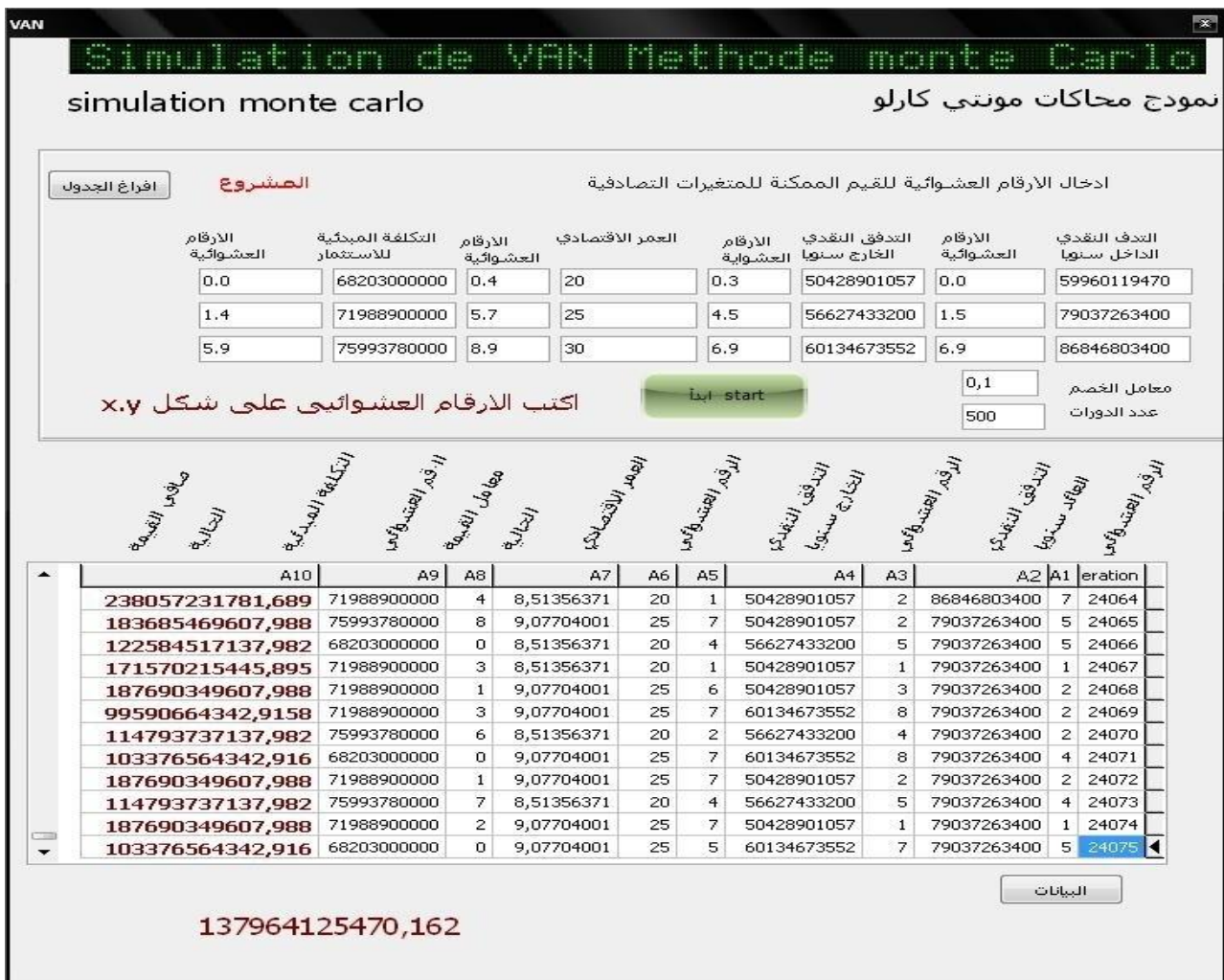
البيانات

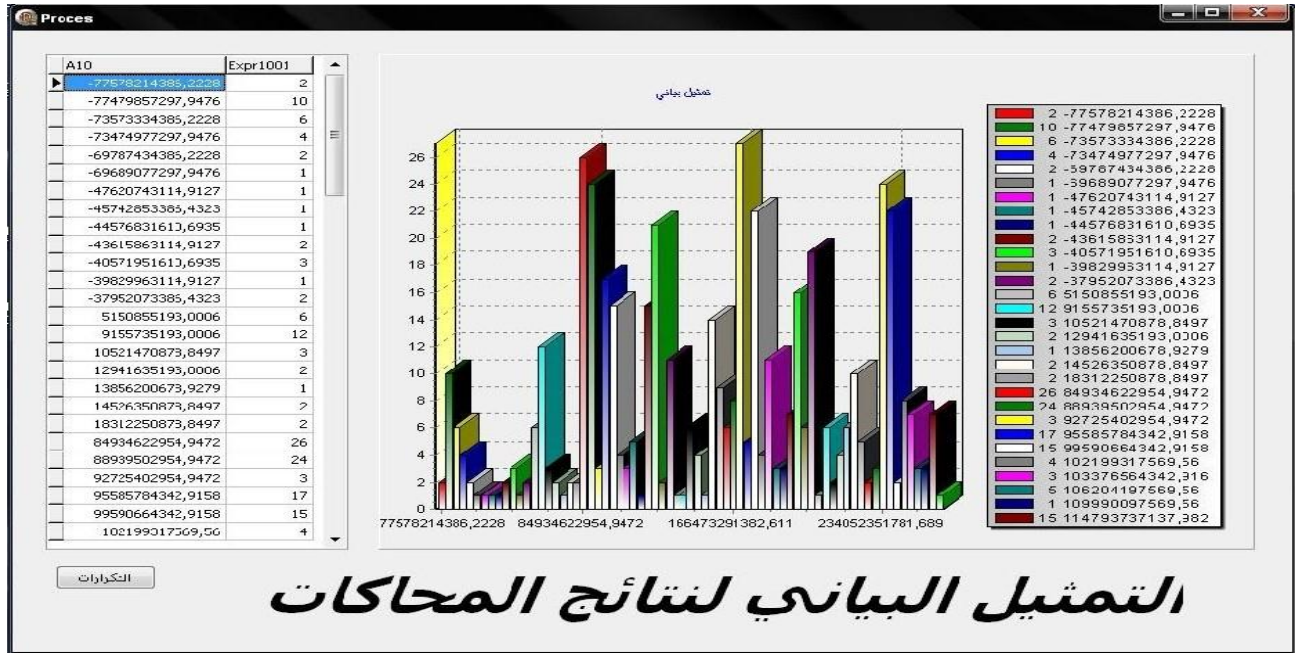
171050503724,002



المصدر: من أعداد الباحثين

بالنسبة للمشروع الثاني:





المصدر: من أعداد الباحثين

إذن حسب نتائج النموذج فإن القيمة الحالية الصافية للمشروع هي كالتالي:

القيمة الحالية الصافية للمشروع الأول: **171050503724.002**

القيمة الحالية الصافية للمشروع الثاني: **137964125470.162**

3- تحليل النتائج المتوصل إليها

أ. التعليق على المخرجات وتفسيرها: إن الهدف من هذه الدراسة وهو التعرف على تطبيق منهجية المحاكاة في المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية وذلك باستخدام الحاسب الالكتروني، حيث يعتبر نموذج مونت كارلو أفضل أسلوب يمكن استخدامه في المفاضلة بين العائد والمخاطر للمشاريع الاستثمارية وعلى أساس تلك المفاضلة يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

لقد تم إجراء 500 دورة بواسطة الحاسوب وهو عدد مناسب للحصول على نتائج ثابتة وقرية أكثر من الواقع، حيث أن زيادة عد دورات المحاكاة يضمن زيادة دقة النتائج التي يمكن الحصول عليها، فكلما زادت دورات المحاكاة كلما انخفض وصغر حجم الانحراف أو التباين نسبياً.

يمكن تلخيص القيمة المتوقعة للعائد ومقاييس المخاطر المرتبطة بكافة المشروعين الاستثماريين في الجدول التالي:

المشروع الثاني	المشروع الأول	المقياس*
137964125470.162	171050503724.002	العائد المتوقع $VAN = R = \sum_{i=1}^n R_i \times P_i$
352683664586.318	366265997319.392	المدى $G_E = G_S - G_I$
$638630347998823 - 10^{10}$	$630957782916369 - 10^{10}$	التباين $\sigma^2 = \sum_{i=1}^n P_i \times (R_i - R)^2$
79914350901.376	79432851070.346	الانحراف المعياري $\sigma = \sqrt{\sum_{i=1}^n P_i \times (R_i - R)^2}$
0.579	0.464	معامل التغير $V = \frac{\sigma}{R}$
73573334386,2228	40637421884,4171	احتمال 96% في الحصول على أكثر من القيمة
84934622954,9472	126911973325,279	احتمال 80% في الحصول على أكثر من القيمة
99590664342,9158	136791161080,174	احتمال 70% في الحصول على أكثر من القيمة
122584517137,982	173531124441,29	احتمال 60% في الحصول على أكثر من القيمة
181280753473,775	185584514930,459	احتمال 30% في الحصول على أكثر من القيمة
234052351781,689	276768152098,455	احتمال 10% في الحصول على أكثر من القيمة

المصدر: من أعداد الباحثين

من واقع التوزيعات التجريبية للمتغيرات الخارجة والتي تم الحصول عليها بعد الانتهاء من كافة دورات المحاكاة يمكن تبيان مدى مخاطر كل مشروع استثماري وذلك عن طريق ترتيب أرقام صافي القيمة الحالية، وعمل توزيع تكراري لها مع احتمال تحقق كل رقم منها، وإعداد رسم بياني لدالة عينة الاحتمالات المتجمعة، كما هو موضح في الشكل أعلاه، كما يمكن اتخاذ القرار الاستثماري الملائم والذي يعتمد على الموازنة بين الخطر والعائد، وذلك باختيار المشروع الذي يعطي أكبر متوسط صافي قيمة حالية وأقل درجة من المخاطر؛ من خلال نتائج الدراسة فإن اتخاذ القرار يتمثل في اختيار المشروع الأول باعتبار أنه يحقق أكبر عائد أي أن قيمته الحالية الصافية أكبر من القيمة الحالية الصافية للمشروع الثاني، والعكس بالنسبة لدرجة المخاطرة، فإن الاستثمار في المشروع الثاني فيه مخاطرة أكبر من الاستثمار في المشروع الأول، حيث المقارنة بين نتائج الجدول أعلاه تؤكد ما توصلنا إليه.

ب. تحليل حساسية المشروع الذي وقع عليه الاختيار:

في السياق الحالي (التقلب السريع لأسعار الغاز أو الأزمات المالية)، فإنه من الصعب إيجاد علاقة طويلة الأمد تمثل تطور أي متغير داخل، وكنتيجه لذلك فإن نموذج التنبؤ يمكن أن يرفض نتيجة للخطأ، خاصة وأن هذا

* مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، الوراق للنشر، عمان، سنة 2009؛ ص 187.

النوع من المشاريع يمكن أن يمتد لأكثر من 30 سنة. ومن أجل مواجهة هذا المشكل في حساب القيمة الحالية الصافية، قمنا بتصميم مجموعة من السيناريوهات للمتغيرات الداخلة مع الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل والظروف الاقتصادية الحالية، وكل الحوادث القابلة للتغير في المستقبل (النمو المستمر للطلب العالمي، اكتشاف آبار جديدة، إيجاد طاقات بديلة).

تمثل السيناريوهات أداة للتفكير للأفاق المستقبلية دون الضغط على المفاهيم، فهي تكشف مختلف الطرق الممكنة من أجل الحصول على أداة مساعدة لأخذ القرار الذي تفتقده الطرق التنبؤية التقليدية نظرا لمحدوديتها. في هذه المرحلة ومن أجل كل سيناريو مدخلات النموذج، نقوم بتقييم المشروع من خلال حساب القيمة الحالية الصافية للمشروع، ونقوم بإنشاء جدول للقيمة الحالية الصافية من أجل كل نسبة يتغير بها أحد متغيرات المشروع والمتمثلة في التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، الأستثمار المبدئي وكذا العمر الانتاجي، حيث هذه النسبة تكون بالزيادة والنقصان*

ج. تحليل الحساسية باستخدام مخطط العنكبوت **Spiderplot**: إن طريقة مخطط العنكبوت هي إحدى طرق تحليل الحساسية الحديثة نسبيا والتي تستخدم في تقييم المشاريع الاستثمارية المقترحة في ظروف المخاطرة واللاتأكد، وتستند فكرة هذه الطريقة على دراسة تأثير عامل واحد على أحد مقاييس الاستحقاق الاقتصادي (صافي القيمة الحالية، معدل العائد الداخلي)، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وطريقة مخطط العنكبوت هي عبارة عن مخطط بياني يشبه إلى حد ما شبكة العنكبوت ويوضح تأثير العوامل المؤثرة على المشروع على أحد مقاييس الاستحقاق الاقتصادي للمشروع[†]؛ والهدف من تحليل مخطط العنكبوت هو إعطاء صورة عن الأداء الاقتصادي للمشروع كدالة لعوامل معينة[‡].

وفي مخطط العنكبوت هناك طريقتان لقياس حالة اللاتأكد، في المحور الأفقي يقاس متغير اللاتأكد المتوقع (عادة يقاس التغير المتوقع بنسبة مئوية)، وفي المحور العمودي يقاس تأثير متغير اللاتأكد على مقاييس الاستحقاق الاقتصادي (صافي القيمة الحالية أو معدل العائد الداخلي)، أو أي مقياس اقتصادي آخر للمشروع[§].

فمخطط العنكبوت إذن يقيس ثلاثة أشياء هي:

- حدود اللاتأكد المتوقع لكل متغير.
- اثر اللاتأكد لكل متغير على مقياس المشروع الاقتصادي.
- إمكانية تغير كل متغير بالنسبة المرغوبة.

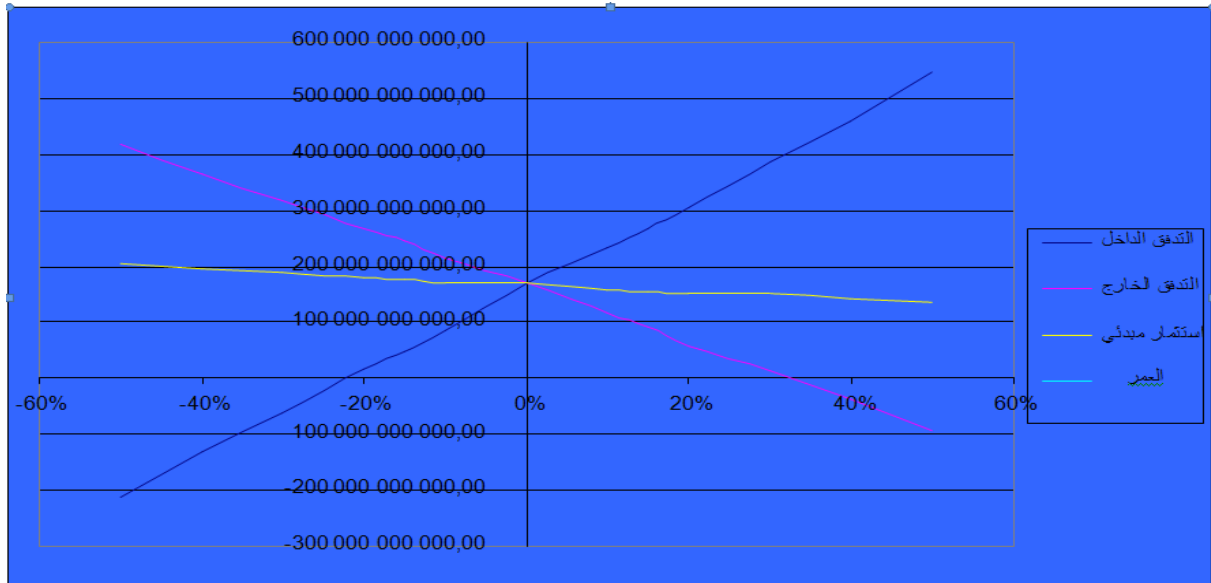
* Jovanovic P, **Application of Sensitivity Analysis in Investment Project Evaluation under Uncertainty and Risk**, The Journal of Project Management Vol. 17, No. 4, 1999, P218.

† Chaveesuk R. **The Metamodel Approach to sensitivity Analysis of Capital investment**, Ph. Dissertation, University of Pittsburgh, 2000, P11.

‡ Baker S. W. **Risk Management in Major Project**, Ph. Dissertation, University of Edinburgh, 1997, P49

§ Eschenbach T, **Quick Sensitivity Analysis for Small Project and feasibility study**, American Association of of Cost Engineering, International Transaction, paper No. L.6, 1992, P05.

ويبدأ تحليل الحساسية على مخطط العنكبوت من نقطة الأساس ، هي تمثل التقديرات الأكثر احتمالا لمدخلات المشروع ، ثم نبدأ بتغيير احد مدخلات المشروع بنسبة معينة فوق وأسفل القيمة الأكثر احتمالا ، مع تثبيت باقي العوامل الأخرى ، ومع كل تغير في قيم المدخل سوف نلاحظ تغير مقياس الاستحقاق الاقتصادي للمشروع



من خلال المنحنيات البيانية السابقة والمتمثلة في نموذج العنكبوت يمكننا القول بأن المشروع أصبح غير مجدي اقتصاديا أي ان قيمته الحالية الصافية أصبحت أقل من الصفر في الحالات التالية:

انخفاض التدفق النقدي الداخـل بالنسب 30%، 40%، 50%، مما أدى إلى انخفاض القيمة الحالية الصافية إلى (-61916903277.5025)، (-132153458468.081)، (-212977671401.14) على التوالي، ارتفاع التدفق النقدي الخارج بالنسبتين: 40%، 50%، مما أدى إلى انخفاض القيمة الحالية الصافية إلى (-36384678136.3708)، (-92567660001.9496).

بالنسبة لباقي حالات تغير النسب في المتغيرين الداخليين التدفق النقدي الداخـل والخارج فإن المشروع الاستثماري يبقى مجدي اقتصاديا إلى أن القيمة الحالية الصافية تتفاوت من حالة لأخرى حسب نسبة التغير. فيما يخص المتغيرين الداخليين العمر الاقتصادي والاستثمار المبدئي فإن المشروع يبقى مجدي اقتصاديا مهما كانت نسبة التغير في هذين الأخيرين.

كما سبق ومن خلال نتائج المتمثلة في المنحنيات أعلاه يمكننا القول أن المشروع الاستثماري جد حساس للتغير في التدفقات النقدية الداخـلة والخارجة أما بالنسبة للمتغيرين الباقيين فإن التغير فيهما وبنس صغيرة لا يؤثر على القيمة الحالية الصافية للمشروع وهو ما يفسر بأن المشروع غير حساس للتغير في نسب العمر الاقتصادي والاستثمار المبدئي.

الخاتمة:

إن عملية تقييم المشاريع الاستثمارية والمفاضلة بينها تخضع لعدة متغيرات ومعطيات، كما تتطلب تحديد جميع المتغيرات التي تؤثر على قيمة المشاريع، وهذا ما يجعل من الضروري على الشركة استعمال الأساليب الكمية و الطرق العلمية الحديثة، من أجل معرفة أهم الاستثمارات التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة أو بالأحرى تلك التي تحقق مردودية عالية، ونتيجة كثرة المتغيرات وتعقدها، خاصة تلك التي تتعلق بعدم التأكد تم اختيار طريقة من طرق التفوق، والتي تتيح امكانية تحليل المقترحات الاستثمارية، فضلا عن امكانية الحصول على احتمالات العائد المتوقع وقياس المخاطر المحيطة بتلك الاحتمالات.

يمكن اعتبار أسلوب المحاكاة لمونت كارلو والذي تم استخدامه من اجل محاكاة القيمة الحالية الصافية للمشروع، طريقة تقديرية عامة، مرنة وبسيطة للتطبيق، كما تسمح بتقدير معلمات غير معروفة وعليه فإن هذه الطريقة تعتبر الأكثر نجاعة في تحليل الأخطار التي تواجه المشروع، لأنه الأسلوب الوحيد الذي يمكن من تكامل الأبعاد المنقسمة لمشكلة معقدة، إضافة إلى ذلك فإن هذا النموذج يسمح لنا بتصوير كل السيناريوهات المحتملة لتوزيعات متغيرات المشروع من جهة، كما تسمح لنا بمقارنة المتغيرات التحديدية للمشاريع من جهة اخرى، حيث انه وفق صلاحية هذا النموذج فان قيم مختلف المتغيرات المستعملة في هذا النموذج هي مقدرة بشكل صحيح محاكاة مونت كارلو إذن ليست إلا إضافة عادية للحالة القاعدية للقيمة الحالية الصافية المعيارية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المتغيرات ليست معروفة بشكل حتمي، و تستعمل التوزيعات الاحتمالية المعيارية مثل القانون الطبيعي، القانون اللوغاريتم الطبيعي، التوزيعات المثلية من اجل وصف معلمات الدخول، كما يمكن الأخذ بعين الاعتبار الارتباطات بين المتغيرات، والذي يمكن أن يكون أكثر فعالية إذا تم اختبار كل متغير على حدا.

بالنسبة للنتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة فتمثل في النقاط التالية:

— تزداد أهمية تقييم المشروعات بزيادة درجة المخاطر وعدم التأكد خاصة في ظل المتغيرات السريعة والمتلاحقة.
— إن صعوبة عملية الاختيار بين المشاريع الاستثمارية، لا تكمن في تطبيق المعايير المتوفرة فحسب، و إنما في مدى دقة المعطيات و العناصر المستعملة لتطبيق هذه المعايير خاصة مدة حياة الاستثمار، و تدفقاته النقدية، و تكلفة الأموال...

— ترجع أهمية هذه الدراسة و التحليل الدقيق لاتخاذ قرار الاستثمار ، إلى أن الأموال المخصصة للاستثمار في الموازنة الرأسمالية عادة ما تكون محدودة و ذات تكلفة مرتفعة ، و بالتالي يجب أن يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية بطريقة تجعل العائد المتوقع من المشاريع أكبر من تكلفة الحصول على الموارد المالية، لذا يجب مراعاة بعض الشروط في استثمار هذه الموارد من خلال التخطيط طويل الأجل أو ما يعرف بالموازنة الرأسمالية، التي تهدف إلى الحفاظ على رأس المال ؛

— لا بد من مراقبة تنفيذ المشروع الذي سبق اعتماده ضمن الخطة الاستثمارية، من خلال إثبات التكلفة الفعلية وراقبتها مع المراجعة اللاحقة لتكاليف المشروع؛

— دور المعلومات الأساسي في عملية اختيار و تقييم الاستثمارات خاصة و أن جمع معلومات ناقصة أو خاطئة يؤثر على نتيجة القرار، و من أهم المعلومات المستعملة في هذه العملية التدفقات النقدية التي تعتبر مقياسا في الوصول إلى معرفة منافع و تكاليف المشروع .

قائمة المراجع:

1. أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات ، الدار الجامعية، مصر، سنة 2006؛
2. كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، سنة 2008؛
3. مؤيد الفضل، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة ، الوراق للنشر ، عمان، سنة 2009؛
4. Fateh BELAID and Daniel DE WOLF, **Evaluation de projets d'investissement pétrolier en utilisant la simulation de Monte Carlo.**
5. Law and Kelton, **Simulation Modeling and Analysis**, McGrawHill, 3rd edition, 2000
6. Mantel, Meredith, Shafer, **Sutton, Project management in practice**, Third Edition, Wiley, New York, 2007.
7. Jovanovic P, **Application of Sensitivity Analysis in Investment Project Evaluation under Uncertainty and Risk** , The Journal of Project Management Vol. 17, No. 4.1999.
8. Chaveesuk R.**The Metamodel Approach to sensitivity Analysis of Capital investment** , Ph. Dissertation , University of Pittsburgh,2000.
9. Baker S. W. **Risk Management in Major Project** , Ph. Dissertation , University of Edinburgh,1997.
10. Eschenbach T. **Quick Sensitivity Analysis for Small Project and feasibility study**, American Association of Cost Engineering, International Transaction, paper No. L.6,1992.

إستراتيجية تحول البنوك الجزائرية للمصرفية الإسلامية للنهوض بالقطاع المصرفي

دريد حنان*

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإجراءات التي يتوجب على المصارف التقليدية القيام بها للتحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والتعرف على أهم أشكال وأساليب التحول، وأهم المتطلبات والعقبات التي قد تواجه عملية التحول، بالإضافة إلى بيان الحكم الشرعي المتعلق بمسألة التحول من الناحية الفقهية لمختلف الخدمات المصرفية التي قدمها البنك التقليدي.

أما بالنسبة للبنوك الجزائرية فإن أول عقبة تقف أمامها هو عدم توفر إطار قانوني وتشريعي يوضح عملية التحول أو على الأقل تجربة سابقة لممارسة أحد البنوك للعمل المصرفي الإسلامي للاحتذاء بها ووضع خطة للتحول ومعرفة المحاور الأساسية التي يجب التخلص منها ليصبح العمل المصرفي إسلامي، بالإضافة إلى غياب المورد البشري المؤهل لممارسة العمل الجديد مما يستدعي التدريب، وعليه لا بد من الاستعداد جيدا بالتخطيط والتهيئة لضمان نجاح عملية ممارسة أحد البنوك الجزائرية العمومية للعمل المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، التحول، الضوابط الشرعية للتحول للصيرفة الإسلامية، خطة ومحاور عملية التحول، متطلبات وعقبات عملية التحول.

Abstract

This study aims to clarify the procedures that traditional banks must undertake to become Shari'a-compliant, also the study aims to identify the most important forms and methods of transformation, and the most important requirements and obstacles that may face the process of transformation, in addition to show the Islamic ruling of the transformation of the various banking services provided by the traditional bank from the point of view of jurisprudence.

The Algerian banks face many obstacles as the lack of legal and legislative framework that illustrates the process of transformation or shows the previous experiences of Islamic banks to follow them and put a plan for transformation and know the main axes that must be eliminated to become Islamic bank, as another obstacle the absence of qualified human resources to practice the new work, which must be trained. In order to the Algerian public banks succeed in Islamic banking, it is necessary to prepare well by planning.

Key words: Islamic banking, transformation, Shari'ah controls of the transformation for Islamic banking, plan and axes of the transformation, requirements and obstacles of the transformation.

*دريد حنان، أستاذ محاضر قسم "ب"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي - تيسة، الجزائر.

المقدمة

تعتبر المصارف الإسلامية من أبرز التطورات التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي عموماً في كافة أنحاء العالم، لاسيما في ظل الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، ليثبت بذلك الجهاز المصرفي الإسلامي كفاءته خلال العقود القليلة الماضية بالرغم من التقلبات الاقتصادية التي عاصرها؛ وذلك بسبب انطلاقه من الأسس الاقتصادية الشرعية القائمة على تحقيق مبدأ العدالة وعدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً وتحريم الربا وبيع الدين بالدين وغيرها.

وعليه يتفاوت الاهتمام بالمصارف الإسلامية من قبل الأفراد والمؤسسات والدول بين التبنّي التام للعمل المصرفي الإسلامي وبين الرغبة في الكشف عن ماهية المصارف الإسلامية وآلية عملها واختلافها عن المصارف التقليدية وأسباب تميزها عنها، وهذا بدوره أدى إلى أن تسعى المصارف التقليدية للتحويل جزئياً أو كلياً نحو المصرفية الإسلامية محاولة بذلك جذب شريحة جديدة من العملاء أو المحافظة على العملاء الحاليين لديها أو كلا الأمرين معاً، وبهذا أصبح لزاماً على كافة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية أن تسعى نحو التميز في أدائها لاسيما في مجال استقطاب الموارد المالية وتوظيفها.

وعلى غرار ذلك صرح الوزير الأول للجزائر نهاية سنة 2017 بالبدء بممارسة العمل المصرفي الإسلامي لأول مرة في الجزائر، مع العلم أن هيكل النظام المصرفي الجزائري يحتوي على ستة بنوك عمومية تعمل وفق العمل المصرفي التقليدي إلى جانب أربعة عشرة بنكا أجنبيا منها ما يمارس العمل المصرفي الإسلامي بالرغم من أن بعضها قد شاع عنه التشكيك في عمله، وعليه ومع غياب تجربة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر ومع عدم توضيح شكل وأسلوب تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط يتطلب على القائمين على عملية التحويل معرفة الضوابط الشرعية اللازمة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي ومتطلبات وعقبات ذلك. من هنا قد جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية الآتية:

ما هي أهم متطلبات عملية التحويل للصيرفة الإسلامية وعقباتها؟ وما هي الحلول الفعالة لمعالجة الأعمال المصرفية التقليدية وجعلها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؟

تبدو أهمية البحث في كونه يعالج أحد المواضيع التي اكتسبت جاذبية منذ توقيع اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بصفة عامة والخدمات المالية والمصرفية بصفة خاصة، والتي فرضت تحديات وتغيرات في السوق المصرفية لا بد من التحدي لها بتبني أساليب تسويقية تتماشى والتطورات العالمية الراهنة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي أطاحت بأكبر البنوك والمؤسسات المالية في العالم، وبالتالي النظام الاقتصادي ككل والتي لم يسلم منها إلا المصارف الإسلامية، بانتهاجها لاستراتيجيات تسويقية مناسبة مكنتها من تخطيها ومواجهة التحديات المستقبلية، وفي ظل تذبذب أسعار البترول التي تسبب في أزمة مالية عاشتها الجزائر، أصبح الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ضرورة حتمية، وعلى رأسها النظام المصرفي الذي لا يزال يعاني من قصور واستبعاد بنكي للعملاء وتداول

أموال كبيرة في السوق السوداء نتيجة غياب العمل المصرفي، الذي بإمكانه تعبئة المدخرات العائلية خاصة ومواكبة التطور الكبير الذي شهدته البنوك الإسلامية، فمن غير المعقول أن يغيب العمل المصرفي الإسلامي في دولة إسلامية.

وتهدف من خلال هذه الدراسة إلى وضع إطار استراتيجي وشرعي متكامل يسمح للبنوك الجزائرية للعمل وفق الشريعة الإسلامية من خلال معرفة أهم الأسس النظرية للتحول، وأساليب التحول حيث يمكنها خاصة في ظل غياب التجربة المصرفية الإسلامية الجزائرية بالأخذ بالتحول المرحلي للبنوك التي تم اقتراحا للتحول، مع التأكيد على أنه لا يمكن القيام بهذه الخطوة إلا بوضع الإطار القانوني المناسب لذلك وهو ما تقترحه الدراسة في كيفية التحول المناسب. في ظل غياب الموارد البشرية المؤهلة والمشبعة بالمبادئ الإسلامية وهي من أهم العقبات التي تقف حائلا أمام نجاح المصرفية الإسلامية.

أولاً: الانتشار العالمي للصيرفة الإسلامية

يعرف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مالية تؤدي العمل المصرفي والتمويلي والاستثماري في إطار أحكام الشريعة الإسلامية ويهدف إلى تحقيق الربح والأمان والاستمرارية في النمو تعميقاً لمبادئ العمل المصرفي الإسلامي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعليه فإن البنوك الإسلامية شأنها شأن البنوك التقليدية، ولكن بينما تقوم البنوك التقليدية بدور الوساطة المالية على شكل اقتراض أو إقراض بفائدة معلومة مسبقاً، في حين تقوم البنوك الإسلامية بهذا الدور من خلال اشتراك المدخرين أصحاب الأموال بالربح المتحقق من قبل المستثمرين الموظفين لهذه الأموال، مما يعني أن البنوك التقليدية ملتزمة بدفع تكلفة الأموال المودعة لديها سواء حققت ربحاً أو خسارة. بالتالي فعملها في إطار الاقتصاد الرمزي على عكس البنوك الإسلامية التي تتعامل في إطار الاقتصاد الحقيقي¹.

وهو ما ساهم في نمو البنوك الإسلامية في العالم خاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية التي لم تتأثر بها إلا بالشكل الطفيف (حيث كانت الانطلاقة الحقيقية لها بمفهومها الحديث سنة 1975 وذلك بإنشاء كل من بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو خاص يتعامل مع الأفراد، والبنك الإسلامي للتنمية بجدة في المملكة العربية السعودية، وهو بنك دولي حكومي)، حيث وصل عددها سنة 2014 إلى ما يزيد عن 700 بنك ومؤسسة إسلامية تتعامل وفق أحكام الشريعة في أكثر من 60 بلداً في العالم منها 250 مؤسسة في دول الخليج العربي و100 في الدول العربية الأخرى، إلى جانب ما لا يقل عن 330 بنكاً تقليدياً يقدم خدمات مصرفية إسلامية، ليلعب عدد عملاء البنوك الإسلامية حول العالم 38 مليون عميل². والجدول أدناه يوضح تطور عدد المصارف الإسلامية في العالم:

الجدول رقم (1): تطور عدد المصارف الإسلامية خلال الفترة 1996-2018

السنة	عدد المصارف	عدد الدول
1996	166	في العالم
1997	176	في العالم
2001	200	48
2004	217	48
2004	284	في العالم
2009	400	53
2010	390	75
2011	500 – 675	57-55
2012	850	في العالم
2018	2000	في العالم

المصدر: حنان دريد، زهية بوديار، " المصرفية الإسلامية كبديل لتجاوز الأزمة المالية العالمية"، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على اقتصاديات شمال إفريقيا"، جامعة تبسة، الجزائر، 6-7 جوان 2013، ص: 22.

أيضا:

<http://www.addustour.com/articles/59844-3-4-2018>, 17/7/2018

الجدول رقم (2): تطور حجم أصول المصارف الإسلامية خلال الفترة 2007-2020

الوحدة: الدولار

السنة	حجم الأصول	نسبة الزيادة (%)
2007	500 مليار	-
2008	639 مليار	27,7
2009	822 مليار	28,6
2010	895 مليار	8,9
2011	1,087 تريليون	21,5
2012	1,1 تريليون	1.19
2013	1,8 تريليون	63
2015	2,8 تريليون	55
2018	3,4 تريليون	
2022	3,8 تريليونات	

المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 23.

وأیضا: على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alraimedia.com/Home/Details?id=9cb21af3-6d21-4a14-b0ac-7cb958899ce>, 17/7/2018

حيث بدأت ظاهرة فتح فروع أو نوافذ المعاملات الإسلامية بالمصارف التقليدية لأول مرة في مصر سنة 1980، عندما حصل بنك مصر (قطاع عام تجاري مصري) على ترخيص من البنك المركزي المصري لافتتاح فرع " الحسين

للمعاملات الإسلامية" وتعرف هذه العملية باسم التحول، ليتزايد بذلك عدد البنوك التقليدية التي تمارس العمل المصرفي الإسلامي وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (3): عدد المصارف التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية خلال الفترة 2004-2012

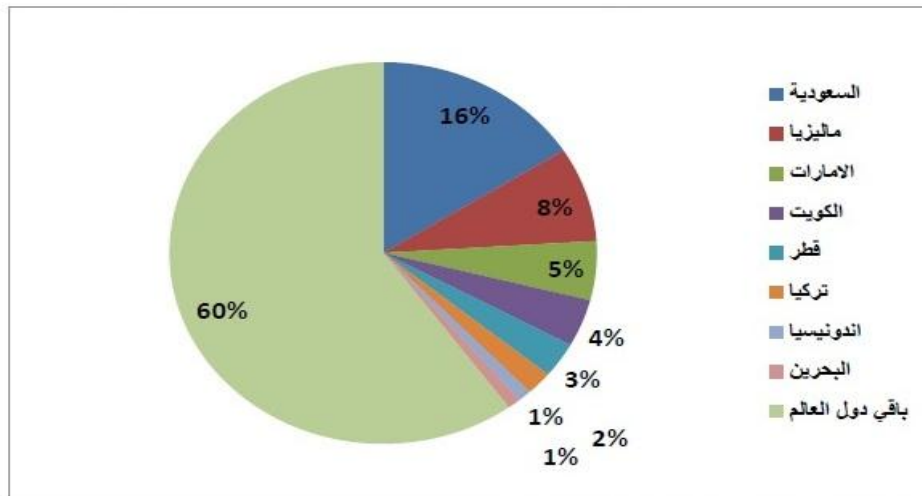
السنوات	2004	2008	2012
عدد المصارف	310 في العالم	450 مصرف ائثار بسبب الأزمة	350 في العالم

المصدر: نفس المرجع السابق، ص: 23.

وبالتالي فقد تجاوزت قيمة الأصول المصرفية الإسلامية تلك التي تملكها البنوك التقليدية في الأسواق العالمية بمقدار 778 مليار دولار نهاية سنة 2014³ فمن المتوقع أن يصبح التمويل الإسلامي الصيغة الطبيعية للتمويل خلال 30 سنة. ليرتفع حجم قطاع التمويل الإسلامي إلى نحو 3.4 تريليون دولار مع زيادة عدد المتعاملين من 38 مليون إلى أكثر من 70 مليون مع حلول سنة 2018⁴.

ويبرز دور المملكة العربية السعودية كإحدى أكبر الدول في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية عالميا حيث احتوت المملكة العربية السعودية نسبة 16% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية، تلتها ماليزيا بنسبة 8%، ثم الإمارات بنسبة 5%، فالكويت وقطر بنسبة 4% و 3%، ثم تركيا 2%، اندونيسيا 1% والبحرين بنسبة 1% وباقي دول العالم بنسبة 60%⁵. والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1): توزيع الأصول المصرفية الإسلامية حول العالم



المصدر: على ضوء معلومات اتحاد المصارف العربية، "تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم"، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.uabonline.org/en/magazine/158315851575158715751578/1578159116081585157515781575160415781605/6100/0>, 15/11/2017, 14:00.

ثانيا: تحول البنوك التقليدية إلى المصرفية الإسلامية: أسس نظرية

1- مفهوم التحول

يعني التحول لغة: التنقل من موضع إلى موضع آخر، والانتقال من حال إلى حال. أما اصطلاحا فيعني: "الانتقال من وضع فاسد شرعا إلى وضع صالح شرعا"⁶.

وعليه يقصد بتحول المصارف التقليدية: " الانتقال من التعامل المحظور شرعا إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية"⁷.

2- أشكال التحول

على البنك التقليدي اختيار الطريقة التي يمارس من خلالها العمل وفق الشريعة الإسلامية من بين أشكال التحول الآتية:⁸

أ- التحول الكلي

يتم التحول الكلي من خلال الإحلال الكامل للأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة لها، ليتوقف بذلك المصرف التقليدي عن ممارسة أية أعمال مخالفة لأحكام الشريعة وعلى رأسها الربا، ومن المصارف التي نفذت التحول الكلي: بنك الجزيرة، مصرف الشارقة، مصرف الإمارات، بنك الكويت الدولي.

ب- التحول الجزئي⁹

يتم التحول من خلال الإحلال الجزئي للأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية باستحداث خدمات مصرفية إسلامية وذلك بجانب الخدمات المصرفية التقليدية أو فتح نافذة، أو تحويل فرع أو أكثر من فروع البنك التقليدي ليخصص لتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كالآتي:¹⁰

◆ يستحدث المصرف التقليدي أدوات التمويل الإسلامية كالمشاركة، الإجارة، بيع السلم إلى جانب الخدمات المصرفية التقليدية دون أن يمنحها أية استقلالية، بحيث تشكل له مربحا فقط بين ماهو مباح وماهو محرم، وقد اشتهرت باستخدام هذا الشكل بنوك دول الخليج العربي خاصة السعودية مثل: البنك السعودي البريطاني، البنك السعودي الهولندي وبنك الرياض.

■ ينشئ المصرف التقليدي نوافذ متخصصة أي يخصص جزء أو حيز مستقل مكانيا فقط يختص بممارسة الأعمال المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية داخله دون منحه الاستقلالية المالية والإدارية اللازمة بل تتبع في ذلك إدارة باقي الأعمال المصرفية التقليدية، وقد شاع استخدام هذا الشكل ليشتهر به بنك HSBC ومجموعة Citi Group.

■ يعتبر تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال فروع متخصصة لذلك من أكثر أشكال التحول شيوعا، لأنه يمتاز عن سابقه بالاستقلالية المكانية وفي بعض الحالات الإدارية التي تمنح للفرع الذي تم إنشائه أو الفروع القائمة والتي تم تحويلها إلى فروع تعمل وفق الشريعة الإسلامية عن أعمال المصرف التقليدية، مما يتيح إمكانية فصل أعمال ونتائج الفرع عن أعمال ونتائج المصرف التقليدي، وقد كان بنك مصر أول مصرف تقليدي قام بإنشاء فروعاً تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية سنة 1979، ليتبعه المصرف الوطني المصري والبنك الأهلي التجاري بالسعودية.

■ و من أقل الأشكال شيوعا التحول من خلال إنشاء المصارف التقليدية لمصارف جديدة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتم تقديم أدوات التمويل الإسلامية من خلال مصرف مستقل بإدارته وأعماله إلا أن ملكيته أو جزء منه تعود إلى المصرف التقليدي، ومن التجارب التي نفذت هذا التحول توجد الأردن حيث قام البنك العربي بإنشاء البنك العربي الإسلامي الدولي، وفي السودان قامت مجموعة فرانسبنك مع مجموعة من المؤسسات الكويتية بإنشاء مصرف استثماري إسلامي تحت اسم كابيتال بنك وفي لبنان قامت مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بإنشاء المصرف الإسلامي اللبناني كما قام بنك لبنان والمهجر بإنشاء مصرف إسلامي تحت اسم بنك لبنان والمهجر للتنمية.

3- أساليب التحول

يحدد المصرف التقليدي طريقة تنفيذ عملية التحول للوصول إلى الشكل الذي قرر من خلاله العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، انطلاقا من الدافع لذلك؛ فعلى افتراض أن دافع التحول كان التخلص من الربا فالتحول كلي، أما إذا كان الدافع هو تحقيق الأرباح وتوسيع مجال العمل المصرفي سواء كان مباحا شرعا أو محرما - تقديم أدوات التمويل الإسلامية إلى جانب التقليدية- فالتحول الجزئي شكل ملائم لذلك. فتعدد الأشكال يترتب عليه تعدد في الأساليب والمتمثلة في الآتي:¹¹

أ- التحول دفعة واحدة

يقوم المصرف التقليدي بإعداد برنامج شامل على أساس تحديد موعد معين للتحول دفعة واحدة للعمل بأحكام الشريعة الإسلامية، وعليه فإن إلغاء العمل المصرفي الربوي سيكون دفعة واحدة ليحل محله أدوات التمويل الإسلامية مهما كان شكل التحول. بالرغم من قصر الزمن الذي يستغرقه تحول المصرف التقليدي دفعة واحدة - لم يتم استخدامه في أي حالة من حالات التحول- إلا أن تنفيذه يتطلب وجود تجارب سابقة للاستفادة من أنظمتها وبرامجها وخبرتها وكوادرها تفاديا للمخاطر الآتية:

- ارتفاع معدل أخطاء العمل؛
- التعرض لأزمة سيولة وعدم قدرته على طلبات سحب أصحاب الودائع؛
- التعرض للمشكلات القانونية والإدارية والتدريبية والفقهية وغيرها؛
- انخفاض معدل الأداء من حيث الكم والكيف لعدم تلقي عماله للتدريب؛
- زيادة نفقات العمل وارتفاع حدة الإشراف، وانخفاض الروح المعنوية لدى العمال في المصرف.

ب- التحول المرحلي (التدرج)

ويعني العمل على إخضاع أعمال المصرف التقليدي لأحكام الشريعة الإسلامية وفق خطة متكاملة وشاملة لكل أقسام وفروع المصرف مع الحرص على جدولة مراحل التحول زمنيا والخاضعة لمعايير شرعية وقانونية واقتصادية، مع توخي الحاجة الزمنية لكل مرحلة لاستيفاء متطلباتها من التعديل والتبديل للوصول شيئا فشيئا إلى

الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية، وفي نفس الوقت التخلص بشكل متناقص من الأعمال الربوية طبقاً لبرنامج مرحلي.

ويعتبر هذا الأسلوب الأفضل على أساس تنفيذ خطة التحول في جميع أقسام المصرف التقليدي وفروعه بشكل متوازن ومتساو، وعلى مراحل زمنية محددة، حيث يتحقق التكامل للنظام المصرفي القائم حتى يتم إحلال أحكام الشريعة الإسلامية والتخلص نهائياً من الربا وكل محظور شرعي عند تنفيذ آخر مرحلة من التحول. وعلى هذا الأساس فإنه يتجاوز كل مساوئ الأساليب السابقة إلا ما هو ضروري لعملية التحول. وعليه فإن أسلوب التحول المرحلي الأنسب للتطبيق العملي.

4- خطوات برنامج التحول

تسير خطوات تحول البنك على الوجه التالي:¹²

- تحديد طريقة تسوية الأوضاع القائمة في البنك، وتقديم حلول المشكلات التي تواجه هذه التسوية، كمشكلة الديون الدائنة والمدينة، وحقوق المساهمين التي تكونت من الفوائد بمعنى محاولة التخلص من نسبة الربا الموجودة في رؤوس أموال البنوك الربوية.

- تعديل نظام البنك الأساسي في ضوء خطة التحويل.

- عرض خطة التحول ومشروع النظام الأساسي على مجلس الإدارة تمهيداً لعرضهما على الجمعية العمومية غير العادية، لتقوم هذه الجمعية بالموافقة على الخطة، والنظام المقترح، وتكوين هيئة للفتوى والرقابة الشرعية، وتفويض مجلس الإدارة في تنفيذ الخطة بنفسه أو بواسطة لجنة من أعضاء المجلس وغيرهم، تحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

- يقوم مجلس إدارة البنك أو من يفوضه المجلس باتخاذ الإجراءات الآتية:

- الحصول من الجهات المختصة على الموافقات الرسمية على تحول البنك ونظامه الأساسي.
- إعادة هيكلة البنك إدارياً بما يتناسب مع أنشطته ووظائفه الجديدة، وذلك بإنشاء قطاعات وإدارات وأقسام جديدة متخصصة، كإدارة الاستثمار المباشر، وإدارة الاستثمار العقاري، وقسم المراجعات والاستصناع، ويمكن للبنك الاستفادة من الهياكل التنظيمية للبنوك الإسلامية القائمة.
- إعداد المعايير والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الآلي اللازمة لأنشطة البنك المتميزة، كالأوعية الادخارية المختلفة) من ودائع مطلقة ومخصصة وحسابات ادخار وصناديق استثمار وإمساك محافظ وإصدار صكوك شرعية (وصيغ الاستثمار وعقود التمويل) مثل المراجعة والسلم والاستصناع والإجارة والمضاربة والمشاركة والوكالة في الاستثمار.

- الاهتمام بالكوادر البشرية من خلال الآتي:¹³

- إعداد برامج تدريب متخصصة للإدارة العليا للبنك لتمكين هذه الإدارة من قيادة عملية التحول بوعي شرعي وكفاءة عالية

● يهتدي بها بقية العاملين باعتبار الإدارة العليا هي القدوة وهي الرقيب على التنفيذ الصحيح لخطة التحول، وقد راعت خطة التحول لبعض المصارف ذلك فأعدت دورات متخصصة لإدارة البنك العليا، وذلك قبل تدريب بقية العاملين.

● إعداد برامج لتدريب جميع العاملين في البنك، و ذلك على مستويين:

أولهما: برامج عامة لجميع موظفي البنك لتعريفهم بأصول وقواعد ومبادئ المعاملات الشرعية بصفة عامة، وصيغ الاستثمار وعقود التمويل في المصارف الإسلامية بصفة خاصة.

ثانيهما: برامج متخصصة في مجالات عمل المصرف الإسلامي، وذلك بعد إعادة هيكلة البنك، على أن تقدم لكل مجموعة متخصصة في نشاط معين البرامج التي تناسب المهام التي أسندت إليها، لتمكينها من أداء هذه المهام وفقاً لأحكام الشريعة وفتاوى الهيئة بكفاءة عالية.

- برنامج توعية العاملين وعملاء البنك: إعداد برامج في شكل محاضرات وندوات عامة لموظفي البنك وجمهور المتعاملين معه، كل أسبوع وكل شهر، وذلك لتوعية هؤلاء بأهمية العمل المصرفي الإسلامي ودوره في تحقيق مصالح الفرد والجماعة وتجنب الأمة الإسلامية والعالم أجمع الأزمات الناتجة عن التعامل بالربا.

- الإشراف على اختيار العاملين الجدد من ذوي المؤهلات المناسبة والخبرات المتميزة في العمل المصرفي الإسلامي، بالتشاور مع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، مع التركيز في هذا الاختيار على الجوانب الإيمانية والالتزام بقيم وتعاليم الإسلام، حتى يكون هؤلاء قدوة، فالالتزام والسلوك لا يقل عن الخبرة في عمل البنوك الإسلامية.

- على مجلس الإدارة أو لجنة التحول التي يفوضها مسؤولية متابعة عملية التدريب والممارسة بعد التحول، حتى يعطي التدريب ثماره، ويتم التحول بنجاح، ونجاحه ليس فقط في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بل بالأداء المتميز والنتائج المرضية.

- إعداد لوائح البنك المختلفة وإعداد نماذج صيغ الاستثمار وعقود التمويل وبقية المستندات التي يحتاجها البنك تحت إشراف هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك.

- إعداد سياسة الموارد والاستخدامات وإدارة السيولة مع مراعاة طبيعة موارد واستثمارات المصرف الإسلامي والدور الذي أنيط به باعتباره بنك للتنمية الشاملة والاستثمار المباشر.

وعموماً يمكن تقسيم خطة تحويل فرع تقليدي ليصبح فرع إسلامي إلى ثلاثة مراحل، هي: مرحلة تحليل وتقييم الوضع الحالي للفرع المراد تحويله، ومرحلة تطبيق إجراءات خطة التحول من أنشطة ومهام، ومرحلة المتابعة وتقييم النتائج أثناء التطبيق وبعد الانتهاء من إجراءات التحويل.

فالمرحلة الأولى للتحول تبدأ من جمع بيانات الفرع، وتحليل هذه البيانات، وإعداد الخطة لهذه المرحلة. فيما تتضمن إجراءات تنفيذ المرحلة الثانية الإعلان عن التوجه الإسلامي للفرع عن طريق إبلاغ العملاء بتاريخ تحول الفرع إلى فرع إسلامي، وتوزيع النشرات الإعلامية بالمنتجات المصرفية الإسلامية وتوفيرها بالفرع، وتغيير لوحة الفرع الخارجية لتحمل شعار الفرع الإسلامي وغيرها من الإجراءات، كما تشمل إجراءات التحول في هذه المرحلة تدريب وتطوير الموظفين، وإجراءات تطويع الأنظمة التقنية بما يتوافق مع متطلبات المصرفية الإسلامية، وتعديل

الأنظمة المحاسبية بما يتوافق مع متطلبات المصرفية الإسلامية، وإجراءات صيانة وتجهيز الفرع المحول. وخلال المرحلة الثالثة والأخيرة من خطة التحول، فإنه يجب أن تشمل مراجعة وتقييم التقارير الواردة من الجهات المختلفة في البنك، وعمل زيارات ميدانية دورية للفروع المحولة أثناء وبعد تطبيق خطة التحول للتأكد من سير عملية التحول مع الالتزام التام بالضوابط الرقابية خلال هذه الفترة.

ويتطلب تحول فرع تقليدي لفرع إسلامي جدولاً زمنياً وهي سنة مالية وفي بدايتها، على أن تكون الثلاثة أشهر الأولى منها للإعداد والتحضير، وتنفيذ خطة التحول والتي تستغرق مدة ثلاثة أشهر، والمتابعة والتقييم والتي تستغرق مدة ثلاثة أشهر أخرى، على أن يتخلل هذه الشهور تقييم بين كل فترة وأخرى لمدة شهر كامل بعد كل فترة زمنية¹⁴.

إلا أن تحول المصرف التقليدي بأكمله إلى إسلامي يستغرق في العادة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، نظراً للإجراءات الفنية والقانونية التي لا يمكن للمصرف التقليدي أن يتخطاها إلا خلال عدة سنوات، بل إن محاولة التحول السريع والمفاجئ قد يترتب عليه انهيار المصرف¹⁵.

ثالثاً: محاور عملية تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية

يجب لتحويل البنك التقليدي إلى بنك إسلامي أن يقوم خبراء في الصيرفة الإسلامية بوضع خطة هذا التحول، وتقديم الحلول الشرعية لمشكلات تنفيذها، وتتضمن هذه الخطة عادة الموضوعات التالية:¹⁶

الأول: تسوية حقوق المساهمين الناتجة عن تقاضي البنك فوائد على قروضه قبل التحول، قبل تدخل هذه الحقوق في ملك المساهمين بعد التحول، أو يجب ردها إلى من أخذت منهم، أو التصدق بها.

الثاني: تسوية القروض التي منحها البنك لعملائه مقابل فوائد، مع العلم أنه ليس للبنك في ظل القوانين النافذة أن يجبر المقترض على أداء دين القرض قبل أجله، والبنك في هذه الحالة مضطر لإبقاء القرض إلى نهاية مدته. ولا إثم على البنك في هذه الحالة أن يتقاضى فوائد القرض وأن يدفع منها فوائد الودائع التي يلتزم البنك بإبقائها إلى نهاية مدتها بناء على رغبة أصحابها مع التصديق بالرصيد الباقي منها.

ويجب على البنك أن يعرض تسوية على المدين المقترض يسقط بها الدين وفوائده المتأخرة حتى تاريخ التسوية، وهذه التسوية تقوم على الصيغ التالية:

الصيغة الأولى: شراء البنك من المدين أصلاً، أو حصة في الأصل، كالعقارات أو الآلات والمعدات، مقابل الدين، وإن كان المدين راغباً في الانتفاع بهذا الأصل مدة مؤقتة فإن للبنك أن يؤجره إجارة عادية مدة محددة بأجرة معينة، أو إجارة منتهية بالتملك إذا رغب المدين البائع في ذلك، وبذلك يسقط الدين، ويحصل البنك على أجرة الأصل لتعويضه عن الفائدة، ثم يحصل على قسط الأجرة الثابت في الإجارة المنتهية بالتملك لعودة ملكية الأصل إلى المدين البائع. ولا بد أن تكون التسوية مشجعة للمدين على قبولها، لأنه ليس مضطراً لقبول التسوية بحكم القانون، وتكون التسوية مشجعة إذا كانت تكلفتها أقل من تكلفة القرض القائم ويتحقق ذلك بعرض أجرة أقل من سعر الفائدة، وعرض قسط أجرة ثابتة، لتملك المستأجر للأصل المؤجر بعد انتهاء مدة الإجارة يقل

عن قسط المدین، وذلك بإطالة مدة الإجارة. وإذا لم يكن للمدين رغبة في الاحتفاظ بالأصل بعد بيعه فإن للبنك أن يؤجره له أو غيره لمدة محددة يعود بعدها للبنك ليعيد تأجيره أو بيعه للغير، وينبغي أن تعد دراسة جدوى لكل تسوية على حدة.

الصيغة الثانية: شراء البنك منفعة أصل معين بعقد إجارة، كالعقارات والطائرات والسفن والآلات والمعدات، مدة محددة، بأجرة معلومة، مقابل الدين، ثم يقوم البنك بإعادة بيع هذه المنفعة، بتأجير الأصل لشخص آخر غير المؤجر، إذا لم يرغب في الانتفاع بنفسه بهذا الأصل.

الصيغة الثالثة: دخول البنك شريكاً مع الدين في مشروع استثماري قائم يملكه المدين، بصحة تساوي دينه، فيسقط الدين، ويستحق البنك حصة في أرباح المشروع حسب الاتفاق، ويتحمل في خسائره بنسبة مشاركته. وللمدين أن يؤجر حصته للمدين البائع، إجارة عادية أو منتهية بالتملك، كما أن هذه المشاركة يمكن أن تكون متناقصة أو منتهية بالتملك حسب اتفاق البنك وشريكه.

الصيغة الرابعة: دخول البنك في مشاركة مع المدين في مشروع صناعي أو زراعي أو تجاري أو خدمي جديد على أن تكون حصة شريكه المدين من أرباح المشروع أو بعضها مخصصة للوفاء بدينه، ولا مانع في هذه الحالة من أن تكون حصة البنك من أرباح المشروع تزيد عن نسبة مشاركته، ويسدد الدين بهذه الطريقة دون فوائد تأخير وفقاً لترتيبات مناسبة.

الصيغة الخامسة: تمويل مشروعات وأنشطة المدين الجديدة وتوجيه إيراداته لسداد الدين القائم. إذا لم يكن لدى المدين أصول يمكن بيعها أو بيع منافعها للبنك مقابل الدين، أو مشروعات يمكن للبنك المشاركة فيها، أو لم يكن المدين راغباً في ذلك فيمكن الاتفاق مع المدين على قيام البنك بتمويل جميع مشروعاته وأنشطته الاستثمارية القائمة، بصيغ تمويل شرعية، تتحدد فيها عوائد مجزية للبنك، مع الاتفاق على توجيه موارد المدين في المستقبل والتي كان يسدد بها أقساط الدين وفوائده ويمول منها مشروعاته القائمة والمتوقعة، وتوجيه هذه الموارد لتسديد ديونه. والبنك يمكنه الحصول على هامش ربح، أو أجرة، أو حصة في أرباح المشروعات القائمة أو الجديدة التي يمولها تعوضه عن الفوائد التي كان يتقاضاها على هذه الديون، والديون في هذه الصيغة لا تسقط دفعة واحدة، بل خلال مدة يتم الاتفاق عليها والتخطيط لها. وهذه أنسب صيغة لسداد ديون الحكومة والقطاع العام والمؤسسات والشركات الكبيرة ذات النشاط المتعدد. فلدى الحكومة مثلاً ميزانية لبعض المشروعات الجديدة وسداد أقساط الديون القائمة، فإذا ما قام البنك بتمويل جميع مشروعاتها بصيغ تمويل شرعية، يتخلف عنها ديون مؤجلة على الحكومة، استطاعت الحكومة أن توجه هذه الميزانية إلى سداد ديونها القائمة، ما دامت مشروعاتها الجديدة قد مولت تمويلًا شرعيًا لآجال مناسبة. وهذا يطبق على مشاريع البنية الأساسية والطرق والمطارات وإحلال وتجديد محطات الكهرباء وشبكات المياه والصرف، ومشروعات التشييد والبناء والتعدين والصناعات الاستخراجية، بل إن هذه الصيغة تصلح لتمويل واردات الحكومة خلال العام. وواضح أن عقود التمويل التي يوقعها البنك مع الحكومة في هذه الحالة ينبغي أن يراعى فيها تعويض البنك عن الديون التي أعيدت جدولتها دون فوائد. وما قيل بالنسبة

للحكومة يقال مثله في الشركات الكبرى فللبنك أن يوقع بروتوكولا مع الشركات المدينة يتعهد بمقتضاها البنك بتلبية جميع احتياجات الشركة من التمويل لمشروعاتها القائمة والجديدة، بصيغ وعقود تمويل شرعية، مقابل قيام الشركة بتوجيه مواردها على سداد ديونها السابقة ويحدد لذلك جدول زمني ودراسة مناسبة.

الصيغة السادسة: مشاركة البنك في المشروعات الخدمية للحكومة ومؤسساتها وتخصيص حصة من الدخل لسداد الديون وقسمة باقي الدخل بين البنك والحكومة حسب الاتفاق. هذه الصيغة تصلح أساساً لسداد ديون الحكومة وتطبق هذه الصيغة بتوقيع اتفاق مشاركة بين البنك والحكومة يقوم البنك بمقتضاه بإدارة بعض المشروعات التي تقدم خدماتها للجمهور مقابل أجرة أو رسم مقرر، كالمطارات ومحطات المياه والغاز والكهرباء ووسائل الاتصال والمواصلات وغيرها، ويستحق البنك حصة من دخل هذه المشروعات، وذلك قياساً على المشاركات الزراعية التي يشارك فيها العامل الزراعي مالك الأرض والشجر في المحصول أو الإنتاج، على أن يتحمل الشريكان تكاليف إنتاج المحصول حسب الاتفاق، وقياساً على ما قرره بعض الفقهاء من جواز دفع الدابة أو وسيلة النقل لمن يعمل عليها، والدكان لمن يعمل فيه بحصة من الدخل أو الناتج، مع بقاء ملكية الأصل لمالكه مدة المشاركة ورده إليه بعد انتهائها. فهذه الصور من المشاركات تدل على أن الأصول الثابتة أو المتداولة، التي تدر دخلاً بالعمل عليها أو فيها أو بها، تكون محلاً لعقد مشاركة مع من يقوم بالعمل فيها مقابل حصة من الإنتاج لا من الربح، مع بقاء ملكية هذه الأصول لأصحابها، وعودتها بذاتها إليهم بعد انتهاء مدة المشاركة، ويكون تحمل تكلفة الإنتاج حسب الاتفاق. فالمالكية يجيزون أن تكون مدخلات الزراعة من البذر والسماذ والآلات الزراعية، من مالك الأرض أو المزارع حسب الاتفاق، بل يجوز توزيعها عليها، أو تحمل شريك ثالث لها أو لبعضها مع أخذ حصته من الخارج حسب الاتفاق. وهذه الصيغة تحل مشكلة الخلاف حول زيادة النفقات والمصروفات اللازمة لتقديم الخدمة، وترفع النزاع بين الحكومة والبنك بشأن المبالغة فيها أو في طريقة احتسابها إذا كانت المشاركة على أساس اقتسام الأرباح، ذلك أن اقتسام الرسوم المحصلة أمر سهل هذا ويحدد الاتفاق واجبات البنك في هذه المشاركة والنفقات التي يتحملها. وإنما اقترحت هذه الصيغة لتيسير سداد ديون الحكومة على أساس أن عقد المشاركة يقضي بمنح البنك حصة مناسبة في عوائد المشروع مع تخصيص جزء من الحصة للحكومة لوفاء ديونها خلال مدة محددة دون تقاضي أية فوائد.

الصيغة السابعة: تسهيلات السحب على المكشوف تعامل معاملة الديون العادية في تاريخ التحول وتعامل بعد التحول على أساس اعتبار الساحب مضارب مأذون له في خلط ماله بمال المضاربة على أساس حساب النمر. يشكل السحب على المكشوف مشكلة عند التحول وقد تبنت خطة التحول المبادئ التالية:

- اعتبر رصيد المدين من السحب على المكشوف في تاريخ الحصول ديناً عادياً وتمت تسويته بالصيغ السابقة.
- اعتبرت الخطة أن البنك بعد التحول يعد رب مال والساحب مضارباً مأذوناً له في خلط ماله بمال المضاربة، بالنسبة للمبالغ التي يسحبها لتمويل مشروع معين أو نشاط خاص، ويتم عند منح هذا التسهيل تحديد قيمة المشروع المعين أو النشاط الخاص، وسقف التسهيل، ونسبة البنك من الربح، ويتم تقدير قيمة ما يسحبه المتعامل بحساب النمر في نهاية مدة المحاسبة. وذلك بضرب المبلغ الذي يسحبه المتعامل في مدته، وجمع هذه النمر في نهاية

الفترة الاستثمارية، أما قيمة صافي أصول المشروع أو النشاط فتضرب في المدة الاستثمارية كلها. وهذا يقتضي إعداد دراسة موجزة عن المشروع المعين أو النشاط الخاص وسقف احتياجاته، ومتوسط أرباحه، والنسبة التي يأخذها البنك مقابل المبالغ التي يسحبها المتعامل. وهذه هي نفس الطريقة التي يعمل بها البنك، فالبنك يتلقى ودائع من المتعامل، وهذه الودائع قد تزيد وقد تنقص خلال الفترة الاستثمارية، اعتماداً على رغبة المتعامل واحتياجاته، ويتم تحديد نسبة البنك من الربح، ويتم حساب مساهمة الوديعة في الاستثمار بحساب النمر كذلك، وذلك مع بقية الودائع التي تشترك معها في الوعاء الاستثماري المشترك، وأما حقوق المساهمين فتضرب في المدة الاستثمارية كلها. وهنا يصير العميل مضارباً في مركز البنك تماماً، ويصير البنك في مركز العميل المودع، ويتم توزيع الأرباح بنفس الطريقة التي يتبعها البنك في توزيع أرباحه.

الثالث: تسوية الودائع وحسابات التوفير بفائدة القائمة عند التحول، حيث يتم تحيير المودعين تاريخ التحول بين إبقاء ودائعهم على أساس عقد المضاربة الشرعية، أو سحب ودائعهم. وعلى البنك في الحالتين أن يدفع لهم فوائد هذه الودائع حتى تاريخ بدء التحول، ذلك أن البنك ملتزم بذلك بحكم القانون النافذ، مما يشكل حالة ضرورة أو إكراه بالمعنى الشرعي. إذ أن البنك لو امتنع عن دفع فوائد الودائع السابقة على التحول اختيارياً لأمكن إجباره على هذا الدفع قضاء. وعلى فرض أن القانون النافذ يلزم البنك بعد التحول بإبقاء الوديعة إلى نهاية مدتها فإن للبنك أن يقيها ويدفع فوائدها إعمالاً لحالة الضرورة والإكراه، وفي هذه الحالة يستطيع البنك أن يدفع هذه الفوائد التي يقبضها من المقبوضين الذين يصون على بقاء قروضهم إلى نهاية مدتها مع دفع فوائدها. أما إذا كان عقد الوديعة يمنح للبنك حق فسخ العقد بإرادته المنفردة وجب على البنك فسخ العقد مباشرة إذا رفض المودع صيغة عقد المضاربة الشرعية.

الرابع: تدريب العاملين في البنك حيث أن تحول البنك يقتضي وضع خطة تدريب محكمة تقدم فقه المعاملات الشرعية وأصول الصيرفة الإسلامية، وطبيعة ومبادئ عمل البنوك الإسلامية، بطريقة مناسبة للعاملين في البنك، وتشرح لهم بدقة خصائص الأوعية الادخارية، وصيغ الاستثمار وعقود التمويل التي يستخدمها البنك الإسلامي بدلاً عن قبول الودائع واستخدامها بعقود قرض ربوية. ويجب أن يجمع القائمون على التدريب بين التخصص العلمي في الشريعة الإسلامية، والخبرة العملية الكافية بعمل البنوك الإسلامية، حتى يضع الحلول الشرعية المناسبة لما يواجهه العمل المصرفي الإسلامي من مشكلات أو المتدربين خصوصاً في مرحلة التحول.

الخامس: وضع أو مراجعة وتعديل المعايير والقيود المحاسبية التي تتفق مع طبيعة نشاط البنك الإسلامي وصيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية المستخدمة فيه.

السادس: تكوين هيئة فتوى ورقابة شرعية، تقوم بإعداد صيغ الاستثمار وعقود التمويل، والمعاونة في تنفيذ خطة التحول، وإعداد برامج التدريب والإشراف على تنفيذها.

جدوى التسوية بالنسبة للمدين: لقد راعت الخطة في كل صيغ تسوية ديون العملاء أن تكون هذه

التسوية حقيقة وأن تكون مقبولة لهم بمراعاة ما يلي:

- أن تؤدي التسوية إلى سقوط الدين حقيقاً لا صورياً، وذلك بانتقال ملكية الأصل أو المنفعة أو حصة المشروع إلى البنك، مع ما يترتب على الملك من تكاليف ومخاطر.
- أن يكون عائد البنك من التسوية مناسباً مع الأخذ في الاعتبار جانب المتعامل الذي لا يقبل تسوية تزيد تكاليفها على تكلفة القرض بفائدة، وعدم الاعتماد على الوازع الديني وحده.
- أن تكون مدة التسوية مساوية لمدة القرض أو تزيد، فمدة الإجارة المنتهية بالتمليك يجب ألا تقل عن مدة القرض بل تزيد حسب رغبة المتعامل تيسيراً عليه، ومدة المشاركة كذلك.
- أن يكون قسط التملك - الأجرة الثابتة - في الإجارة المنتهية بالتمليك في حدود قسط القرض، بل قد يقل بتطويل مدة الإجارة، لتحفيز المدين على قبول التسوية.

رابعاً: متطلبات وعقبات تحول البنوك الجزائرية للمصرفية الإسلامية

يعتبر التحول الكلي أفضل أشكال التحول، وذلك لما يعكسه هذا الشكل من مصداقية لدى البنك في التحول الحقيقي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إذ يعكس وجود الرغبة الحقيقية في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، كما أنّ أفضل أسلوب لتنفيذ التحول هو الأسلوب المرحلي القائم على التدرج في التطبيق، وبما أن تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي يتطلب منها الالتزام بفلسفته وأساسه ونشاطاته، فإن طبيعة الاختلاف الجوهرية بين كلا النظامين تفرض على عملية التحول مواجهة العديد من المتطلبات والعقبات أهمها الآتي:¹⁷

1- المتطلبات والعقبات القانونية لعملية التحول

أ- المتطلبات القانونية

تتمثل أهم المتطلبات القانونية فيما يلي:

- صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي والذي يصدر عن اجتماع يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة على تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ومناقشة مستلزمات التحول من تعديلات أو تغييرات في عقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي ينص صراحة على أن تكون جميع أعمال المصرف موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية مع تعديل اسم المصرف في عقد التأسيس بما يدل على طبيعة أنشطته المصرفية المعدلة أو الجديدة وعلى أهدافه وأسلوب تعامله مع الآخري.
- الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة على تحول المصرف التقليدي وتعديل نظامه الأساسي ممثلة بالمصرف المركزي الذي قد يضع شروطاً ومتطلبات يجب على البنك التقليدي الالتزام بها عند تقديمه بطلب للحصول على الموافقة للتحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن هذه الشروط ما يلي:
- ضرورة قيام البنك الراغب بالتحول بإجراء دراسة جدوى لعملية التحول، متضمنة دراسة السوق وتوجهات العميل، والنتائج المتوقعة خلال السنوات الأولى من التحول، وتصور الدراسة كذلك أنواع المخاطر وفرص عملية التحول.

- وضع خطة زمنية للتحول متضمنة الإجراءات التي سوف يتم إتباعها من أجل عملية التحول.
 - إعداد لجنة تتكون من الإدارات المعنية بعملية التحول لمتابعة الإجراءات والخطوات.
 - تهيئة العميل لعملية التحول من خلال حملة إعلامية.
 - تعديل عقد التأسيس على أن يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتشكيل هيئة رقابة شرعية تلتزم بقواعد البنك المركزي، والالتزام بالحد الأدنى من رأس المال.
 - إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي للبنك، وتدريب الموظفين على طبيعة العمل الجديد وتأهيلهم مع تدعيم الكادر الوظيفي بما يتناسب مع طبيعة النشاط الجديد.
 - تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التقليدي بدراسة كافة النواحي القانونية المتعلقة بتحول البنك للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والآثار القانونية المترتبة عليه من حيث تسوية حقوق والتزامات البنك مع كل من المساهمين أو العملاء أو البنوك الأخرى، والاستعداد التام لمواجهة أي اعتراضات قانونية قد تواجه عملية التحول، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ أي متطلبات أخرى تفرضها الجهات المختصة بخصوص تنفيذ التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- ب- العقوبات القانونية

وتتمثل أهم العقوبات القانونية للتحول فيما يلي:

- صعوبة التوفيق بين استصدار موافقة الجهات الحكومية المختصة من جهة، واتخاذ الجمعية العمومية لقرار التحول من جهة أخرى، وذلك بسبب تلازم الأمرين وتوقف كل منهما على الآخر، إضافة إلى عدم وجود قوانين أو تشريعات تنظم أو تبين المتطلبات القانونية اللازمة للتحول. وهذا ما يحدث في الجزائر إذ تم التصريح سنة 2017 من قبل الوزير الأول بتقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط دون توفر قوانين أو حصولهما على الموافقة مما يصعب عملية تقديم الخدمة المصرفية الإسلامية في البنكين.
- تأخر صدور الموافقة النهائية عن الجهات المختصة والمتعلقة بإعلان وتنفيذ البنك التقليدي للتحول، مما يعني الاستمرار في التعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة، لذا فإن الواجب على الجهات المختصة ضرورة تشكيل لجان مختصة تعنى بدراسة طلبات التحول واتخاذ القرار اللازم بأسرع وقت ممكن.
- هيمنة القوانين الوضعية في أغلب الدول العربية والإسلامية وهو ما يحدث في الجزائر إذ تغيب تماما أي مبادرة أو تجربة سابقة بممارسة أي بنك جزائري للعمل المصرفي الإسلامي، لأن القانون لا يعطي للبنك حرية التعديل في العقود دون موافقة الأطراف الأخرى، لذا فإن الواجب على القائمين على عملية التحول استباق اتخاذ قرار التحول بالتنوع بأهمية العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وإيجاد القنوات الكافية بمدى أهمية التحول لدى مختلف الفئات.

2- المتطلبات والعقبات الشرعية لعملية التحول

أ- المتطلبات الشرعية

تتمثل أهم المتطلبات الشرعية فيما يلي:

- عدم التعامل بالربا وعدم إبرام أي عقود مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.
- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية تتكون من علماء يتمتعون بمصداقية عالية في المجتمع، ولهم خبرة طويلة ومتخصصة في مجال المعاملات المالية، بحيث يتم تنفيذ تحول البنك التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تحت إشرافهم واطلاعهم.
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للقيام بالمهام المنوطة بهم خلال التحول وبعده وذلك بهدف ضمان سير الإجراءات بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية.
- استبعاد التعامل المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية بجميع صوره وأشكاله وخاصة المشتمل على الربا وإحلال التعامل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويتم ذلك من خلال:
 - إلغاء أو تعديل الموارد المالية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية والتي تتمثل في: الودائع النقدية والقروض بكل أنواعها.
 - إلغاء أو تعديل أساليب استخدامات الأموال المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

ب- العقوبات الشرعية

وتتمثل أهم العقوبات الشرعية للتحول في الافتقار إلى الآراء الفقهية المبنية على أسس شرعية سليمة، التي يجب أن تكون في متناول واضعي القرارات لكي يتمكنوا من اتخاذ القرارات الموافقة لأحكام الشريعة لتخطيط عملية التحول، ومعالجة مستجداته، واتخاذ خطواته بصورة خالية من المحاذير الشرعية.

3- المتطلبات والعقبات الإدارية لعملية التحول

أ- المتطلبات الإدارية

تتمثل أهم المتطلبات الإدارية فيما يلي:

- التهيئة المبدئية: وهي جميع الترتيبات التي يتخذها البنك في سبيل تعريف القوة العاملة في البنك، قبيل مرحلة التحول وأثناءها بكل ما يتعلق بالطبيعة العقدية المميزة للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال التعريف بكل ما يتعلق بالطبيعة العقدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. التعريف بالعمل الذي سيسند إليهم، وبيان مدى أهمية هذا العمل. التوعية بأهمية المجال الذي يعملون فيه وأهمية الخدمات التي يؤديونها. التوعية بالرسالة التي يضطلع بها المصرف تجاه الفرد والمجتمع والدولة ككل. العمل على ما من شأنه غرس الثقة في نفوسهم تجاه المصرف وتجاه مجموعات العمل وتجاه أنفسهم. العمل على تنمية روح الانتماء للمصرف. التعريف بكل ما يتعلق بمحتوى العمل المطلوب تأديته وعلاقاته. التعريف بالظروف والضوابط والسياسات التي تحكم أعمالهم، وكل ما من شأنه مساعدتهم على التكيف بسهولة وسرعة مع مستجدات الظروف المحيطة بالعمل.
- تخطيط الموارد البشرية: من أجل توفير العدد والنوع الملائم من الأفراد للقيام بالواجبات والأعمال المطلوبة لتحقيق أهداف البنك من ناحية وتحقيق متطلبات الأفراد وحاجاتهم من ناحية أخرى.

- إعادة النظر في المعايير التي يتم من خلالها اعتماد كفاءة وأداء الموظف ودوره في تقدم ونجاح البنك التقليدي بعد التحول.

- التقصي المستمر والمتواصل للاحتياجات التدريبية لكافة الموظفين، وخاصة منتسبي الإدارة وذلك بسبب طبيعة العمل المصرفي الجديد والذي يتطلب احتياجات خاصة تختلف عن العمل المصرفي التقليدي، لهذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف بعد التحول مراعاة حاجة الموظفين للمعلومات والخبرات الخاصة بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ويتم ذلك من خلال:

- توضيح نظم عمل الخدمات المصرفية الإسلامية سواء كانت مرتبطة بمراحل اتخاذ القرارات أو أدلة العمل.

- التوعية الكافية بأهمية الرقابة الشرعية باعتبارها أحد العناصر الفكرية والأساسية لضبط التطبيق الصحيح للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- تصميم برامج وملتقيات التطوير لمواجهة النقص في معارف ومهارات الأفراد من خلال ورش العمل وبرامج التدريس في المدى القصير، ووضع خطة التعليم والتدريب المستمر في المدى الطويل.

ب- العقبات الإدارية

وتتمثل أهم العقبات الإدارية للتحول فيما يلي:

- خطورة الآثار الناجمة عن عدم تجاوب الإدارة المصرفية مع مستجدات التحول بالسرعة المناسبة، أو عن اتخاذ القرارات المتسارعة التي لا تستوفي جميع جوانب المشكلة.

- ظهور الحاجة الملحة لإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للبنك، نتيجة لظهور أقسام وإدارات جديدة وتغيير المهام الوظيفية في أغلب الوظائف، واختفاء بعض الأقسام والإدارات، واضطراب انسياب خطوط السلطة والمسؤولية بين الوظائف، مما يتطلب استدعاء خبراء التنظيم للمشاركة في إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي بما يلاءم الوضع المتحول له وضمان نجاح تجربة التحول واستمرارها.

- ظهور الحاجة الملحة إلى تدريب كوادر البنك الوظيفية أثناء عملية التحول وتأهيلهم لمزاولة الأعمال الجديدة التي سيضطلعون بمسئوليتها في الوضع المتحول له، وهذا الأمر سيزيد الأعباء الملقاة على عاتق إدارة البنك، حيث سيتطلب سد هذا النقص في حاجات البنك من الكوادر الوظيفية إعداد البرامج التدريبية الملائمة لمتطلبات العمل الوظيفي في الوضع المتحول إليه، واستقطاب المديرين لتولي مهمة تنفيذ البرامج التدريبية، وتحضير لوازم التدريب من وسائل تعليمية وكتب ونشرات وأجهزة، وما إلى ذلك من متطلبات تنفيذ البرامج التدريبية لتخريج الكوادر القيادية والتنفيذية المؤمنة بفكرة العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

4- متطلبات وعقبات عامة لعملية التحول

أ- المتطلبات العامة

تتمثل أهم المتطلبات العامة فيما يلي:

- القيام بجملة إعلامية تمهد للإعلان عن تحول البنك التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال عقد الندوات والمحاضرات عبر وسائل الإعلان المتاحة، وتركز هذه الندوات والإعلانات على أهمية التحول وإيجابياته.

- تغيير كافة المعالم والأشكال السابقة التي تعكس صورة العمل المصرفي التقليدي واستبدالها بمعالم وأشكال تعكس صورة العمل المصرفي بعد التحول، مثل تعديل اسم المصرف وشعاره وإعلاناته ومواده الدعائية وغيرها من الأمور الشكلية بحيث تبرز التوجه الجديد للبنك وتعبّر عن تحوله للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- تشكيل لجان متابعة تعمل على تتبع مواطن الخلل أثناء وبعد تنفيذ التحول بحيث يتم تدارك حدوث أي خلل بسرعة ودقة عالية، وفي نفس الوقت تعمل هذه اللجان على تعزيز النواحي الإيجابية التي تظهر تباعا لتنفيذ خطوات التحول، الأمر الذي يساهم في إنجاح التحول وإظهاره بشكل يدفع للتفاؤل والاستمرار بالعمل لتحقيق الأهداف المنشودة.

- إعداد المعايير والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الآلي الملائمة لأنشطة البنك بعد التحول، بحيث تتفق مع صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية المستخدمة.

- تصميم النماذج والعقود والسجلات التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، سواء باقتباس عقود بعض المصارف الإسلامية، أو تعديل عقود البنك نفسه لتكون محققة للغرض.

ب- العقوبات العامة

تتمثل أهم العقوبات العامة فيما يلي:

- يؤدي تزامن تنفيذ متطلبات التحول إلى إقبال كاهل إدارة البنك والقائمين على التحول وتحميلها بأعباء تفوق طاقتها، لذا فإنه يجب توزيع المهام والواجبات بشكل مناسب وملائم من خلال التخطيط بالإضافة إلى ضرورة العمل بروح الفريق.

- صعوبة التكيف السريع مع آليات ومتطلبات العمل المصرفي بعد التحول لحداثة التجربة وتواضع المنجزات في مجال التحول للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- التعرض للانتقادات من قبل المعارضين لفكرة التحول خصوصا، ولفكرة العمل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية عموما، أو من قبل المشككين بمصداقية وجدية المصارف التقليدية على التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- التأثير بالهجمة الشرسة التي تتعرض لها المجتمعات الإسلامية عموما من اتهامها بتصدير الإرهاب للعالم وممارسة التضيق على المصارف الإسلامية خصوصا باعتبارها القناة التي يمر من خلالها تمويل الجماعات الإرهابية، وغيرها من الاتهامات التي من شأنها تشويه صورة المصارف الإسلامية بشكل عام.

الخاتمة

أثبت الجهاز المصرفي الإسلامي كفاءته في تسويق منتجاته الإسلامية ليس فقط على المستوى المحلي وإنما حتى على المستوى الدولي والعالمي. فالإستراتيجية التي يتبناها المصرف الإسلامي بالنسبة للخدمة المصرفية التي

يقدمها للعملاء من أهم العوامل التي تحدد نجاحه في السوق، وهذا من خلال الحرص على السير الحسن لوظيفة التسويق فيه وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي كانت سببا في كسب المصارف الإسلامية لمصداقية على المستوى الدولي والعالمي لتأثرها الطفيف بتداعيات الأزمة المالية العالمية .

والجزائر كغيرها من الدول لا بد من الأخذ بتجربة العمل المصرفي الإسلامي خاصة أنه أهم سبب لاستبعاد العملاء غياب الشريعة الإسلامية في إدارة بنوكها وهي شريحة كبيرة يمكن استغلالها من خلال فتح بنك إسلامي أو على الأقل فتح نافذة في أحد البنوك كتجربة أولية للتحويل نحو المصرفية الإسلامية، وتجدر الإشارة أن النظام المصرفي الجزائري يفتقر التجربة، وعليه حاولت هذه الدراسة وضع إطار متكامل من الناحية القانونية والشريعة يمكن على الأقل من معرفة الإطار النظري للقيام بذلك، ويمكنها الأخذ بالعديد من التجارب الناجحة. من خلال تحديد أشكال وأساليب التحويل والخطة المناسبة لذلك وفق تدرج زمني، بالإضافة إلى معرفة أهم متطلبات وعقبات الصيرفة الإسلامية ومختلف الحلول المقترحة لمعالجة الخدمات المصرفية ومن أهمها الودائع والقروض، وقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- لا تكفي الرغبة من قبل القائمين على المصارف التقليدية في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية بل لا بد من تشريع القوانين والأنظمة المصرفية التي تسهل وتنظم وتضبط وتوضح عملية التحويل ومتطلباتها، التي ستؤثر في إمكانية تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- إن توضيح الحكم الشرعي المتعلق بأعمال المصارف التقليدية لدى القائمين على البنوك التقليدية، وخاصة عند متخذي القرار فيها، سيساهم في إمكانية تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- يعتبر توفر الموارد البشرية المؤهلة من أهم المتغيرات تأثيرا في إمكانية تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة
- تستمد المصارف الإسلامية مراكزها المالية وريحتها العالية وتوفر السيولة النقدية، من انتهاجها لأساليب تسويقية أساسها السلامة الشرعية، لتصبح بذلك استراتيجياتها التسويقية بديلا شرعيا لاستراتيجيات البنوك التقليدية لمواجهة الأزمة المالية العالمية، إذ أنه لا يكفي تجسيد المفهوم التسويقي في تقديم المنتجات المصرفية بل لا بد من تطبيق الضوابط الشرعية للاقتصاد الإسلامي القائم على الاقتصاد الحقيقي لا الاقتصاد الرمزي.
- تلتزم المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية كمبدأ أساسي في تسويق خدماتها المصرفية، وأن كل من الاستثمار و التمويل قائم على أساس المشاركة في الربح أو الخسارة، فهي بذلك أوجدت نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا في القطاع المصرفي التقليدي وبالتالي استهداف شريحة ترغب في الخدمات المصرفية الإسلامية، مما يسمح لها بتقديم صيغ استثمارية عديدة تمكنها من المنافسة محليا ودوليا.
- مما سبق يمكن الوصول أيضا إلى التوصيات بالآتية:
- العمل على تطوير أسواق مالية ومصرفية إسلامية، حتى يتجسد مفهوم السوق المصرفي الإسلامي.
- تأسيس هيئة رقابية شرعية، تضبط آلية عمل المصارف الإسلامية، وتركز على التزام تطبيق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية والعمل على التنسيق والتعاون ما بين المصارف الإسلامية لإيجاد حلول مشتركة للأزمات.

- التأكيد على وظيفة التسويق في المصارف الإسلامية والحرص على حسن إدارتها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، بالتالي وضع استراتيجيات تسويقية خاصة بالمصارف الإسلامية.
- ضرورة تنمية الموارد البشرية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية لإدارة المصارف الإسلامية.
- نشر الوعي والترويج لأهمية تبني استراتيجيات تسويقية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي كانت سببا في تخطي المصارف الإسلامية للأزمة المالية العالمية، وعقد المؤتمرات والندوات العلمية لتحفيز التحول للصيرفة الإسلامية.

المراجع والهوامش

- ¹ - محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية : أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثالثة، 2012، ص: 119.
- ² - Ernst & Young, "The Transition Begins", World Islamic Banking Competitvness Report 2013-2014. On the web site:
[www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY_World_Islamic_Banking_Competitvness_Report_2013%E2%80%9314/\\$FILE/EY-World-Islamic-Banking-Competitvness-Report-2013-14.pdf, 15/03/2015, 15:45, P: 8.](http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY_World_Islamic_Banking_Competitvness_Report_2013%E2%80%9314/$FILE/EY-World-Islamic-Banking-Competitvness-Report-2013-14.pdf, 15/03/2015, 15:45, P: 8.)
- ³ -Ernst & Young, "Participation Banking 2.0", World Islamic Banking Competitvness Report 2014-2015. On the web site:
[http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-world-islamic-banking-competitvness-report-2014-15/\\$FILE/EY-world-islamic-banking-competitvness-report-2014-15.pdf, 15/03/2015, 16:10, P: 10.](http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-world-islamic-banking-competitvness-report-2014-15/$FILE/EY-world-islamic-banking-competitvness-report-2014-15.pdf, 15/03/2015, 16:10, P: 10.)
- ⁴ -Ernst & Young, "The Transition Begins", **Idem**, P P: 42-45.
- ⁵ - اتحاد المصارف العربية، "تطورات التمويل والصيرفة الإسلامية حول العالم"، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.uabonline.org/en/magazine/158315851575158715751578/1578159116081585157515781575160415781605/6100/0, 15/11/2017, 14:00.>
- ⁶ - زين خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2007، ص: 11.
- ⁷ - نفس المرجع السابق، ص: 46.
- ⁸ - زين العطيات، "تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية أنواعه من حيث الشكل والأسلوب والتدرج وأحكامه"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، المجلد الثامن عشر، العدد الثالث، 2010، ص: 10-11.
- ⁹ - بشير بن نعمان دحمان، " تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية"، على الموقع الإلكتروني:
<http:// www. Ibnalislam. Com, 17/04/2013, 11 :15 .>
- ¹⁰ - سعيد بن سعد المرطان، "تقوم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النواذ الإسلامية للمصارف التقليدية"، على الموقع الإلكتروني:
http:// www.iefpedia.com/arabi/?attachement_id=1745,22/04/2013,22:35,pp:9-10.
- ¹¹ - زين العطيات، مرجع سابق، 2010، ص: 11.
- ¹² - حسن حامد حسان، "الضوابط الشرعية والمهام التحضيرية لعملية تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية"، على الموقع الإلكتروني:
<http:// www .fr.Scribd.com/doc/82000558 ,17/04/2013,11 :45,pp :11-12.>
- ¹³ - حسن حامد حسان، "خطة تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي: متطلبات هذه الخطة وحلول مشكلاتها تجربة مصرف الشارقة الوطني"، مؤتمر حول دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، 7 إلى 9 ماي 2002، ص: 5-6.
- ¹⁴ - جريدة العرب: الشرق الأوسط، العدد 10395، 15 ماي 2007، على الموقع الإلكتروني:
- ¹⁵ - عبد الله بن حميد الفلاسي، "وقفات مع تحول البنوك الربوية إلى إسلامية"، على الموقع الإلكتروني:
<http:// www . aawsat.com/details.asp ?section=58&article=6263&issueno=11886 #.uw5srwoouc4 ,19/04/2013,13 :00 ,>
- ¹⁶ - حسين حامد حسان، " خطة تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي: متطلبات هذه الخطة وحلول مشكلاتها، تجربة مصرف الشارقة الوطني"، مؤتمر حول دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، 7- 9 ماي 2002، ص: 6-16.
- ¹⁷ - زين خلف سالم العطيات، مرجع سابق، 2007، ص: 67-88.

أهمية دمج التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

د/ معمر قرية*

د/ سمير بن عمور**

الملخص:

يركز هذا البحث على معرفة أهمية دمج التنمية المستدامة في نشاطات وبرامج المؤسسات الاقتصادية وأثرها على تحقيق التميز وتحسين أدائها لأن الإدارة الفعالة أحد الجوانب المهمة في نجاح تبني التنمية المستدامة وتفعيلها في المجتمع، حيث يتطلب من المؤسسة أن تكون حماية البيئة وتحمل مسؤولياتها الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من برامجها التنموية وذلك من خلال وضع الآليات والأدوات اللازمة لدمجها في نشاطاتها، خاصة مع تنامي جماعات الضغط في محيطها، لتتوصل في الأخير إلى أن دمج التنمية المستدامة في المؤسسة يحقق لها الميزة الإبداعية ومنه التميز في محيطها التنافسي .

الكلمات المفتاحية: التنمية- الاستدامة- التنمية المستدامة- البيئة- التنمية المستدامة في قطاع الأعمال

Résumé:

Cette recherche met l'accent sur l'importance d'intégrer le développement durable dans les activités et les programmes des institutions économiques et leur impact sur l'excellence et l'amélioration de leur performance , Parce qu'une gestion efficace est l'un des aspects importants du succès de l'adoption et du développement durable de la société, l'institution doit protéger l'environnement et assumer ses responsabilités sociales comme partie intégrante de ses programmes de développement en développant des mécanismes et des outils pour les intégrer dans ses activités ; Surtout avec les groupes de pression croissante dans ses environs, de conclure que l'intégration du développement durable dans l'institution pour atteindre l'avantage créatif et l'excellence dans son environnement concurrentiel

Mots-clés: Développement ; Durabilité ; Développement durable ; Environnement ; Développement durable dans le secteur des entreprises

* معمر قرية ، استاذ محاضر قسم أ ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة عمار ثليجي بالاغواط الجزائر .

** سمير بن عمور ، استاذ محاضر قسم أ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة " يحي فارس " بالمدينة، الجزائر .

مقدمة :

كانت علاقة الإنسان في فجر تاريخه متوازنة مع بيئته ، لأن أعداده ومعدلات استهلاكه وما يستخدمه من وسائل تقنية كانت في حدود قدرة البيئة على العطاء، وفي منتصف القرن العشرين بدأت تظهر المشكلات البيئية نتيجة تزايد الناس ، وأصبحت معدلات هذه الزيادة بالغة حتى وصفت بأنها انفجار سكاني، ونتيجة لذلك تعاضمت معدلات استهلاكهم لنواتج التنمية من سلع وخدمات، وتعاضمت تطلعاتهم للمزيد، رافقها تزايد في كمية النفايات التي تخرج عن نشاطاتهم إلى حيز البيئة، بذلك اختلت العلاقة المتوازنة بين الإنسان والبيئة، وتوجس الناس خوفا من خطر ذلك على مستقبلهم مما أدى الى البحث على آليات للتوازن البيئي في نهاية القرن العشرين، وهنا ظهرت فكرة التنمية المتواصلة أو المستدامة التي تبلورت في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي نشر تحت عنوان مستقبلنا المشترك، وأدرك الفاعلون في مجال الحياة إدراكا متزايدا بأن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداما بعد أن نتج عنه نمط استهلاك يتميز بالأزمات البيئية الخطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص مساحات الغابات المدارية، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنفاد الموارد غير المتجددة، ولذا كانت الدعوة للبحث على نموذج تنموي مستدام يحقق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية وحماية البيئة واستدامتها.

إن التنمية المستدامة تقع عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، لذلك كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعيا واهتماما بالبيئة وبالمشاكل المتعلقة بها، ليمتلكوا المعرفة والمهارة والسبل والحوافز والالتزام للعمل كأفراد، أو مجموعات، من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآتية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة في تصريح بلغراد 1976 " إن علينا أن نهتم بأن تبقى على الكرة الأرضية بعد مغادرتنا لها موارد كافية تستجيب لاحتياجات الأجيال القادمة، ليس هذا فحسب بل يقع علينا واجب تعليم الأطفال أن يولوا التقدير والاحترام للكنوز الطبيعية رغبة في حمايتها"، وهكذا فقد تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة وأصبح لا يوجد شيء على وجه الأرض إلا وله مفهوم أو مدلول في التنمية المستدامة،. ولذا تحاول حركة الاستدامة اليوم تطوير وسائل اقتصادية وزراعية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضر وتمتع باستدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما أتضح أن الوسائل المستخدمة حاليًا في برامج حماية البيئة، القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد، لم تعد مجدية نظرًا لأن المجتمع الإنساني ذاته ينفق مبالغًا أكبر في شركات ومشاريع تتسبب في إحداث مثل تلك الأضرار. وهذا التناقض القائم في المجتمع الحديث بين الرغبة في حماية البيئة واستدامتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة للبيئة في الوقت نفسه هو الذي يفسر سبب الحاجة الماسة لتطوير نسق جديد مستدام.

إن تعاضم خطر تلك المشاكل البيئية وتقلص نسبة الموارد وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها، أصبح لزاما على مؤسسات الأعمال القائمة أن تتعامل مع هشاشة الأنساق والعمليات الحيوية التي لا يمكن استبدالها بغيرها.

و ضمن هذا السياق يمكن صياغة الإشكالية التالية :

في إطار التنمية المستدامة ومتطلبات الاستدامة البيئية، ما الحاجة لدمج التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية؟

ونعالج هذا الإشكالية من خلال المحاور التالية :

- التنمية المستدامة.
- البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر.
- دمج التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية .

المحور الأول: التنمية المستدامة.

أولاً: مفهوم الاستدامة:

يعود أصل مصطلح الاستدامة إلى علم الأيكولوجية Ecology ففي مفهومه التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد و علم الأيكولوجية على اعتبار إن العلمان مشتقان من نفس الأصل الإغريقي. وقد جاء فعل استدام من جذوره دوم ويعني في الشيء طلب دوامه والمواظبة عليه.¹

وهو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن، ولكن ماذا يلزم لتحقيق ذلك؟ تبين أن قدرة بلد ما على الاستدامة بمعنى أن تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغيير في رصيد الموارد أو الثروة وارتفاع الرفاهية بين الموارد على مر الزمن، واشتمل ديننا الحنيف على فيض من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تعكس بشكل مباشر أو غير مباشر دلالات الاستدامة واحترنا منها:²

أ. محدودية الموارد في الأرض يقول المولى عز وجل: "وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم"(الحجر، الآية2).

ب. ضرورة المحافظة على الموارد والحيلولة دون فسادها واستنزافها لأنها محدودة وقابلة للنفاذ وذلك مصادقا لقوله تعالى: " ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين" (القصص، الآية77)، وفي حديث نبوي " عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت النار، لاهي أطعمتها وسقتهها ولاهي تركتها تأكل من خشاش الأرض"(صحيح مسلم). وفي حديث آخر: " إن قامت الساعة وبيد أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل" (الألباني، الأحاديث الصحيحة).

ت . إدارة الموارد واستغلالها برشد وعقلانية وذلك استجابة لقوله تعالى: " و لا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك و لا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا" (الإسراء، الآية29). وفي أحاديث نبوية " يا عائشة إن أردت للحاق بي فليكفيك من الدنيا كزاد راكب وإياك ومجالسة الأغنياء و لا تستخلفي ثوبا حتى ترقعيه" أيضا " طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي الثمانية".

ث . التجديد في البيئة والموارد ملك ومسؤولية الجميع يقول تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" (المائدة، الآية 2). وفي حديث نبي " لا يغرس مسلما غرسا و لا زرعاً فإكل منه الإنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة" (صحيح مسلم).

***دلالات الاستدامة في المأثور من القول و المثل الشعبي الدارج**³: تشتمل الثقافة العربية الكثير من الأقوال والأمثال الدارجة والمتداولة وتشير إلى الاستدامة بشكل واضح واخترنا منها:

أ. الموارد حق للأجيال في الحاضر والمستقبل: فهو واجب ديني و أخلاقي ويؤكد ذلك القول المأثور " غرسوا فأكلنا ونغرسوا فإكلون".

ب. الأكثر ليس الأفضل: والمثل الشعبي يقول " قليل دائم خير من كثير زائل"

ت. العقلانية والرشد في استخدام الموارد: هناك أمثال شعبية كثيرة تؤكد ذلك "إذا كنت على بير أنفق بتدبير"، "التدبير نصف المعيشة"، "اللي دبرت ما جاعت واللي رقت ما عريت".

ث. الإدارة السليمة للموارد: ويقول المثل " المية في البير بدها تدبير" و مثل آخر يظهر سوء الإدارة "سوء التدبير سبب التدمير".

ج. إشباع الحاجات دون هدر وإسراف: ويقول المثل " نص البطن يغني عن ملاته" و يقول أبو الدرداء رضي الله عنه " أما تستحون تجمعون مالا تأكلون وتبنون مالا تسكنون"

ح. المستقبل هو حاضر الغد: وهناك أمثال كثيرة منها: " اللي مخباش لدهره العصا لظهره"، "من أنفق و لم يحسب هلك ولم يدري" أيضا " أعمل لديناك كأنك تعيش أبدا و أعمل لأخرتك كأنك تموت غدا".

ومما لاشك فيه أن تحقيق نوعية حياة جيدة من منظور التنمية المستدامة يتطلب إيجاد وتطبيق أطر أخلاقية معينة في مجالين:

- علاقة الفرد والجماعة من سكان نفس المنطقة الواحدة أو مع سكان منطقة أخرى بالعالم.

- علاقة السكان بالأرض والنبات والحيوان على مستوى محلي وقطري وعالمي.

وهذه العلاقات التي حددتها التنمية المستدامة لتحقيق حياة جيدة ليست غريبة عن الثقافة العربية الإسلامية، وتحكم هذه العلاقات قيم وأطر أخلاقية دقيقة.

ثانيا: مفهوم التنمية:

تعتبر التنمية من العناصر الأساسية للاستقرار والتقدم الاجتماعي والإنساني، وهي عبارة عن عملية تقدم ونمو تكون بشكل جزئي أو شامل باستمرار، تتفاوت بأشكالها، وتتركز على تحقيق الرقي والتقدم في مجالات الحياة الإنسانية، والمضي قدماً بالإنسان نحو الاستقرار المعيشي والرفاهية، وتلبية متطلباته بكل ما يتماشى مع احتياجاته

وإمكانياته في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتُصنّف التنمية إلى التنمية الطبيعية والتنمية البشرية، كما أنها تصنف إلى التنمية الشاملة والتنمية المستدامة، والتنمية المتكاملة ولتنمية المتخصصة.

إن أول ما استخدم مفهوم التنمية كان في علم الاقتصاد وذلك للدلالة على التغييرات الجذرية في مجتمع ما، وذلك بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بشكل يضمن النمو المتزايد لكل أفراد ذلك المجتمع، بالدرجة التي تؤدي إلى إشباع حاجاته عن طريق الترشيد الدائم في استغلال موارده الاقتصادية المتاحة مع العدالة في توزيع عائداته وفي هذا الاتجاه عرفها قاموس التنمية على أنها النمو زائد التغيير، والتغيير بدوره اجتماعي وثقافي وكذلك اقتصادي، وهو كافي مثلما هو كمي، والمفهوم الأساسي هو التحسين النوعي لحياة الناس⁴.

إن التنمية هي توفير عمل ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى النمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية، وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم وهكذا تصبح التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ويبين ذلك إن حاجات الإنسان ليست كلها مادية بل تحتوي أيضا على العلم والثقافة وحق التعبير والحفاظ على البيئية وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة⁵.

ثالثا: مفهوم التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة تركز على فلسفة وحيدة مفادها أن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية، التي تعتبر ضرورية لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثاراً ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام، وعلى أساس هذه الفلسفة وضع مفهوم للتنمية المستدامة وهو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي⁶، وتعددت تعريفات التنمية المستدامة، فهناك ما يزيد عن ستون تعريفاً ولكن الملفت للانتباه أنها لم تستخدم استخداماً صحيحاً في جميع الأحوال.

إن أول تعريف ورد في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987" تلك التنمية التي تلبّي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم". وعرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل"⁷، كما عرفتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام 1989) على أنها تمثل "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية

الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية⁸. ” وجاء في مؤتمر ريودي جانيرو العام 1992 مفهوم التنمية المستدامة حيث عرفها بأنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل⁹، وعرفها وليم رولكر هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية: "تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة" وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، وبصفة عامة هي التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، كما ذكرها محمد غنيم بأنها هي تنمية قابلة للاستمرار وعبرة عن تفاعل بين ثلاثة: نظام حيوي، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي.¹⁰

ومما سبق نشير إلى أن هناك اختلاف بسيط بين مصطلح **المستدامة والمستديمة**، فالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يدوم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستديمة فهي المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي، وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان مترادفين فبعضهم قال التنمية المستدامة والآخر قال التنمية المستديمة كترجمة للمصطلح الإنجليزي sustainable development¹¹. إلا أن المتفق عليه هو أن مصطلح التنمية المستديمة أكثر دقة من التنمية المستدامة، والتي تعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية بينما المستديمة تستعمل على مبدأ الاستمرارية ويشير إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها.

المحور الثاني: البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر.

أولاً: البيئة:

أ - مفهوم البيئة :

بالمفهوم البسيط والمعروف عند أي شخص يقصد بالبيئة الأشياء التي من حولنا، ولها تأثير على بقاء الكائنات الحية على سطح الأرض، وتشمل الماء، والهواء، والتربة، والمعادن، والمناخ، والكائنات، وإذا ما عدنا إلى أصل المصطلح فأصله كلمة يونانية تعود لعلم الايكولوجية Ecology حيث Eco هي البيت أو المنزل وEcology تعني دراسة مكونات المنزل أو البيت. إن علم البيئة يركز على عملية التوازن بين الكائنات الحية، وإذا اختل هذا التوازن ظهر الإخلال البيئي لذلك فإن هذا العلم يهتم بالخصائص المختلفة والمتداخلة بين الكائنات. ومنذ الستينات بدا الاهتمام بالأثر الواسع الذي تمثله البيئة على المجتمع، مثل استغلال الموارد وتحسين الأمن الصناعي وظروف التشغيل والإنتاجية وتطوير المجتمع، حيث البيئة تمثل نظام متكامل تعيش فيه المجتمعات الإنسانية وهذا النظام يتضمن البيئة الطبيعية، البيئة الاصطناعية والبيئة الاجتماعية.¹²

ب - العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة¹³:

وكان ذلك منذ أن نشرت راشل كارسون Rachel carson عام 1962 كتابها "الربيع الصامت" silentsring، وتناولت فيه الأخطار البيئية والطبيعية الناجمة عن استخدام المبيدات في الزراعة. منذ ذلك الحين بدأ الاهتمام بدراسة العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية يزداد ويأخذ حيزا لا يستهان به على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، ومن أقرب المعالجات لمفهوم الاستدامة في مغزاه البيئي التنموي ما يطرحه بول كوهين (حيث يعرفها من منظور اقتصادي بأنها حالة اقتصادية يمكن فيها تلبية احتياجات الناس والتجارة من البيئة دون إنقاص قدرة البيئة على ما تقدمه لأجيال المستقبل¹⁴، وما يدل على علاقة البيئة بالتنمية هو ما قدمه مصطفى قاسم حيث يذكر أن التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية مما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء¹⁵.

فالتنمية والبيئة وجهان لعملة واحدة وهي الحياة، والعلاقة بينهما علاقة أزلية لا يمكن غض الطرف عنها خصوصا عندما يتعلق الأمر بحياة إنسان فوق الكوكب وما لاشك فيه أن إهمال البعد البيئي في عمليات التنمية خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية قد قاد العالم إلى الكثير من المآسي ليس على الصعيد البيئي فقط وإنما أيضا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، لذلك يمكن القول بأن ما تحققه الكثير من الدول العالم من معدلات نمو اقتصادي لم تعد كافية لمعالجة المشكلات البيئية الناجمة عن تحقيق هذه المعدلات وأصبحت هذه الدول كالتاجر الفاشل الذي يعيش على حساب رأس ماله الخاص والذي يتناقص يوما بعد يوم نتيجة الاستنزاف المستمر له.

وبالرغم من أن العالم بدأ يصحو متأخرا إلى حد ما، إلا أنه زاد اهتمامه بالبيئة وعلاقتها مع التنمية وبدأت تظهر الكثير من الأساليب والأدوات التي يستخدمها الإنسان في بقاع مختلفة من العالم لمعالجة المشكلات البيئية الناجمة عن النشاطات التنموية. وأصبح هناك اقتناع عام بأن مشكلات البيئة والتنمية متداخلة لا يمكن فصلها عن بعضها ومنذ ذلك الحين ظهر مصطلح التنمية المتواصلة أو المستدامة.

ثانيا - واقع التنمية المستدامة في الجزائر :

أ - برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004¹⁶ : لقد كان محور برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي إمتد من سنة 2001 إلى غاية 2004 حول النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الانتاجية ودعم الأنشطة الزراعية وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية. ويمكن إستعراض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات كما يلي:

1 - الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ويتمحور حول البرامج المرتبطة ب: تكثيف الانتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية، والتكفل

أحسن بظاهرة الجفاف والتصحر؛ وتوسيع مناصب الشغل في الريف؛ ومكافحة الفقر ومعالجة ديون الفلاحين؛ وقد تم تخصيص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتواء هذا البرنامج .

2 - الصيد والموارد المائية: حيث خصص مبلغ يقارب 10 مليار دينار جزائري والذي كان يهدف أساسا إلى : دعم نشاطات المتعاملين وإدخال تحفيزات جبائية وجمركية تضمنها قانون المالية لسنة 2001؛ و معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من المشاريع والتي قدرت بـ 2.0 مليار دينار جزائري .

3 - التنمية المحلية: تضمن البرنامج في سبيل ذلك: إنجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق والمياه والاتصالات؛ وإنجاز مشاريع تنمية على صعيد المجموعات الإقليمية، وخصص للتشغيل والحماية الاجتماعية غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دينار جزائري، حيث سمح هذا البرنامج بتجسيد 700000 منصب شغل دائم، كما تم تخصيص أزيد من 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، وتعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي بتخصيص غلاف مالي يفوق 210 مليار دينار جزائري، بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية بغلاف مالي وصل إلى 90 مليار دينار جزائري والذي خصص لقطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والرياضة والثقافة .

ب - البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2005-2009 : شمل البرنامج في إطار تحقيق التنمية المستدامة ما يلي¹⁷ :

1 - مراجعة قانون الاستثمارات وتفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولجان مساعدة مشاريع الاستثمار والانطلاق الفعلي لما يعرف بـ 'الشباك الوحيد' لصالح المستثمر للقضاء على الجانب البيروقراطي .

2 - تسوية مسألة العقار: حيث تم استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني واستكمال مخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن، وذلك بغرض زيادة العرض من الأراضي المخصصة للاستثمار، وكذا وضع التشريعات اللازمة التي تؤسس لنظام الامتياز في مجال العقار الفلاحي .

3 - مكافحة الاقتصاد غير الرسمي: من أجل تطوير الاستثمار دأبت الحكومة على وضع القوانين اللازمة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح معرقلا للاستثمار .

4 - عصنة المنظومة المالية: و الذي يهدف في الأساس إلى ما يلي :تحسين إدارة البنوك .وتثمين الثروات الوطنية وتطويرها .

5 - النهوض بقطاع السياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري باعتبار أن هذه القطاعات تساهم بشكل كبير في استحداث مناصب شغل .

6 - دفع التحدي في مجال الموارد المائية: بالنظر لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية فقد سارعت الحكومة إلى وضع برامج للنهوض بالقطاع ترمي في مجملها إلى تحقيق ما يلي :حشد الموارد المائية من خلال بناء السدود

وتطوير برنامج حفر الآبار؛ مباشرة برنامج وطني لإنجاز أزيد من 33 محطة تصفية للمياه المسترجعة تستعمل في قطاع الري؛ و إنجاز محطات كبرى لتحلية المياه؛ و تسيير الموارد المائية .

7 - إطلاق برنامج مليون سكن: حيث تم برمجة بناء مليون سكن خلال الفترة 2005-2009 من أجل تلبية الطلب على السكن،

ت - البرنامج الخماسي 2010-2014¹⁸: كان يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة باعتباره من أكبر الأغلفة المالية المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو وقد شمل هذا البرنامج على مايلي :

إستكمال المشاريع الكبرى الجارية: فقد خصص مبلغ 9700 مليار دينار أي ما يعادل 130 مليار دولار، والذي إرتكز على قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه- .إطلاق المشاريع الجديدة: وقد خصص مبلغ 11500 مليار دينار أي ما يعادل 156 مليار دولار وهو مبلغ ضخم كان يهدف إلى تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد الجزائري ومواجهة الجبهة الاجتماعية التي عرفت زيادة معتبرة في أجور الموظفين وزيادة في عدد المتدربين في قطاعي التربية والتعليم العالي .

تخصيص أكثر من 40% من موارد البرنامج الخماسي لتحسين التنمية البشرية، وذلك من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والموارد الطاقوية

تخصيص أزيد من 30% من موارد البرنامج الخماسي لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية

دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية ودعم التنمية الصناعية .

تشجيع المؤسسات الاقتصادية ولاسيما المنتجة منها على خلق مناصب شغل ومرافقة الادمج المهني الخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ومن جهة أخرى تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال...إلخ.

ثالثا - تحديات التنمية المستدامة في الجزائر :

هناك العديد من التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر، يمكن ذكر أهمها فيما يلي¹⁹:

أ - ضعف معدل النمو الاقتصادي : يعتبر هذا الضعف من أهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي، والذي يتعلق بالارتفاع المتواصل للإنتاج، المداخيل وثروة الأمة. حيث أن اعتماد الجزائر لعوائد البترول كمصدر تمويلي لبرامج التصنيع، جعل الاقتصاد الجزائري

يرتبط بتقلبات أسعار هذه المادة وتغيرات المحيط الدولي، والتي لا تعتبر محصلة إنتاج حقيقي للثروة. وقد اتخذت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية بهدف تصحيح الاختلال وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق. ومن أهم هذه الإجراءات التصحيحية إخضاع المؤسسات العمومية للقانون التجاري في معاملاتها، وتشجيع المؤسسات على التصدير من خلال اعتماد صيغة ميزانيات العملة الصعبة، بالإضافة إلى مراجعة نظام الأسعار من خلال تحريرها وجعلها معتمدة على قواعد السوق .

لكن وبالرغم من هذه الإصلاحات، إلا أن الأوضاع الاقتصادية لم تتحسن في نهاية الثمانينات، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي والتي شهدت معدلات سالبة. إلا أن برنامج التعديل الهيكلي فيما بعد أدى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي من 3.8% عام 1995م إلى 4.6% عام 1999م .

وبفضل الإصلاحات المتخذة عام 2001م، خاصة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والممتد إلى غاية 2004م، تمكنت الجزائر من تحسين معدلات النمو الاقتصادي، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2003 – 2017

السنوات	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2014	2016	2017
معدل النمو الاقتصادي %	6,8	5,1	4,3	4,2	3,9	3,8	4,1	3,3	1,6

Source: Banque d'Algérie, Les évolutions économiques et monétaires en Algérie, Novembre 2014
www.ons.dz, Date de Consultation 20/06/2017

حسب الجدول فإنه رغم تحسن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أن ارتباطه بأسعار المحروقات والظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، جعله متذبذب وغير كاف لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري. وبفضل الإصلاحات المتخذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية وتحسين معدلات النمو ، غير أن هذه المعدلات ترجع أساسا إلى مداخيل قطاع المحروقات فبعد انهيارها سنة 2014 تراجع معدل النمو الاقتصادي .

ب - تفشي البطالة :

بدأت مشكلة البطالة تتفاقم منذ 1985م، وهذا نتيجة الانكماش الاقتصادي وقلة الموارد المالية للدولة، الأمر الذي أدى إلى تقلص الاستثمارات الخالقة لمناصب العمل، وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين عارضيه وطلبه. ومنذ عام 1987م، تم اتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة لمحاربة البطالة ودعم التوظيف والتشغيل وذلك عن طريق عدة أجهزة مختلفة، حيث سمحت هذه الإجراءات بتقليص حجم البطالة. إضافة إلى إقامة المنشآت القاعدية الاقتصادية، وتحسين مناخ الاستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية وضرورة وجود التنسيق بين مراكز

التكوين والتعليم والتأهيل مع احتياجات سوق العمل ، غير أن هذه المعدلات ترجع أساسا إلى مداخل قطاع المحروقات فبعد انقائها سنة 2014 تزايد معدل البطالة و هذا ما نلاحظه من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (02) : تطور معدلات البطالة للفترة 2003 – 2017

السنوات	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2015	2017
معدل البطالة %	17,7	15,3	13,8	12,4	11,3	11,1	9,8	11,2	11,6

Source: Banque d'Algérie, Les évolutions économiques et monétaires en Algérie, Novembre 2014
www.ons.dz, Date de Consultation 20/06/2017

ت - تفاقم الفقر :

يعد تفاقم الفقر من أعظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الجزائر واستقرارها، فقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية المتخذة من طرف الدولة الجزائرية سنوات الثمانينيات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينيات إلى زيادة حدة هذه الظاهرة، خصوصا في ظل التحول من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق ، ولمكافحة الفقر في الجزائر، تم اسناد هذه المهمة الجديدة إلى وزارة التضامن الوطني والمتعلقة أساسا بمحاربة الفقر والاقصاء الاجتماعي، ونتيجة لكل ذلك عرّف مؤشر الفقر تحسنا ملحوظا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) : تطور معدلات الفقر للفترة 2003 – 2017

السنوات	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2015	2017
معدل الفقر %	17,7	15,3	13,8	12,4	11,3	11,1	9,8	11,2	11,6

Source: Banque d'Algérie, Les évolutions économiques et monétaires en Algérie, Novembre 2014
www.ons.dz, Date de Consultation 20/06/2017

ث - التضخم :

تميزت الفترة من 2003 – 2014 بعودة الحياة الاقتصادية والراحة المالية للبلد، كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية وتسجيل الخزينة العمومية لموارد مالية ضخمة تم ضخ جزء لا يستهان به منها في قنوات الإنتاج والاستثمار، بداية من المخطط التنموي الأول، حيث انخفض معدل التضخم قليلا 5.3% بسبب زيادة الإنفاق العمومي مقارنة بفترة التسعينات، حيث أصبحت ميزانية الدولة تسهم في تكوين الإدخار الوطني من خلال الفائض الذي حققته بداية من سنة 2000 ، بالإضافة إلى سياسة نقدية تتركز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للإقتصاد ، ليرتفع معدل التضخم في 2004 ليصل إلى 4.6 % لذلك

فمن الصعب القول أن معدل التضخم سيبقى في حدود دنيا، خاصة مع التوسع في الإنفاق العمومي. ثم عرف بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، 3.5% عام 2007 و4.4% عام 2008، رغم أن بداية سنة 2008، كما عرف معدل التضخم إرتفاعا بلغ أوجه خلال عام 2009 ببلوغه نسبة تقترب من 6% وهو أعلى معدل يسجله طوال العشرية الأولى من القرن الحالي، أما في الفترة 2010 - 2017 فقد تراوح معدل التضخم في حدود الأقل من 04% أي تراجع مقارنة بالفترة السابقة و هو يعكس التوجه الجديد للسياسة النقدية للجزائر التي أصبح هدفها النهائي استهداف التضخم "المعدل المستهدف هو 03% الذي تعزز بالأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الذي اعتبر استقرار الأسعار هدف نهائي وله الأولوية ويتطلب تحقيقه توفير كل الوسائل الملائمة، فقام بنك الجزائر بإعداد نموذج للتنبؤ بالتضخم على المدى القصير من أجل المتابعة الصارمة لمسار التضخم، و ذلك بتعديل السياسة النقدية على النحو الذي يضمن العودة إلى الهدف خلال فترة معقولة²⁰

الجدول رقم (04) : تطور معدلات التضخم للفترة 2003 - 2017

السنوات	2003	2005	2007	2009	2010	2012	2013	2015	2017
معدل التضخم %	2,6	3,6	3,5	6,1	3,9	4,5	6,8	3,5	4,8

Source: Banque d'Algérie, Les évolutions économiques et monétaires en Algérie, Novembre 2014
www.ons.dz, Date de Consultation 20/06/2017

المحور الثالث: تبنى التنمية المستدامة في قطاع الأعمال.

إن عملية دمج التنمية المستدامة في برامج ونشاط المؤسسة ضروري لما يوفره لها من عوائد مادية ومعنوية تؤدي بها لتحقيق التميز والإبداع، كون القطاع الاقتصادي له الدور الأساسي والأكيد في نجاح التنمية المستدامة أو فشلها، لذا لقيت الاهتمام الكبير ويتبين لنا ذلك من خلال العناصر التي سيتم ذكرها لاحقاً.

أولاً: حاجة التنمية المستدامة إلى المؤسسة المسؤولة:

إن المتطلبات الاقتصادية و البيئية في مجال التنمية أصبحت تهتم بالمؤسسة المسؤولة التي تبتعد عن طرح المشكلات في البيئة، كما يتوجب عليها المساهمة في حل المعضلات الأخلاقية و تجمع العديد من المراجع وحتى الهيئات الدولية على أن أهم أقسام المعضلات الأخلاقية تتمثل في أساسيين هما:²¹

1- معضلات في مجال البيئة:

أ. الطبيعة: تشجيع المؤسسات التي تعمل على تطوير تكنولوجيا صديقة للبيئة مثل البنزين الخالي من الرصاص.

ب. الثقافية والاجتماعية: فهم الاختلافات الثقافية و الاجتماعية يتطلب من الشركات المتعددة الجنسيات معرفة معمقة والتزاما بمعايير ثقافة البلد الذي تذهب إليه، لأنه الدافع الأكبر لنجاحها.

ت. القانونية والسياسية: تثار المعضلة الأخلاقية أما الشركات المتعددة الجنسية في هذا الإطار كونها تتعامل مع قوانين دول مختلفة، فالمتقدمة فيها قوانين حماية كبيرة، والنامية فيها قوانين أقل أو غير مطبقة بقوة وقد تكون منعدمة.

2- معضلات في مجال التسويق: تروج مؤسسات المنتجات الغازية مثل بيبسي وكوكاكولا منتجاتها من خلال ذكرها لفوائدها بدون ذكر الأضرار التي تلحقها بالمستهلك، وإن كانت المسألة تختلف بين دولة متقدمة والتي فيها المستهلك واعى، ودولة نامية والتي المستهلك فيها لم يحض بالقدر الكافي من التعليم والوعي، ويزداد الأمر خطورة أكثر في ترويج مؤسسات التبغ والمشروبات الكحولية لمنتجاتها في العالم. هنا تتجلى أهمية أن يكون هناك مسئولون عن حماية الإنسان والبيئة و أن يقوموا بمسؤولياتهم الكاملة مع الدعم المتواصل لبناء المستشفيات و مراكز البحث و المدارس لزيادة الوعي.

ثانيا: دمج التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية.

1. ما تطلبه التنمية المستدامة من قطاع الأعمال²²: يتلخص في النقاط التالية :

أ- تغيير نمط الاستهلاك في الاتجاه المستدام: يعد من أهم المتطلبات في التنمية المستدامة إذ أن العالم يتميز بسيادة النزاعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج الغير مستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في دول الشمال أو الجنوب، ويرى مختصون البيئة أن القدرة الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية فلا بد من تغيير هذه الأنماط بهدف المحافظة على تلك الموارد وجعلها متاحة لكل سكان العالم للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة للسكان الحاليين، وضمان بقائها للأجيال القادمة.

ب- تغيير سلوك قطاع الأعمال بما يخدم التنمية المستدامة: هذا المجال من البحث في جوهره قائم على فكرة أن البشر هم المسؤولون بالدرجة الأولى عن تدهور البيئة خاصة في شقها الطبيعي، لذا ينبغي تعديل سلوك الأفراد والجماعات جذريا و ذلك بتوضيح أهم العناصر التي تركز عليها عملية تغير السلوك في الاتجاه المستدام²³.

ج- التسويق الأخضر: من المفاهيم التي تصب في مجال حماية البيئة من خلال التسويق، نجد المفهوم الأخضر للتسويق و المفهوم البيئي و الايكولوجي و ما يقدمه كل واحد من المنتجات صديقة للبيئة ، باعتبار أن هذه هي أضمن وسيلة للحفاظ على الموارد إلى جانب الربحية وهو هدف الجميع.

2. تدرج التنمية المستدامة في ولوج قطاع الأعمال: قبل المطالبة بالتزام حماية البيئة لابد أول من الوعي بالظاهرة البيئية المطروحة إلى الاعتراف بوجود مشكلة ما، اقترح Van Ring في هذا الإطار سلسل هرمية من

الأعدار التي يمكن أن يقدمها الفرد عند غياب السلوكيات البيئية الاحترافية لديه ويميز ثمانية مراحل تمثل خطوات الدفاع ومقاومة التغير المحتمل:

* تجاهل المشكلة أي يعتبرها المستهلك كمشكل خاطئ؛

* تغيير مواقفه ومعارفه دون سلوكه ؛

* إلقاء اللوم على عوامل أخرى ؛

* الوثوق والاعتماد على الحلول التكنولوجية؛

* إعادة صياغة المشكلة والتقليل من الاحتمالات الواردة ؛

* قبول افتقاره إلى الحافز والشعور بالذنب ؛

* التنقل المرحلي من أجل التغيرات السلوكية المنخفضة التكلفة؛

* تغيير السلوك.

3. اعتبارات دمج التنمية المستدامة في السياسة التسويقية:

اندماج السياسة التسويقية في مسار التنمية المستدامة أو العكس و الذي يشمل قطاع الصناعة والخدمات على حد سواء لا يمكن أن يكون إلا بعد دراسة مفصلة للسوق ومراعاة مايلي²⁴:

* تحديد المواقع الأولية للمؤسسة؛

* معرفة صورة المؤسسة عند العملاء؛

* التعرف مدى سمعة المؤسسة المكتسبة من اهتماماتها البيئية السابقة؛

* معرفة مدى نفوذ العملاء إلى سوق المؤسسة وما يعكسه من قبول للعروض الخضر؛

* دراسة توقعات العملاء وسلوكياتهم؛

* إدراك العملاء لفوائد الإنتاج الأخضر.

ثالثا: التنمية المستدامة ميزة إبداعية للمؤسسة الاقتصادية:

قد تبادر إلى أذهان التسويقيين قبل المستهلكين الأفراد أن من المهم حتى لا نقول الأهم هو ضمان الربح حتى بعد اندماج المؤسسة في مسار التنمية المستدامة وهذا منطقي ومقبول بل ومطلوب، ويتجلى ذلك في النقاط التالية²⁵.

1. التنمية المستدامة مربحة: اعتماد نهج التنمية المستدامة لا يعني تضحية المؤسسات الاقتصادية بالأداء الاقتصادي خاصة في الجانب المتعلق بتعظيم الأرباح، حيث أن التنمية المستدامة مربحة على المدى الطويل وتزيد من قيمة المؤسسة، ويتضح هذا من خلال الآثار الاقتصادية ايجابية للتنمية المستدامة على المؤسسة.

أ. توقع القيود والتنبؤ بالمخاطر: معرفة القيود والقواعد الجديدة الاجتماعية والبيئية من شأنه منع المخاطر وإتاحة استغلال الفرص.

ب. خفض التكاليف: يمكن للمؤسسة تحقيق وفورات كبيرة عن طريق الحد من استهلاك الموارد الطبيعية الغير متجددة وتحسين استخدام الموارد والسيطرة على النفايات.

ت. الابتكار: اعتماد نهج التنمية المستدامة وتلبية تطلعات العملاء يلزم المؤسسة بأن تكون خلاقه وان تحظى منتجاتها بالابتكار من عملية التصميم إلى غاية العرض النهائي.

ث. تمايز السوق وزيادة قيمة العلامة التجارية: استراتيجيات التنمية المستدامة تسمح للمؤسسة بتميز نفسها وكذا زيادة القيمة المتصورة لعلامتها التجارية التي تصبح واعية أو علامة تجارية بيئية.

ج. زيادة المبيعات: إن المؤسسة المسؤولة تعمل على تحسين صورتها لدى الزبائن مما يعطيها نوع من التميز فتزيد نسبة المستهلكين وبالتالي زيادة المبيعات.

2. التنمية المستدامة محرك للإبداع وليست مجرد نفقات: هناك مقال نشر في مجلة Harvard Business Revue يجعل من التنمية المستدامة أمرا ضروريا وإنها مفتاح الابتكار للمؤسسات وهذا التأكيد جاء بعد دراسة لحوالي ثلاثون نموذجا سمحت بتحديد خمس خطوات رئيسية لتصبح المؤسسة حقا مبتكرة تتمثل في: ²⁶

أ: امتثال المؤسسة للقواعد والتنظيمات الاجتماعية والبيئية المحلية والعالمية واعتبارها فرصة لا قيادا.

ب: يطلب في هذه الحالة تحليل دورة حياة المنتج وإدخال التصميم الصديق للبيئة.

ت: يكون دمج التنمية المستدامة في قلب العرض، فالتصميم يجب أن يكون صديقا للبيئة وكذا توظيفها واستخداماتها.

ث: وهنا تنتقل إلى الإبداع الحقيقي الأمر الذي يتطلب القدرة على رؤية جديدة من خلال تطوير خدمات جديدة أيضا.

ج: اكتشاف الاتجاهات الجديدة في نشاط المؤسسة من منظور التنمية المستدامة مثل: الشبكة الذكية الناتجة من تقاطع الإعلام الآلي مع إنتاج الطاقة تمثل ثروة حقيقية في صناعة الطاقة.

3. مسار التنمية المستدامة يولد مؤسسة أعمال جديدة: دخول التنمية المستدامة للمؤسسة يعني تغيير هذه الأخيرة للثقافة بأكملها فتكون متكاملة مع النظم الإدارية القائمة والاستراتيجيات الأساسية وان يكون لها تأثير مباشر في الخيارات و الاتجاهات، من هنا تبدأ أول خطوة بإعادة المؤسسة اختراع نفسها من خلال إعادة التفكير وإعادة تحديد رؤيتها ورسالتها وقيمتها المضافة.

رابعا: تجارب مؤسسات تبنت التنمية المستدامة :

1- تجربة مجموعة الإمارات للبيئة: لقد قطعت مجموعة الإمارات للبيئة شوطا كبيرا في مجال تجميع النفايات وتدويرها، وحسب ما تشير الإحصائيات الصادرة عنها فقد تم جمع 78 ألف كيلو غرام من الورق عام 2001 إبان إطلاق المجموعة لحملة «تجميع الورق»، وارتفع الرقم ليصل إلى 500 ألف كيلو غرام عام 2005، وإلى 800 ألف عام 2006، ليصل إلى 1.700.000 كيلو غرام عام 2007.

نجاح مثل هذه الحملات قاد إدارة المجموعة للتفكير بعملية فصل النفايات تمهيدا لإعادة تدويرها لتصبح جزء من عمل المجموعة السنوي، وقد فرض تقبل المجتمع الملفت لها ضرورة إيجاد حاويات مخصصة لذلك تنتشر في أماكن عدة، وحاليا يوجد لدى المجموعة أكثر من 200 مدرسة و450 شركة تساهم في هذه العملية. وبالحدوث عن تدوير النفايات يلح علينا السؤال لماذا هذه العملية وما الهدف منها أساساً؟

وفي ذلك تقول حبيبة المرعشي، رئيسة مجموعة الإمارات للبيئة، يقصد بإعادة تدوير النفايات هو فصل النفايات القابلة للتصنيع مرة أخرى ومعالجتها ليتم تحويلها واستخدامها مرة أخرى.

والهدف الأساسي منها هو المحافظة على البيئة من جوانب عدة، فهي تحافظ على المصادر الطبيعية الثمينة، وتعمل على تقليل التلوث والمساحات المستخدمة في مكبات النفايات بإعادة تدوير جزء من هذه النفايات، وتقليل استخدام الطاقة والمياه، والمحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع الحيوي، وغيرها.

وهنا تشير المرعشي إلى أن المجموعة استطاعت خلال 2007 سنة أن تحقق نجاحا ملحوظا في برنامجها لإدارة النفايات الذي يضم ستة برامج فرعية هي جمع وإعادة تدوير الورق، البلاستيك، الزجاج، الألمنيوم، وأحبار الطابعات والبطاريات.

بالإضافة إلى حملتي «نظفوا الإمارات»، ويوم تجميع العلب المعدنية، حيث نمت حملات جمع وإعادة تدوير الورق بنسبة 34%، والألمنيوم بنسبة 48%، وعلب أحبار الطابعات بنسبة 49%، والبلاستيك بنسبة 167%، والزجاج بنسبة 300%، وقد تحققت هذه النتائج بفضل مشاركة 78 مؤسسة أكاديمية، و153 أسرة و307 شركة، في حين تمكنت حملة «نظفوا الإمارات» من تحقيق أكبر نجاح لها منذ انطلاقتها عام 2001، حيث شارك فيها أكثر من 23 ألف متطوع ساهموا معاً في جمع وإزالة أكثر من 133 طن من النفايات من 44 موقعاً في جميع أنحاء الإمارات²⁷.

2- اهتمام صيدال بالتنمية المستدامة: نطرح قضية حماية البيئة باعتبارها شرطا أساسيا وجزءا لا يتجزأ من

سياسة صيدال التي تهدف إلى توفير وبشكل دائم الوسائل اللازمة لضمان إدراجها في إستراتيجية المؤسسة العامة

القائمة على حماية البيئة والتنظيم، ما يظهر دور المواطنة الذي تلعبه صيدال، ذلك أنها جزء من الرهان الوطني والعالمي المتعلق بالتنمية المستدامة.

عمليا تسعى مجموعة صيدال يوما بعد يوم لتحقيق إستراتيجية طويلة الأجل لحماية البيئة في سياق التنمية المستدامة من خلال الانتقال من الأهداف النظرية إلى الترتيبات العملية، وهو ما يسمح بالتحقيق من حقيقة الالتزامات على مستوى جميع مواقع المجموعة، واحد من هذه الأهداف هو عقد إدارة البيئي الموقع مع ما كان يسمى بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة²⁸.

في المجال العلمي دائما تم تنفيذ العديد من الإجراءات لتقليل و معالجة التلوث الناجم عن أنشطة المؤسسة منها:

*تحقيق عمليات في التدقيق البيئي ودراسات للمخاطر التي تسببها جميع وحدات المجموعة.

*إجراء تحصيل شهري لتصريف النفايات السائلة.

*استرداد الزيوت والشحوم المستعملة.

*إجراء تحليل أول للجوانب البيئية لمختلف وحدات مجموعة صيدال التي أثرت في المجالات التالية:

أ-الانبعاث: الغازية المباشرة، من توليد النفايات السائلة، الضجيج، إنتاج الرائحة وتلوث التربة.

ب-الموارد: استهلاك الطاقة، استهلاك المياه واستخدام المواد الخام.

ج-النفايات: توليد النفايات الحاملة والمبتدلة، توليد النفايات الخاصة وطرق التخلص منها.

د-المخاطر: الحوادث ومختلف المخاطر المرتبطة بالمنتج الصيدلاني.

3- تجربة شركة سونطراك بالجزائر:

أ- استرجاع غازات المشاعل: إن قطاع الطاقة والمناجم يولي أهمية كبرى للمسائل البيئية ويظهر ذلك من خلال قيام المؤسسة بإدماج السياسات المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة في السياسة القطاعية والبرنامج الحكومي. تتمحور السياسة الطاقوية في الجزائر أساسا حول:²⁹

*ترقية وتطوير استعمال الطاقة الأقل تلويثا وهي الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال والبنزين الخالي من الرصاص.

*ترقية الاقتصاد في الطاقة.

*تطهير وإعادة تأهيل المناطق الملوثة.

*تطوير الطاقات المتجددة.

*تطوير التسيير البيئي على مستوى الطاقة والمناجم.

ومن المعروف إن نشاطات قطاع الطاقة لها تأثيراتها السلبية على البيئة والصحة العمومية، لذلك تم اتخاذ عدة إجراءات للإنقاص من حدته وإخضاع جميع الهياكل والانجازات لدراسة مدى أثرها على المحيط، وفي هذا الإطار

يتم بذل جهود معتبرة من اجل استرجاع غازات المشاعل، حيث تقيم شركة سونطراك الرائدة في هذا المجال بسلسلة مشاريع تهدف إلى استرجاع أو إنقاص حجم الغاز المصاحب الذي يتم حرقه على مستوى المكامد البترولية.

ففي سنة 2004 تم إنقاص كمية الغاز المحروقة إلى مستوى 07% مقابل 26% في 1980 نتيجة استثمار ما يقارب 225 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2002-2005، كما اخذ قطاع الطاقة بكل جدية جانبا من المبادرة الشاملة للشراكة العمومية الخاصة لإنقاص كمية الغاز المحروق GGFR التي أطلقها البنك العالمي بالإضافة إلى فكرة إنشاء شركة مختلطة في ميدان البيئة لحماية البحار والمحيطات من التلوث الناتج عن الكوارث البيئية في مجال المحروقات.

ب- مشروع عين صالح لتخزين الغاز مثال يحتذى به: عملية التقاط و تخزين الكربون بكل أمان يطلق عليها عملية "احتجاز الكربون" وهي تقنية خاصة بالتقاط ثاني أكسيد الكربون قبل إفرازه في الجو و المنبعث من المؤسسات الصناعية والطاقوية على غرار مؤسسة عين صالح والمحطات الكهربائية والمصانع الكيماوية ومصانع التكرير، وبعد التقاطه يضغط غاز ثاني أكسيد الكربون ويضخ بعمق في الأرض من تشكيلات جيولوجية آمنة ثم تتم مراقبته بشكل متواصل قصد التأكد من بقاءه إلى الأبد في باطن الأرض، وتعد مثل هذه المشاريع برهانا قويا حول الكيفية التي تمكن التنمية الاقتصادية والتحكم في البيئة وتأمين الطاقة من العمل في انسجام وبالتالي خدمة التنمية المستدامة³⁰.

لقد أصبحت التجربة الجزائرية في مجال مكافحة ارتفاع درجة حرارة الأرض من خلال اللجوء إلى التقنية المسماة "التخزين الباطني للغاز" مثالا يحتذى به في العالم حسبما صرح به المختصون، ويعد مصنع "قريشة" الواقع بعين صالح في أقصى الجنوب احد المشاريع النادرة في العالم التي تعتمد على تقنية الالتقاط والتخزين الجيولوجي لغاز ثاني أكسيد الكربون مما يحد من انبعاث هذا الغاز الضار بالبيئة.

مشروع غاز عين صالح والذي أصبح عمليا في سنة 2004 هو مؤسسة مختلطة بين "سونطراك" و "بريتش بتروليم" و "ستاتوبل" وضع لانتاج 09 كمعدل يومي من النفايات الغازية باطنيا، ما يعادل ما يمكن أن تمتصه غاية 5 ملايين من الغاز المعالج و المهياً للسوق انطلاقا من الحقول الواقعة بالصحراء الوسطى للجزائر، و ما هذا الاستثمار لتخفيف اثر غاز عين صالح والذي بلغت تكلفته 1.7 مليار دولار إلا تأكيد على التزام الجزائر عموما تجاه حماية البيئة، تم التصديق على هذا المشروع بشهادة ايزو 14000 بعد أن مكن الجزائر من تخزين 600000 متر مكعب كمعدل يومي من النفايات الغازية باطنيا، ما يعادل ما يمكن أن تمتصه غابة مساحتها 200 كلم² من غاز ثاني أكسيد الكربون وما يقابل نسبة من 15 إلى 55% في عمليات الحد الكلي الضرورية لهذا الغاز من اجل تحقيق استقرار في التغيرات المناخية خلال هذا القرن، كما يلعب التقاطه وتخزينه دورا هاما في

تعويض التبعية العالمية في مجال المحروقات وبلوغ مستقبل تصبح فيه الطاقة ذات الانبعاث الضعيف لغاز الكربون ضرورية³¹.

الخاتمة :

يحتل موضوع التنمية المستدامة أهمية كبيرة في الوقت الحاضر بسبب اتساع تأثير المؤسسات بمخرجاتها في البيئة وزيادة النقد الموجه لها في جوانب ترتبط بمشروعية عملها وآلياته خاصة في استنفاد الموارد، والأعمال غير الأخلاقية المؤثرة على المجتمع. ومع تزايد دور جماعات الضغط بسبب انتشار المعرفة وسرعة الاتصالات، فرض عليها دمج التنمية المستدامة في برامجها التنموية ونشاطاتها اليومية.

إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من النفايات الملوثة، حيث تؤدي إلى الارتقاء بالعنصر البشري وتأمين احتياجاته الأساسية التي تحقق له الرفاهية، وإنطلاقاً من دور العنصر البشري في المؤسسة كونه محور العملية والفاعل فيها، فإن ذلك يؤدي بالمؤسسة إلى تحقيق التميز والقدرة على الإبداع والإبتكار، كون التنمية المستدامة محركاً للإبداع ومفتاحاً للابتكار.

ومما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة للشركات أصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلى شركاء في التنمية المستدامة.
- تحمل الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية يحقق العديد من الفوائد للمجتمع المحلي والشركات معا والتي تتمثل في تقديم سلع ومنتجات صديقة للبيئة نظيفة خالية من التلوث، وزيادة ولاء الموظفين وتمتع الشركة بالمصداقية وخلق علاقات جيدة مع المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- لازال هناك غموض وعدم دراية كافية من جانب كل من الأفراد والشركات والمجتمع ككل بعملية دمج التنمية المستدامة في سياساتها وبرامجها التنموية، وإدراك أهمية وفعالية تبني التنمية المستدامة. وبناء على النتائج السابقة يمكن طرح بعض التوصيات لتفعيل مبدأ المسؤولية الاجتماعية
- قيام الجهات المعنية بتوفير البنية التحتية المساعدة للمؤسسات على دمج التنمية المستدامة في أنشطتها وبرامجها التنموية.
- قيام الدولة بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء الشركات المتبينة التنمية المستدامة في سياساتها.
- توفير محفزات نظامية للشركات على ضوء تميزها في دمج التنمية المستدامة في نشاطاتها.
- سن التشريعات التي تكفل توفير عنصري الشفافية والإفصاح من قبل الشركات المدججة للتنمية المستدامة في برامجها التنموية.

الهوامش والمراجع

- ¹ - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع/عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 23.
- ² - عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، المرجع السابق، ص 91.
- ³ - نفس المرجع، ص 93.
- ⁴ - قاموس التنمية، دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة، تحرير: فولفجانج ساكس، ترجمة: أحمد محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009، ص 30.
- ⁵ - خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، 2010، ص - ص 18-19.
- ⁶ - عزام محجوب، "الاهتمامات والتوجهات الحديثة وأثرها على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية"، ندوة مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات، المعهد العربي للتخطيط، 20 - 22 ابريل 1993، ص 504
- ⁷ - <http://www.bag.com.sa/social-work/default.asp>
- ⁸ - <https://www.seo-ar.net/> 20/08/2017 مفهوم-التنمية-المستدامة-تنمية-الموارد البشرية
- ⁹ - إبراهيم سليمان مهنا، "التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار في التنمية المستدامة"، دراسات اقتصادية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 44، 2000، ص 22.
- ¹⁰ - عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، المرجع السابق، ص 24.
- ¹¹ - المنجد العربي، دار المشرق، بيروت-لبنان، الطبعة السابعة، 1989.
- ¹² - خالد مصطفى قاسم، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، جامعة الدول العربية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر، 2010، ص 19.
- ¹³ - عثمان محمد غنيم، ماجد أبو زنط، مرجع سبق ذكره، ص 145.
- ¹⁴ - ضياء الدين زاهر، التعليم العربي وثقافة الاستدامة، كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2003، ص 23
- ¹⁵ - خالد مصطفى قاسم، مرجع سبق ذكره، ص 21
- ¹⁶ - زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 177-178 و 177-178. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص 205-206.
- ¹⁷ - الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع و التحديات مجلة الباحث العدد 16، 2016، ص 303-305 .
- ¹⁸ - نفس المرجع، ص 306 .
- ¹⁹ - مراد ناصر، التنمية المستدامة في الجزائر وتحدياتها، مجلة التواصل، العدد 26، الجزائر، جوان 2010، ص ص: 141. 151.
- ²⁰ - نك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، ص ص: 46 - 47.
- ²¹ - غسان عيسى العمري، المعضلات الاخلاقية و أثرها في تراجع أهداف عمليات شركات متعددة الجنسيات، جامعة زرقاء، كلية العلوم الادارية والاقتصاد، عمان، 2009، موقع إلكتروني، ص ص 10 18 05/04/2013. <http://iiiiiefpedia.com>
- ²² - مؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، جامعة فرحات عباس، 2008، ص 13
- ²³ - patricia.thiery-seror-la solidarité à travers les produits lâchat.gesteécologique-op.cit.
- ²⁴ - abc marketing : le marketing et le développement durable :<http://www.abc-marketing.fz/abc-htm/développement-durable.htm> :2013/04/06.

²⁵ - Ghiziane/mrani-op.cit-pp05et 06.

²⁶ - le blog de marketing durable. Le développement durable comme moteur d'innovation. <http://www.marketingdurable.net>:16/05/2013.

²⁷ - دلال جويد، غسان خروب، إعادة تدوير النفايات طريق لحماية البيئة، البيان، <http://www.albayan.ae/our-homes>، 2009-، 03-31 تاريخ الزيارة 2017/09/02

²⁸ - مجلة اخبار صيدال، العدد 05، 2003، ص 02.

²⁹ - مؤتمر الطاقة العالمي الثامن، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية ديمقراطية الشعبية، بدون سنة نشر، موقع الكتروني، ص 36-40
www.oapecorg.org/aeconf.papers/eig.htconf/algerio.doc.

³⁰ - ، نقلا عن جريدة النهار الجديد، الجزائر، التحرية الجزائرية في مجال التخزين الباطني للغاز مثال يحتذى به، 2009، موقع الكتروني:
<http://www.djazairess.com/ennachar/41757:2013/04/17>

³¹ - نفس المرجع والصفحة

تأثير تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف في الجزائر

د. موزاوي عائشة *

الملخص:

تسيطر المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق في كل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 95%، وبعد الصدمة التي أصابت أسواق النفط العالمية في المنتصف الثاني من سنة 2014 حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى أدنى مستوياته، وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد على هذه المادة كمصدر أساسي للعملة الصعبة، فقد تأثر اقتصادها كثيرا من جراء هذا الانخفاض الذي مس أسعار البترول، مما أثر بالسلب على احتياطي صرفها الذي له دور مهم في مواجهة الأزمات العارضة أو التقلبات الدورية في ميزان المدفوعات. إن الحاجة إلى تكوين هذا الاحتياطي والبلوغ به إلى ذلك المستوى الآمن والملائم قد بات الآن مهمة ملحة في ظل ما تواجهه الدول النامية من أزمات شديدة وضغوطات خارجية كثيرة، ولهذا السبب على الجزائر أن تسعى إلى زيادة احتياطي صرفها خارج نطاق المحروقات وذلك بترقية صادراتها الأخرى.

الكلمات المفتاحية: احتياطي الصرف، أسعار النفط، العملة الصعبة، السيولة الدولية.

Abstract:

The oil sector controls Algerian exports at an all-time high of 95%. After the shock that hit the international oil markets in the second half of 2014, the price of a barrel reached its lowest level. As Algeria is one of the countries that depend on this material as the main source of currency The economy has been severely affected by the decline in oil prices, which has adversely affected its exchange reserves, which have an important role to play in the face of occasional crises or cyclical fluctuations in the balance of payments. The need to create this reserve and achieve it to that safe and appropriate level is now an urgent task as the developing countries face severe crises and external pressures, and this is why Algeria should seek to increase its reserves outside fuels by upgrading its other exports.

Keywords: exchange reserves, oil prices, foreign exchange, international liquidity.

* موزاوي عائشة، أستاذة محاضرة قسم "ب"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس -المدينة- الجزائر.

مقدمة:

اعتمدت الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا في جلب احتياجاتها من العملة الصعبة على تصدير المحروقات (النفط)، حيث أصبحت هذه الأخيرة المصدر الوحيد والأساسي لتكوين احتياطي الصرف الذي يعتبر وسيلة أمن اقتصادي لمواجهة الصدمات الخارجية. وفي السنوات الأخيرة وخاصة في النصف الثاني من سنة 2014 شهدت الأسواق العالمية انخفاضا كبيرا في أسعار المحروقات مما نتج عنه تدهور ملحوظ في احتياطي الصرف الجزائري، وهذا راجع لإتباع الجزائر سياسة أحادية الصادرات وعدم استقرار أسعار النفط، مما يعرض احتياطي الصرف للتقلبات العنيفة والذي ينتج عنه تراجع معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما مدى تأثير انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية على احتياطي الصرف الجزائري؟.

أهداف البحث:

- تأصيل الجوانب النظرية والفكرية لاحتياطيات الصرف الأجنبي والسيولة الدولية.
- توضيح أهمية احتياطي الصرف في الاقتصاد الجزائري.
- إبراز مختلف تأثيرات التي أفرزها انخفاض أسعار النفط على احتياطي الصرف الجزائري.

الدراسات السابقة:

- محمدي الطيب أحمد: "إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر (الواقع والمتطلبات)"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2008 / 2007.

- مواكبي سهيلة، محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1990-2011، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الشلف، 2014 / 2013.

ولقد قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى المحاور التالية:

I: مفهوم احتياطي الصرف والسيولة الدولية.

II: احتياطي الصرف في الجزائر وأسعار النفط.

III: خلاصة.

I- مفهوم احتياطي الصرف والسيولة الدولية:

نظرا لأهمية احتياطي الصرف ودوره في الاقتصاد، باعتباره صمام أمان يحتفظ به البلد ويلجأ إليه عند الضرورة، لكي يحمي نفسه من آثار الصدمات الخارجية. سوف نحاول من خلال ما يلي التعرف عليه وذلك من خلال تحديد مفهومه، مكوناته أهدافه، بالإضافة العوامل المحددة للطلب عليه.

أولاً: تعريف احتياطي الصرف¹

يقصد باحتياطي الصرف تلك الأصول التي ترغب الحكومات في الاحتفاظ بها، لأن حكومات الدول الأخرى تقبلها في تسوية الديون والمعاملات الدولية، وبناء على قابلية هذه الأصول للقبول في المعاملات الدولية، فإن حكومات الدول المختلفة تسعى دائماً إلى تكوين هذه الأصول والاحتفاظ بها، لاستخدامها كاحتياطات وطنية في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ أو مؤقت في موازين مدفوعاتها، حتى لا تضطر لإجراء تغييرات أساسية غير مرغوبة في سياساتها وأهدافها. ويمكن تعريف احتياطي الصرف بأنه هامش آمن يتم اللجوء إليه من طرف السلطات النقدية، للحفاظ على استقرار أسعار الصرف (قيمة العملة)، وكذلك يتم استخدامه لمواجهة الاختلالات والمشاكل الظرفية، ولكن لا يجب الإفراط في هذه النسبة لأن ذلك يؤدي إلى تجميد أموال الاقتصاد وتضييع فرص الاستثمار.

ثانياً: مكونات احتياطي الصرف وأهدافه.**- مكونات احتياطي الصرف.**

يتكون احتياطي الصرف من المكونات التالية:

1. رصيد الدولة من الذهب الموجود بالبنك المركزي،
2. الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية القوية كالدولار، الجنيه الإسترليني والأورو وغير ذلك من العملات، والموجودة تحت حوزة البنك المركزي،
3. حق الدولة للسحب من صندوق النقد الدولي في حدود الشريحة الائتمانية،
4. حقوق السحب الخاصة التي يخصصها صندوق النقد الدولي للبلد،
5. الهبات والمساعدات بالعملة الصعبة،
6. طاقة أو قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي،
7. التسهيلات المتراكمة: ويقصد بها تلك التسهيلات التي تتم حينما يقبل البلد المدين أن يستخدم البلد الدائن له رصيده في تسوية مدفوعاته الخارجية، والمثل الواضح على هذه التسهيلات المتراكمة "الأرصدة الإسترلينية" التي تكونت للمستعمرات والبلاد التابعة لإنجلترا في غمار الحرب العالمية الأخيرة.

وقد أحطنا فيما تقدم بالعناصر المختلفة لاحتياطي الصرف، إلا أنه هناك تحفظات يجب مراعاتها، يأتي في مقدمتها أن عناصر الاحتياطات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار هي تلك العناصر التي تتسم بأنها رسمية، أي في دائرة سلطة الدولة، وهكذا نستبعد من نطاق احتياطي الصرف للاقتصاد الوطني ما في حوزة الأفراد من ذهب و عملات أجنبية، كما نستبعد أيضاً أرصدة العملات الأجنبية التي تتعامل فيها البنوك التجارية داخل الدولة وكذلك القروض المصرفية والقروض التجارية التي تقدم يومياً لتمويل عمليات التجارة الخارجية، كما نستبعد من نطاق احتياطي الصرف القروض المتوسطة والطويلة الأجل المقيدة التي تحصل عليها الدولة لتمويل مشروعات

معينة بذاتها مثل: القروض المقدمة من البنك العالمي. وعليه فإن احتياطي الصرف لبلد ما يتمثل فقط في تلك العناصر من الاحتياطات الموضوعية أو التي يمكن أن توضع بسرعة تحت تصرف السلطات النقدية، لكي تستخدمها في مواجهة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، أما غير ذلك من الأصول فلا يمكن حسابها ضمن احتياطي الصرف للاقتصاد الوطني.

- أهداف احتياطي الصرف:

يحرص صناع السياسة النقدية والاقتصادية للبلد، وعلى ضوء الالتزام مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على تكوين هذا الاحتياطي لتحقيق الأهداف التالية:

1. استخدامها في إدارة سعر الصرف للبلد والمحافظة عليه عند مستوى معين،
 2. اللجوء إليه في المستقبل القريب لدفع أعباء الديون الخارجية عندما تنتهي فترة تجميد الديون التي أعيدت جدولتها،
 3. تمويل تحويلات وعوائد المستثمرين الأجانب الذين لهم مشروعات في البلد وتنتج للسوق المحلي،
 4. مواجهة موجة الزيادة المتوقعة في الواردات وتزايد العجز في الميزان التجاري بعد تحرير التجارة الخارجية.
- ومما سبق نلاحظ في الأساس أن هذه الأهداف تضمن مسألتين: الأولى هي حقوق الدائنين والمستثمرين

الأجانب والثانية هي الانفتاح التجاري

ثالثا: ماهية السيولة الدولية وأنواعها²

- تعريف السيولة الدولية.

يختلف تعريف السيولة بين الكتاب والاقتصاديين وخبراء المنظمات الدولية، فطبقا لقاموس "أكسفورد الإنجليزي" تعرف السيولة على أنها "قوة سرعة التحول إلى نقود حاضرة فكلما عظمت سرعة تحول أي أصل من الأصول إلى نقود حاضرة كلما زادت درجة سيولة هذا الأصل".³ كما تعرف السيولة على أنها خاصية المبادلة الآنية بدون تكلفة ولا مخاطرة مقابل شيء، فالنقود هي الأصول الأكثر سيولة، كذلك أوراق البنوك التجارية تتمتع بصفة السيولة التامة في حدود فضائها النقدي وهذا من وجهة نظر محلية، لكن في الولايات المتحدة الأمريكية الأورو ليس سيولة يجب تسييله وذلك بتحويله إلى دولار أمريكي، فإجراء العملية يستلزم تكاليف وتحمل المخاطر المتمثلة في خطر الصرف.

وحسب البروفسور "هارود روي فور" * نجد أن الاحتياطي السائل هو ذلك الأصل الذي يمكن استخدامه بسرعة في تسوية المدفوعات، ويمكن اللجوء إليه حينما تنشأ الحاجة لذلك. وبناء على ذلك فإن الاحتياطات السائلة إنما تشمل كافة الأصول التي تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات وتتميز بإمكانية سرعة اللجوء إليها. ويضيف بعض الكتاب صفة أخرى في الاحتياطات السائلة وهي سرعة تحولها إلى نقود بأقل قدر من الخسارة.

ومهما يكن فإن القاسم المشترك بين التعاريف السابقة لسيولة أي أصل من الأصول، إنما يتمثل في إمكانية التحول إلى نقود حاضرة، وبدون خسارة محسوسة حينما تنشأ الحاجة إلى ذلك. والجدول التالي يبين عناصر السيولة واحتمالات استخدامها لكيان اقتصادي مفترض.

الجدول رقم 01: عناصر السيولة واحتمالات استخدامها لكيان اقتصادي مفترض

عناصر السيولة	احتمالات استخدامها
1. الأرصدة النقدية الحاضرة فعلا. 2. موارد مالية قريبة المنال والاستخدام. 3. موارد مالية يمكن الحصول عليها بمجرد الطلب. 4. موارد نقدية يمكن الحصول عليها في الحال من جراء بيع الأصول دون تحقيق خسارة محسوسة. 5. موارد يمكن اقتراضها بسرعة بشروط ميسرة.	1. مبالغ تسوية الديون والالتزامات قصيرة الأجل. 2. التزامات واجبة الأداء بمجرد الطلب. 3. مبالغ لازمة لشراء مواد ضرورية. 4. مبالغ لازمة لتسوية مدفوعات لا يمكن تأجيلها. 5. شراء سلع وخدمات بالكميات المعتادة. 6. زيادة شراء سلع وخدمات طبقا لمعدلات نمو معينة.
مجموع الموارد (من 1 إلى 5)	مجموع الاستخدامات (من 6 إلى 11)
رصيد السيولة = الفرق بين مجموع الموارد ومجموع الالتزامات.	

المصدر: بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت، 2003، ص 83.

من خلال الجدول نلاحظ أن عناصر السيولة تضم تلك الموارد النقدية والمالية المتاحة فعلا، مثل الأرصدة النقدية الحاضرة، أو تلك التي يمكن الحصول عليها بسرعة حالما تنشأ الحاجة لذلك، مثل الأصول المالية التي يمكن الحصول عليها بمجرد الطلب، أو تلك المبالغ التي يمكن تحصيلها من جراء بيع بعض الأصول دون تحقيق خسارة محسوسة أو تلك التي يمكن اقتراضها بسرعة وبشروط معقولة وميسرة أما الجانب الأيسر من الجدول فيوضح كافة الالتزامات المحتملة الواجبة الأداء في الأجل القصير، مثل مبالغ تسوية الديون والمشتريات الضرورية العادية من السلع والخدمات... الخ.

- أنواع السيولة:

يمكن تقسيم السيولة الدولية إلى:

1. السيولة المملوكة والسيولة المقترضة⁴

أ. السيولة المملوكة: يقصد بها تلك الأصول والاحتياطيات الدولية التي تقع في حوزة الدولة أي تمتلكها السلطة النقدية ملكية مطلقة، فالذهب الموجود في أقبية البنك المركزي، وحجم الشريحة الذهبية (الشريحة الاحتياطية)

للدولة بصندوق النقد الدولي، فضلا عن العملات الأجنبية القوية التي تحتفظ بها الدولة كاحتياطات + وحدات حقوق السحب الخاصة كل ذلك يدخل في عداد السيولة المملوكة.

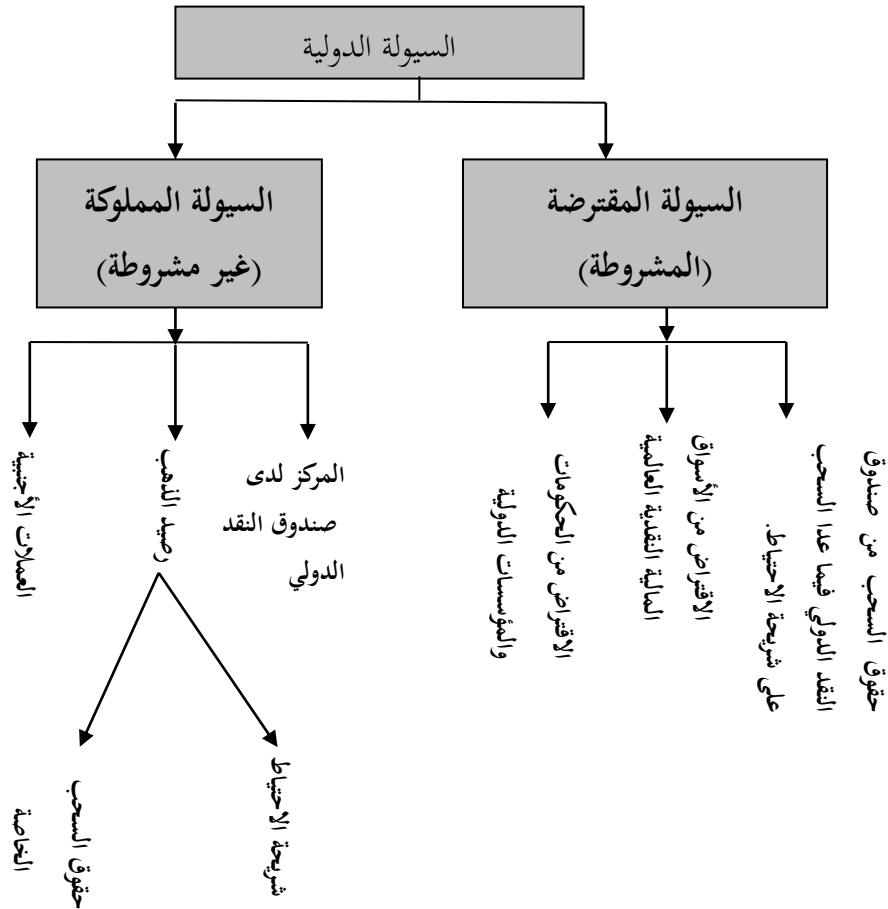
ب. **السيولة المقترضة:** تتمثل في كافة عناصر السيولة التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاقتراض الخارجي وتستخدم في تسوية العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، على أن تلك العناصر تكون مطلوبة السداد في غضون فترة معينة أو عند تاريخ محدد. كما أن الاقتصاد القومي يتحمل عبئا معيناً هو سعر الفائدة ثمناً للحصول عليها. والسيولة المقترضة بهذا المعنى إنما تشمل إمكانات السحب من صندوق النقد الدولي خارج حدود الشريحة الذهبية، فضلا عن القروض التي تتمكن الدولة من الحصول عليها في أسواق النقد في الدول الأخرى (السوق الأوروبية للدولار)، كما تضم أيضا السحب على التسهيلات المتاحة بين البنوك المركزية.

2. السيولة المشروطة والسيولة غير المشروطة:

أ. **السيولة المشروطة:** يقصد بها إمكانات الدولة في الحصول على وسائل الدفع الدولية اللازمة لسد العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، طبقا لشروط معينة تضعها الجهة التي تقدم هذه الإمكانيات ومثال ذلك إمكانية الدولة للسحب من التسهيلات الائتمانية التي يقدمها صندوق النقد الدولي فوق حدود الشريحة الاحتياطية، كما تشمل القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات أو من الأسواق النقدية في الدول الأخرى.

ب. **السيولة غير المشروطة:** يقصد بها تلك الأصول والاحتياطات الدولية ووسائل الدفع الأخرى التي يمكن للدولة اللجوء إليها بحرية تامة وبسرعة كافية حينما تنشأ الحاجة لذلك دون أن يقترن استخدامها بأي شروط أو قيود وهي تشمل على كمية الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل، فضلا عن حق السحب غير المشروط من صندوق النقد الدولي+ ما في حوزة الدولة من وحدات حقوق السحب الخاصة وتشكل السيولة الدولية غير المشروطة أهم العناصر في الهيكل الإجمالي للاحتياطات الدولية الخارجية للاقتصاد القومي ويمكن تقديرها تقديرا دقيقا نظرا لتواجدها داخل دائرة السلطات النقدية الوطنية. لاشك أن القارئ سوف يلحظ الآن أن ثمة تشابها موجود في تقييم السيولة الدولية بين سيولة مملوكة ومقترضة، وسيولة مشروطة وسيولة غير مشروطة فالاختياطات الدولية التي تدخل في عداد السيولة المملوكة غالبا ما تكون في عداد السيولة غير المشروطة، كما أن عناصر السيولة المشروطة عادة ما تكون هي عناصر السيولة المقترضة.

الشكل رقم 01: أنواع السيولة الدولية



المصدر: رمزي زكي، الاحتياطات الدولية وأزمة الديون الخارجية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1994، ص96.

- مؤشرات ومقاييس السيولة الدولية⁵

تعرفنا فيما سبق على ماهية السيولة الدولية ومكوناتها وأقسامها، وسنتطرق الآن إلى مناقشة مؤشرات ومقاييس السيولة الدولية على المستوى العالمي وعلى مستوى البلد الواحد.

أ. مؤشرات السيولة الدولية على النطاق العالمي:

تبلورت البحوث والدراسات المبكرة في مجال السيولة الدولية على النطاق العالمي في الربط بين العلاقة القائمة بين مستوى احتياطي الصرف وبين حجم أو قيمة التجارة العالمية. وفي هذا الخصوص استخدام رقم الواردات في السوق العالمي كمرادف يعبر عن حجم هذه التجارة، لهذا رقم الواردات العالمية يتطابق مع حجم التجارة الدولية. وهكذا توصلت البحوث والدراسات المبكرة إلى قياس السيولة، على النطاق العالمي للصيغة التالية:

$$L = \frac{R}{M}$$

L: نسبة السيولة الدولية.

R: مستوى الاحتياطيات ووسائل الدفع الدولية.

M: قيمة الواردات العالمية.

ويرى أصحاب هذه الصيغة، أن ميزتها تتمثل في أنها تتجاوز المشكلات الإحصائية الناجمة عن التجميع والعلاقات المتشابكة بين الدول، كما أن هذه الصيغة يمكن أن تستخدم في البحوث والدراسات المستندة على السلاسل الزمنية. وهنا يرون أنه إذا اكتشفت هذه السلاسل عن وجود اتجاه لهذا النسبة نحو الانخفاض عبر الزمن، فإن ذلك يعني أن السيولة الدولية غير كافية للوفاء باحتياجات الدفع في التجارة الدولية. وأهم الانتقادات التي وجهت إليه هو أن الطلب على الاحتياطيات الدولية لا يتم بغرض الوفاء بحاجات التعامل، ولكنه طلب يهدف إلى تكوين رصيد احتياطي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

ب. مؤشرات السيولة الدولية على مستوى البلد الواحد (حالة البلاد النامية):

تختلف مجموعة الدول النامية عن مجموعة الدول المتقدمة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا الاختلاف ينعكس بالضرورة في طبيعة المؤشر الملائم الذي يجب أن يتخذ لقياس وتحديد موقف السيولة الدولية بالنسبة لها، وأهم هذه الاختلافات تتمثل في طبيعة هيكل صادرات وواردات هذه الدول، حيث يغلب على صادراتها ارتفاع في درجة تركيز الصادرات من السلع والمواد الأولية الخام وغير المصنعة مثل المواد الزراعية والمنجمية. أما وارداتها فتتمثل في السلع الغذائية، الموارد الوسيطة والسلع الإنتاجية. وقد كشف عدد كبير من الدراسات والبحوث عن تدهور معدلات التبادل الدولي لمجموعة هذه الدول (باستثناء عدد قليل منها) نتيجة لعدم التناسب المستمر بين التغير الحادث في الأرقام القياسية لأسعار صادراتها والتغير الحادث في الأرقام القياسية لأسعار وارداتها. بالإضافة إلى ذلك فإن معدلات الواردات تنمو بمعدلات تفوق بكثير معدل نمو صادراتها، وهو الأمر الذي يعرض هذه الدول لعجز واضح في موازين مدفوعاتها. لقياس موقف السيولة في الدول النامية يفضل عدد من الاقتصاديين التركيز على المعاملات الجارية فقط في صدد الحكم على حالة ميزان المدفوعات للبلد الذي ينتمي إلى هذه الدول. وبناء عليه يجب أن نبحث في العلاقة القائمة بين مستوى الاحتياطيات ومستوى العجز الحادث في الحساب الجاري أي أن مؤشر السيولة الدولية للبلد يصبح هنا كما يلي⁶:

$$L = \frac{R}{DC}$$

حيث:

L: نسبة السيولة الدولية.

R: مستوى الاحتياطيات الدولية.

DC: عجز الحساب الجاري.

ومن المعلوم أن طبيعة مشكلة الديون الخارجية في وضعها الراهن، من حيث تفاقمها وتزايد أعباء خدمتها وما تحدثه من آثار مختلفة على الاقتصاد الوطني بالبلاد المختلفة فإن الأمر يتطلب منا ضرورة أخذ هذه الأعباء بعين الاعتبار عند حساب مؤشر السيولة الدولية للدول فيصبح المؤشر على النحو التالي:

$$\text{حيث: } L = \frac{R - D_s}{D_c} = \frac{R}{DC + DS}$$

DS: مبالغ أقساط الديون الواجبة الدفع خلال سنة.

هذا المؤشر يعكس لنا مدى كفاية وملائمة وسائل الدفع والاحتياطات الدولية المتاحة للدولة لمواجهة العجز الحادث في الحساب الجاري ودفع أعباء الديون الخارجية، فكلما اقترب هذا المؤشر من الواحد دل ذلك على تحسن موقف السيولة. ونظرا لأن المفهوم الواسع للسيولة أصبح الآن يأخذ في الحسبان عناصر السيولة المملوكة وعناصر السيولة المقترضة، فإن التحليل الدقيق لموقف السيولة الدولية للبلاد النامية يتطلب أن نقسم المؤشر السابق إلى قسمين:

$$L = L_i + L_{II}$$

حيث:

L_I: نسبة السيولة المملوكة.

L_{II}: نسبة السيولة المقترضة. ومنه:

$$L_i = \frac{R_0}{D_c + D_s}$$

$$L_{II} = \frac{R_0}{D_c + D_s}$$

حيث:

R₀: عناصر السيولة المملوكة.

R_b: عناصر السيولة المقترضة.

ومن الواضح أنه إذا كانت نسبة السيولة المملوكة أكبر من نسبة السيولة المقترضة، فإن ذلك يشكل بالتأكيد وضعاً أفضل من الحالة العكسية.

II- احتياطي الصرف في الجزائر وأسعار النفط:

لا أحد ينكر بأن هناك ارتباط وثيق بين أسعار النفط ومستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط وخصوصا الجزائر، حيث يحتل القطاع النفطي موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري، ويمكن إدراكه من خلال المؤشرات التالية:

1. هيكل الإنتاج: يمثل قطاع النفط قاطرة النمو الاقتصادي من حيث موقعه ضمن هيكل الناتج المحلي الخام، بحيث لا تقل مساهمته عن 38%، وهو يساهم في النمو الاقتصادي الإجمالي بأكثر من 25%، وهذا بالرغم من الانخفاض الملاحظ في تبيع الغاز والتكرير لبعض السنوات بسبب المشاكل التي تم تسجيلها في مصفاة سكيكدة سنة 2004، ولقد ارتفعت حصة إنتاج الجزائر من المحروقات في منظمة الأوبك إلى 1,3 مليون برميل يوميا⁷.

الجدول رقم 02: القدرة الإنتاجية للنفط في الجزائر

الفترة	1990	2003	2020	2030	2040
القدرة الإنتاجية	1,3	1,5	1,9	1,8	1,5

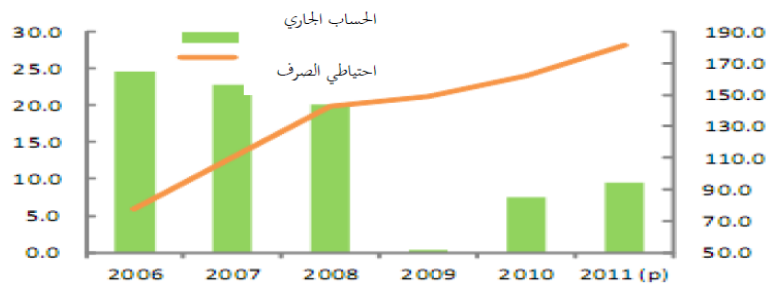
المصدر: حسين عبد الله، المخاطر المحيطة بالدول المصدرة للنفط، مجلة السياسة الدولية، المجلد 43، العدد 171 فيفري 2008، ص36.

وكما هو واضح من الجدول في ظل انخفاض القدرة الإنتاجية للنفط لاحقا بعد بلوغ ذروتها سنة 2020، وفي ظل غياب مؤشر أسعار النفط وتزايد قيمة الواردات في الجزائر مع توقع معدلات تضخم مرتفعة، كل هذه المعطيات ستؤثر سلبا على مستويات احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر والذي لا يزال رهين كميات وأسعار النفط خصوصا.

2. سيطرة المحروقات على حجم الصادرات:

بما أن الصادرات هي المصدر الأساسي للعملة الأجنبية وهي أهم متغير في الميزان التجاري، فإن تطور حجم احتياطي الصرف مرتبط أساسا بتطور وضعية الميزان التجاري، والذي يعتبر أهم متغير في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. ويوضح الشكل التالي تطور وضعية الحساب الجاري واحتياطي الصرف في الجزائر من 2006-2011.

الشكل رقم 02: تطور وضعية الحساب الجاري واحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر



Source: FMI, Rapport du FMI n° 12 / 20, 2012, p: 22

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن احتياطي الصرف الأجنبي في تطور مستمر منذ سنة 2006، حيث كان تقريبا 72 مليار دولار إلى غاية سنة 2011 أين وصل مستواه تقريبا 182 مليار دولار. ففي السنوات الأولى كان مرتبط برصيد الحساب الجاري، لكن رغم انخفاض رصيد الحساب الجاري في سنة 2009 إلا أن الجزائر

واصلت حيازة الاحتياطيات، وهذا التراكم لاحتياطي الصرف الأجنبي جعل الجزائر في معزل عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

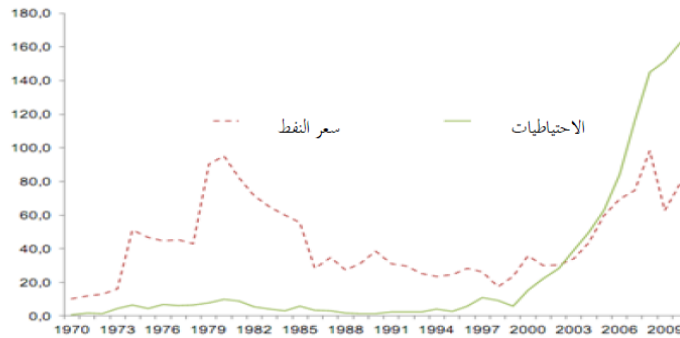
سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية عجزا قدره 1,2 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2013، مقابل فائض قدره 10 مليار دولار في السداسي الأول من سنة 2012، تحت أثر انخفاض التحويلات الصافية في وضع يتميز بتقلص قوي في الفائض التجاري⁸.

– أسعار النفط واحتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر للفترة 1970-2009:⁹

بما أن صادرات الجزائر تعتمد أساسا على المحروقات، فإن الارتفاع المتواصل لأسعار النفط خلال السنوات الأخيرة ساعد على زيادة الاحتياطيات الرسمية للجزائر.

تجدر الإشارة أن كل الزيادة التي تحققت في احتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر في هذه الفترة القصيرة قد تحققت في الحيازات الرسمية من العملات الأجنبية (تحديدا الدولار الأمريكي)، أما باقي مكونات الاحتياطيات وهي الرصيد الذهبي وحقوق السحب الخاصة وصافي مركز الاحتياطيات لدى صندوق النقد الدولي فلم تطرأ عليها زيادة يعتد بها.

الشكل رقم 03: تطور احتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر وسعر العالمي للنفط



Source: FMI, Rapport du FMI n° 12 / 20, 2012, p: 28.

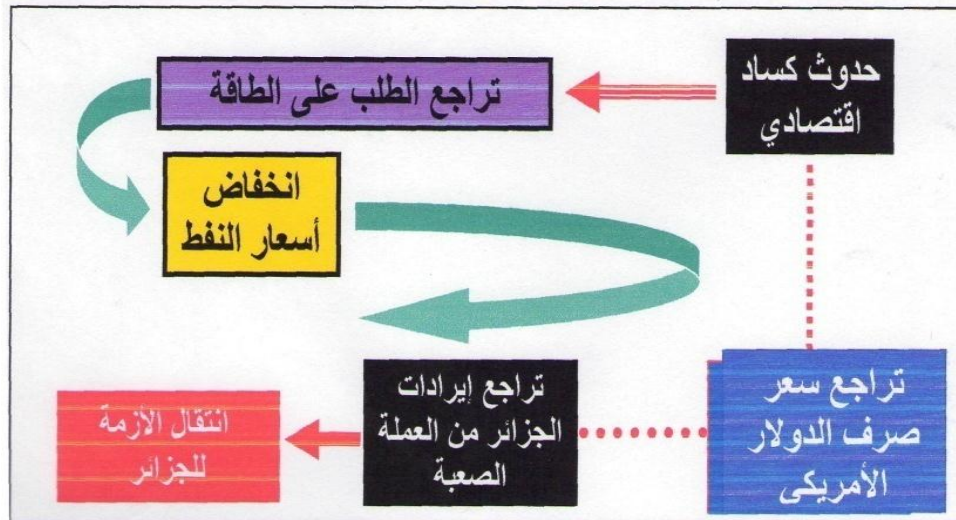
نلاحظ من خلال الشكل أن احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر عرف تحسنا ملحوظا ومستمرا منذ سنة 1994، وتزامن هذا الارتفاع مع ارتفاع في أسعار النفط.

إن هذه الهيمنة لقطاع النفط في الاقتصاد الجزائري تجعله يستجيب لمنطق نظرية المرض الهولندي، حيث توصل Gregory أن الاكتشافات من الموارد الطبيعية والمنجمية في أي دولة تؤدي إلى نمو في عرض الصادرات، وبالتالي إلى فائض في ميزان المدفوعات، وينجم عن هذا الفائض إما ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية نتيجة زيادة أسعار سلع خارج التبادل التجاري بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري أو ارتفاع في معدل التضخم

المحلي. إن نمو القطاع النفطي في الجزائر أدى إلى تدهور القطاعات الأخرى، فعلى الرغم من دور قطاع النفط في تراكم الاحتياطيات فإننا نسجل تراجع القطاعات الأخرى خاصة الفلاحة، حيث أدى الاعتماد على قطاع النفط إلى تزايد وتيرة الاستيراد بتزايد العائدات من المحروقات.

لقد كان للأزمة المالية لسنة 2008 تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، حيث أدت إلى انخفاض أسعار البترول من 147 دولارا للبرميل في شهر فيفري 2008 إلى 33,87 دولارا للبرميل في شهر ديسمبر من نفس السنة. وعلى اعتبار أن الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي (98,01% من إجمالي قيمة الصادرات لسنة 2007)، إذ يشكل قطاع المحروقات المصدر الرئيسي للدخل الوطني أي بانخفاض نسبته 33,4%، مما لاشك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة، وستعثر مخططات التنمية على المدى المتوسط والطويل خاصة إذا طالت مدة الأزمة، يرافقه تدني إيرادات الدولة من العملة الأجنبية والتي يعتمد عليها اعتمادا كليا في تمويل مشاريع البنية التحتية وبرامج التنمية المختلفة. ويمكن توضيح هذه الآثار في المخطط الموالي:

الشكل رقم 04: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري



المصدر: قدي عبد المجيد/ الجوزي جميلة، الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة - حالة الجزائر- كتاب الملتقى الدولي الرابع حول: "الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، المنعقد في الفترة 8-9 ديسمبر 2009، ص 97.

- احتياطي الصرف وأسعار النفط في الجزائر ما بعد 2009:

لقد كشف محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي أن مداخيل عمليات توظيف احتياطيات الصرف الجزائرية بلغت 3,155 مليار دولار في 2013 بالرغم من الظرف المالي الدولي "الصعب".

وأوضح لكصاسي في رده على تساؤلات نواب المجلس الشعبي الوطني، خلال مناقشتهم لتقرير بنك الجزائر السنوي حول التطورات والتوجهات الاقتصادية والمالية للجزائر، أن نسبة العائد على توظيف احتياطيات الصرف في الخارج بلغ 1,66%، وهو معدل "مقبول جدا" بالنظر لمعدلات الفائدة المنخفضة التي تطبقها معظم البنوك

المركزية الأجنبية. وذكر في هذا السياق بسياسة بنك الجزائر في تسيير الاحتياطيات الرسمية للبلاد التي تعتمد على مبادئ السيولة والأمن والعائد. وبلغت احتياطيات الصرف الجزائرية بنهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار مقابل 190,66 مليار دولار في أواخر 2012 و182,22 بنهاية 2011. غير أن الاحتياطيات الجزائرية تراجعت بنهاية يونيو لسنة 2014 إلى 193,269 مليار دولار، بسبب العجز المسجل في ميزان المدفوعات الخارجية تحت وقع تراجع العائدات النفطية والارتفاع المتواصل للواردات. وأوضح محافظ بنك الجزائر بأن مستوى الاحتياطيات العالي سيمنح "هامش مرونة" يمكن من مقاومة الصدمات الخارجية، مضيفاً أن الاحتياطيات الحالية كافية لسد حاجيات الجزائر من السلع والخدمات المستوردة لمدة 35 شهراً. وقال "إن احتياطيات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات الخارجية في الأجل القصير والمتوسط، إلا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل لو تبقى أسعار برميل النفط على مستويات منخفضة لمدة طويلة". وأضاف "لا أحد يمكنه إنكار وجود مؤشرات صدمة خارجية بسبب تدهور أسعار النفط الذي يندرج بقدم تحديات ابتداء من 2015، لكن يمكن للاقتصاد الوطني مع ذلك أن يواصل نموه بمعدلات مقبولة خلال السنوات القادمة، بفضل صلابته الاستقرار المالي بالنظر لحجم الاحتياطيات وفائض السيولة العائليين". واعتبر لكصاسي أنه لا مجال للمقارنة بين الصدمات السابقة لاسيما تلك المسجلة في 1986 و1998 مع التراجع الحالي لأسعار النفط، حيث تتمتع الجزائر بمقومات صلابته المالية غير مسبوقه مع مستوى ديون عمومية لا يتجاوز 8% من الناتج المحلي الخام وهو من بين أضعف المعدلات في العالم. وحسبه فإن "مؤشرات الاستقرار المالي الحالية تعد مكسبا للجزائر لا يمكن تجاهله، لكن لمواجهة الصدمات يتوجب تطوير استثمارات في أنشطة اقتصادية متنوعة تكون قريبة من مستوى المؤهلات التي تزخر بها البلاد" حسب السيد لكصاسي. وكشف المحافظ في نفس السياق أن بنك الجزائر سيلجأ ابتداء من 2015 إلى إعادة تمويل المصارف مما سيمكن من ضخ السيولة المالية في الاقتصاد بدلا من امتصاصها مع الحرص على الحفاظ على مستوى تضخم مقبول. وفيما يتعلق بمكاتب الصرف التي أخذت حيزا هاما من مناقشات النواب أعلن السيد لكصاسي عن مراجعة الإطار التنظيمي لهذا النشاط ابتداء من مطلع 2015 وكذا الشروع في منح اعتمادات لمكاتب جديدة¹⁰.

أكد محافظ بنك الجزائر الجديد السيد محمد لوكال* بأن احتياطيات الصرف للجزائر لا تزال فوق عتبة 100 مليار دولار مع مطلع سنة 2017. وكانت هذه الاحتياطيات تقدر بـ 144,13 مليار دولار بنهاية 2015، بينما قدرت بـ 114,1 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2016، مقابل 121,9 مليار دولار نهاية سبتمبر 2016.

III- خلاصة:

إن انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي للجزائر بنسبة 6,11 مليار دولار خلال شهر جانفي 2015، وهو أكبر انخفاض شهري تحسره الجزائر في ظرف 30 سنة، بسبب انخفاض أسعار النفط وتقلص حجم الصادرات من المواد الطاقوية بسبب تضاؤل إنتاج حقول الغاز والبتروال في البلاد، وما زاد من خطورة الوضع ارتفاع فاتورة الواردات التي

بلغت مستويات غير مسبوقة، مما أدى بمحافظ البنك المركزي محمد لكصاسي إلى القول بأن "انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية أدى إلى تآكل احتياطيات الصرف الأجنبية للجزائر وكذا الوضع المالي في البلاد. كما أن تراجع احتياطيات الصرف إلى حوالي 179 مليار في نهاية العام 2014، فإن هذا المعدل من شأنه أن يؤدي إلى استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي خلال 15 شهرا فقط. وكان محافظ بنك الجزائر، قد سبق البنك الدولي في إطلاق صفارة الإنذار بخصوص الوضعية المالية للجزائر بسبب تهاوي أسعار النفط، وأكد أن مرونة الوضعية المالية للجزائر قد تتضاءل بسرعة في حالة استمرار هذه الصدمة، خصوصا وأن المستوى المرتفع جدا للواردات لا يشمل ويشكل خطرا إضافيا لميزان المدفوعات على المدى المتوسط.

النتائج:

- إن احتياطيات الصرف الأجنبي هي عبارة عن أصول مالية أجنبية مملوكة للسلطات النقدية وتتمتع بالسيولة، لاستعمالها في أغراض ميزان المدفوعات وأسعار الصرف.
- إن تحسن حجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر ناتج عن تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي أعطت لقضية إعادة تكوين الاحتياطيات الأجنبية في البلاد النامية أهمية قصوى والناجئة عن الطبيعة الانكماشية للسياسات الاقتصادية المدرجة تحت هذه البرامج، ورغم ذلك لا يمكن أن يكون نجاحا تاما لسياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر لأن تراكم ذلك الحجم من الاحتياطيات تحقق في ظل ركود اقتصادي وتدني مستويات المعيشة وارتفاع نسبة البطالة وانخفاض معدلات الاستثمار.
- إن احتياطي الصرف المكون لدى الجزائر يعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات من المحروقات فالمدادخيل الكبيرة من العملة الصعبة التي نتجت عن ارتفاع أسعار المحروقات، استنزفت نتيجة انخفاض هذا الأخير.
- هناك سياسة جديدة لاحتياطي الصرف يجب على الجزائر إتباع أسسها المتمثلة في تحديد مستوى الطلب الأمثل للطلب على هذا الاحتياطي، توليفة هذا الاحتياطي ودراسة المعايير العامة التي يجب إتباعها لإدارة احتياطي الصرف.

التوصيات والاقتراحات:

- التركيز على القطاع الصناعي والزراعي والسياحي حيث أن الجزائر تمتلك مقومات جميع تلك الصناعات من حيث الأيدي العاملة الماهرة والأرض الخصبة والمقومات السياحية الفريدة بجانب تنوع المناخ الفريد.
- فك الارتباط بين تراكم الاحتياطيات وأسعار النفط باعتباره متغير خارجي يصعب التحكم فيه.
- الإفصاح الدوري والإبلاغ عن حجم ومستويات احتياطيات الصرف الأجنبي لدى السلطات النقدية، وتبني الشفافية في إدارة هذا المستوى من الاحتياطيات.
- يجب على الجزائر وضع إستراتيجية واضحة لإدارة الاحتياطيات.

الهوامش والمراجع:

- 1- رمزي زكي، الاحتياطات الدولية وأزمة الديون الخارجية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1994، ص 83.
- 2- نفس المرجع، ص 80.
- 3- Jean – Louis Besson, "Monnaie et Finance", Opu 1993, p:18. *هارود روي فوبر(1978-1900) : اقتصادي إنجليزي من مقالته " An Essay on Dynamique Theory"، والذي اعتمد في إنجازه على أفكار النظرية العام للعمل ل كينز ، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي إفسي دومار، ومن ثمة سمي نموذج هارود-دومار أو بنموذج كينز للنمو.
- 4- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص 93.
- 5- نفس المرجع، ص 436.
- 6- سعيد النجار، التجارة الدولية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة 1963-1964، ص 204.
- 7- محمدي الطيب أحمد، إدارة احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر (الواقع والمتطلبات)، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2007/2008، ص ص 142-143.
- 8- مواكبي سهيلة، محددات الطلب على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1990-2011، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الشلف، 2013/2014، ص 101.
- 9- نفس المرجع، ص ص 102، 103.
- 10- وكالة الأنباء الجزائرية، عائدات احتياطي الصرف للجزائر تجاوزت 3,1 مليار دولار في 2013، مقال منشور يوم 16 ديسمبر 2014 على الموقع: <http://www.aps.dz/ar/economie>
- * تم تنصيب محمد لوكال، رسميا الخميس 2 جوان 2016، محافظا جديدا لبنك الجزائر المركزي، خلفا لمحمد لكصاصي الذي أنهت مهامه يوم الثلاثاء 31 مايو 2016.

دراسة تحليلية لمحددات السلوك الشرائي خلال شهر رمضان المبارك
نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة لمستهلكي ولاية المدية.

* أ/ نشاد عزالدين

** أ.د/ بوفاسة سليمان

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل أهم المحددات الأساسية للسلوك الشرائي للأفراد اتجاه السلع الاستهلاكية عموماً والسلع غير المعمرة خصوصاً خلال شهر رمضان المبارك في المجتمع الجزائري.

تم اختيار عينة عشوائية متكونة من 250 مفردة الصالحة منها 228 مفردة، ومن أجل تحليل نتائج الاستبانة تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss22)، توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين محددات السلوك الاستهلاكي (ثقافية ونفسية والاسرة) و قرار الشراء لدى المستهلك، وأن العوامل النفسية هي أهم محدد بالنسبة لقرار الشراء لدى أفراد المجتمع الجزائري (سكان ولاية المدية) خلال شهر رمضان المبارك نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة.

الكلمات المفتاحية: قرار الشراء، السلع غير المعمرة، سلوك المستهلك، العوامل الثقافية، العوامل النفسية، العوامل الاجتماعية شهر رمضان.

Abstract:

This study aimed to analyse the most important determinants of purchasing behavior of individuals towards consumed goods in general and especially non-durable ones during the holy month of Ramadan in the Algerian society. A random sample of 250 individuals was selected, of which 228 were validated; The results of the questionnaire were based on the statistical program of social sciences (SPSS 22.0), We concluded that there is a positive relationship between the consumer behaviour determinants and consumer purchasing decision, and that psychological factors are the most important determinants of a purchasing decision towards the non-durable goods .of the individuals of Algerian society during the holy month of Ramadan

Keyword: purchasing decision, non-durable goods, consumer behaviour, cultural factors, psychological factors, social factors, Ramadan.

* عز الدين نشاد، أستاذ مساعد أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة "الجيلالي بونعامه" بخميس مليانة، الجزائر.

** سليمان بوفاسة، أستاذ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة " يحي فارس " بالمدية، الجزائر.

مقدمة

يعد السلوك الشرائي موضوعاً معقداً يكتسي أهمية بالغة لتعلقه وتداخله مع العديد من المجالات وارتباطه بالكثير من العلوم كالفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وصولاً إلى العلوم الاقتصادية وبالذات في مجال التسويق لأنه يرتبط به.

وكما هو معروف أن هذا السلوك يتأثر بالعديد من المتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالأفراد، وطبعاً يختلف مستوى هذا التأثير من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر ومن وقت إلى آخر كذلك.

ومن بين هذه المؤثرات التي يمكن لها أن تحدث تغييراً في السلوكيات الاستهلاكية للأفراد هي بعض العادات والتقاليد في المجتمع، والتي تكون مصاحبة لبعض المناسبات أو المواسم الدينية، ومن بينها الأعياد والأيام الدينية وشهر رمضان الخ... وهذا بالنسبة للمجتمعات المسلمة طبعاً.

وشهر رمضان هو مناسبة دينية يغلب عليها الطابع الاجتماعي في أغلب تصرفات أفراد المجتمع، وخاصة فيما يخص الشق المتعلق بالسلوك الشرائي للسلع الاستهلاكية التي يصطلح عليها بالسلع غير المعمرة.

إشكالية الدراسة

مما سبق يتضح لنا الاشكال الرئيسي التالي وهو: ما هي محددات السلوك الشرائي لأفراد المجتمع الجزائري خلال شهر رمضان المبارك نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة؟

وعليه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

✓ ما هي طبيعة العلاقة بين محددات السلوك الشرائي لأفراد المجتمع الجزائري خلال شهر رمضان المبارك

نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة وقرار الشراء؟

✓ هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات السلوك الشرائي لأفراد المجتمع الجزائري خلال شهر

رمضان المبارك نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة على قرار الشراء؟

✓ هل يتميز السلوك الشرائي خلال شهر رمضان عن بقية أشهر السنة وماهي؟

✓ هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل الثقافية لدى أفراد المجتمع الجزائري خلال شهر رمضان

المبارك نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة على قرار الشراء؟

✓ هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل النفسية لدى أفراد المجتمع الجزائري خلال شهر رمضان

المبارك نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة على قرار الشراء؟

✓ هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للأسرة لدى أفراد المجتمع الجزائري خلال شهر رمضان المبارك نحو

السلع الاستهلاكية غير المعمرة على قرار الشراء؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة على الأسئلة السابقة نطرح الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ارتباط إيجابي بين محددات السلوك الشرائي لأفراد المجتمع الجزائري خلال شهر رمضان المبارك نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة وقرار الشراء.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمحددات السلوك الشرائي (مجتمعة) لأفراد المجتمع الجزائري خلال شهر رمضان المبارك نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة على قرار الشراء. ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية:
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل الثقافية لدى أفراد المجتمع الجزائري خلال شهر رمضان المبارك نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة على قرار الشراء.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للعوامل النفسية لدى أفراد المجتمع الجزائري خلال شهر رمضان المبارك نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة على قرار الشراء.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأسرة لدى أفراد المجتمع الجزائري خلال شهر رمضان المبارك نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة على قرار الشراء.
- الأسرة هي أهم محدد بالنسبة لقرار الشراء لدى أفراد المجتمع الجزائري خلال شهر رمضان المبارك نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة على قرار الشراء.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في محاولة إبراز وتبين مدى تأثير القرار الشرائي بالعوامل النفسية والثقافية وحتى الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية اتخاذ القرار النهائي نحو استهلاك السلع الاستهلاكية غير المعمرة.

الهدف من الدراسة

تهدف من خلال دراستنا هذه أن نجد أجوبة مقنعة للتساؤلات التي طرحناها والاشكال الرئيسي الذي يوضعنا في زاوية أن نبين مدى التغير الحاصل في السلوك الشرائي للأفراد خلال الشهر الفضيل ومحاولة معرفة ما مدى تأثير كل من العوامل الثقافية والنفسية والأسرة في التغير المفاجئ للفرد اتجاه العملية الشرائية.

منهجية الدراسة

لمعالجة موضوع البحث اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، نستعمل المنهج الوصفي للدراسة النظرية حول السلوك الاستهلاكي وشهر رمضان المبارك، واعتمدنا في الجانب التطبيقي على المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل تأثير محددات السلوك الاستهلاكي لدى أفراد المجتمع الجزائري خلال شهر رمضان المبارك نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة على قرار الشراء.

الدراسات السابقة

دراسة للطالب محمد صالح الخضر بعنوان "دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على ولاء طلاب الجامعات للعلامات التجارية لسلع التسوق غير المعمرة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس 2005، حيث تناول فيها جميع العوامل التي تؤثر في ولاء طلاب جامعات محافظة القاهرة الكبرى للعلامة التجارية.

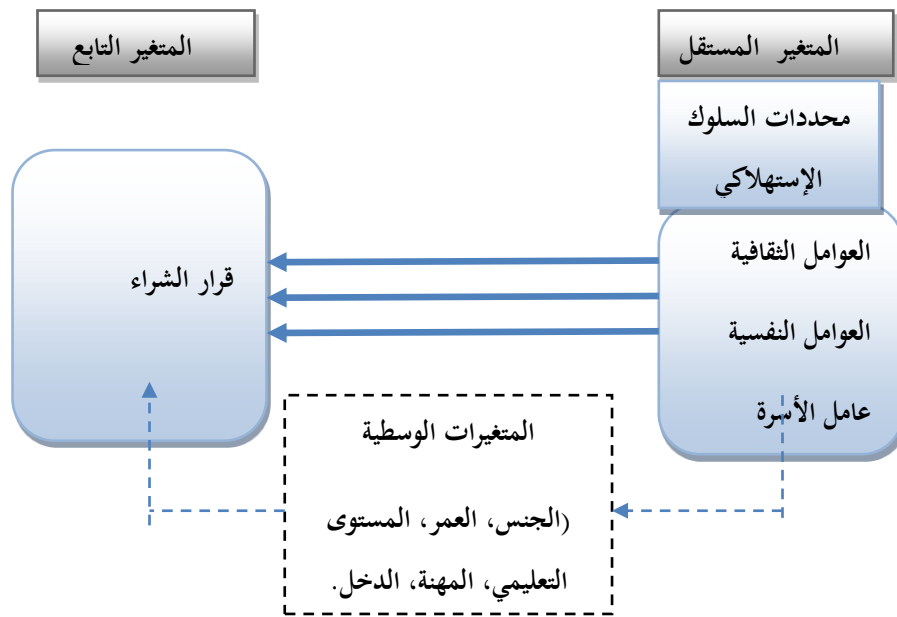
دراسة لونيس علي 2007: بعنوان " العوامل الاجتماعية والثقافية وعلاقتها بتغير اتجاه سلوك المستهلك الجزائري دراسة ميدانية بسطيف " جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر بحيث هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة الموجودة بين العوامل الاجتماعية والثقافية وتغير اتجاه سلوك المستهلك الجزائري بالنسبة للسلع والخدمات، من خلال الإجابة عن جملة من التساؤلات والفرضيات العلمية والتي طرحها الباحث على عينة الدراسة.

دراسة بودالي بن عون 2014 بعنوان " عيد الأضحى بين البعد الديني والسلوك الاستهلاكي " حيث هدفت هذه الدراسة الى محاولة تبيان العلاقة بين قوة نسق الالتزام الديني والسلوك الاستهلاكي في عيد الأضحى والدور الذي يلعبه هذا الأخير في توجيه مؤشرات الاستهلاك من جانب لآخر.

نموذج الدراسة

اقترحنا لهذه الدراسة نمودجا قمنا من خلاله بتوضيح المحددات التي افترضنا أنها تؤثر بشكل إيجابي على الأنماط السلوكية لأفراد المجتمع الجزائري خلال شهر رمضان المبارك نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة كما يلي

شكل رقم (1): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الدراسة النظرية والدراسات السابقة

محاور الدراسة

من خلال ما سبق ذكره وطبيعة الموضوع ولدراسة الإشكال الرئيسي والأسئلة الفرعية للبحث يمكن ان نقسم الموضوع الى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للسلوك الشرائي، صوم شهر رمضان، السلع الاستهلاكية، أما المحور الثاني: الطريقة المنهجية والأدوات المستخدمة والمحور الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للسلوك الشرائي، صوم شهر رمضان، السلع الاستهلاكية

أولاً: ماهية السلوك الشرائي

سنقوم بتعريف المستهلك والسلوك الشرائي لدى الافراد وخصائصه والعوامل المؤثرة فيه، كما نقوم بالتعريف بفريضة شهر رمضان المبارك.

1- المقصود بالمستهلك وسلوك المستهلك:

- **المستهلك:** يعرف المستهلك "على أنه مجموع الأسر والأشخاص الذين يشترون السلع والخدمات للاستهلاك الشخصي والعائلي وليس بغرض إعادة البيع مرة ثانية".¹

والمستهلكون الأفراد هم " مجموعة الأفراد الذين يقومون بجيازة السلع وشرائها من أجل استخدامها الشخصي أو العائلي أو المنزلي".²

ويعرف بأنه " الفرد الذي يتصرف بشكل عقلائي ورشيد بحيث يعمل على للحصول على أكبر قدر ممكن من المنفعة والإشباع لرغباته بأقل قدر ممكن من التكاليف والجهود والتضحيات التي تتطلبها استهلاكه".³

ونستنتج من كل ذلك أن المستهلك هو الهدف الذي يسعى إليه منتج السلعة أو مقدم الخدمة والذي تستقر عنده السلعة أو يتلقى الخدمة، أي هو محط أنظار جميع من يعمل في مجال التسويق.

- **سلوك المستهلك:** هناك عدة تعاريف للسلوك المستهلك منها:

سلوك المستهلك هو: " السلوك الذي يَسلكه الفرد في تخطيط وشراء السلعة، ثم استهلاكها أخيراً".⁴

ويعرف سلوك المستهلك أيضا بأنه: "مجموعة التصرفات التي تصدر عن الأفراد الذين يقومون مباشرة بالحصول على السلع والخدمات الاقتصادية واستخدامها، بما يعني ذلك من قرارات تسبق هذه التصرفات وتحددتها".⁵

كما يمكن تعريف سلوك المستهلك أيضا على أنه "ذلك الموقف الذي يبديه الفرد عندما يتعرض لمنبه داخلي أو خارجي والذي يتوافق مع حاجة غير مشبعة لديه".⁶

أما السلوك الاستهلاكي فإنه يعني " ذلك التصرف الذي يبرزه المستهلك في البحث عن شراء واستخدام وتقييم السلع و الخدمات و الأفكار و الخبرات التي يتوقع أنها ستشبع رغباته و حاجاته و حسب الإمكانيات المتاحة".⁷

وكذلك هو "الأفعال والخطوات والعلاقات التي يَسلكها الأفراد؛ للحصول على السلع والخدمات واستهلاكها".⁸

2-العوامل المؤثرة في السلوك الشرائي

هناك عدة عوامل لها تأثير مباشر أو غير مباشر في السلوك الاستهلاكي وهي كمايلي :

- **العوامل الثقافية:** تعرف الثقافة بأنها مجموعة من الرموز والحقائق التي يوجدها المجتمع وتتوارثها جيلا بعد جيل، وهذه الرموز قد تكون غير ملموسة مثل القيم والعادات، كما قد تكون ملموسة مثل الأدوات والمنتجات.⁹ وعرفت على أنها " تمثل مجموعة المعارف المكتسبة التي تسمح بتطوير المعنى النقدي، الذوق أو قرار يتعلق بالمعارف الفنية والعلمية التي تميز المثقف.¹⁰
- فالعامل الثقافي له تأثير بالغ في السلوك الشرائي للأفراد بحكم أن الثقافة التي يكتسبها الفرد تكون غالبا قد استقاها من بيئته ومجتمعه بمختلف ما تحمله هذه الكلمة من معنى، وقد تكون ثقافة معينة في مجتمع ما مقبولة في حين لدى مجتمع آخر تكون مناقضة تماما مع العادات الثقافية في ذلك المجتمع وبالتالي تكون مرفوضة.
- **العوامل الاجتماعية:** تعد العوامل الاجتماعية كذلك من بين المؤثرات المباشرة في السلوك الانساني عموما والسلوك الشرائي للأفراد بالخصوص ويمكن حصرها فيما يلي :
- **الأسرة:** ويقصد بالأسرة الأفراد المرتبطين مع بعض هم البعض في وحدة سكنية، ومن وجهة نظر التخطيط التسويقي فإن الوحدة الاستهلاكية الأساسية هي الأسرة وليس الأفراد.¹¹ وعليه فالأسرة تعد هي المدرسة الأولى في حياة الفرد، فهو يتعلم جميع تصرفاته بمختلف أنواعها منها، إذن لها دور بالغ الأهمية في التأثير على القرار الشرائي له ضمنها.
- وقد ركز خبراء التسويق على دراسة الأسرة بشكل مكثف باعتبارها نواة النشاط التسويقي من حيث دورة حياة الأسرة، ونشير في هذا الصدد أن هناك العديد من التصنيفات لدورة حياة الأسرة، كل فرد فيها له دور في التأثير على قرار الشراء.¹²
- **الجماعات المرجعية:** وتعرف على أنها " فرد أو أكثر يقوم المستهلك باتخاذها نموذجا أو إطارا مرجعيا يؤثر على سلوكه الاستهلاكي وقراراته الشرائية.¹³
- وعليه يمكن القول أن للجماعات المرجعية دور مهم في قرار الفرد، أما كونه يضع كامل الثقة في هذه الفئة من الأفراد أو لأنه فرد من أفراد المجتمع الذي ينتمي إليه وعليه يجب تكوين سلوك يتماشى وأسلوبهم.
- **العوامل الشخصية:** ويمكن حصرها فيما يلي :
- **العمر ودورة حياة الأسرة:** حيث وكما هو معروف فإن حياة الفرد تمر بعدة مراحل عمرية مختلفة تختلف معها الأساليب والقرارات والسلوك الاستهلاكي، وتختلف معها بالطبع الأدوار الشرائية حسب كل مرحلة، من مرحلة الطفولة وحتى مرحلة الشيخوخة.
- **الظروف الاقتصادية:** هي الحالة الاقتصادية للفرد، فإنه كلما كانت الظروف الاقتصادية جيدة للفرد كلما زاد الاستهلاك.

ولقد أكد ذلك "نيومان" من خلال الدراسات التي قام بها في أوائل الستينيات، والتي حاول من خلالها تأكيد علاقة الدخل بقرار الشراء، فقد وجد أنه بالإضافة إلى مستوى الدخل كمحدد رئيس لقرار الشراء، فإن

هناك معياراً أكبر تأثيراً على قرار الشراء، ألا وهو مستوى رضا الفرد عن مستواه المالي والمعيشي، وتوقعاته لما ستؤول إليه ظروفه المالية مستقبلاً.¹⁴

وكذلك من بين العوامل التي تؤثر بالسلب أو بالإيجاب أنه " للخصائص الاقتصادية والإحصائية السكانية أثراً كبيراً على قرار الشراء، من حيث تكوين النية أو الرغبة في الشراء، واختيار السلعة، ووقت الشراء، إن الظروف البيئية والقدرة على التنبؤ بها تنعكس على السلوك الاستهلاكي، من منطلق أن هذه الظروف قد تُعتبر في نظر المستهلك متغيراتٍ أو عواملٍ إيجابيةٍ أو سلبيةٍ تؤثر على قرار الشراء، ومثل هذه المتغيرات التغير في الدخل، وسوق العمل، والبطالة، والاختلاف في خصائص المناطق الجغرافية".¹⁵

3- العوامل المؤثرة على سلوك المستهلك المسلم:

ومن بين العوامل المؤثرة في سلوك المستهلك المسلم الدعوة إلى الادخار لوقت الشدة، وقد نتصور وجود علاقة ارتباطية بين درجة إيمان الفرد وبين إنفاقه في سبيل الله، وعلى ذلك يمكن تحديد أوجه الإنفاق للمستهلك المسلم على النحو التالي:¹⁶

- الإنفاق الديني: ويشمل الإنفاق الحالي، والادخار من أجل الإنفاق في المستقبل.
- الإنفاق على الغير؛ أي: في سبيل الله بهدف الآخرة.
- استثناء شراء الحباث من المنتجات والسلع المتاحة.
- تحدد وتوجه التقوى سلوك المستهلك المسلم.
- هناك حد أدنى محدد للإنفاق على الغير، هو نصيب الزكاة.
- يشجع الإسلام على الادخار مع ضرورة الاستثمار؛ حتى لا يتآكل رأس المال بدفع الزكاة منه.
- ومسألة الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي هي مسألة توجيه الإنفاق الاستهلاكي بما يتفق وسلم الأولويات، والمصالح التي يطلق عليها البعض وحدة سلم الاشباع، أو ما يعرف بوحدة دالة الرفاهية الاجتماعية.¹⁷

إن الفرد المسلم يتصرف في جميع مناحي الحياة طبقاً لما تمليه عليه الشريعة الإسلامية من خلال المعاملات كما في العبادات، فعليه تخضع تصرفاته الاستهلاكية لمبادئ ونصوص الشرع منها: قاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة، وقاعدة المشروعية (الحلال والحرام)، وقاعدة القيم الخلقية، وقاعدة الاعتدال".¹⁸

ثانياً: صوم شهر رمضان المبارك

1- تعريف الصوم:

الصوم لغة: الامساك¹⁹، ومنه قوله تعالى في سورة مريم: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ٢٦﴾ [مريم: 26]

وقال ابن قتيبة: " كل ممسك عن طعام، أو كلام، أو سير، فهو صائم، ويقال: صام النهار: إذا وقف سير الشمس، وصام الفرس: أمسك عن العلف وهو قائم، أو عن الصهيل في موضعه"²⁰
وفي الاصطلاح: عبارة عن إمساك، وهو الامساك عن الأكل والشرب والجماع من الصبح إلى المغرب مع النية.²¹

وقال ابن المنذر: الصوم هو الامساك عن الأكل والشرب والجماع نهار رمضان.²²

2- فريضة صوم رمضان:

صوم شهر رمضان من أركان الإسلام، وفرض من فروضه، ويتحتم وجوب ذلك على كل مسلم بالغ عاقل قادر مقيم.

ووجوب الصوم ثابت بالقرآن والسنة وإجماع السلف، فمن أدلة القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ١٨٣﴾ [البقرة: 183] وقوله تعالى ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُم وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ١٨٥﴾ [البقرة: 185]

ومن السنة المطهرة هناك عدة أحاديث تبين وجوب الصوم على كل مكلف: فعن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول) : " بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وحج البيت ، وصوم رمضان " رواه البخاري ومسلم.

هذا وقد أجمعت كل المذاهب الفقهية على أن المسلم البالغ العاقل، ما لم يكن مسافرا أو مريضا أو امرأة حائض وجب عليه الصوم.

3- السلع الاستهلاكية غير المعمرة

وهي السلع ذات الاستهلاك اليومي والواسع وتضم جميع أنواع مواد التغذية العامة والسلع الاستهلاكية ذات العمر القصير.

تتصف هذه المجموعة من السلع بارتفاع معدل تكرار شرائها واستخدامها من قبل المستهلك كالصابون ومعجون الأسنان، لذلك، فإننا نجد المستهلك لا يلجأ إلى كثير من الأساليب التي يستخدمها عندما يشتري سلعا معمرة، كالمقارنات السلعية المتعمقة، بل يكون سلوكه في شرائها أقرب إلى السلوك العفوي.²³

لقد قدم الأستاذ Copeland- من جامعة هارفرد الأمريكية والذي يعتبر من اهم رواد التسويق ما قبل عام 1932 - طريقة تقليدية لتقسيم السلع الاستهلاكية، ولقد اعتمد في تقسيمه على أساس الاختلافات في

العادات الشرائية للمستهلكين وعلى أساس سلوك المستهلكين تجاه كل نوع على حدة، ووفقا لهذا التقسيم هناك تقسيمات ثلاث وهي:²⁴

. السلع الميسرة و السلع التسوق والسلع الخاصة، ويتصف سوق السلع الاستهلاكية بمجموعة من المميزات:²⁵

. الانتشار الجغرافي الواسع للمتعاملين، إن لغة الحديث مع المستهلك المرتقب تعتمد بقدر كبير على الدوافع العاطفية.

. إن قيمة المشتريات قليلة القيمة نسبيا في المرة الواحدة، ولا تمثل سوى هامش ربح قليل.

المحور الثاني: الطريقة المنهجية والأدوات المستخدمة:

1- **مجتمع وعينة الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في عينة عشوائية أخذت من سكان بلديات ولاية المدية وهذا عن طريق الاستقصاء بتوزيع الاستبانة على جميع فئات المجتمع المختلفة، والتي بلغ عدد أفرادها 250 فرد، وهذا ما تمكنا من جمعه والذي استجاب إلى الاستبانة، تم استرجاع 228 استبانة صالحة للتحليل أي بنسبة استرجاع قدرت ب 91.2% وهي نسبة جيدة بسبب أن أغلب الاستبانات تم استرجاعها في نفس وقت توزيعها مباشرة مع أفراد العينة.

2- **متغيرات الدراسة:** احتوت الدراسة على متغيرين إثنيين، محددات السلوك الاستهلاكي كمتغير مستقل، وقرار الشراء كمتغير تابع.

3- **طرق جمع البيانات:** اعتمد الباحثان في جمع المعلومات والبيانات على مختلف المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العملية المختلفة، كما تم الحصول على البيانات الأولية الخاصة بالجانب التطبيقي عن طريق الاستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض.

4- **أداة الدراسة:** في إطار العمل الميداني ومن أجل الحصول على نتائج دقيقة للعينة المدروسة، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات المنهجية المناسبة لكل مرحلة من مراحل البحث وتمثلت في المقابلة والاستبيان، مع استخدام برنامج الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج، وقد تم إعداد استبانة موجهة لأفراد عينة الدراسة قصد معرفة سلوكهم الشرائي في شهر رمضان، وضم 17 عبارة، وقد تم بناؤه بالاعتماد على الجانب النظري للدراسة وعلى الدراسات السابقة، أما المقابلة فقد تم استخدامها تديما للاستشارة في جمع البيانات اللازمة وهذا عند ما نجد اشخاص غير ملمين بالموضوع بشكل جيد والخاص بموضوع الدراسة.

5- **الأساليب الإحصائية المستخدمة:** من أجل تحليل نتائج الاستبانة تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS²²)، كما اعتمدنا على الأساليب الإحصائية التالية: (التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحراف المعياري، معامل الثبات الداخلي ألفا كرونباخ، معامل ارتباط بيرسون، استخدام معامل الانحدار المتعدد).

6- صدق وثبات أداة الدراسة: قبل مرحلة تحليل الاستبيان واستخلاص النتائج تم عرضها على عدد من المحكمين ذوي الخبرة والتخصص في المجال، وذلك من أجل التحقق من وضوح العبارات وصدق محتواها ومدى تناسق العبارات مع محاور الدراسة وأبعادها.

الجدول رقم (01): معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Corrélation) للأبعاد بالدرجة الكلية للاستمارة

المحور	الدرجة الكلية
العوامل الثقافية	**0.72
العوامل النفسية	**0.59
الأسرة	**0.57
قرار الشراء	**0.83

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss22

ولمعرفة مدى اتساق العبارات وصدقها، تم حساب معامل الارتباط بيرسون (Pearson Corrélation) بين درجة كل عبارة بالنسبة للمحور الذي تنتمي إليه وبين درجة كل محور بالاستمارة ككل أو ما يعرف بصدق الاتساق البنائي، وذلك ما يوضحه الجدول رقم (01) والذي يوضح أن درجة قيم معاملات ارتباط كل محور من المحاور بالدرجة الكلية للاستمارة موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل، مما يدل على اتساق وصدق عبارات وأبعاد أداة الدراسة وصلاحيتها للتحليل.

أما بالنسبة لثبات الاستمارة تم حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach alpha)، والجدول رقم (02)

الجدول رقم (02): معامل الثبات ألفا كرونباخ

اسم المتغير	محددات قرار الشراء	قرار الشراء	الاستمارة ككل
عدد العبارات	11	6	17
معامل الثبات ألفا كرونباخ	0.74	0.85	0.72

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss

يوضح قيمة ألفا كرونباخ لكامل الاستمارة المقدرة بـ (0.72) وهو معامل مرتفع، في حين بلغت معاملات الثبات لمحاور الاستمارة (0.85) و (0.74) لكلا المحورين، وهي قيم تدل على ثبات عالي للاستمارة ويمكن الاعتماد عليها في الدراسة.

7- خصائص عينة الدراسة: بهدف التعرف على توزيع مفردات الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية، قمنا

بحساب التكرارات والنسب المئوية وكانت النتائج مثلما يوضحها الجدول رقم (03)

جدول رقم (03): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير	البيان	العدد	% النسبة
الجنس	ذكر	173	75.9
	أنثى	55	24.1
العمر	من سنة إلى أقل من 18	24	10.5
	من 18 إلى 35	53	23.2

49.1	112	من 36 إلى 50	المستوى الدراسي
17.1	39	أكثر من 50 سنة	
49.6	113	متوسط وأقل	
27.2	62	ثانوي	
23.2	53	جامعي	المهنة
38.2	87	موظف	
31.6	72	أعمال حرة	
13.6	31	عاطل عن العمل	
16.7	38	أخرى	الدخل
20.6	47	أقل من 20000 دج	
32.0	73	من 20001 إلى 35000	
25.4	58	من 35001 إلى 50000	
21.9	50	أكثر من 50000 دج	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss22

حيث بلغ عدد الذكور 173 فرد من عينة الدراسة في حين بلغ عدد الإناث 55، وذلك بنسب 75.9% و 24.1% على التوالي، أما فيما يخص متغير العمر فقد سُجّلت أكبر نسبة بالنسبة للأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 36 و 50 سنة وذلك بنسبة 49.1%، كما بلغت نسبة الأفراد المستجوبين والذين ينحصر سنهم ما بين سنة واحدة و 18 سنة 10.5%، في حين كانت نسبة الأفراد الذين يتراوح سنهم ما بين 18 و 35 سنة بـ 23.2%، وفي الأخير الأفراد الأكثر من 50 سنة فقد قُدرت نسبتهم 17.1%، وبالرجوع لبيانات الجدول رقم (03) نجد أن أغلبية أفراد عينة الدراسة لديهم مستوى متوسط وأقل وذلك بنسبة 49.6%، في حين بلغت نسبة المستجوبين ذوي المستوى الثانوي والجامعي 27.2% و 23.2% على التوالي، أما فيما يخص متغير المهنة فقد قُدرت نسبة الأفراد المستجوبين الموظفين 38.2%، و 31.6% بالنسبة للفرد الذين يزاولون أعمالاً حرة، ثم تأتي نسب الأفراد العاطلين عن العمل وباقي أفراد العينة بنسب 13.6% و 16.7% على التوالي، وفي الأخير وبالنسبة لمتغير الدخل، فقد قُدرت نسبة المبحوثين الذين يقل دخلهم عن 20000 دج بـ 20.6%، في حين بلغت نسب الأفراد الذين يتراوح دخلهم ما بين (20001-35000) و(35001-50000) و (أكثر من 50000) بـ 32%، 25.4%، 21.9%، على التوالي.

المحور الثالث: تحليل النتائج ومناقشتها:

1- تحليل نتائج الاستبيان: من خلال الجدول رقم (05) والذي يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة أبعاد المحور الأول والخاص بمحددات السلوك الاستهلاكي لأفراد المجتمع الجزائري خلال شهر رمضان، نجد أن القيمة الإجمالية العامة لفقرات جميع أبعاد متغيرات الدراسة، والتي تبلغ 11 فقرة قد بلغت (3.20) وبانحراف معياري قدره (0.403)، حيث يمكن تفسير هذه النتيجة على أن أفراد العينة المدروسة موافقون بدرجة متوسطة على عبارات هذا المحور، وإذا لاحظنا المتوسطات الحسابية لعبارات المتغير نجد أن أقل المتوسطات الحسابية قد سُجّلت في العبارات رقم (04)، هناك أسباب نفسية تجعل منك تقوم بالعملية

الشرائية خلال شهر رمضان، في حين سُجل أكبر متوسط حسابي في العبارة رقم (06)، أقوم بزيادة الاستهلاك خلال شهر رمضان لأنني البنية الفيزيولوجية تشعر بحاجة الى الزيادة في الاستهلاك ". هذا وبالرجوع إلى الجدول رقم (06) والذي يوضح المتوسطات الحسابية لكافة أبعاد المحور الثاني والخاص باتخاذ قرار الشراء لدى الفئة المستجوبة من أفراد المجتمع الجزائري، نلاحظ أن القيمة الإجمالية العامة لفقرات هذا المحور والتي تبلغ 6 عبارات قد بلغت (3.25) من أصل 5 درجات، أي بنسبة تُقارب (65%) من الدرجة القصوى للمقياس، وانحراف معياري يساوي (0.408) مما يبين درجة التجانس العالية في الإجابات، وهذا ما يفسر أن هناك موافقة متوسطة عن فقرات هذا المحور .

جدول رقم (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات الدراسة حول محور محددات السلوك الاستهلاكي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	هناك علاقة بين العادات والتقاليد الاستهلاكية وكمية الشراء في رمضان	3.28	1.354
2	الدخل الذي احصل عليه والحالة الاقتصادية هي التي تؤثر في السلوك الشرائي خلال شهر رمضان	4.22	1.047
3	ثقافة المجتمع الذي اعيش فيه تفرض على ان اقوم بالاستهلاك طبقا لرتبتهم الثقافية	3.79	1.325
4	هناك اسباب نفسية تجعل منك تقوم بالعملية الشرائية خلال شهر رمضان	1.93	0.824
5	طريقة عرض السلع والعروض المقدمة والتخفيضات لها دور في العملية الشرائية خلال شهر رمضان	2.31	1.274
6	اقوم بزيادة الاستهلاك خلال شهر رمضان لان بنية الفيزيولوجية تشعر بحاجة الى الزيادة في الاستهلاك	4.15	1.098
7	أقوم بالزيادة في الاستهلاك لطبيعة كون جميع افراد المجتمع تزيد في الاستهلاك بدورها	3.00	1.078
8	للأولاد تأثير في العملية الشرائية خلال شهر رمضان	3.42	1.429
9	للزوجة تأثير في العملية الشرائية خلال شهر رمضان	3.07	1.225
10	للأولاد والزوجة معاً تأثير في العملية الشرائية خلال شهر رمضان	3.72	1.392
11	للأسرة كاملة تأثير في العملية الشرائية خلال شهر رمضان	2.33	1.264
	المتوسط الكلي لمحددات السلوك الاستهلاكي	3.20	0.403

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss22

جدول رقم (06): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مفردات الدراسة حول محور قرار الشراء

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أنت من يقوم بعملية الشراء طوال السنة	4.09	1.079
2	هناك تغير واضح في عملية الشراء ككل خلال شهر رمضان	3.58	1.450
3	هناك تغير واضح في عملية الشراء السلع الاستهلاكية غير المعرة خلال شهر رمضان	3.54	1.415
4	زيادة الاستهلاك في شهر رمضان تكون بنسبة كبيرة	4.20	1.191
5	زيادة الاستهلاك في شهر رمضان تكون بنسبة متوسطة	2.81	0.956
6	زيادة الاستهلاك في شهر رمضان تكون بنسبة منعدمة	1.31	0.653
	المتوسط الكلي لمحددات لقرار الشراء	3.25	0.408

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss22

جدول رقم (07): تحليل العلاقة بين محددات السلوك الاستهلاكي وقرار الشراء

البيان	(R معامل الارتباط)	(R ² معامل التحديد)	SIG مستوى المعنوية
محددات السلوك الاستهلاكي	0.803	0.644	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss22

نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغت (3,80%) وهو ما يُفسر أن هناك علاقة طردية إيجابية قوية بين المتغير المستقل (محددات السلوك الاستهلاكي) والمتغير التابع (قرار الشراء).

جدول رقم (08): الانحدار المتعدد لاختبار تأثير محددات السلوك الاستهلاكي على قرار الشراء

SIG	T قيمة	B قيمة	المتغيرات المستقلة	معنوية النموذج			R ²	R
				SIG	F	ddl		
0,000	4,373	0,609	Constant	0,000	135,278	3	0,644	0,803
0,000	4,228	0,118	عوامل ثقافية					
0,000	16,462	0,711	عوامل نفسية					
0,000	5,712	0,247	عامل الأسرة					

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss22

2- اختبار فرضيات الدراسة : من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة، سيتم استخدام أسلوب تحليل الارتباط لمعرفة طبيعة العلاقة بين (محددات السلوك الاستهلاكي) والمتغير التابع (قرار الشراء)، وأسلوب تحليل

الانحدار المتعدد لمعرفة درجة تأثير كل بعد من أبعاد محددات السلوك الاستهلاكي على قرار الشراء لدى المستهلك كما يلي:

- اختبار الفرضية الأولى: "توجد علاقة طردية بين محددات السلوك الاستهلاكي وقرار الشراء لدى المستهلك.

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (07) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغت (3,80%) وهو ما يُفسر أن هناك علاقة طردية إيجابية قوية بين المتغير المستقل (محددات السلوك الاستهلاكي) والمتغير التابع (قرار الشراء). وهذا ما يُثبت صحة الفرضية الأولى، والتي تنص على أن هناك علاقة طردية بين محددات السلوك الاستهلاكي وقرار الشراء لدى المستهلك.

- اختبار الفرضية الثانية: نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (08) الذي يوضح العلاقة بين محددات السلوك الاستهلاكي مجتمعة و قرار الشراء إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات السلوك الاستهلاكي مجتمعة على المتغير التابع (قرار الشراء)، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (135,278) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة (0,05)، كما أن السلوك الاستهلاكي بأبعاده الثلاثة مجتمعة قد فسر (64,4%) من التغيرات الحاصلة في قرار الشراء لدى الفئة المستجوبة، مما يعني أن (64,4%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (قرار الشراء) مصدرها المتغير المستقل (محددات السلوك الاستهلاكي مجتمعة)، بينما النسبة المتبقية فمصدرها متغيرات أخرى غير واردة في هذا النموذج.

كما أن مستوى المعنوية (SIG=0.000) هي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وهنا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمحددات السلوك الاستهلاكي مجتمعة على المتغير التابع (قرار الشراء).

- اختبار الفرضية الثالثة: نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (08) الذي يوضح العلاقة بين محددات السلوك الاستهلاكي مجتمعة وقرار الشراء، إلى وجود أثر للعوامل الثقافية على المتغير التابع (قرار الشراء)، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (4,373) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ ، كما بلغت قيمة معامل الانحدار β الذي يحدد قيمة التأثير بقيمة (0,118) وهذا يعني أن الزيادة بقيمة واحد في بعد العوامل الثقافية يؤدي إلى الزيادة في مستوى قرار الشراء بقيمة (11,8%).

كما أن مستوى المعنوية (SIG=0.000) هي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وهنا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الثقافية على المتغير التابع (قرار الشراء).

- اختبار الفرضية الرابعة: نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (08) الذي يوضح العلاقة بين محددات السلوك الاستهلاكي مجتمعة وقرار الشراء، إلى وجود أثر للعوامل النفسية على المتغير التابع (قرار الشراء)، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (16,462) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ ، كما بلغت

قيمة معامل الانحدار β الذي يحدد قيمة التأثير بقيمة (0,711) وهذا يعني أن الزيادة بقيمة واحد في بعد العوامل النفسية يؤدي إلى الزيادة في مستوى قرار الشراء بقيمة (1,71%) .

كما أن مستوى المعنوية (SIG=0.000) هي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وهنا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل النفسية على المتغير التابع (قرار الشراء).

- اختبار الفرضية الخامسة : نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (08) الذي يوضح العلاقة بين محددات السلوك الاستهلاكي مجتمعة و قرار الشراء، إلى وجود أثر لعامل الأسرة على المتغير التابع (قرار الشراء)، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (5,712) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ ، كما بلغت قيمة معامل الانحدار β الذي يحدد قيمة التأثير بقيمة (0,247) وهذا يعني أن الزيادة بقيمة واحد في بعد عامل الأسرة يؤدي إلى الزيادة في مستوى قرار الشراء بقيمة (7,24%) .

كما أن مستوى المعنوية (SIG=0.000) هي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وهنا يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعامل الأسرة على المتغير التابع (قرار الشراء).

. اختبار الفرضية السادسة: نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (08) الذي يوضح العلاقة بين محددات السلوك الاستهلاكي مجتمعة وقرار الشراء، أن العوامل النفسية هي أهم محدد بالنسبة لقرار الشراء لدى أفراد المجتمع الجزائري خلال شهر رمضان المبارك نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة، وهذا ما ينفي الفرضية المقترحة على أن الأسرة هي أهم محدد بالنسبة لقرار الشراء لدى أفراد المجتمع الجزائري في شهر رمضان.

الخاتمة

بالرغم من الدراسات العديدة والمتواصلة في مجال سلوك المستهلك من طرف المختصين والباحثين في الشق الاقتصادي والتسويقي أو في الشق النفسي والاجتماعي الفلسفي لا يزال هذا الموضوع يكتنفه الكثير من الغموض وعدم الدقة، وهذا لما ذكرناه آنفا على أنه يتعلق بالسلوك السيكلوجي للفرد، وما ينطوي عليه من تغير مستمر وعدم الاستقرار، وهو خاضع غالبا للظروف المحيطة بالفرد.

ولكن وبالرغم من ذلك يمكن القول انه في دراستنا هذه أننا قد ساهمنا ولو بجزء بسيط في الكشف وايضاح جانب من الجوانب المرتبطة بالعملية الاستهلاكية للأفراد، فقد بينا أن للعوامل الثقافية والنفسية والاسرة مجتمعة أثر بالغ في التأثير على السلوك الشرائي للأفراد خلال شهر رمضان والتغير الملحوظ في العملية الشرائية، وزيادة كمية الاستهلاك نحو السلع الاستهلاكية غير المعمرة.

وكذلك خلصنا الى أن الزيادة الواضحة والجلية في الاستهلاك خلال شهر رمضان تعود لأسباب نفسية بالدرجة الأولى أكثر منها ثقافية أو اجتماعية وحتى أفراد الأسرة لم يكن لهم الدور البالغ في ذلك، وعليه الاستهلاك الذي يشهد تغيراً نحو الزيادة من قبل الفرد غالباً ما يرجع الى الأسباب السيكولوجية النفسية. ومن خلال نتائج المتوصل إليها يمكن أن نخرج بجملة من الاقتراحات التالية:

- على رجال التسويق الانتباه أكثر الى ما يطلبه الفرد من خلال الشعور الذي ينتج من حالته النفسية.
- كذلك للعوامل الثقافية دور لا بأس به وخاصة في المناسبات، لذلك وجب على القائمين على العملية التسويقية الاخذ بعين الاعتبار العادات والتقاليد بنوع من الجدوية.
- يجب الأخذ بعين الاعتبار أن الطلب المفاجئ والغير مبرر أحياناً خلال المناسبات الدينية للسلع الاستهلاكية غير المعمرة لا ينس الطلب على السلع المعمرة، وهذا راجع للفروق الكثيرة والواضحة بين النوعين.

قائمة الهوامش والمراجع

- 1 - محمد الزبادات وآخرون، تحليل أثر أنماط السلوك الشرائي واتجاهاته في اختيار المراكز التجارية والسلع الاستهلاكية في الأردن- دراسة تطبيقية على محافظة البلقاء، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2010، ص1122.
- 2- محمد الزبادات وآخرون، تحليل أثر أنماط السلوك الشرائي واتجاهاته في اختيار المراكز التجارية والسلع الاستهلاكية في الأردن- دراسة تطبيقية على محافظة البلقاء، مجلة الجامعة الإسلامية، مرجع سابق، ص1122.
- 3- فليح حسن خلف، الاقتصاد الجزئي، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن. 2007. ص 143.
- 4- Runyon - Consumer Behavior, Charle Merrill - Publishing Company, 1980, p. 48.
- 5- Engel, James F., David T. Kollat, and Roger D. Blackwell. "Consumer behavior. New York: holt, rinehart and winston." Inc. Engel2Consumer Behavior1973 , P.5.
- 6- رضوان المحمود العمر، مبادئ التسويق، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2005، ص146.
- 7 - محمد إبراهيم عبيدات، سلوك المستهلك، دار وائل للنشر. عمان. 2001. ص 15.
- 8 - Zaltman - Consumer Behavior, John Wiley, 1979, p. 6.
- 9 - احسان دهنس جلاب، هاشم فوزي دباس العبادي، التسويق وفق منظور فلسفي ومعرفي معاصر، ط 1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010 ص 211.
- 10 - Jean-yves, Oliver Garnier ,dictionnaire d'économie et sciences sociaux. Edition hartier, paris, 2002, p113.
- 11 - سمر توفيق صبرة، مبادئ التسويق، مدخل معاصر، دار الإعصار العلمي للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 100.
- 12 - حميد فثيت، دور إدارة المعرفة التسويقية في إبداع المنتج-دراسة حالة عينة مؤسسات إنتاجية جزائرية- اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، غير منشورة 2014، ص118.
- 13- شريف احمد شريف العاصي، التسويق النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، عمان، الأردن 2006، ص180.

- 14 - Newman - On Knowing the Consumer, John Wiley and sons Inc., New York, 1966, p. 23 - 37.
- 15 - زيد بن محمد الرماني، الرؤية الإسلامية للسلوك المستهلك، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، دار طريق للنشر والتوزيع، الرياض 2001، ص - ص، 20-21. نقلا عن Zaltman and wallendor -Consumer Behavior - Basic Findings and Management Implications, 2 Edition, John Wiley and Sons Inc., New York, 1983, p. 445
- 16 - زيد بن محمد الرماني، الرؤية الإسلامية للسلوك المستهلك، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، دار طريق للنشر والتوزيع، الرياض 2001، ص35. نقلا عن: F.Khan - "Macro Consumption Function in an Islamic Frame Work". In Journal of Research Islamic Economics, Jeddah Winter 1404, Vol. 1. No. 2, p. 3 - 10, and M. Igbal "Zakah, Moderation and search, Islamic Economics, Jeddah, Sumer, 1405, Vol. 3. No. 1, p 50 - 56.
- 17 - عمر بن فيحان المرزوقي، ضوابط تنظيم الاستهلاك في الاسلام، مجلة الشريعة والقانون، العدد 34، الامارات العربية المتحدة، 2008، ص28.
- 18 - زيد بن محمد الرماني، الرؤية الإسلامية للسلوك المستهلك، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، دار طريق للنشر والتوزيع، الرياض 2001، ص33.
- 19 - صغير احمد محمد الانصاري، صوم يوم الشك، مقال في مجلة الجمعية الفقهية السعودية، العدد 11، الرياض، 2011، ص73. نقلا عن: الصحاح 1970/5، القاموس المحيط 143/4، لسان العرب 244/15، وغريب الحديث لأبي عبيد 327/1.
- 20 - صغير احمد محمد الانصاري، صوم يوم الشك نفس المرجع: نقلا عن: غريب الحديث لأبي قتيبة 40/1.
- 21 - صغير احمد محمد الانصاري، صوم يوم الشك نفس المرجع: نقلا عن التعريفات للجرجاني 178/1 والموسوعة الفقهية الكويتية 7/28، والذخيرة للقرائي 485/2.
- 22 - صغير احمد محمد الانصاري، صوم يوم الشك نفس المرجع: نقلا عن الاشراف 3 107/ باب وجوب صوم رمضان.
- 23 - ناجي المعلا، رائف توفيق، أصول التسويق مدخل تحليلي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية 2005 عمان الأردن، ص159.
- 24 - محمد سعيد عبد الفتاح، التسويق، دار النهضة العربية للنشر، بيروت لبنان، 1983، ص101.
- 25 - طلعت اسعد عبد الحميد، التسويق الابتكاري الطريق إلى الربح المتوازن في كل العصور، دار الفجر، القاهرة مصر، 2008، ص154.

دور اقتصاد المعرفة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- دراسة ميدانية -

* د بن زكورة العونية

** د/ سعيدي فاطمة الزهراء

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر اقتصاد المعرفة على الأداء في المؤسسات الاقتصادية. لذلك سنحاول تحديد مفهوم اقتصاد المعرفة ومؤشراته، وكذا تقديم الإطار النظري للأداء في المؤسسة الاقتصادية ومعايير قياسه، بهدف إبراز علاقة اقتصاد المعرفة بمكونات الأداء في المؤسسة. تمحورت دراستنا حول العلاقة بين محددات اقتصاد المعرفة، المتمثلة في التعلم والرضا الوظيفي للعاملين، والعمليات الداخلية من إبداع وابتكار، مع أداء المؤسسة. اعتمدنا من أجل ذلك على منهج وصفي تحليلي بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية في تحليل البيانات والمعطيات، لإبراز أهمية اقتصاد المعرفة في التأثير الإيجابي على كفاءة وفعالية العمليات الداخلية للمؤسسة، الأمر الذي يسمح بتحقيق الرضا الوظيفي للعاملين والرفع من مستوى أدائهم.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، أداء المؤسسة، الرضا الوظيفي، معايير الأداء.

Résumé :

Cette étude vise à faire la lumière sur l'impact de l'économie du savoir sur la performance des entreprises économiques. Nous essayerons de définir le concept des indicateurs d'économie du savoir, ainsi que le cadre conceptuel de la performance dans l'entreprise économique et les normes mesurées, en vue de l'accentuation de la relation de l'économie du savoir et les composants de performance dans l'entreprise.

Notre étude s'est concentrée sur la relation entre les déterminants de l'économie du savoir, la tâche d'apprentissage et la satisfaction au travail des salariés, les processus internes de créativité et l'innovation, avec la performance de l'entreprise.

Nous avons utilisé l'approche descriptive basée sur le programme SPSS pour mettre en évidence l'importance de l'économie du savoir dans l'impact positif sur l'efficacité des opérations internes de l'entreprise, qui permet de réaliser la satisfaction au travail pour les travailleurs.

Mots clés: économie du savoir, la performance de l'organisation, la satisfaction au travail, les normes de performance.

* بن زكورة العونية، أستاذة محاضرة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر

** سعيدي فاطمة الزهراء، أستاذة محاضرة قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر

مقدمة:

تسعى المؤسسة الاقتصادية في ممارستها لنشاطها إلى تحسين أدائها مع الأخذ بعين الاعتبار تحديات وتغيرات البيئة المحيطة بها. حيث توجهت هذه الأخيرة إلى تبني ما يسمى باقتصاد المعرفة، بهدف تدريب وتأهيل رأس المال البشري فيها من أجل إحداث التغيير في جميع المستويات.

يسمح اقتصاد المعرفة ببناء قاعدة معرفية خاصة بكل مؤسسة، تستعمل في تنمية وتطوير عمليات التسيير فيها وذلك من خلال الانتقال بالإنتاج من الدائرة الكمية إلى النوعية بالاعتماد على التكنولوجيا لتحقيق الإبداع والابتكار. على هذا الأساس يتم طرح الإشكالية التالية:

هل لاقتصاد المعرفة أثر على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

للإجابة على هذه الإشكالية، قسمنا الدراسة إلى النقاط التالية:

- مدخل مفاهيمي حول الأداء وعلاقته بالمؤسسة الاقتصادية
- اقتصاد المعرفة وعلاقته بالأداء
- دراسة ميدانية لعلاقة اقتصاد المعرفة على أداء المؤسسة

أولاً: مدخل مفاهيمي حول الأداء وعلاقته بالمؤسسة الاقتصادية

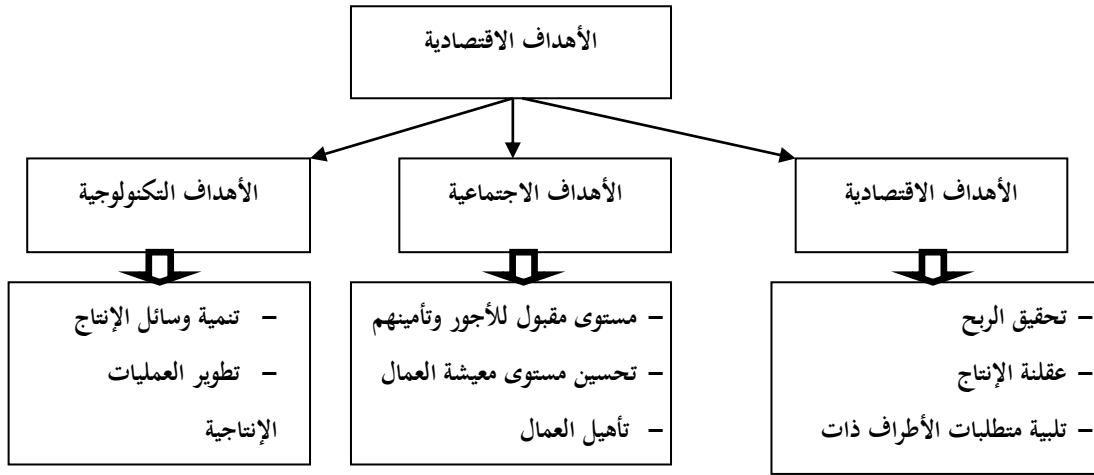
تعتبر المؤسسة الاقتصادية خلية إنتاج يتم فيها تجميع وتوليف بعض العناصر الاقتصادية، وتعتبر أيضاً مجالاً وظيفياً للتعبير عن الأداء والقدرات الفكرية والتصورية والإبداعية في ميدان إنتاج السلع وتقديم الخدمات، ولهذا تمثل أداة في إحداث التنمية والتقدم في أي اقتصاد كان.

فالمؤسسة الاقتصادية هي الكائن الحي كونها تمثل إطاراً منظماً للقاء وتفاعل مجموعة من الوظائف المتأتية من مجموعة من الوسائل المادية والجهود البشرية في سبيل تلبية الطلب، وهي تخضع في دورانها إلى منطقتي التأثير والتأثر، أي على نظام علاقات التكيف والاندماج مع محيطها فيما يخص تحديد الأهداف وتخصيص الموارد وتنفيذها، من خلال أدائها المحقق في ظل المعرفة الهائلة التي يشهدها العالم في مجال الاتصال والمعلومات.

1- عموميات حول المؤسسة الاقتصادية: تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية والمحور الأساسي الذي يدور حوله أي اقتصاد حيث تهدف من خلال وظائفها المختلفة إلى بلوغ وتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها. تعددت مفاهيم هذه الأخيرة وذلك بتعدد المعايير المعتمدة في ذلك، فنجد معيار الهيكل، طبيعة النشاط، المعيار القانوني، عليه فان اعتماد تعريف ما يركز على الغرض من استعمالها. تتمحور أسباب الاختلاف في إيجاد تعريف موحد في 1:

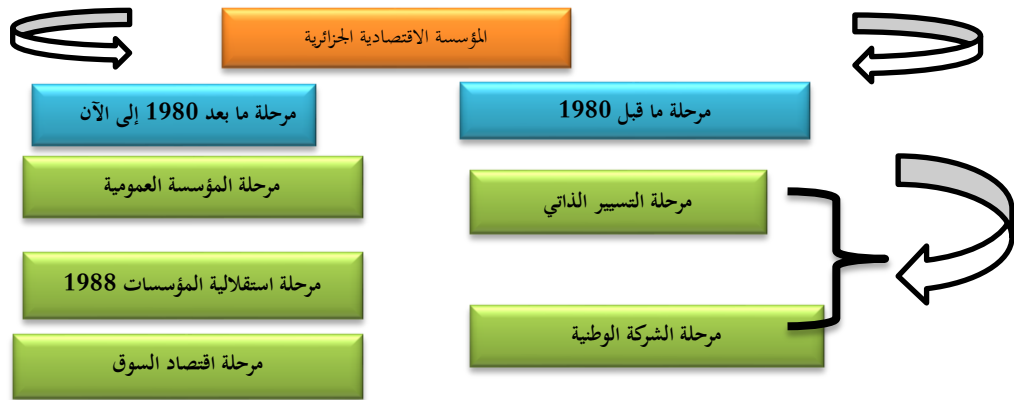
- التطور المستمر للمؤسسة الاقتصادية فيما يخص تنظيمها، وشكلها القانوني،

- تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية، باختلاف أنواعها، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أماكن مختلفة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات والاحتكارات.
- اختلاف الاتجاهات الاقتصادية و الإيديولوجية ، حيث أدى ذلك إلى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين .
- أ- مفهوم المؤسسة:** تتعدد تعريفات المؤسسة الاقتصادية فنجد:
- المؤسسة الاقتصادية هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين و شراء و بيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت المؤسسة من أجلها.²
- تعرف على أنها كل نظام اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معيّن، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج آخر، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي يوجد فيه وتبعاً لحجم ونوع نشاطه.³
- المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي وبيعها بطريقة فعالة بهدف تلبية رغبات كل من المستهلكين والملاك، وبهذا تؤثر على الإنتاج والإنتاجية وكذلك الفعالية والأداء.⁴
- ب- خصائصها:** للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق و صلاحيات أو من حيث واجباتها و مسؤولياتها .
- القدرة على الإنتاج و أداء الوظيفة و تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها.
- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء في ظل تمويل كافي و ظروف سياسية مواتية و عمالة كافية بالإضافة إلى التجاوب مع تغيرات المحيط .
- التحديد الواضح للأهداف و السياسة و البرامج و أساليب العمل.
- تحديد الموارد المالية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة .
- ضرورة تأقلمها مع البيئة التي تعمل فيها حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، من جهة، وكذا خدمة هذه البيئة من جهة أخرى.
- أن تملك القدرة على تلبية متطلبات العميل المتغيرة باستمرار و كذا تحقيق تكاملها الاقتصادي على الصعيد الوطني.



ج- نبذة تاريخية عن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

تمثل المؤسسة الاقتصادية محورا للتنمية الاقتصادية، لذلك وجب الاهتمام بنشأتها وكذا أساليب إدارتها حتى تتمكن من تحقيق الدور المنوط بها ، بناء على ذلك فقد ارتبط ظهور المؤسسة الاقتصادية في الجزائر بعدة مراحل، ساهمت في بناء نموذج المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. عرفت المؤسسة الجزائرية مرحلتين أساسيتين، مرحلة ما قبل 1980 ومرحلة ما بعد 1980 إلى حد الآن، أين مرت بمجموعة من الإصلاحات خلال كل مرحلة⁵.



بعد استقلال الجزائر، تم الاعتماد على التسيير الذاتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي خلفها المعمورين ورائهم، بعدها مرت الجزائر بما يسمى التصحيح الثوري أين تم تكوين الشركات الوطنية التي اعتبرت آنذاك أداة لتحقيق إستراتيجية التنمية الوطنية وذلك من خلال التدخل المباشر للدولة في تسييرها. أما بعد 1980، فكانت البداية بتشكيل المؤسسة العمومية كنمط جديد الهدف منه هو إشراك العمال في التسيير وأصبحت المؤسسة

الاشتراكية التابعة للقطاع العام مع مساهمة العمال في التسيير والإدارة وهو ما يعبر عن النمط الاشتراكي للمؤسسة.

نظرا للفشل الذي تعرضت له المؤسسة العمومية في الجزائر نتيجة عدم الكفاءة في التسيير وكذا البيروقراطية وضعف المؤهلات البشرية، كان لزاما عليها المرور إلى إعادة هيكلتها كإجراء لإعادة النظر في طرق وأساليب تنظيمها وتسييرها. خلال سنة 1988، مرت المؤسسة العمومية الجزائرية نحو الاستقلالية وهي من أهم المراحل التي مرت بها والتي مهدت للدخول في اقتصاد السوق والذي برزت بوادره من خلال قانون النقد والقرض 90-10.

2- الأداء في المؤسسة الاقتصادية:

ارتبط مفهوم نشاط المؤسسة الاقتصادية بمستوى أدائها، بهذا احتلت هذه العلاقة مكانة هامة في دراسات العديد من الباحثين في مجال علوم التسيير. فالأداء يمثل الدافع الأساسي في بقاء واستمرارية أي وحدة اقتصادية.

أ- مفهوم الأداء: اختلف تعريفه باختلاف العناصر المحددة له، ومن بين التعريفات نجد⁶:

- تعريف الأداء حسب **A.Kherakhem**: ويرى هذا المفكر بان الأداء هو تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، وهذا يعني القيام بمجموعة من الأعمال من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، ومن خلال هذا التعريف نجد إن الأداء يكمن في الأعمال والنشاطات التي تقوم بها المؤسسة من اجل بلوغ أهدافها.

- تعريف الأداء حسب **Miller et Bromily**: يرى هذان الكاتبان أن الأداء هو النتيجة المحصلة عن استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية و استغلالها بكفاءة وفاعلية وعقلانية وبصورة تمكنها من الوصول إلى أهدافها المسطرة، ومن هنا يمكننا استخلاص بأن التعريف اعتمد على عنصرين هما أداء المؤسسة في استغلال العناصر والكفاءات التي تمتلكها.

- أما **D. Kaisergruber et J. handrieu**: فيرى بأن الأداء يعبر عن إصدار حكم عن الشرعية الاجتماعية لنشاط معين،وهنا نرى بأن الأداء مرتبط بالمعرفة الاجتماعية وهذا ما يؤدي إلى اكتساب قبول اجتماعي واسع اتجاه الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة.

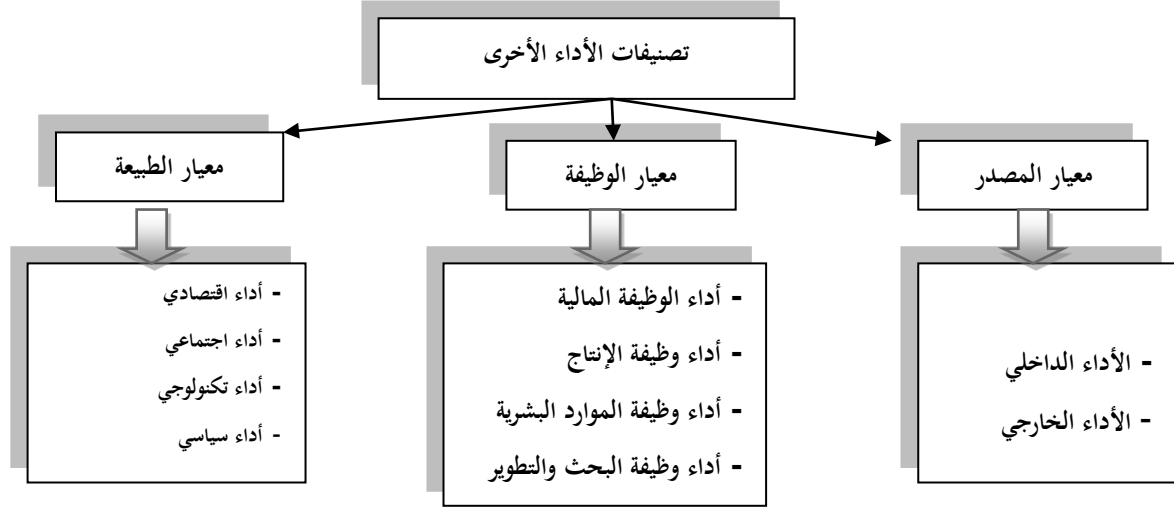
- أما **Ph. LORRINO** فيرى بأن الأداء يمثل الفرق بين القيمة المقدمة للسوق v ومجموع القيم المستهلكة Ci و هي تكاليف مختلف الأنشطة المعمول بها، فبعض الوحدات تعتبر مستهلكة للموارد وتؤثر بالسلب فالأداء الكلي عن طريق تكاليفها والبعض الآخر يعتبر مراكز ربح بالنسبة له، ولكن في نفس الوقت تعتبر مصدر عوائد وتسهم بهامش في الأداء الكلي للمؤسسة، ويمكن تفسير ذلك بالمعادلة التالية:

الأداء الكلي للمؤسسة = هوامش مراكز الربح - تكاليف مراكز التكلفة.

ب- أصناف الأداء: يعتمد نوع الأداء عموما، على الهدف المسطر من طرف المؤسسة وبهذا يمكن تقسيمه إلى:

- الأداء الكلي: يعبر عن النتائج والانجازات المحققة داخل المنظمة نتيجة تفاعل جميع الأنشطة والأنظمة فيها، سواء كانت رئيسية أو فرعية وذلك بالوصول إلى الأهداف المسطرة ضمن إستراتيجية المؤسسة⁷.

- الأداء الجزئي: يتجسد على مستوى الأقسام الفرعية للمؤسسة و هي الأخرى تنقسم بدورها إلى عدة فروع أو وظائف و التي تتمثل في وظيفة الشراء ووظيفة التمويل ووظيفة الإنتاج.... وغيرها من الوظائف الأخرى⁸ يمكن تصنيف الأداء لمعايير أخرى مثل، المصدر، الوظيفة والطبيعة وهذا ما يوضحه الشكل أدناه⁹:



عموما ، أداء المؤسسة يعتمد على العلاقة بين الموارد المتاحة فيها والنتائج المحققة. بناء على هذا فهو ينقسم إلى:

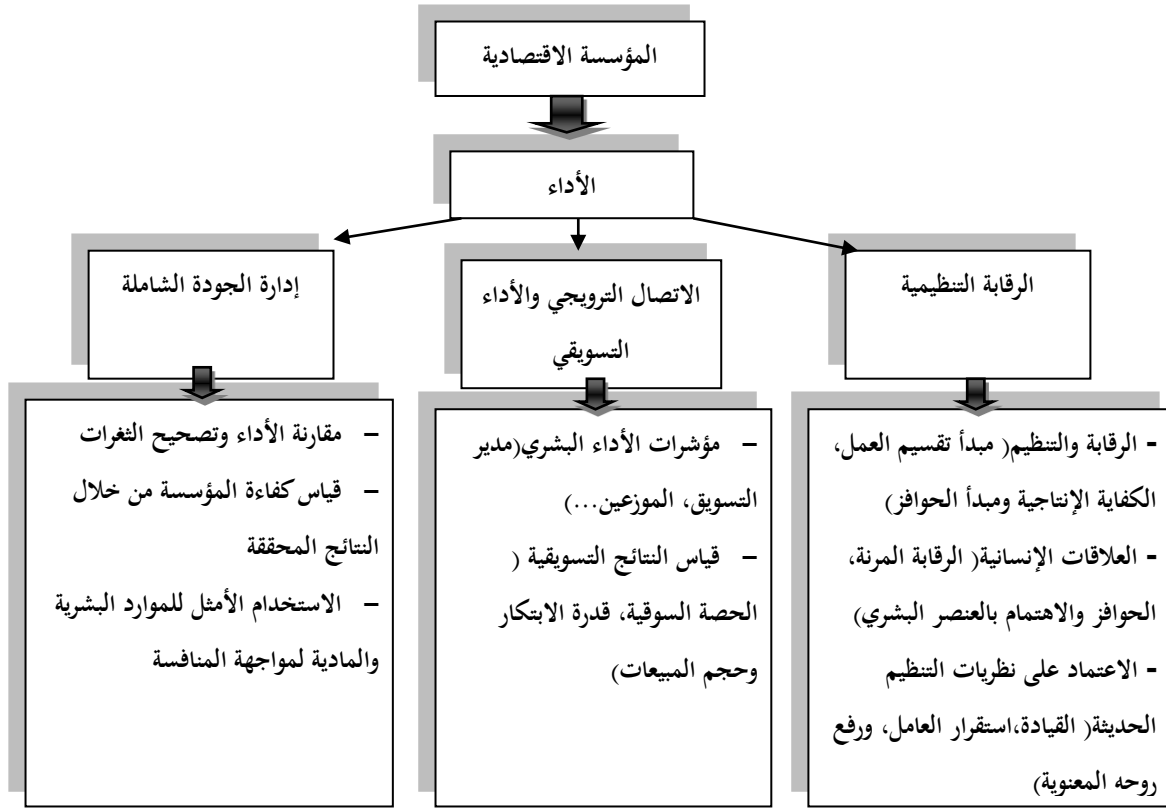
- **الأداء الداخلي:** يعبر عن مستوى التجانس بين الموارد المتاحة داخل المؤسسة للوصول إلى النتائج المسطرة، وهو قسمان أداء تقني، يختص بالاستخدام الأمثل للاستثمارات. الأداء المالي يختص بالاستخدام الأمثل للموارد المالية.
- **الأداء الخارجي:** يعبر عن نشاط المؤسسة في ظل محيط تنافسي. أي مدى قدرة الموارد المتاحة في المؤسسة على تحقيق النتائج في ظل متغيرات البيئة . يمكن تعريف الأداء بالعلاقة التالية:

$$\text{الأداء} = \text{الفعالية} + \text{الكفاءة}$$

- **الكفاءة efficacy:** هي الكيفية المثلى في استعمال الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المسطرة. فالكفاءة تربط بين الأهداف والوسائل. الكفاءة هي الوسيلة المتبعة للوصول إلى النتائج

- **الفعالية efficience:** هي العلاقة بين النتائج المحققة والنتائج المقدره وهي مؤشر القدرة على البقاء، فالفعالية تربط بين النتائج والأهداف. الفعالية هي الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المسطرة.

3- **علاقة الأداء بالمؤسسة الاقتصادية:** تعتمد هذه الأخيرة على علاقة المؤسسة بمختلف الأطراف التي تتعامل معها وتتضح جليا من خلال أسلوب التسيير والنتائج المحققة. يمكن شرح هذه العلاقة بالمخطط التالي¹⁰:



ثانيا: اقتصاد المعرفة وعلاقته بالأداء

عرف تنظيم المؤسسة الاقتصادية العديد من التطورات، سمحت بتبني مفاهيم وأساليب جديدة. يتعلق الأمر بإدارة المعرفة في المؤسسة والذي يعتبر نظام متكامل لإدارة وتفعيل كل أصول المشروع بما في ذلك البيانات، القواعد والإستراتيجيات وكذا مهارات العمال وخبراتهم. سمحت عملية إدارة المعرفة بالمرور من نظام الاقتصاد التقليدي إلى نظام اقتصاد المعرفة.

1- ماهية اقتصاد المعرفة: يمكن تعريفه على أنه علم الندرة **Scarcity Science**، أي العلم الذي يدرس الخيارات في عالم الندرة وهو يعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا. يسمح اقتصاد المعرفة بتحقيق الوفرة كون أن الاعتماد على التكنولوجيا ولا سيما الرقمية منها يؤدي إلى تخفيض التكلفة الحديثة، أي أن تكلفة النسخ اللاحقة لأي عملية يكون أقل من النسخة الأولية حتى أنه يقترب من الصفر وبهذا يتحقق مبدأ الوفرة. وردت عدة تعاريف لاقتصاد المعرفة نذكر منها¹¹:

← هناك تسميات عديدة أطلقت على اقتصاد المعرفة و التي أشار إليها الباحث **Thomas** كإقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، الافتراضي، الاقتصاد الإلكتروني، اقتصاد الويب، الاقتصاد الشبكي، اقتصاد اللاملموسات، اقتصاد الخبرة.

← يعرف باركين اقتصاد المعرفة على أنه " دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف وتعلم المعرفة والحصول على ما يعرفه الآخرون.

← عرفه مؤتمن بأنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها، بالاعتماد على المعلومات الثرية والتكنولوجيا المتطورة واستخدام العقل البشري كرأس مال، توظيف البحث العلمي وتنظيم المحيط الاقتصادي ليصبح أكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة والتكنولوجيا وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة.

← نموذج رومر: **Romer 1998** ويعتبر من نماذج النمو الأكثر واقعية، ينطلق من محاولة تقديم تفسير عملية تراكم المعرفة والتطور التكنولوجي الذي يدفع بالبحث عن الربح وذلك من خلال بيع براءات الاختراع وتوصل إلى أن تراكم المعرفة التقنية هي محرك النمو الاقتصادي وان الاقتصاد الذي يخصص نسبة كبيرة من رأس المال للبحث يحقق نمو مرتفع على المدى الطويل.

← وعرفه الكسواني بأنه: " الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه ، يقوم على تنمية الموارد البشرية علميا ومعرفيا كي يتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة معتمدا على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة إستراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي.

2- أهمية وفوائد اقتصاد المعرفة في المؤسسة الاقتصادية: تبرز هذه الأخيرة في تنوع وتطوير تقنيات وأساليب إدارة وتنظيم المؤسسة الاقتصادية مما يسمح بتحسين أدائها وبالتالي نتائجها.

أ- أهمية اقتصاد المعرفة: نذكر ما يلي¹²:

- يساهم في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية مع تخفيض كلفة الإنتاج باستخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.

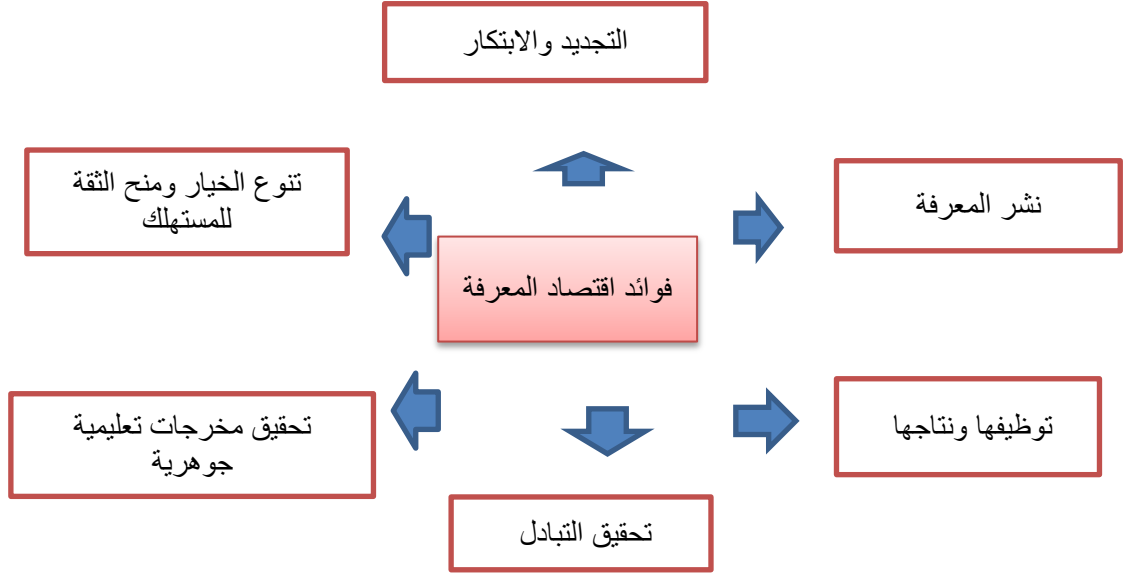
- إسهام مضامين اقتصاد المعرفة في زيادة الإنتاج و الدخل القومي ، التي تساهم في توليد دخل للأفراد سواء بشكل مباشر أو غير مباشر

- خلق مناصب عمل خاصة في المجالات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها هذا الاقتصاد.

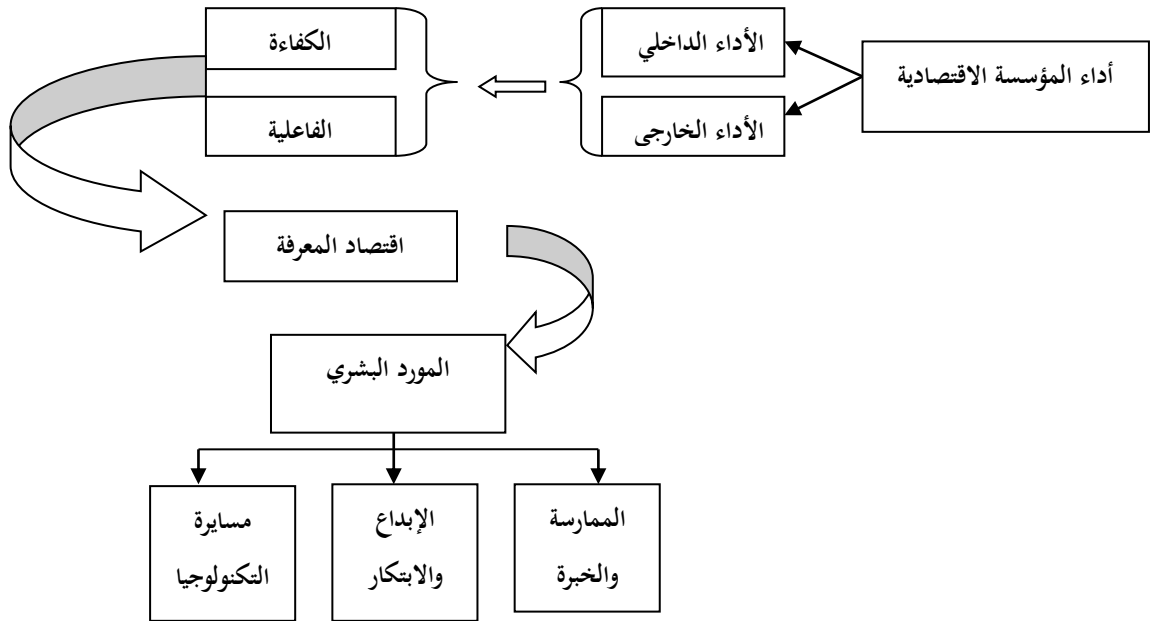
- يساهم في إحداث التجديد في النشاطات الاقتصادية بشكل يسمح بنموها وتطورها وبالتالي استمراريتها.

- يساهم في توفير الأساس المهم و الضروري للتحفيز على التوسع في الاستثمار.

ب- فوائد اقتصاد المعرفة: نذكر مايلي : 13



3- علاقة اقتصاد المعرفة بالأداء في المؤسسة الاقتصادية: تبرز هذه الأخيرة من خلال مساهمة رأس المال الفكري والمعرفي في تنمية وتطوير نشاط المؤسسة الاقتصادية، أي مدى اعتمادها على المهارات الفكرية والإبداعية المتوفرة لدى العنصر البشري فيها لتطوير عملياتها ونشاطها.



ثالثا: دراسة ميدانية لعلاقة اقتصاد المعرفة بالأداء في المؤسسة الاقتصادية

للتعرف على مدى تطبيق اقتصاد المعرفة في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، حاولنا إجراء دراسة ميدانية تعتمد على مقارنة مؤسستين اقتصاديتين.

← الأولى هي المؤسسة الوطنية للدهن وحدة سيق (معسكر)، مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال قدره 164000000 دج وهي تحت وصاية الوزارة منذ استقلالها سنة 1975م. تقوم المؤسسة بإنتاج الدهون بمختلف أنواعها بحيث تقوم بشراء المواد الأولية وتقوم بتحويلها إلى منتجات مصنعة ونصف مصنعة، تقدر قيمة المنتجات تامة الصنع بـ 34000 طن سنويا، أما المنتجات نصف تامة الصنع حوالي 19400 طن سنويا، لتصل القدرة الإنتاجية إلى 53400 طن سنويا، ويقدر عمال الوحدة 274 عامل مندمجون في نظام التسيير والجودة.

← الثانية هي مؤسسة ملبنة الأمير تيزي (معسكر)، تمارس نشاط صناعي وتجاري في نفس الوقت، بحيث يتمثل النشاط الصناعي في إنتاج الحليب ومشتقاته، أما النشاط التجاري يتم من خلال بيع وتوزيع منتجاتها عن طريق الموزعين الخواص على معظم الولايات الغربية. يبلغ رأس مال المؤسسة 257520000 دج، بعدد عمال يقدر بـ 206 عامل لكل المستويات وتوزع على جميع أقسام الوحدة.

1- مجتمع البحث وعينة الدراسة: تمحور مجتمع البحث حول مؤسستين اقتصاديتين لتحليل مشكلة الدراسة، بالاعتماد على توزيع نوعين من الاستبانة، الأولى كانت موجهة لمديري المؤسسة والثانية لعمال كلاهما. تم توزيع خمسة عشر استبيان وتحليله بواسطة الحزم الإحصائية.

2- تحليل الاستبيان: قسم إلى جزأين

استبيان موجه للعمال يضم:	استبيان موجه للمديرين
المعلومات الشخصية محور الأداء (مقومات أداء العاملين، المؤسسة وأداء العاملين) محور أثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي للعاملين	المعلومات الشخصية اقتصاد المعرفة (إنتاج المعرفة، دور اقتصاد المعرفة ومميزاتها) علاقة الأداء باقتصاد المعرفة (اقتصاد المعرفة والعامل البشري، اقتصاد المعرفة والمؤسسة)

3- التحليل الإحصائي والمقارنة بين المؤسستين: تم اعتماد النتائج بناء على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية¹⁴ spss

← قياس الثبات: تم التوصل إلى قيمة الثبات من خلال معامل ألفا كرومباخ والتي كانت كالتالي:

عدد الفقرات	معامل الثبات	المصدقية
12	0.796	0.892

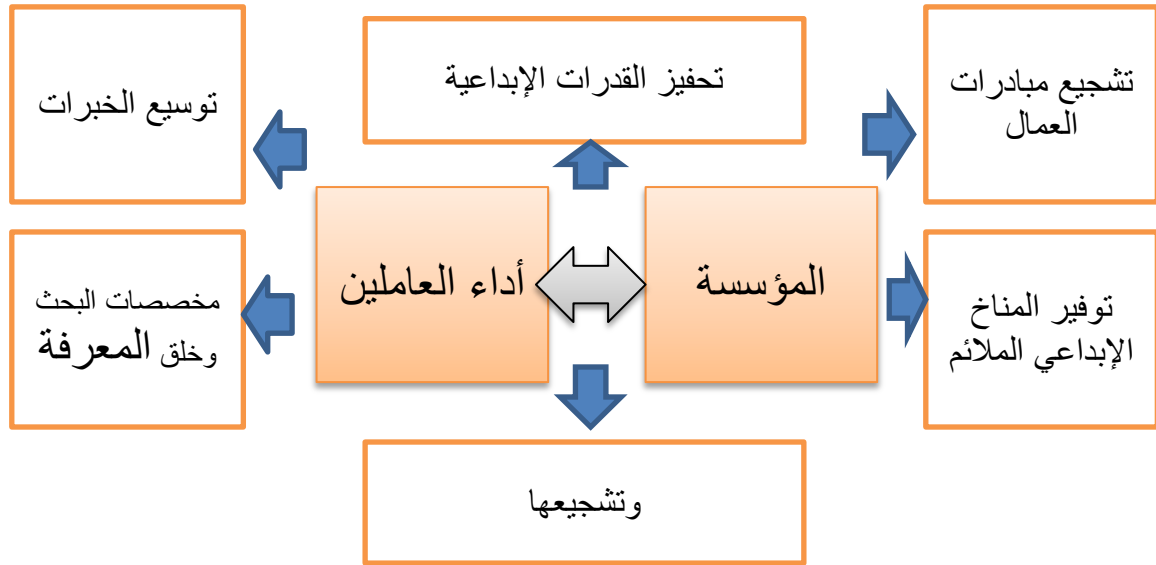
يتضح أن معامل الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفع ومناسب، فمعامل الثبات يساوي 0.796 وهي أكبر من 0.60 وهنا يمكن القول بأن الاستبيان ثابت بدرجة عالية، ومن أجل معرفة مصداقية المعلومات نأخذ جذر ألفا كرومباخ وهو 0.892 أين يؤكد بأن المعلومات المتحصل عليها تمتاز بنسبة عالية من المصدقية.

← تحليل أثر اقتصاد المعرفة على أداء العنصر البشري في المؤسستين: بالاعتماد على العلاقة بين الأساليب الإشرافية، سياسة التكوين والتدريب، التكنولوجيا والمعلومات مع مقومات الأداء.

- **مؤسسة الدهن لسائق:** حللنا العلاقة بين مقومات أداء العاملين واقتصاد المعرفة باستخدام معامل الاختلاف و هو عبارة عن القيمة الموجودة بين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأظهرت النتائج أن عينة الدراسة تولى أهمية كبيرة للعنصر الأول وهو (تساهم الأساليب الإشرافية في دفع الأفراد إلى الرفع من أدائهم) حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف (0.311)، واحتل في المركز الثاني من حيث الأهمية العنصر الثالث (تساهم التكنولوجيا والمعلومات في تسهيل الاتصال وتبادل المعلومات) بقيمة (0.361) أما المركز الأخير كان للعنصر الثاني (سياسة التدريب والتكوين تزيد في قدرات الأفراد داخل المؤسسة) بقيمة (0,362)، وهنا يمكن القول بأن أداء العاملين يعتمد بدرجة أولى على الأساليب الإشرافية والمتابعة والتكنولوجيا المستعملة وهذا من أجل تقديم أداء أفضل للمؤسسة.

- **ملبنة الأمير لتيزي:** أظهرت أن عينة الدراسة تولى أهمية كبيرة للعنصر الأول وهو (تساهم الأساليب الإشرافية في دفع الأفراد إلى الرفع من أدائهم) حيث بلغت قيمة معامل الاختلاف (0,369)، واحتل في المركز الثاني من حيث الأهمية العنصر الثاني (سياسة التدريب والتكوين تزيد في قدرات الأفراد داخل المؤسسة) بقيمة (0,418) أما المركز الأخير كان للعنصر الثالث (تساهم التكنولوجيا والمعلومات في تسهيل الاتصال وتبادل المعلومات) بقيمة (0,567) ، وهنا يمكن القول بأن أداء العاملين يعتمد بدرجة أولى على الأساليب الإشرافية والمتابعة والتدريب والتكوين وهذا من أجل تقديم أداء أفضل للمؤسسة.

⇐ تحليل المؤسسة وأداء العاملين في المؤسساتين:

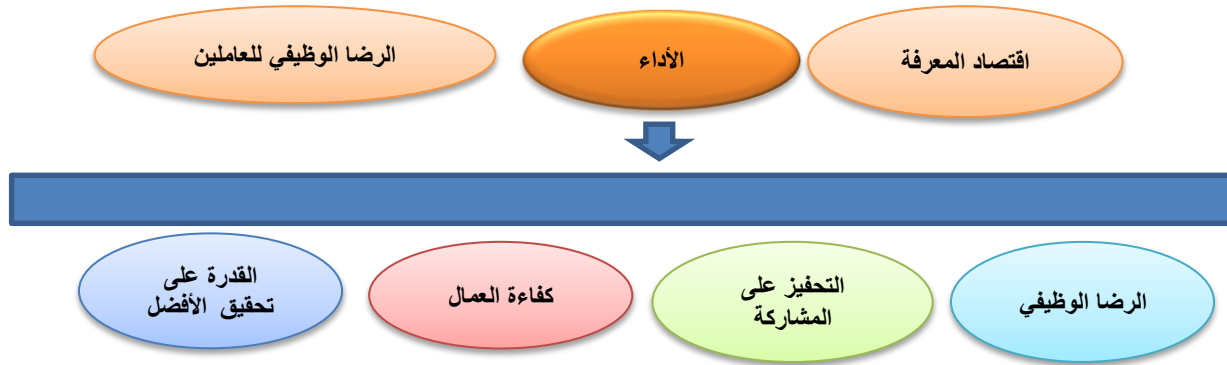


- **مؤسسة الدهن:** من أجل معرفة دور المؤسسة في أداء العمال قمنا بحساب معامل الاختلاف ، أظهرت نتائج أن عينة الدراسة تولى اهتمام كبير نحو العنصر الأول (المؤسسة تحفز وتشجع القدرات الإبداعية للعمال) بحيث بلغت قيمة معامل الاختلاف (0,307) وفي المركز الثاني العنصر الخامس (تساهم المؤسسة في توسيع الخبرات لدى العاملين) بقيمة (0,358) ثم العنصر الرابع (توفر المناخ التنظيمي الملائم للعمال) بقيمة (0,378) ثم العنصر الثاني (المؤسسة تخصص جزء من ر.م للبحث وخلق المعرفة) بقيمة (0,504) وفي الأخير العنصر الثالث (تشجيع

المبادرات الإبداعية للعمال) بقيمة اختلاف (0,512)، ونستنتج من خلال ما سبق أن الامتيازات التي تقدمها المؤسسة للعمال نتيجة الإبداع أو ما يقدموه للمؤسسة يلعب دور كبير في أدائهم.

- ملبنة الأمير: أظهرت النتائج، أن عينة الدراسة تولي اهتمام كبير نحو العنصر الثاني (المؤسسة تخصص جزء من ر.م للبحث وخلق المعرفة) بقيمة (0,3381) لمعامل الاختلاف وفي المركز الثاني العنصر الثالث (تشجيع المبادرات الإبداعية للعمال) بقيمة اختلاف (0,3386) وفي المركز الثالث العنصر الرابع (توفر المناخ التنظيمي للملائم للعمال) بقيمة (0,361) ثم العنصر الأول (المؤسسة تحفز وتشجع القدرات الإبداعية للعمال) بحيث بلغت قيمة معامل الاختلاف (0,413) في المركز الرابع أما المركز الخامس هو العنصر الخامس (تساهم المؤسسة في توسيع الخبرات لدى العاملين) بقيمة (0,468)، ونستنتج من خلال ما سبق أن المؤسسة لها دور كبير في رفع أداء عمالها وذلك بتخصيص جزء معين لخلق المعرفة وهذا ما يساعد على رفع أدائها.

⇐ تحليل أثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي للعاملين في المؤسسات:



- مؤسسة الدهن:

بينت النتائج أن كل الأهمية تولى إلى العنصر الثاني (زيادة الرضا الوظيفي لدى العاملين في المؤسسة) بدرجة أولى حيث بلغ معامل الاختلاف (0,31) ثم في المرتبة الثانية العنصر الرابع (كفاءة العمال ومجال قدرتهم الواسع في تحقيق الأفضل) بقيمة (0,311) وحلت في المركز الثالث من حيث الأهمية (تقييم أداء العاملين والمساهمة في تعظيمه) العنصر الأول والتي بلغت (0,385) وفي المركز الرابع العنصر الثالث (تحفيز العاملين على المشاركة والانفتاح أكثر من أجل مواجهة التحديات) بقيمة (0,423)، وحسب ما سبق نجد أن أهمية أثر إدارة المعرفة على الرضا الوظيفي لدى العمال تكمن في العنصر الثاني وهو زيادة الرضا الوظيفي لدى العاملين في المؤسسة.

- ملبنة الأمير: أظهرت، أن كل الأهمية تولى إلى العنصر الثالث (تحفيز العاملين على المشاركة والانفتاح أكثر من أجل مواجهة التحديات) بقيمة (0,431) وحلت في المركز الثاني من حيث الأهمية (تقييم أداء العاملين والمساهمة في تعظيمه) العنصر الأول والتي بلغت (0,451) ثم العنصر الثاني (زيادة الرضا الوظيفي لدى العاملين في المؤسسة) بدرجة ثالثة حيث بلغ معامل الاختلاف (0,507) ثم في المرتبة الرابعة العنصر الرابع (كفاءة العمال ومجال قدرتهم الواسع في تحقيق الأفضل) بقيمة (0,529)، وحسب ما سبق نجد أن أهمية أثر اقتصاد المعرفة على

الرضا الوظيفي لدى العمال تكمن في العنصر الثالث وهو تحفيز العاملين على المشاركة والانفتاح أكثر لمواجهة التحديات.

4- اختبار الفرضية: من الفرضية العامة للدراسة والمتمثلة في: يؤثر اقتصاد المعرفة بمحدداته، المعرفة والمعلومات و العامل البشري، على أداء المؤسسة الاقتصادية بشكل كبير. يمكن حصر فرضية الدراسة التطبيقية حول: "هناك علاقة بين اقتصاد المعرفة و أداء المؤسسة من خلال الرضا الوظيفي للعاملين. ذلك لمعرفة العلاقة بين المتغير المستقل (أثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي للعاملين) والمتغير التابع (أداء المؤسسة).

ملبنة الأمير	مؤسسة الدهن	تحديد فرضية الدراسة
تبيين قيمة معامل Pearson بين أثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي للعاملين وأداء المؤسسة قد بلغت (0.678) وهي قيمة كبيرة وإيجابية، وبقية احتمالية (0.05) وهي تساوي (0,05) وهذا ما يدل على أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين وهي معنوية، وهذا يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) وهي يوجد أثر لاقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي لدى العاملين على أداء المؤسسات الاقتصادية	تبيين قيمة معامل Pearson بين أثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي للعاملين وأداء المؤسسة والتي بلغت (0.729) وهي قيمة كبيرة وإيجابية، وبقية احتمالية (0,02) وهي أقل من (0,05) وهذا ما يدل على أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين وهي معنوية، وهذا يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) وهي يوجد أثر لاقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي لدى العاملين على أداء المؤسسات الاقتصادية.	فرضية العدم (H0): لا يوجد علاقة بين أداء المؤسسة وأثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي للعاملين. الفرضية البديلة (H1): يوجد علاقة بين أداء المؤسسة وأثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي للعاملين.

↔ اختبار أثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي للعاملين على أداء المؤسسة الاقتصادية.

- مؤسسة الدهن: حسب الجدول أدناه، تمثل قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (0.53) وهي قيمة كبيرة وذات قيمة احتمالية (0.002) وهي أصغر من (0.05) أي هناك علاقة طردية بين المتغيرين وهي معنوية، كما أن معامل التحديد لأثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي للعاملين على أداء المؤسسة بلغت (0,72) وهي قيمة مرتفعة جدا ومعنوية. إن قيمة (F) المحسوبة للعلاقة بين أثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي للعاملين وأداء المؤسسة (14.73) وهي قيمة مرتفعة، وبقية احتمالية (0,002) وهي معنوية أي هناك تناسب طردي بين المتغيرين، ويكون تأثيرها من خلال الرفع من أداء المؤسسة.

نتيجة الاختبار	قيمة F		معامل التحديد R	معامل الارتباط R2		الفرضية
	قيمة P الاحتمالية	قيمة F المحسوبة		قيمة P الاحتمالية	معامل الارتباط	
قبول الفرضية H1	0.002	14.74	0.72	0.002	0.53	أثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي لدى العاملين على أداء المؤسسة

- ملبنة الأمير: حسب الجدول أدناه، تمثل قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (0.45) وهي قيمة كبيرة وذات قيمة احتمالية (0,005) وهي أصغر من (0.05) أي هناك علاقة طردية بين المتغيرين وهي معنوية، كما أن معامل التحديد لأثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي للعمال على أداء المؤسسة بلغت (0,67) وهي قيمة مرتفعة جدا ومعنوية. إن قيمة (F) المحسوبة لعلاقة أثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي للعاملين وأداء المؤسسة (11.04) وهي قيمة مرتفعة، بقيمة احتمالية (0.005) وهي معنوية أي هناك تناسب طردي بين المتغيرين، ويكون تأثيرها بالرفع من أداء المؤسسة.

نتيجة الاختبار	قيمة F		معامل التحديد R	معامل الارتباط R2		الفرضية
	القيمة الاحتمالية P	القيمة المحسوبة F		القيمة الاحتمالية P	قيمة معامل الارتباط	
قبول الفرضية H1	0.005	11.04	0,67	0.005	0.45	أثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي لدى العاملين على أداء المؤسسة

5- دراسة المقارنة: بالاعتماد على مخرجات نموذج الحزم الإحصائية للمؤسستين

↔ العلاقة بين المؤسستين في مؤشر مقومات أداء العاملين

المتوسط الحسابي لمؤسسة ملبنة الأمير بقيمة (1,53) أكبر من (1.49) المتوسط الحسابي لمؤسسة الدهن، بالرغم من كبر هذه الأخيرة ، إلا أن مؤسسة ملبنة الأمير تمتلك مقومات لأداء عمالها أكبر من مقومات مؤسسة الدهن رغم كبر حجمها.

المتوسط الحسابي	
1,49	مقومات أداء العاملين (مؤسسة الدهن)
1,53	مقومات أداء العاملين (ملبنة الأمير)

↔ العلاقة بين المؤسستين في مؤشر المؤسسة وأداء العاملون.

المتوسط الحسابي	
2.20	المؤسسة وأداء العاملون (مؤسسة الدهن).
2.93	المؤسسة وأداء العاملون (ملبنة الأمير).

المتوسط الحسابي لمؤسسة ملبنة الأمير بقيمة (2.93) وهي قيمة مرتفعة جدا مقارنة مع (2.20) كمتوسط حسابي لمؤسسة الدهن، وهنا نجد تفاوت كبير في كلا المؤسستين من حيث اهتمام كل المؤسسة بأداء عمالها، وتبقى مؤسسة ملبنة الأمير تولى أهمية كبيرة لعمالها مقارنة مع مؤسسة الدهن.

العلاقة بين المؤسسات في أثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي لدى العاملين.

المتوسط الحسابي	
2.20	أثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي للعاملين (مؤسسة الدهن)
2.73	أثر اقتصاد المعرفة على الرضا الوظيفي للعاملين (ملبنة الأمير).

المتوسط الحسابي لمؤسسة ملبنة الأمير والذي بلغ (2,73) وهي أكبر من (2,20) لمؤسسة الدهن، وهنا نجد تفاوت كبير بين المؤسسات في درجة التأثير، ما يفسر أن اقتصاد المعرفة لمؤسسة ملبنة الأمير تؤثر وبشكل كبير على الرضا الوظيفي للعاملين عكس مؤسسة الدهن رغم كبر حجمها.

الخلاصة:

- سمحت الدراسة النظرية والميدانية بالتعرف على العلاقة بين محددات اقتصاد المعرفة، المتمثلة في التعلم والرضا الوظيفي للعاملين، والعمليات الداخلية من إبداع وابتكار، مع أداء المؤسسة. حيث تم التوصل إلى:
- حسب عنصر إنتاج المعرفة، فالمورد البشري هو مصدر المعرفة في كلا المؤسسات، أما بالنسبة لدور اقتصاد المعرفة فيهما يكمن في رفع مستوى الأداء، توسيع مجال التعامل مما يسمح برسم خطة إستراتيجية واضحة مع الاعتماد على التجديد والابتكار.
 - من جهة علاقة اقتصاد المعرفة بالأداء، فكلا المؤسسات تتفان بدرجات متفاوتة على أهمية العلاقة في إدارة الممتلكات والكفاءات المتاحة.
 - بناء على هذا، يتضح لنا مدى أهمية اقتصاد المعرفة في التأثير على الأداء من خلال الموجودات غير الملموسة للأداء داخل المؤسسة الاقتصادية كعملية التعلم التنظيمي، الرضا الوظيفي، العمليات الداخلية... الخ، والتي توازي أو تفوق في قيمتها الموجودات الملموسة التي تساهم جميعها في تحقيق الأداء المتميز للمؤسسة. عليه يتضح لنا جليا أهمية ما يلي:
 - اقتصاد المعرفة في تنمية وتطوير أداء المؤسسة الاقتصادية بما يتماشى مع تطورات المحيط.
 - التنوع في مؤشرات قياس أداء المؤسسة (المالية وغير المالية) للتعرف على مستوى تطورها ونموها.
 - تنمية التعلم التنظيمي في المؤسسة، وفي تحفيز العاملين، وفي تحسين كفاءة وفعالية العمليات الداخلية وتطوير عملية الابتكار.
 - الاعتماد على القدرات الذهنية والفكرية في إنتاج المعرفة ونشرها، بهدف تحقيق التميز.

المراجع والهوامش:

- ¹تناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998، ص 08
- ²عمر صخري، اقتصاد المؤسسة ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية - بن عكنون- الجزائر، الطبعة الخامسة، ص 24.
- ³ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1993، ص 14
- ⁴ساهر سيدي محمد، أهمية التوجه التسويقي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، يومي 21 و22 أبريل 2000 المركز الجامعي بشار، ص 109
- ⁵أنظر في ذلك:
- بن عنتر عبد الرحمن، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002، ص 109
- عجة الجيلالي، قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية (من اشتراكية التسيير إلى الخصوصية)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2006، ص 11
- ⁶أنظر في ذلك:
- Hamadouche Ahmed, Critères de mesure de performance des entreprises publiques industrielles dans les P.V.D, Thèse de doctorat d'état, institut de sciences économiques- Université d'Alger (1992), p 135.
- Danielle Kaisergruber et Josee Landrieu, Tout n'est pas économique, édition l'aube, Paris, 2000, p 119.
- Ph. Lorrino, comptes et récits de la performance, Editions d'organisations, Paris, 1996, p 47 48.
- عداي الحسين فلاح حسن، الإدارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2000، ص 231
- ⁷عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، نوفمبر 2001، جامعة بسكرة، ص 89
- ⁸عبد المليك مزهودة، مرجع سابق، ص 90
- ⁹أنظر في ذلك:
- Marcel Laflame, Le management: approche systémique, Gaetan Morin éditeur, 3^{ed}, CANADA, 1981, P. 356.
- عبد المليك مزهودة، مرجع سابق
- ¹⁰عبد المليك مزهودة، مرجع سابق
- ¹¹أنظر في ذلك:
- عبد الرحمان الهاشمي، فائزة محمد العزاوي، المنهج والاقتصاد المعرفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 24، 25، 26.
- فريدريك شرر، ترجمة علي أبو عمشة، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالنمو الاقتصادي وتأثره بالنمو التكنولوجي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2002، الرياض، ص 55.
- ¹²فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، جدارا للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2007، ص 32، 33
- ¹³عبد الرحمان الهاشمي، فائزة محمد العزاوي نفس المرجع السابق، ص 27، 28.
- ¹⁴إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية spss

دور محافظ الحسابات في تقييم قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرار في الاستغلال

د.يرقي كريم*

- دراسة ميدانية -

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على إجراءات التدقيق التي يجب أن يقوم بها محافظ الحسابات في الجزائر عند تقييمه لقدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرار في النشاط، بالإضافة إلى المسؤوليات التي تترتب عن القيام بهذه المهمة. وفي هذا الإطار استخدم الباحث استبانة مكونة من اربعة عشر (14) عبارة موزعة على مجالين، بحيث اشتمل المجال الأول على سبعة (7) عبارات تتعلق بمسؤولية محافظي الحسابات عند تقييمهم وحكمهم على فرض الاستمرار، في حين اشتمل المجال الثاني على سبعة (7) فقرات تعلقت بمدى اعتماد محافظي الحسابات على المؤشرات الضرورية من أجل تقييم قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرار في نشاطها. وقد قام الباحث بتفريغ بيانات الدراسة في البرنامج الإحصائي (spss)، مستخدماً مجموعة من المقاييس والاختبارات الإحصائية، و توصلت الدراسة إلى أن محافظي الحسابات يتحملون مسؤولية الحكم على قدرة المؤسسة على الاستمرار، كما أثبتت الدراسة أن محافظي الحسابات لا يستعينون دوماً بالمؤشرات الضرورية عند قيامهم بتقييم القدرة على الاستمرارية.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، استمرارية الاستغلال، المعايير الجزائرية للتدقيق، المعايير الدولية للتدقيق

résumé

Le but de l'étude visait à identifier les procédures d'audits effectués par les commissaires aux comptes en Algérie, et leurs responsabilités quand ils évaluent la capacité de la continuité d'exploitation.

Le chercheur a utilisé un questionnaire composé de (14) paragraphes divisé en deux chapitres. Le premier chapitre contient (7) paragraphe concernant la responsabilité des commissaires aux comptes, et Le deuxième chapitre contient (7) paragraphes relatifs aux indicateurs nécessaires pour évaluer la capacité de la continuité de l'exploitation.

L'étude a conclu que les commissaires aux comptes sont responsables de juger la capacité de la continuité de l'exploitation, mais ils n'utilisent pas toujours les indicateurs nécessaires dans leurs évaluations.

Mots-clés : commissaires aux comptes, la continuité de l'exploitation, les normes Algériennes d'audit, les normes internationales d'audit.

*د.يرقي كريم، استاذ محاضر قسم ب، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر.

مقدمة:

تعد فرضية استمرار المنشأة أحد أهم الفروض المحاسبية، بحيث يقوم هذا الفرض على أساس أن تعد القوائم المالية للمشروع بناء على افتراض أن المشروع مستمر في أعماله إلى أجل غير محدد ما لم توجد دلائل تشير إلى عكس ذلك، وبالتالي فإن المنشأة وجدت لتستمر في نشاطها لفترة من الزمن تكفي لانجاز وعودها وأهدافها، ولا يمكن أن تكون المؤسسة أمام حالي الاستمرار والتصفية في نفس الوقت.

إن استمرار المؤسسة في الاستغلال مطلب لعدة أطراف تربطها علاقة بالمؤسسة الاقتصادية ولها مصلحة في ذلك، هذه الأطراف عادة ما تعتمد على المراجع الخارجي في تقييم مقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط، ومن هنا تنشأ المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق المراجعين الخارجيين من أجل تلبية رغباتهم وطمأنتهم على استمرار مصالحهم في المؤسسة الاقتصادية، وحميتهم من خلال إنذارهم وتحذيرهم من أي خطر أو شكوك قد تهدد استمرارية المؤسسة، وبالتالي تعرض مصالحهم للخطر.

إشكالية الدراسة:

إن الحكم على مدى قدرة المؤسسة الجزائرية على الاستمرار في الاستغلال من مسؤوليات محافضي الحسابات، وفي هذا الإطار صدرت عدة نصوص قانونية تبين الإجراءات التي يعتمد عليها محافظ الحسابات عند تقييمه لقدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرارية، وكذا المسؤوليات التي تقع على عاتقهم، ومن هنا ارتأينا طرح إشكالية الدراسة كالآتي:

"ما مدى التزام محافظو الحسابات في الجزائر بواجباتهم عند تقييم قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرار في النشاط؟"

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

❖ (H0): محافظو الحسابات لا يعتبرون أنفسهم مسؤولين على تأكيد قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرار.

❖ (H1): محافظو الحسابات مسؤولين على تأكيد قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرار.

الفرضية الثانية:

❖ (H0): لا يعتمد محافظو الحسابات دوماً على مؤشرات قياس مقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.

❖ (H1): يعتمد محافظو الحسابات دوماً على مؤشرات قياس مقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مارسي مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر بمختلف درجاتهم المهنية، و المتمثلين في الخبراء المحاسبين ومحافظو الحسابات بالإضافة إلى الأساتذة الجامعيين المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق.

عينة الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أسلوب العينة الميسرة، بحيث شملت عينة الدراسة (120) فرد موزعة بين مختلف المهنيين والأكاديميين على مستوى التراب الوطنين، والذين تم اختيارهم بطريقة عشوائية من أجل الإجابة على الاستبانة المخصصة لهذه الدراسة.

الجدول رقم (01): الإحصائيات المتعلقة باستمارة الاستبانة

النسبة المئوية %	التكرار	البيان
100	120	الاستمارات الموزعة
65	78	الاستمارات المسترجعة
35	42	الاستمارات غير المسترجعة
17,95	14	الاستمارات الملغاة
82,05	64	الاستمارات الصالحة للدراسة

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على أسلوب المنهج الوصفي عند وصفه لخصائص عينة الدراسة والجانب النظري لها، وعلى المنهج التحليلي الإحصائي عند عرض نتائج الدراسة الميدانية والتعليق عن نتائجها، وقد قام الباحث بتفريغ البيانات في برنامج (SPSS)، وإجراء مختلف العمليات الإحصائية والاختبارات اللازمة والتي تتوافق مع نوع الدراسة

الجدول رقم (02): مقياس لكارث الثلاثي¹

التصنيف	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3
المتوسط المرجح	(1,66-1,00)	(2,33-1,66)	(3,00-2,33)

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، عمان، دار وائل للنشر، 2006، ص 114.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

1- مفهوم استمرارية الاستغلال.

يمثل فرض الاستمرارية التوقع الطبيعي من الوحدة المحاسبية، فهو يعكس توقعات كافة الأطراف المهتمة لأمر المنشأة، باعتبار أن احتمال التصفية أو التوقف عن مزاولة النشاط تمثل حالة استثنائية².

عند إعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، ويجب إعداد البيانات المالية على أساس أن المنشأة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما تصفية المنشأة أو التوقف عن المتاجرة أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك، وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد هذه، وعندما لا يتم إعداد البيانات المالية على أساس أن المنشأة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس الذي تم بموجبه إعداد البيانات المالية، وسبب عدم اعتبار المنشأة أنها منشأة مستمرة.³

إن فرض الاستمرار لا يعني بقاء المشروع بصفة دائمة، وإنما يعني أن المشروع سيظل موجوداً لفترة كافية لتنفيذ أعماله الحالية والمستقبلية ومقابلة ارتباطاته القادمة، بحيث يقوم على قاعدة عدم التصفية.⁴ ولما كانت القوائم المالية مبنية على أساس فرض الاستمرارية فإن حصول ما يهدد قدرتها على الاستمرار يؤدي إلى اختلال هذا الفرض، ولهذا وجب على المدققين عند التخطيط لعملية التدقيق أن يعملوا على وضع الإجراءات المتعلقة بفرض الاستمرارية ضمن خطط التدقيق، وكذلك وضع إجراءات إضافية يرى المدقق أنها مناسبة وتساعده في تقويم قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية.⁵

2- مسؤولية المدقق في تقييم القدرة على الاستمرارية وفق المعايير الدولية للتدقيق.

وفق المعيار الدولي للتدقيق رقم (570) " المنشأة المستمرة" يترتب على المدقق الخارجي مجموعة من المسؤوليات عند تقييمه لقدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- الحصول على قدر كاف من أدلة التدقيق حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لافتراض المنشأة المستمرة في إعداد وعرض البيانات المالية، وما إذا كان هناك شك جوهري حول قدرة المؤسسة على الاستمرار.⁶
- استنتاج ما إذا كان هناك شكوك جوهريه تتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشكل توجهاً سلبياً على قدرة المؤسسة على الاستمرار.
- القيام بإجراءات تدقيق إضافية في حالة ظهور مؤشرات عن تكهنات سلبية على قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها، وبالتالي سعي المدقق إلى الحصول على أدلة تدقيق إضافية.
- الاتصال بالمكلفين بالحكومة من إدارة المنشأة، وإبلاغهم عن كل المؤشرات والتكهنات السلبية على قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.
- توثيق شكوكه في عدم مقدرة المنشأة على الاستمرار في تقريره في حالة وجود دلائل على ذلك، أما إذا كانت هناك أحداث سلبية والتي لا ترتقي إلى أن تهدد استمرارية المنشأة فعليه حينها الإشارة إليها فقط في تقريره، ولا يمكن اعتبار عدم إشارة المدقق في تقريره على وجود إشارات سلبية لاستمرار المنشأة ضماناً حول مقدرة المنشأة على الاستمرارية في الاستغلال.

3- مسؤولية محافظ الحسابات في الجزائر في تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار.

وفق النظام المحاسبي المالي فان إدارة المنشأة يجب عليها أن تعد كشوفاتها المالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وقد جاء مبدأ استمرارية الاستغلال من بين هذه المبادئ المحاسبية الضرورية⁷، ومن هنا يبرز دور محافظ الحسابات في تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار في نشاطها، وعلى بذل العناية المهنية اللازمة وتحمل مسؤوليته في القيام بجميع الإجراءات التدقيقية اللازمة وجمع أدلة التدقيق الكافية من أجل الحكم على فرضية الاستمرار في الاستغلال. ويمكن أن نوجز مسؤوليات محافظ الحسابات وفق النصوص القانونية كما يلي:

أ- ألزم القانون (10-01) محافظ الحسابات بإعداد تقرير خاص عن استمرارية الاستغلال في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية الاستغلال.⁸

ب- إعلام المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة التداولة المؤهلة عن كل نقص قد يكشفه أو اطلع عليه، والذي من طبيعته أن يعرقل استمرارية استغلال المؤسسة.⁹

ج- محافظ الحسابات مجبر على إتباع إرشادات المعيار الخاص بالتقرير حول استمرارية الاستغلال، وفي هذا الصدد وجب على محافظ الحسابات القيام بما يلي:¹⁰

✓ تحليل المؤشرات المالية وغير المالية التي تؤدي إلى التساؤل حول إمكانية استمرارية الاستغلال، بحيث يجب على محافظ الحسابات أن يأخذ بعين الاعتبار المؤشرات المالية والمؤشرات ذات الطبيعة غير المالية عند تقييمه لقدرة المنشأة على الاستمرارية في نشاطها.

✓ يجب على محافظ الحسابات أن يطلع على الأحداث والوقائع التي من شأنها أن تؤثر على استمرارية الاستغلال وإذا قدر أن هذه الأحداث تؤثر على استمرارية الاستغلال، فعليه أن يدرس خطط الإدارة لمواجهة هذه المشاكل، وأن يجمع العناصر الأساسية المقنعة الكافية والملائمة لتأكيد أو نفي وجود شك معتبر بشأن استمرارية الاستغلال.

د- إصدار إنذار مبكر عندما تؤكد الوقائع والأحداث بناء على حكمه الشخصي وجود شكاً بليغاً حول استمرارية الاستغلال، وذلك وفق ما نص عليه القانون التجاري، بحيث إذا لم تلتزم الإدارة بتقديم توضيحات مقنعة لاستفسارات محافظ الحسابات، فانه يطلب من رئيس مجلس الإدارة استدعاء مجلس الإدارة، أو إعداد تقرير خاص يقدمه لأقرب جمعية عامة مقبلة.¹¹

هـ- يراعي محافظ الحسابات إرشادات تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار المنصوص عليها في المعيار الجزائري للتدقيق رقم 570 "استمرارية الاستغلال" لا سيما فيما يخص:¹²

✓ تقدير التقييم المنجز من طرف الإدارة بخصوص مقدرة المنشأة على الاستمرار.

✓ الأخذ بعين الاعتبار الأحداث اللاحقة للفترة المحددة من قبل الإدارة والتي من شأنها أن تؤثر على

استمرارية الاستغلال.

✓ القيام بإجراءات إضافية عند الكشف عن الأحداث أو الظروف التي من شأنها أن تثير شك حول قدرة المنشأة على الاستمرار.

✓ التطبيق الملائم لفرضية استمرار الاستغلال من طرف الإدارة.

✓ التواصل مع الأشخاص القائمين على الحوكمة في المنشأة.

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

1- صدق الاستبانة

1-1 صدق التحكيم

تم اختبار صدق الاستبانة بواسطة صدق المحكمين للتأكد من مدى ملاءمة مفردات الاستبانة للغرض الذي وضعت من أجله، وقد وزعت الاستبانة على مجموعة من الأساتذة في اختصاص منهجية البحث العلمي لغرض تصحيح وضبط الاستبانة من جانب الشكل والمنهجية، كما وزعت الاستبانة على مجموعة من الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال الدراسة، بالإضافة إلى مجموعة من المراجعين الخارجيين وذلك من أجل مناقشة محتوى الاستبانة وعباراتها.

1-2 صدق الاتساق الداخلي

تم حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بإيجاد معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكلية للمجال نفسه.

الجدول رقم (03): الارتباط بين عبارات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور

t1		العبارة
الدلالة	معامل سيرمان	
0,000	0,390	1- يلتزم محافظ الحسابات مع الأطراف ذات العلاقة بإصدار حكم نزيه حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال.
0,040	0,212	2- محافظ الحسابات مسؤول عن جمع القدر الكافي من الأدلة للحكم على استمرارية المؤسسة في النشاط.
0,000	0,567	3- يستفسر محافظ الحسابات عن كل حدث من شأنه أن يؤثر على استمرارية المؤسسة الاقتصادية.
0,000	0,592	4- يأخذ محافظ الحسابات بعين الاعتبار الأحداث اللاحقة في الحكم على استمرارية نشاط المؤسسة الاقتصادية.
0,000	0,572	5- من مسؤوليات محافظ الحسابات القيام باختبارات إضافية في حالة وجود

		شك حول قدرة المؤسسة على الاستمرار.
0,000	0,851	6- من مسؤوليات محافظ الحسابات تقييم التقديرات المالية المستقبلية في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال.
0,000	0,590	7- عدم إصدار إنذار مبكر حول عدم إمكانية المؤسسة على الاستمرار يقحم مسؤولية محافظ الحسابات

يتضح من الجدول رقم (03) أن جميع فقرات المجال الأول مرتبطة ارتباطا ذا دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال، كما أن كل قيم الدلالة أقل من (0.05) وهذا يدل على صدق الأداة.

الجدول رقم (04): الارتباط بين عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور

t2		العبرة
الدلالة	معامل سييرمان	
0,000	0,431	1- يعتمد محافظ الحسابات على دراسة النسب المالية الأساسية في الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار.
0,000	0,523	2- يدرس محافظ الحسابات سياسة تمويل المؤسسة والقدرة على الوفاء بديونها عند تقييم قدرتها على الاستمرار.
0,010	0,433	3- يدرس محافظ الحسابات عجز المؤسسة عن الدفع للدائنين عند تكوين حكم حول قدرتها على استمرارية الاستغلال.
0,000	0,755	4- يناقش محافظ الحسابات الإدارة في ضعف التمويل الذاتي.
0,000	0,492	5- يحلل محافظ الحسابات أسباب الخسائر وتدهور قيمة الأصول.
0,000	0,529	6- يتأثر حكم محافظ الحسابات حول استمرارية الاستغلال إذا لاحظ مغادرة المستخدمين الرئيسيين.
0,000	0,596	7- يأخذ محافظ الحسابات الدعاوي القضائية التي تخسرهما المؤسسة في الحسبان عند تأسيس حكم حول القدرة على الاستمرار.

يتضح من الجدول رقم (04) أن جميع فقرات المجال الأول مرتبطة ارتباطا ذا دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال، كما أن كل قيم الدلالة أقل من (0.05) وهذا يدل على صدق الأداة.

1-3 صدق الاتساق البنائي لمجالات الاستبانة

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة، والذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

الجدول رقم (05): الارتباط بين كل محور والدرجة الكلية للدراسة

T		المحور
الدلالة	معامل سبيرمان	
0,000	0,897	مسؤولية محافظي الحسابات في الحكم على استمرارية الاستغلال
0,000	0,893	استخدام محافظي الحسابات لمؤشرات قياس القدرة على الاستمرارية

يبين جدول رقم (05) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

2- ثبات فقرات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى إن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة، وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد أجرى الباحث خطوات الثبات بحساب معامل (ألفا كرونباخ).

الجدول رقم (06): نتائج اختبار ألفا كرونباخ

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
مسؤولية محافظي الحسابات في الحكم على استمرارية الاستغلال	7	0,665
استخدام محافظي الحسابات لمؤشرات قياس القدرة على الاستمرارية	7	0,660
جميع المجالات	14	0,782

واضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (06) أن قيمة معامل (ألفا كرونباخ) كانت مرتفعة (0.782) وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة وهذا ما يضيف ثقة أكبر على نتائج الدراسة .

3- اختبار التوزيع الطبيعي (كلومغروف سمينوف)

الجدول رقم (07): نتائج اختبار سمينوف نوب كلومو غروف

الدلالة	المجال
0,325	مسؤولية محافظي الحسابات في الحكم على استمرارية الاستغلال
0,034	استخدام محافظي الحسابات لمؤشرات قياس القدرة على الاستمرارية

يتبين من الجدول رقم (07) قيمة الدلالة بالنسبة للمجال الأول قدرت بـ (0.325) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا ما يدل على أن إجابات أفراد العينة حول المجال الأول توزعت توزيعاً طبيعياً. في حين بلغت الدلالة للمجال الثاني (0.034) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05)، وبالتالي فإن استجابات أفراد العينة حول المجال الثاني لم تتوزع توزيعاً طبيعياً.

4- وصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة

الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

النسبة %	التكرار	العمر
12,5	8	من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة
87,5	56	من 30 إلى أقل من 40 سنة
0	0	من 40 إلى أقل من 50 سنة
0	0	أكثر من 50 سنة
100	64	المجموع

يبين الجدول أعلاه أن أكبر نسبة شكلتها الفئة التي متوسط أعمارها تراوح بين 30 و 40 سنة، وذلك بنسبة (87.5%). لتليها الفئة التي متوسط أعمارها أقل من 30 سنة بنسبة (12.5%)، في حين لم نسجل أي فرد من العينة يفوق سنه 40 سنة، وهذا إن دل فهو يدل على قلة المراجعين الخارجيين والأساتذة الأكاديميين كبار السن، بالإضافة على عدم اهتمام المتهنين المسنين بالإجابة على الاستبانة.

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي
25	16	دكتوراه
18,8	12	ماجستير
18,8	12	ماستر
37,5	24	ليسانس
100	64	المجموع

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن أغلب أفراد العينة يحملون شهادة ليسانس وذلك بنسبة (37.5%)، وهذا ما يبرز أن أغلبية الممارسين في مكاتب المراجعة من حاملي شهادات الليسانس. في حين بلغت نسبة الحاملين لشهادة الدكتوراه (25%)، التي تمثل الأساتذة المحاضرين، أما نسبة حاملي شهادة الماجستير فقد بلغت

(18.8%) وهي تمثل الأساتذة الجامعيين المساعدين ، كما بلغت نسبة حاملوا شهادة الماستر نسبة (18.8%) من مجموع عينة الدراسة.

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي

النسبة %	التكرار	المركز الوظيفي
37,5	24	خبير محاسبي
37,5	24	محافظ حسابات
25	16	استاذ جامعي
100	64	المجموع

يظهر الجدول رقم (10) أن أغلب أفراد العينة من الممارسين في مكاتب المراجعة وذلك بنسبة إجمالية بلغت (75%)، وتوزعت هذه النسبة على كل من الخبراء المحاسبين بنسبة (37.5%) ومحافظو الحسابات بنسبة (37.5%)، وقد بلغ إجمالي نسبة الأساتذة الجامعيين نسبة (25%).

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة %	التكرار	الخبرة المهنية
18,8	12	من سنة إلى أقل من 5 سنوات
75	48	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
6,3	4	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
0	0	أكثر من 15 سنة
100	64	المجموع

أظهرت نتائج الجدول رقم (11) أن ما نسبته (18.8%) هم من ذوي خبرة تقل عن 5 سنوات، أما الذين يجوزون خبرة من 5 إلى 10 سنوات فقد بلغت نسبتهم (75%)، وبالتالي فإن هاتين الفئتين تشكلان الأغلبية الساحقة من مجموع أفراد العينة بنسبة (93.8%). ولم تتجاوز يجوزون خبرة بين 10 و 15 سنة نسبة (6.3%).

5- عرض نتائج الاستبانة

الجدول رقم (12): نتائج المحور الأول

المجموع	غير موافق	محايد	موافق	التكرار النسبة %	العبارة
64	12	4	48	التكرار	العبارة الاولى
100	18,8	6,3	75	النسبة %	
64	4	4	56	التكرار	العبارة الثانية
100	6,3	6,3	87,5	النسبة %	
64	12	4	48	التكرار	العبارة الثالثة
100	18,8	6,3	75	النسبة %	
64	16	8	40	التكرار	العبارة الرابعة
100	25	12,5	62,5	النسبة %	
64	16	16	32	التكرار	العبارة الخامسة
100	25	25	50	النسبة %	
64	12	20	32	التكرار	العبارة السادسة
1007	18,8	31,3	50	النسبة %	
64	12	28	24	التكرار	العبارة السابعة
100	18,8	43,8	37,5	النسبة %	

الجدول رقم (13): نتائج المحور الثاني

المجموع	أبدا	أحيانا	دائما	التكرار النسبة %	العبارة
64	12	32	20	التكرار	العبارة الاولى
100	18,8	50	31,3	النسبة %	
64	12	16	36	التكرار	العبارة الثانية
100	18,8	25	56,3	النسبة %	
64	4	20	40	التكرار	العبارة الثالثة
100	6,3	31,3	62,5	النسبة %	
64	12	32	20	التكرار	العبارة الرابعة
100	18,8	50	31,3	النسبة %	
64	16	24	24	التكرار	العبارة الخامسة
100	25	37,5	37,5	النسبة %	
64	24	24	16	التكرار	العبارة السادسة
100	37,5	37,5	25	النسبة %	
64	16	16	32	التكرار	العبارة السابعة
100	25	25	50	النسبة %	

6- اختبار فرضيات الدراسة

6-1 اختبار الفرضية الأولى

قام الباحث باختبار الفرضية الأولى من خلال حساب المتوسطات الحسابية من أجل معرفة الاتجاه العام لأفراد العينة، وذلك بإسقاط قيم المتوسط الحسابي على مقياس لكرت الثلاثي، ومن أجل تأكيد نتائج اختبار الفرضية أضاف الباحث اختبارات لعينة واحدة (one sample test).

الجدول رقم (14): الاتجاه العام لعينة الدراسة للمحور الأول

الاتجاه العام للعينة	المتوسط الحسابي	العبرة
موافق	2,56	1- يلتزم محافظ الحسابات مع الأطراف ذات العلاقة بإصدار حكم نزيه حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال.
موافق	2,81	2- محافظ الحسابات مسؤول عن جمع القدر الكافي من الأدلة للحكم على استمرارية المؤسسة في النشاط.
موافق	2,56	3- يستفسر محافظ الحسابات عن كل حدث من شأنه أن يؤثر على استمرارية المؤسسة الاقتصادية.
موافق	2,37	4- يأخذ محافظ الحسابات بعين الاعتبار الأحداث اللاحقة في الحكم على استمرارية نشاط المؤسسة الاقتصادية.
محايد	2,25	5- من مسؤوليات محافظ الحسابات القيام باختبارات إضافية في حالة وجود شك حول قدرة المؤسسة على الاستمرار.
محايد	2,31	6- من مسؤوليات محافظ الحسابات تقييم التقديرات المالية المستقبلية في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال.
محايد	2,18	7- عدم إصدار إنذار مبكر حول عدم إمكانية المؤسسة على الاستمرار يقحم مسؤولية محافظ الحسابات
موافق	2,43	المتوسط العام للمحور

يتضح من الجدول رقم (14) أن المتوسطات الحسابية للفقرات المشكلة للمجال الأول انحصرت قيمها بين (2.18) الذي يعبر عن متوسط الاستجابات على العبارة السابعة و (2.81) الذي يعبر عن متوسط استجابات العبارة الثانية. وقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور قيمة (2.43)، والذي يندرج ضمن الفئة (2.33-3.00) لمقياس لكرت الثلاثي، والتي تشير إلى درجة إجابة "موافق".

وللتأكد من صحة هذه النتيجة استخدم الباحث اختبار (T-Test sur échantillon unique)

الجدول رقم (15): نتائج اختبار (t-test) لعينة واحدة

المتغير	الوسط الحسابي	قيمة t الجدولية	درجة الحرية	قيمة T	مستوى المعنوية
T1	2,430	1,671	63	7,914	0,000

من اختبار (ت لعينة واحدة)، اتضح أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (7.914) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والمقدرة ب (1.671). كما أن مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل من (0.05)، وبالتالي فإنه يتم رفض الفرضية العدمية (H0) التي تنص على (محافظو الحسابات لا يعتبرون أنفسهم مسؤولين على تأكيد قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرار)، وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص على (محافظو الحسابات مسؤولين على تأكيد قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرار).

2- اختبار الفرضية الثانية

الجدول رقم (16): الاتجاه العام لعينة الدراسة للمحور الثاني

العبارة	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام للعينة
1- يعتمد محافظ الحسابات على دراسة النسب المالية الأساسية في الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار.	2,12	أحيانا
2- يدرس محافظ الحسابات سياسة تمويل المؤسسة والقدرة على الوفاء بديونها عند تقييم قدرتها على الاستمرار.	2,37	دائما
3- يدرس محافظ الحسابات عجز المؤسسة عن الدفع للدائنين عند تكوين حكم حول قدرتها على استمرارية الاستغلال.	2,56	دائما
4- يناقش محافظ الحسابات الإدارة في ضعف التمويل الذاتي.	2,12	أحيانا
5- يجلل محافظ الحسابات أسباب الخسائر وتدهور قيمة الأصول.	2,12	أحيانا
6- يتأثر حكم محافظ الحسابات حول استمرارية الاستغلال إذا لاحظ مغادرة المستخدمين الرئيسيين.	1,87	أحيانا
7- يأخذ محافظ الحسابات الدعاوي القضائية التي تخسرها المؤسسة في الحسبان عند تأسيس حكم حول القدرة على الاستمرار	2,25	أحيانا
المتوسط العام للمحور	2,20	أحيانا

نلاحظ من الجدول رقم (16) أن أغلب إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني كانت توافق درجة إجابة "أحيانا"، كما أن المتوسط الحسابي للمجال الثاني بلغ (2.20) والذي يوافق درجة إجابة "أحيانا"، وفق مقياس لكارث الثلاثي المستخدم في الدراسة، أي أن محافظي الحسابات لا يستخدمون دوما مؤشرات قياس قدرة المؤسسة على الاستمرارية.

لتأكيد هذه النتائج قام الباحث بإضافة اختبار (binomial)، والذي يعد أحد الاختبارات اللامعلمية.

الجدول رقم (17): نتائج اختبار (binomial)

المتغير	Modalité	N	%	الوسط الحسابي t2
المجموعة 1	أقل أو يساوي 2	28	44	2,20
المجموعة 2	أكبر من 2	36	56	
المجموع		64	100	

من خلال الجدول رقم (17) يتضح أن عدد أفراد العينة التي كانت متوسطها الحسابي أقل من المتوسط الحسابي الأساس بلغ 28، أي بنسبة % 44 من مجموع أفراد العينة، في حين أن عدد أفراد العينة التي فاق متوسطها الحسابي قيمة المتوسط الحسابي الأساس المقدر ب (2) بلغ 36، أي بنسبة % 56 من مجموع أفراد العينة. وعلى هذا الأساس فإننا نقبل الفرضية العدمية (H0) والتي تنص على " لا يعتمد محافظو الحسابات دوما على مؤشرات قياس مقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط" ونرفض الفرضية البديلة (H1)، والتي تنص على " يعتمد محافظو الحسابات دوما على مؤشرات قياس مقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط".

7- نتائج الدراسة

- محافظ الحسابات مقيد بمجموعة من النصوص القانونية التي تحدد كيفية تقييم قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرار في النشاط.

- يعترف محافظو الحسابات بمسئوليتهم في تقييم مقدرة المؤسسة على الاستمرار في الاستغلال.

- تتفق عينة الدراسة على أن محافظو الحسابات يقومون بجمع القدر الكافي من أدلة التدقيق الكافية والاستفسار عن الأحداث التي قد تؤثر على استمرارية النشاط بما في ذلك الأحداث اللاحقة.

- لم تتفق عينة الدراسة حول قيام محافظ الحسابات باختبارات إضافية في حالة وجود شكوك حول مقدرة المؤسسة على الاستمرارية في الاستغلال، الأمر الذي يقلص نسبة التنبؤ بإمكانية تصفية المؤسسة، وهذا ما يعد تقصيرا مهنيا من طرف محافظي الحسابات ومخالفا لتوصيات المعيار الجزائري للتدقيق رقم 570 المتعلق باستمرارية الاستغلال.

- لا يلتزم محافظو الحسابات دوما بإصدار إنذار مبكر وإبلاغ الأطراف المعنية، الأمر الذي يعتبر مخالفا لأحكام القانون التجاري والذي يجبر محافظ الحسابات بالتبليغ عن كل شكوك جوهرية قد تؤثر على قدرة الاستمرارية في الاستغلال.

- هناك اتفاق بين أفراد عينة الدراسة على تركيز محافظ الحسابات على قدرة وفاء المؤسسة بديونها عند تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها، بحيث يعتبرون عنصر الوفاء بالديون أهم مؤشر لقياس القدرة على الاستمرارية.

- لا يعير محافظو الحسابات اهتماما كبيرا لدراسة النسب المالية الرئيسية وسياسة التمويل التي تتبعها المؤسسة الاقتصادية عند تقييمهم للاستمرارية النشاط، وهذا ما يعتبر تقصير في أداء مهامهم ومنافي لما جاء به القرار الوزاري الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات.

- لا يعتمد محافظو الحسابات على المؤشرات ذات الطبيعة غير المالية بشكل كاف عند تقييمهم لمقدرة المؤسسة على الاستمرارية في النشاط، بحيث يعتبرونها عناصر غير مهمة.

قائمة الهوامش والمراجع

- 1- محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 2006، ص 114.
- 2- حنان، رضوان حلوة، تطور الفكر المحاسبي، مكتبة دار الثقافة للطبع والنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 345.
- 3- المعيار المحاسبي الدولي الأول، عرض البيانات المالية، الفقرة 23.
- 4- رميدي عبد الوهاب، سماي علي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي، ط2، الجزائر، دار هوم، 2016، ص 23.
- 5- عاهد عيد سرحان، دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص 61.
- 6- الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، المعيار الدولي للمراجعة رقم (570)، نيويورك، 2010، ص 547.
- 7- ج ج د ش، الجريدة الرسمية العدد 74، 25 نوفمبر 2007، قانون رقم 07-11، يتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 6.
- 8- ج ج د ش، الجريدة الرسمية العدد 42، 11 جوان 2010، قانون رقم 10-01، يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المادة 25.
- 9- ج ج د ش، الجريدة الرسمية العدد 42، 11 جوان 2010، قانون رقم 10-01، يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المادة 23.
- 10- R.A.D.P, arrêté fixant le contenu des normes des rapports des commissaires aux comptes, 24 juin 2013.
- 11- ج ج د ش، القانون التجاري، 2007، المادة 715 مكرر 11.
- 12- ج ج د ش، وزارة المالية، المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المعيار الجزائري للتدقيق رقم (570)، استمرارية الاستغلال.

فعالية السياسة المالية و دورها في تحقيق التنمية الاجتماعية

* أ.دين مختارية

الملخص:

اكتسبت السياسة المالية في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة وخصوصاً بعد أن ازداد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكان من نتيجة ذلك زيادة الآثار التي تخلفها السياسة المالية على الاقتصاد، و لقد ارتبط مفهوم السياسة المالية و دورها في النشاط الاقتصادي بتطور مفهوم الدولة بدءاً بالدولة الحارسة (عند التقليديين) ثم الدولة المتدخلية (عند الكنزيين) ثم الدولة المنتجة و المخططة (عند الاشتراكيين) وصولاً إلى الدولة الموجهة (المدرسة الحديثة)، و فعالية السياسة المالية أي مدى قدرتها على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي و مواجهة المشاكل و الأزمات الاقتصادية، و هذا باستخدام وسائلها المختلفة إلا أن أهمية السياسة المالية و دورها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية تختلف حسب النظام الاقتصادي و السياسي السائد في المجتمع و أيضاً حسب مستويات التطور و التقدم الاقتصادي للبلد، فالسياسة المالية في الأنظمة الاقتصادية الحرة تختلف فعاليتها عن السياسة المالية المطبقة في الأنظمة الاشتراكية، و كذا في البلدان النامية .

الكلمات المفتاحية: فعالية السياسة المالية، التنمية الاقتصادية، الاستقرار الاقتصادي، العدالة الاجتماعية.

Abstract:

Recently, the financial policy acquired a great importance especially, when the state intervention increased in the economic activity. Consequently, this policy has various effects on the economy. The concept and the role of the financial policy in the economic activity are related to the evolution of the concept of state, at the beginning it was the guardian state for the traditionalists, then it became the intervening state for the Kinzy, and then the producing and planning state for the socialists and finally the guiding state for the modern school. The concept and the role of the financial policy are also related to its effectiveness i.e. the extent to which this policy can influence the economic activity and face the economic problems and crisis. This can be achieved through its different means.

However, the importance and the role of this financial policy in the economic and social life vary according to the prevailing economic and

* أ.دين مختارية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، الجزائر .

political regime in the society and also according to the levels of the economic progress and development of the country. In fact, the effectiveness of the financial policy in the free economic regime differs from the one which is applied in the socialist regimes and it also differs from the one which is applied in the developing countries. All in all, the financial policy contributes in the realization of the social justice and the economic development and stability through the adaptation of its tools.

Key Words: Financial policy effectiveness, economic development, economic stability, social justice.

مقدمة :

السياسة المالية تعتبر رقما مهما في معادلات التنمية الاقتصادية و التنمية الشاملة و المستدامة ، لما لها من تأثيرات صرحية و ضمنية في النسيج الاقتصادي و الاجتماعي ، فيمكن مثلا استخدام الإنفاق العمومي والاستدانة العمومية و الاقتطاعات الضريبية كوسائل تحفيز أو تثبيط للطلب الكلي فضلا عن استخدامها في تشجيع الاستثمارات المباشرة و غير المباشرة و كذا دفع حركية الأسواق و تمويل الخزينة العمومية و تتجلى الحاجة للسياسة المالية أكثر في وقت الأزمات و الاضطرابات الاقتصادية علما أنها تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية و تساعد مساعدة أكيدة في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها ، و أخيرا تستطيع السياسة المالية أن تلعب دورا رياديا و فعالا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و ضمان استمرارية عجلة التنمية. و لهذا سنحاول من خلال هذه المقال التطرق إلى الدور الذي تقوم به السياسة المالية في تحقيق الأهداف السالفة الذكر و ذلك بطرح الإشكالية الجوهرية التالية :

ما هي فعالية السياسة المالية لتحقيق كل من التنمية و الاستقرار الاقتصادي و العدالة الاجتماعية؟

و للإجابة على هذه الإشكالية نقسم المقال إلى ثلاثة محاور كالاتي :

المحور الأول : السياسة المالية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية .

المحور الثاني : السياسة المالية و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

المحور الثالث : السياسة المالية و العدالة الاجتماعية .

المحور الأول : السياسة المالية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية

1/تعريف التنمية الاقتصادية : - كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة و إذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو

السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع، و يقصد بعبارة (عملية) هنا تفاعل مجموعة قوى معينة، خلال فترة زمنية طويلة، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات جوهرية في بعض متغيرات معينة في الاقتصاد الوطني.¹

-إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، و بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.²

-وسيلة و أداة للتكامل و الاستقلال الاقتصادي، كما أنها فجوة لتقليل الفجوة الاقتصادية³

-تغيير بنياني ينبثق عن دفعة قوية و ذلك على أساس من إستراتيجية ملائمة⁴

-العملية الهادفة إلى تحسين مستويات المعيشة لسكان الدول النامية، عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، و الذي لا يمكن أن يتحقق حتى تكون عملية التنمية الاقتصادية فعالة و حقيقية من وجهة نظر علم الاقتصاد إلا من خلال زيادة دور الصناعة و التصنيع في النشاط الاقتصادي لهذه الدول مقارنة بدور القطاع الزراعي و التقليدي فيه.⁵

فبالتالي إن للسياسة المالية دورا إيجابيا لتحقيق التنمية الاقتصادية و زيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، لذلك تسعى الدولة لتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذا الهدف، كما يجب عليها أن تتجنب الوسائل التمويلية التضخمية و تعتمد على المدخرات الوطنية.

2/مصادر تمويل التنمية الاقتصادية : تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية و تلعب السياسة المالية و خاصة في الدول النامية، دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، و زيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، و تستخدم الدولة كل الوسائل و الإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، و ترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج و الخطط التي تتبناها و التي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها .

¹ مسعود دراوسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، حالة الجزائر 1990-2004، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 90-91

² علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1980، ص 185 .

³ بشار يزيد الوليد، التخطيط و التطوير الاقتصادي، دار الرأية للنشر و التوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2008، ص 116 .

⁴ محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية دار النهضة العربية، 1980، ص 7 .

⁵ فرهاد محمد علي الاهدن، التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص 6 .

2-1/الإدخار: يعرف الإدخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية و الخدمات، أو هو الفرق بين الدخل الجاري و الإنفاق الجاري.¹

و يمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الإدخار بتعبئة الإدخار الاختياري و الاجباري، ففي حالة الإدخار الاختياري يمكن إتباع السياسة المالية التالية:

أ- ميل السياسة المالية إلى فرض الضرائب على الدخل المخصصة للاستهلاك يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بينما فرض الضرائب على الدخل المخصصة للإدخار يؤدي إلى زيادته كما أن تخفيض الضرائب على التركات يؤدي إلى تشجيع الإدخار، حيث المشروعات على عدم توزيع جزء من أرباحها و استخدامها كاحتياطي يساهم في تمويل مشروعات جديدة، أو التوسع في أعماله و ذلك عن طريق إعفاء الجزء من الأرباح التي يعاد استثمارها (الأرباح الخاضعة لضرائب مخفضة).

أما بالنسبة للإدخار الإجباري و الذي يعني سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد، و يمكن للسياسة المالية أن تساهم في تشجيع تكوينه عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية، أو طرح قروض إجبارية أو سن قانون من طرف الدولة يلزم الشركة بتجنيب نسبة من الأرباح لتكوين احتياطي (الاحتياطي القانوني)، أو اقتطاع جزء من الدخل أو الثروات الخاصة على أن ترد بعد فترة زمنية محددة.

و للإدخار عدة أنواع تهدف من وراء دراسة كل نوع إلى معرفة أنسب الأساليب التي تتبعها السياسة المالية للحصول على مدخرات يمكن استخدامها لتمويل التنمية الاقتصادية، و هناك مصادر داخلية و أخرى خارجية:

2-1-1/مدخرات القطاع العائلي: إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية و الموضوعية، فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني، و شكل توزيعه، فالزيادة في الدخل الوطني، و زيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة الفرد على الإدخار، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار و التغيرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد، و لهذا على الدولة أن تحفز الأفراد على الإدخار و توجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، و عدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية و تتميز البلدان النامية بانخفاض الدخل الوطني و بالتالي انخفاض نصيب متوسط الفرد منه، هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع و هذا من شأنه يضعف المقدرة الإدخارية لدى الأفراد، و مما يزيد الأمر سوءاً اتجاه أصحاب الدخل المرتفعة إلى تقليد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة و التوسع في الإنفاق الترفي، كما أن انتشار هذه الأنماط الاستهلاكية لدى فئة الأغنياء ينتقل تدريجياً عن طريق المحاكاة إلى الفئات الأخرى الأقل دخلاً، و بالتالي يخصص جزء كبير من موارد

¹ سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: مالية دولية، 2010-2011، ص 57.

العملة الصعبة لاستيراد السلع التي تشبع رغبة هذه الفئات، هذا بالإضافة إلى افتقار هذه الدول إلى أسواق و مؤسسات منظمة كل هذه العوامل تجعل هذه المجتمعات تتسم بضالة مدخرات هذا القطاع.¹

2-1-2/مدخرات القطاع الحكومي: تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات، إما بسبب ثبات الإيرادات و ضبط النفقات الجارية، و إما بزيادة الإيرادات و تثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات و تخفيض حجم النفقات أي إيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات و تخفيض النفقات و بالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب و الرسوم، غير أن الملاحظ أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظرا لتزايد حجم النفقات العامة.

2-1-3/مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني، ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاظم دور قطاع الأعمال، و منه تزيد مدخرات هذا القطاع، كما أن مدخرات هذا الأخير تتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب فتستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعة و الاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع.²

2-2/القروض الداخلية: إن القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية ففي النوع الأول لا تترتب أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة الدين لا تتطلب سوى تحويل الدخول من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع، أما عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي) فيقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية دون أن يكون لهذه القوة الشرائية الجديدة مقابل موجود في الاقتصاد من سلع و خدمات.³ حيث تشمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الأجل و تصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري أو سندات التنمية.⁴

و ينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحا في وقت مناسب حتى يمكن استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين و فوائده.⁵ و يرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي و هؤلاء يقدمون مبررات لالتجاء إلى التضخم.⁶

¹ محمد مبارك حجير، السياسة المالية و النقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص 68.

² مسعود دراوسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مرجع سابق، ص 95.

³ كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص 445.

⁴ طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص 207.

⁵ رياض الشيخ، المالية العامة مطابع الدجوى القاهرة، 1989، ص 188.

⁶ باهر محمد غنم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية القاهرة، 1988، ص 315.

* من مبررات الالتجاء إلى التضخم : أ- إنه يعتبر حافز على الاستثمار ، و ذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين ، و منه التوسع في الاستثمار و ظهور فرص جديدة للاستثمار و هو من ناحية أخرى يؤدي إلى توزيع الدخل في صالح أصحاب الدخل المرتفعة و زيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم الحدي للادخار ، إلا أن هذا المبرر ضعيف بل قد يكون خطر ، حيث أنه لا يكون حافزا للاستثمار لأن ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كافي كما أنه ليس صحيحا أن إعادة التوزيع لصالح الدخل المرتفعة يترتب عليه زيادة الادخار فالزيادة في الدخل المرتفعة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع ، الكمالية التي تستورد معظمها مما يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات بالإضافة إلى أنه يضر ضررا بالغا بأصحاب الدخل الثابتة و المحدودة و بالتالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية و يؤدي إلى سوء توزيع وتوجيه الموارد الوطنية إذ يشجع على المضاربة في الأصول الحقيقية كالعقارات و تخزين السلع ، و في أسواق سعر الصرف ، و بالتالي تتحول الموارد بعيدا عن مجالات الاستثمار اللازمة للتنمية .

ب - استخدام سياسة التمويل التضخمي بقدر مقبول لتشجيع التنمية يكفي تشجيع المنظمين ، و يحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات ، و لا يخشى في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى تضخم طليق ، طالما كان في وسع السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود و السيطرة على الموارد قبل أن تتجاوز الأسعار نقطة الخطر . و الجدير بالذكر أن خطورة القوى التضخمية تتوقف على عاملين :

- الأول : درجة مرونة عرض سلع الاستهلاك ، و من خصائص العرض في الدول المتخلفة أنه ضعيف المرونة بصفة عامة - الثاني : مدى قوة النقابات العمالية و غيرها من الكيانات الاجتماعية التي قد تحوز قدرا من النفوذ السياسي يمكنها من رفع الأجور والدخول.¹

و بالتالي فإن سياسة التمويل التضخمي يكون أثرها محدودا للغاية في التوسع في الاستثمار و إتاحة فرص جديدة و النتيجة النهائية هي ارتفاع مستوى الأسعار .

2-3/ مصادر التمويل الخارجية : في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية ، تلجأ الدولة إلى الاستعانة برأس المال الأجنبي ، هذا الأخير الذي يعتبر نافعا لتمويل الجزء من برنامج التنمية الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات و الآلات و خاصة عندما تكون حصيلة الصادرات غير كافية لهذا ، و منه فرأس المال الأجنبي إنما يلعب دورا مساعدا قد تكون له أهميته بحيث يسهل الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق و كذلك خلال المرحلة المبكرة من النمو التلقائي الذي يدفع نفسه بنفسه أين تكون الحاجة ماسة إلى الآلات و المعدات و المواد الخام و بعض السلع الاستهلاكية ، في حين أن المشروعات لا تكون قد أصبحت قادرة على إنتاج ما يكفي من أجل التصدير و في مثل هذه الفترة الانتقالية تكون المعونة من رأس المال الأجنبي ذات أهمية عظيمة ، لهذا تعتبر الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال من الدول الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية مسألة ذات أهمية جوهرية

¹ مسعود دراوسي ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 97 .

، حيث أن رؤوس الأموال الأجنبية التي تستفيد منها دولة ما لتمويل تنميتها الاقتصادية يمكن أن تأتي من حكومة أجنبية أو منظمات دولية مكونة خصيصا لهذا الغرض.

رغم أهمية رأس المال الأجنبي و خاصة للبلاد المتخلفة غير أنه هناك اتفاق عام على أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساسا على تدفق رأس المال الأجنبي، فالتنمية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته، و رأس المال الأجنبي يجب ألا يكون سوى مكمل فقط للموارد المحلية و ليس بديلا عنها، لأن التمويل الأجنبي لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية فقد يطرأ من الظروف ما يؤدي إلى نقصانه أو توقفه أحيانا كمشوب حرب مثلا و لهذا يجب على الادخار الوطني في هذه الحالة أن يكون لديه القدرة على أن يحل محل التمويل الخارجي.¹

المحور الثاني : السياسة المالية و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن للسياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في أوقات الكساد أو أوقات الراجح، و ذلك لتأثيرها على مستوى التشغيل، و مستوى الأسعار، و مستوى الدخل الوطني و يمكن إرجاع أهم مصادر الإختلالات التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي إلى نوعين من الأسباب :

1- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني .

2- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار و الأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

و تعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات و الإجراءات الأساسية تنحصر أهمها فيما يلي:

أ - أدوات السياسة المالية :من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضا و ارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية و الإنفاقية .

ب - أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة و تقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية، و تكون النتائج ناجمة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل و أيضا من الناحية التطبيقية و نحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجزا أو فائضا.

الحالة الأولى : ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي

¹ سالكي سعد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-، مرجع سابق، ص 61 .

أ-عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (البطالة): تلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع و الخدمات ، و ذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي ، و يترتب على ذلك أن الادخار المخطط لدى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية و بالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية.¹

أما عن طريقة السياسة المالية في علاج هذه المشكلة فيتم عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ، و يحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة ، و تستخدم السياسة شقيها الضريبي و الإنفاقي ، إما كل على حدى أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة ، طبقا لطبيعة و حجم المشكلة موضوع المعالجة فتستطيع الدولة من خلال السياسة الانفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية و شق الطرقات و المدارس و المستشفيات.... الخ . أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة و الشيخوخة ، و نتيجة لذلك يزداد الإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار ، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار و يزيد من العمالة.²

كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب ، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك و زيادة الاستثمار ، و يمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات ، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجهه للاستهلاك.

و فيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج.

و لابد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.³

ب-زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أن هناك فائض نقديا زائدا ، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة و في ظل ظروف ضعف

¹ JOHNSON, Harry Gordon, *On Economic and society*, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975, p240 .

² وجدي حسين ،المالية الحكومية و الاقتصاد العام ،الإسكندرية ،1988 ،ص224 .

³ طارق الحاج ،المالية العامة ،مرجع سابق ،ص205 .

مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم و ارتفاع الأسعار، و بالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي و تسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الاتفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، و على ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين، الجانب الأول هو زيادة الضرائب و الجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة.¹

1/زيادة الضرائب: هنا نفرق بين الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة فيترتب على زيادة الضرائب المباشر على الدخل و خاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع و الخدمات المختلفة و منه تخفيض الطلب الكلي.

و يمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، أي الزيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر على السلع التي يؤدي ارتفاع أسعارها على انخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع.

فمثلا إذا زادت الضرائب على السلع الكمالية فإنها تؤدي إلى تخفيض الطلب عليها و يتوقف مقدار الانخفاض في الطلب على درجة مرونة الطلب السعرية لهذه السلع.

2/تخفيض النفقات العامة: إن عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة و التعليم و الأجور... الخ، و هذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة و نظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود، و من ثمة فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحد من التضخم يجب أن يركز على زيادة الضرائب و خاصة الضرائب المباشرة.²

الحالة الثانية: تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار، إذ تمارس نقابات العمال و خاصة في الدول المتقدمة ضغوطا كبيرة في رفع الأجور النقدية للعمال وكثيرا ما تنجح في ذلك، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة دون حدوث زيادة مناظرة، و تؤدي هذه الزيادة إلى التضخم الناتج عن دفع التكاليف.

¹ JOHNSON Harry, Gorden, on economie and society, op-cite, p241.

² سمير محمود معنوق أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، ص 345 .

و هذه الحالة تظهر فيها البطالة جنبا إلى جنب مع التضخم ،و قد أطلق عليها في الأدب الاقتصادي مشكلة الكساد التضخمي و قد ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال و رجال الأعمال أين أخذت الأجور اتجاهها التوسعي ،أما في الدول النامية و منها الجزائر فيكون تأثير نقابات العمال ضعيفا ،كما أن سياسة الأجور تتبع سياسات الدولة في الغالب ،غير أن هذه الدول تتبنى برامج تنموية طويلة الأجل فتواجه بعض الاختناقات كأن لا تحصل على عوامل الإنتاج النادرة كالعمالة الماهرة والفنية أو وجود نقص في المواد الأولية و قطع الغيار أو عدم توفر شبكة الطرق و المواصلات... الخ ،مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج و انخفاض إنتاجية الاستثمارات في الوقت الذي يزيد فيه الطلب لعوامل متعددة كزيادة عدد السكان أو زيادة الإنفاق الحكومي أو غيرها ،و في ظل هذه الظروف فإن استخدام السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة و استقرار الأسعار ،و عليه فإن السياسة المالية التي ينبغي استخدامها في ظروف الدول النامية تتمثل في الآتي :

- استخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم و التدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة ،و من شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة ،بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي إلى زيادة في مرونة الإنتاج عرض الإنتاج الكلي و اختفاء كثير من نقاط الاختناق .

- تبني الدولة من خلال السياسة المالية سياسة ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية و من شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم .

- اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الادخار و الاستثمار من خلال المنح الاستثمارية و الإعفاءات الضريبية و التشجيع بصفة أساسية على التنمية.¹

المحور الثالث: السياسة المالية و العدالة الاجتماعية

كانت و لا زالت قضية العدل الاجتماعي من القضايا الهامة التي شغلت الذهن البشري على مر العصور و الأزمان ،نظرا لأن البشرية قد مرت بظلم اجتماعي طغى عليها لقرون عديدة ،و قاست من ورائه ويلات عديدة حطت من كرامة البشرية ،و قسمت الناس إلى طبقات كثيرة ،كل حسب ما يملك من مال ،فمن قل ماله نقصت كرامته ،و من كثر ماله ارتفعت مكانته و كرامته في المجتمع .

و إزاء تلك الأهمية القصوى للعدالة الاجتماعية ،فإننا سوف نتناولها في الفكر المعاصر أولا ،ثم في الفكر

المالي الإسلامي

¹ مسعود دراوسي ،السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ،مرجع سابق ،ص 82-83 .

1/العدالة الاجتماعية في الفكر المالي المعاصر : إن كثير من الكتب يستخدم فيها تعبير التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و في الحقيقة يقصدون بالتنمية الاجتماعية العدالة الاجتماعية ، و يظهر ذلك في تحليلاتهم التي تنصب على عدالة توزيع الدخل .

1.1/مفهومها : - يثير مصطلح العدل الاجتماعي الكثير من المشاكل و الصعوبات عند محاولة مدلوله العلمي ، إذ العدالة مفهوم ذاتي ، غامض ، نسبي ، قابل للتغيير و التعديل وفق آراء الكتاب في كل زمان و مكان ، و هو لا يخضع للتحليل الاقتصادي للبحث ، رغم محاولات العديد من الاقتصاديين لإخضاعه ، لذلك اكتفى البعض بترك مهمة تحديده للفلاسفة و الشعراء و رجال السياسة .¹

-تعني تكافؤ الفرص مع ترك المواهب تعمل بعد ذلك بما لا يتعارض مع تعاليم الدين أو القانون أو العرف السائد ، ذلك أن المساواة الاقتصادية بمعناها الحرفي الضيق تصطدم مع الفطرة ، و تتعارض مع اختلاف البشر في المواهب و القدرات.²

-لها مفهوم نسبي ، و ينبغي أن يكون هدفه هو ضمان توفير الحاجات الضرورية اللازمة للحياة لكل فرد في المجتمع ، على أن يكون ذلك في حدود الدخل القومي المتاح للمجتمع ، حيث لا تتسع الفجوة بين مستويات الدخل بصورة فجوة ، حيث يشاهد سكان القبور و سكان القصور في مكان واحد و في مجتمع واحد .³

2.1/دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية : نظرا لأهمية تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي ، فإنه أصبح لزاما على الدولة أن تقوم بتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد مجتمعها ، و لا تتركه مبادرات الأفراد و ذلك من خلال سياستها المالية و أدواتها المتعددة على النحو التالي :

1.2.1/دور الضرائب في تحقيق العدالة الاجتماعية و إعادة توزيع الدخل : يتجه الاقتصاديون التقليديون في تحديد من يتحمل عبئ الضريبة ، و بالتالي في تحديد الآثار التوزيعية للضريبة اتجاهها بسيطا و واضحا ، فهم يرون أن عبء الضرائب المباشرة يقع على المكلف قانونا بأدائها ، أي على أصحاب الدخل و الثروة ، و هو ما يعني أنها تؤثر في إعادة توزيع الدخل القومي عن طريق تخفيض دخول المنتجين ، و يرون أن عبئ الضرائب غير المباشرة تقع على المستهلكين .

و هو ما يعني أنها تؤدي إلى إعادة التوزيع عن طريق رفع أثمان المنتجات ، و بالتالي عن طريق دخول المستهلكين ، ذلك أن المستهلك يدفع ثمن السلعة مضافا إليه الضريبة . و يعني هذا الاتجاه أن الضرائب المباشرة

¹ محمود خليل أحمد محمد ، دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية ، الناشر وكالة مراكز للإعلام و التسويق ، القاهرة ، بدون رقم طبعة ، 1991 ، ص 16 .

² محمود خليل أحمد محمد ، نفس المرجع ، ص 17 .

³ هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر -دراسة مقارنة- ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، بدون رقم طبعة ، ص 362 .

تؤثر في أثمان المنتجات خلال خفض الدخل و أنها تعمل لذلك على خفض هذه الأثمان، و أن الضرائب غير المباشرة تؤثر في الدخل من خلال رفع أثمان المنتجات، و أنها تعمل لذلك على خفض هذه الدخل.

فالضرائب المباشرة تمارس آثارها في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال تأثيرها في الدخل النقدية، إذ هي تؤدي إلى تخفيض هذه الدخل، و من ثم تقلل من حدة التفاوت في التوزيع، لذلك فإن الضرائب على الدخل و على التركات و على رأس المال ذات أثر فعال في إعادة توزيع الدخل القومي في غير صالح أصحاب الدخل المرتفعة .

أما الضرائب غير المباشرة فإنها تمارس آثارها في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال تأثيرها على الدخل الحقيقية إذ هي تدفع أثمان المنتجات و تزيد من درجة التفاوت في التوزيع لأنها تؤدي إلى تخفيض المركز النسبي لأصحاب الدخل المنخفضة و المحدودة حيث أنها تنقص من دخولهم الحقيقية بدرجة كبيرة بحيث لا ينبغي لهم ما يدخرونه خاصة و أنهم يخصصون الجزء الأكبر من دخولهم للإستهلاك. لذلك يمكن القول أن الضرائب غير المباشرة تعد ضرائب غير عادلة لأنها تتناسب تناسباً عكسياً مع القدرة التكليفية للممولين، حيث أنها تصيب في الغالب الموارد الضرورية، و من ثم لا يوجد تناسب بين ما يدفع من ضرائب على الاستهلاك و بين دخل الممولين، و تكون النتيجة اشتداد وطأة الضرائب غير المباشرة على ذوي الدخل الصغيرة منها على ذوي الدخل الكبيرة. و يلاحظ أن التوسع في فرض هذه الضرائب يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الغنية في المجتمع.¹

2.2.1/ دور النفقات العامة في تحقيق العدالة الاجتماعية: لا جرم أن النفقات العامة تؤثر في توزيع الدخل القومي بين الأفراد، و يتم تأثير الدولة في توزيع الدخل القومي على مرحلتين، المرحلة الأولى و هي ما تعرف بمرحلة التوزيع الأولى للدخل، و المرحلة الثانية هي مرحلة إعادة توزيع الدخل بين الأفراد بصفتهم مستهلكين .

أ/ دور الدولة في التوزيع الأولي للدخل: تستطيع الدولة أن تجري نفقاتها العامة على نحو تؤثر فيه على حالة التوزيع الأولي للدخل بين الأفراد بصفتهم منتجين للسلع و الخدمات، و هذا ما يظهر بوضوح في النفقات الحقيقية التي تساهم في إضافة دخول جديدة بالطرق التالية:

- عن طريق إنتاج الخدمات العامة المنتجة للمنافع الجماعية، و هذه المنافع تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد الحقيقية نتيجة لإشباع جزء من حاجاتهم .

- عن طريق إنتاج السلع بمعرفة المشروعات العامة، و يحدث هذا الأثر عن طريق الاستثمارات العامة مما ينتج عنه دخول جديدة لعوامل الإنتاج .

¹ هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر -دراسة مقارنة-، مرجع سابق، ص 364-363 .

- عن طريق تشجيع الحافز على إنتاج السلع بمعرفة المشروعات الخاصة و التي تتم عن طريق الإعانات العامة الاقتصادية .

ب/ **تدخل الدولة في إعادة التوزيع (التوزيع النهائي)** : قد تتدخل الدولة لإحداث تعديلات على حالة التوزيع الأولى ، أي تلجأ إلى توزيع الدخل القومي مرة ثانية بين المستهلكين ، و هذا ما يعرف بالتوزيع النهائي ، و ذلك باستخدام النفقات العامة إذا ما رأيت عدم ملائمة التوزيع الأولي من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية¹.

* و يتخذ إعادة توزيع الدخل القومي أحد الاتجاهات الآتية :

- إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة للحد من التفاوت بين الطبقات . و هذا هو الاتجاه الغالب في البلاد الرأسمالية المتقدمة .

- إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف عوامل الإنتاج أي بين مختلف مصادر الدخل ، و هي العمل و رأس المال و الأراضي .

- إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف قطاعات الإنتاج المختلفة ، و هي الزراعة و الصناعة و الخدمات . و هذا الاتجاه كثيراً ما يحدث في البلاد الرأسمالية ، حيث تعمل هذه البلاد على زيادة الدخول الزراعية لانخفاض معدل النمو الزراعي عن الصناعي .

- إعادة توزيع الدخل القومي بين مختلف الأقاليم لصالح المناطق التي لا تتمتع بمميزات نسبية من حيث الموارد الطبيعية².

2/ **العدالة الاجتماعية في الفكر المالي الاسلامي** : و لأن موضوع العدالة الاجتماعية واسع المجال ، متشعب الأطراف ، فقد تناولناه في المجال الاقتصادي المالي لذا سنتطرق للعدالة الاجتماعية في الإسلام ، ما المقصود منها ، و ما دور السياسة المالية الاسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية و ذلك على النحو التالي :

1.2/ **مفهومها** : - التوزيع العادل للدخل و الثروة بين كافة أفراد المجتمع ، دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون و غيرها³.

- إعادة التوزيع تعني أن هناك اختلالاً أو تفاوتاً حدث في المجتمع لا بد من علاجه ، و هذا التفاوت الذي نشأ في المجتمع ، سواء في الدخل أو الثروة ، إنما يرجع إلى عدة عوامل بعضها يقره الشرع و الأخرى لا يقرها¹.

¹ زكريا محمد بيومي ، مبادئ المالية العامة ، ص 185-186 .

² زكريا محمد بيومي ، نفس المرجع ، ص 186-187 .

³ السيد عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص 614 .

*العوامل التي تؤدي إلى التفاوت و يقرها الشرع و يتفق معها هي (الميراث-الهبة-الوصية-ما تفضى إليه المعاملات الشرعية من مكاسب-التفاوت المبني على اختلاف قدرات البشر و مواهبهم-مستوى الثقافة و التعليم- و غيرها من العوامل الأخرى)بينما العوامل المنافية للشرع و يحذر منها الإسلام (الاحتكار-الربا-السرقه-الغضب- و غيرها من الأنشطة المحرمة الأخرى) ، و إقرار الإسلام للعوامل الأولى لأنها تهدف إلى تنمية المجتمع و رقيه ، بينما تحريمه للثانية ، لأنها تؤدي إلى إشاعة الفساد و تؤدي إلى الهلاك في المجتمع الاسلامي.²

2.2/ دور السياسة المالية الاسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية :تستطيع السياسة المالية الاسلامية أن تساهم مساهمة فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية ، و ذلك عن طريق أدواتها المتعددة ، و على رأسها الزكاة و غيرها من الأدوات الأخرى التي لا تتوافر لغيرها ، خاصة و أن بعض مصارف تلك الأدوات كالزكاة محددة ، و هي منصرفة إلى الثات المعذمة كالفقراء و المساكين .

و إذا كان الاسلام يقر التفاوت بين البشر القائم على العوامل المشروعة ، إلا أنه عند وجود فقر مدقع و غنى فاحش ، أو بعبارة أخرى عند حدوث اختلال في توزيع الدخل و الثروة للمجتمع ، نراه يتدخل لإعادة توزيع الدخل و الثروة بين الأفراد-من خلال سياسته المالية-و يقوم منهجه على مبدئين أساسيين هما :

1.2.2/ دور السياسة المالية الاسلامية في تحقيق المساواة التامة بين الأفراد : و هذا من خلال الزكاة التي تستطيع أن تلعب دورا هاما في إعادة توزيع الدخل و الثروة ، فهي تعد تكليف ديني و مالي في نفس الوقت ، حيث تقتطع جزءا من أموال الأغنياء و ثرواتهم لتوزع على الفقراء و المساكين .

و من مزايا هذه الفريضة أنها فرضت على أصناف متعددة من المال ، و بأسعار مختلفة تتناسب مع كل مال ، و تجبي بطرق مختلفة و في أوقات مناسبة ، كما تتمركز مصارفها المحدودة على الأشخاص الذين هم في حاجة حقيقية إلى المال ، و لذا فإن الزكاة تعتبر فريضة شاملة ، و مما يزيد من فعاليتها أنها ضريبة متجددة تجب كل عام ، فاستمرارها يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية و إلى جواز الزكاة يوجد العديد من الموارد الأخرى ، و التي تستطيع أن تحقق بها الدولة العدالة الاجتماعية و إعادة توزيع الدخل ، كالحراج و الجزية و العشور و غيرها ، و كالتوظيف الذي يوظفه ولى الأمر على أغنياء المسلمين عند عدم كفاية تلك الموارد لإشباع الحاجات الضرورية للأفراد .

إذن فالعدالة الاجتماعية في الاسلام هي مسؤولية الحاكم و المجتمع و الأفراد جميعا ، و يؤكد ذلك قول عمر رضي الله عنه "لئن عشت إلى العام المقبل لألحقن آخر الناس بأولهم حتى نستوي في الكفاف"³

¹ محمود خليل أحمد محمدين ، دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص 273-274 .

² هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر -دراسة مقارنة- ، مرجع سابق ، ص 368-367 .

³ هشام مصطفى الجمل ، نفس المرجع ، ص 371-372 .

2.2.2/ دور السياسة المالية الاسلامية في تحقيق التفاوت المقيد أو المنضبط :إن التفاوت المقيد أو المنضبط هو الذي يسمح به الاسلام بالقدر الذي يحفز على العمل و يحقق التكامل لا التناقض ،و التعاون لا الصراع ،و بعبارة أخرى بالقدر الذي لا يكون فيه التفاوت فاحشا ،مما يخل بالتوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع .

فموجب العدالة الاجتماعية ليس التسوية المطلقة بين الناس ،إنما موجبها أن يتساوى الناس في تهيئة الفرص ،فيتوافر التعليم المثمر لكل الناس حتى تظهر القوى ،و يسند لكل إنسان ما يصلح له من عمل ،و هذا هو التنظيم الجماعي السليم الذي يتوافر فيه إنتاج كل القوى من غير أن تحمل قوة أو تعمل فيها دون طاقتها .

و عليه يمكن القول بأن الاسلام بعد أن أقر التفاوت ،و جعله يقرب بين الناس و يتعاونون يخدمون بعضهم ،فيجعل الأساس في التوزيع الاسلامي هو الحاجة ،بمعنى ضمان حد الكفاية لكل مواطن أولاً ثم الملكية و العمل ثانياً ،و من حق ولي الأمر التدخل لإعادة التوازن بين أفراد المجتمع كلما افتقد هذا التوازن .

و بتحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع تتحقق العدالة الاجتماعية و يشيع في ربوع المجتمع الاسلامي السلام الاجتماعي (الأمن العام) و تنفي ظاهرة التمييز الطبقي من المجتمع سواء على مستوى الدول أو على مستوى الأفراد.

و لهذا وضع الاسلام وسائل لضبط التفاوت و حفظ التوازن الاقتصادي بين الأفراد و هي كالتالي :

أ-عدم السماح بالثروة أو الغنى إلا بعد ضمان حد الكفاية لا الكفاف .

ب-عدم السماح باستئثار أقلية بخيرات المجتمع .

ج-إعادة التوزيع عند افتقار التوازن .¹

خلاصة :

إن المتتبع للسياسة المالية منذ ظهور بواردها في العصر الفرعوني إلى ما وصلت إليه الآن قد شهدت تطورات جوهرية أين أصبحت أداة الدولة لتوجيه الإنتاج و الإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد و الراج التي تعصف به بين الحين و الآخر.

حتى و إن تميزت بشيء من الحياد في فترة ما أو في نظام ما ،لابد أن يعترف بمدى أهميتها على المستوى الكلي ،إذ أنها ساهمت في تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب مثلا و إعادة توزيعها كأسلوب لإعادة توزيع الثروة ،و من ثم تحقيق العدالة و المساواة كما أن السياسة المالية تشكل أحد أهم ركائز السياسة

¹ هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر -دراسة مقارنة- ،مرجع سابق ، ص 372-375 .

الاقتصادية للدولة حيث تعمل على تحقيق التوازن من خلال التحكم في المال الذي يمثل عصب الحياة الاقتصادية، وذلك من خلال مجموعة الإجراءات و السياسات المختلفة التي تتشكل منها السياسة المالية لكل دولة. و أخيرا يمكن القول أن السياسة المالية كانت و لا تزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل و التحكم و كذا التوجيه لمختلف قطاعاتها بهدف تحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصادي و الوصول إلى العدالة الاجتماعية .

قائمة المراجع :- باللغة العربية :

- 1/ باهر محمد غنم ،المالية العامة ومبادئ الإقتصاد المالي ،دار النهضة العربية القاهرة ،1988 .
- 2/بشار يزيد الوليد ،التخطيط و التطوير الاقتصادي ،دار الراهة للنشر و التوزيع ،الأردن الطبعة الأولى ،2008 .
- 3/رياض الشيخ المالية العامة ،مطابع الدجوى ،القاهرة ،1989 .
- 4/زكريا محمد بيومي ،مبادئ المالية العامة ،القاهرة ،1990 .
- 5/سالكي سعاد ،دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي- ،مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ،تخصص :مالية دولية ،2010-2011.
- 6/سمير محمود معتوق ،أمينة عز الدين عبد الله ،المالية العامة ،القاهرة ،1988.
- 7/السيد عطية عبد الواحد ،دور السياسة المالية الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ،دار النهضة ،عمان ،1990 .
- 8/طارق الحاج ،المالية العامة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ،1999 .
- 9/علي لطفى ،التنمية الاقتصادية ،مكتبة عين الشمس ،القاهرة ،1980 .
- 10/فهاد محمد علي الاهدن ، التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي، دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
- 11/كمال بكري ،مبادئ الإقتصاد ،الدار الجامعية ،بيروت ،1986 .
- 12/محمد زكي شافعي ،التنمية الاقتصادية دار النهضة العربية ،1980 .
- 13/محمد مبارك حجير ،السياسة المالية و النقدية لخطط التنمية الاقتصادية ،الدار الجامعية للطباعة و النشر ،القاهرة ،بدون تاريخ نشر.
- 14/محمود خليل أحمد محمدين ،دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية ،الناشر وكالة مراكو للإعلام و التسويق ،القاهرة ،بدون رقم طبعة ،1991.
- 15/مسعود دراوسي ،السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ،أطروحة دكتوراه ،حالة الجزائر 1990-2004 ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2005-2006.

- 16/ هشام مصطفى الجمل ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي و النظام المالي المعاصر -دراسة مقارنة- ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، بدون رقم طبعة .
- 17/ وجدى حسين ، المالية الحكومية و الاقتصاد العام ، الإسكندرية ، 1988 .
-باللغة الأجنبية :

1/JOHNSON, Harry Gordon, **On Economic and society**, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975.

واقع إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل العولمة بين الفرص والمخاطر

د. لموشى زهية*

الملخص:

يشكل البعد الإقتصادي التطور الأهم في مسيرة مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه سنة 1981، حيث شهد هذا المجال العديد من الإنجازات في سبيل تفعيل التكامل الإقتصادي الخليجي و تحقيق الوحدة الإقتصادية الكاملة. خاصة في ضوء الإدراك الكامل من جانب دول مجلس التعاون لأهمية الإقتصاد كمحرك للعلاقات الدولية و محدد لمكانة الدول و أهميتها على الساحة الدولية، وفي ضوء الإدراك بأن التكامل بين دول المجلس أصبح يمثل الخيار الأمثل لمواجهة المستجدات المحلية و الخارجية، فقد أثبتت تجربة التنمية في دول المجلس في العقود الماضية عدم قدرة الإقتصاديات المحلية منفردة على النجاح في هذا النهج نظرا لصغر حجم الموارد من جهة و ضيق نطاق السوق المحلية من جهة أخرى خصوصا في ظل عصر التكتلات الإقتصادية الكبرى و العولمة. ولقد تم إختيار تجربة التكامل الإقتصادي لدول الخليج العربي كحالة للدراسة نظرا لما تطرحه هذه التجربة كنموذج متميز من نماذج التكامل التي تتأثر حركتها بمجموعة من المحددات الهيكلية و الخصائص التي تتميز بها عن بقية حركات التكامل المعاصرة في البلدان النامية. كما أن إتجاهات التنمية المعاصرة في هذه المجموعة تشير إلى إرتباطها الوطيد و المباشر بثلاث دوائر جغرافية - إقتصادية، و هي دائرة شبه الإقليمية التي تضم أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، و الدائرة الإقليمية التي تضم مجموعة الأقطار العربية، و الدائرة الدولية التي تضم بالدرجة الأولى بلدان منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OECD) و منظمات الأمم المتحدة .

الكلمات المفتاحية : دول مجلس التعاون الخليجي ، الواقع الاقتصادي ، مؤشرات العولمة ، الاندماج العالمي .

Abstract:

The economic dimension is the most important development in the Gulf Cooperation Council (GCC) since it was established in 1981. This field witnessed many achievements in order to activate Gulf economic integration and realize full economic unity. Especially in the light of the GCC countries' full recognition of the importance of the economy as an engine of international relations. It is specific to the status of countries and their importance in the international arena. In the light of the realization that GCC integration is the best option to face domestic and foreign developments, In the last decades, local economies have been unable to succeed in this approach due to the small size of resources and the narrowness of the domestic market, especially in the era of major economic blocs and globalization. The experience of the economic integration of the Arab Gulf countries was chosen as a case study because this experience is presented as a distinct model of integration models whose movement is influenced by a set of structural determinants and characteristics that characterize them from other contemporary integration movements in developing countries. The current trends in development in this bloc indicate its close and direct link with three geo-economic circles. It is a sub-regional department that includes the countries of the Arab Gulf Cooperation Council, the regional department which includes the Arab countries group, and the international circle, which includes mainly countries Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) and United Nations organizations.

Keywords: GCC countries, economic reality, indicators of globalization, global integration.

*د. لموشى زهية، استاذة محاضرة قسم ب ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي الجزائر .

مقدمة :

شهدت مسيرة التعاون العربي بروز منظمة جديدة داخل كيان التعاون الإقليمي العربي، و ذلك لدى الإعلان في 14 فبراير 1981 عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونظرا لأهمية هذه التجربة ليس فقط في كونها محور إهتمام البحث الجارى، و إنما لكونها تبلور مجموعة من الإنعكاسات بعيدة الأثر على مسيرة التعاون الإنمائى للدول العربية و الدول النامية بشكل عام ، خاصة في خضم ما يحدث على مستوى الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات و تطورات ناتجة عن ثورة تكنولوجيا المعلومات ، و العولمة ، لذلك فقد أصبح السوق العالمى أكثر تعقيدا و تنافسية، حيث أسهمت العولمة بشكل كبير في توحيد أذواق المستهلكين و تفضيلاتهم و سلوكياتهم، وكذلك توحيد العملية الإنتاجية. كما أنها لا تزال تزيل الحواجز السياسية، و الاقتصادية و التكنولوجية و تسهم في الابتكارات و التجديد، و من الأجل الحصول على ميزة تنافسية في سوق عالمى دائم التغير و التنافس تم تطبيق العديد من الاستراتيجيات حول العالم. و يعتبر التكامل الاقتصادي الاقليمي الذى تسعى دول الخليج العربي لتحسينه هو واحد من هذه التوجهات الفعالة التى يمكن توظيفها لتحقيق الميزة التنافسية و الرفاهية الاقتصادية لشعوبها عبر العولمة ، كما انه قد يحقق العديد من المزايا الاقتصادية لذلك سيتم التطرق أولا مفهوم مجلس التعاون لدول الخليج العربية ثم إلى واقع إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي و كذا توضيح المؤشرات الدالة على عولمة إقتصاديات هذه الدول و بعدها سنتطرق إلى أهم الفرص و التحديات التى تفرضها العولمة على هذه الإقتصاديات .

أهمية البحث :**-1**

لقد أصبحت العولمة الاقتصادية أحد أهم المعالم الرئيسية فى النشاطات الاقتصادية العالمية منذ نهاية الحرب الباردة، فلم يقتصر تأثيرها على الأوجه السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية للعالم فقط ، بل إنها تضع النظام الاقتصادي العالمى فى مواجهة تحديات لم يسبق لها مثيل ، لذلك لم تحظ قضية باهتمام كل دول العالم على المستوى الرسمى و الشعبي مثل قضية العولمة باعتبارها أهم الظواهر التى تحتاح البشرية فى القرن الحادى و العشرين ، و استطاعت استقطاب الشرائح الفكرية المتعددة الانتماءات و التخصصات من اقتصاديين و سياسيين و مثقفين لا يربطهم سوى اهتمامهم بجملة التغيرات النوعية المتلاحقة التى يشهدها العالم فى كافة المجالات الاقتصادية و السياسية و غيرها و التى تعدت نطاق الدولة و تجاوزت الحدود، و من ثم أصبحت دراسة العولمة و علاقتها بالتكتلات الاقتصادية أمرا بالغ الأهمية و على اعتبار دول الخليج العربي من الدول التى تسعى جاهدة لتطوير اقتصادياتها و تفعيل تكاملها الاقتصادي هذا ما يوجب عليها ضرورة الاهتمام ، بالتزامن و التداخل فى طبيعة الالتزامات و المزايا بين الإطارين ، العولمة و التكتل و إلى إثارة التساؤلات حول مدى توافق و التضاد بين توجهات التعاون و التكامل الاقتصادي و ما قد تسفر عنه من آثار و إنعكاسات جديدة فى إطار التكتل ضد خارجه .

2- إشكالية البحث : على ضوء ما سبق تتجلى معالم الإشكالية الرئيسية لبحثنا حول :

كيف ستمكن دول مجلس التعاون الخليجي من تعظيم منافعها و الاستفادة من مزايا إندماجها العالمي في ظل ما تتيحه العولمة من فرص و ما تفرضه من تحديات ؟

- 3- فرضيات البحث : اعتمدنا في بحثنا هذا على الفرضيات التالية :
- يعتبر التكامل الاقتصادي بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الأسلوب الأنجع لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بها؛
 - تسعى العولمة لتحقيق حرية التجارة الخارجية و حرية انتقال رؤوس الأموال و هذا حتما سيشكل خطرا على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي لأنه سيقضى على صناعاتها المحلية و يزيد من تبعيتها للدول المتقدمة ؛
 - تحديات العولمة فرصة لبناء تكامل اقتصادي خليجي .

4- منهج البحث :

تم الإعتداد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، و ذلك عن طريق جمع البيانات و تحليلها، ومن ثم تقييمها بالاعتماد على البيانات الواردة في الدراسات و التقارير الصادرة من طرف الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي كما قد تم الاعتماد على مجموعة من المصادر و المراجع التي تضمنت العديد من الكتب و البحوث و التقارير و المؤتمرات التي تناولت هذا المجال من البحث .

5- أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

- 1- التعرف على الواقع الحالي لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي
- 2- توضيح و تحليل لأهم مؤشرات عولمة إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي
- 3- تسليط الضوء على التفاعلية بين اقتصاديات دول مجلس التعاون و العولمة في ظل التحديات و الفرص

6- هيكل البحث :

على ضوء ما سبق يمكننا تقسيم البحث إلى ما يلي :

- التعريف بمجلس التعاون الخليجي ؛
- واقع إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ؛
- مؤشرات عولمة إقتصاديات دول مجلس التعاون ؛
- الفرص و التحديات التي تفرضها العولمة على إقتصاديات دول المجلس .

أولا : التعريف بمجلس التعاون الخليجي و أهم إنجازاته المشتركة

تعددت التعاريف الخاصة بمجلس التعاون الخليجي، حيث أن الميثاق لم يعرف المجلس تعريفا دقيقا، شأنه شأن المنظمات الدولية الأخرى، وكذلك العموميات التي شملتها أهدافه ، فيعرفه بعضهم بأنه : " تنظيم دولي إقليمي

محدود العضوية ذو طابع قومي، حيث يربط الدول الأعضاء علاقات خاصة و سمات مشتركة متشابهة ، كما أنه يعتبر تنظيمًا حكوميًا ذا اختصاص عام ، لأعضائه صفة الدولية و نشاطه شامل لمختلف المجالات ¹.
كما يرى بعض الإختصاصيين أن مجلس التعاون بدوله الست : " يعد منظمة إقليمية وفقا لمعايير الأمم المتحدة على الرغم من مقولة بعضهم بان الدول الست بموقعها الجغرافي لا تشكل منطقة إقليميا بالمفهومين الجغرافي و القانوني " ².

و يؤكد بعضهم الآخر على أن مجلس التعاون الخليجي هو : " منظمة دولية إقليمية عامة الاختصاص لتوافر العناصر الأساسية الواجب توافرها لقيام المنظمات الدولية الحكومية و هي : العنصر الدولي، عنصر الرضا، و عنصر الدوام و الاستقرار ، و عنصر الإرادة الذاتية " ³.

و بعد مؤتمر القمة الذي عقد في الكويت سنة 1985 و الذي يرى بأن المجلس ذو صيغة تعاونية فقط و هو عبارة عن " صيغة تعاون بين ست دول تتشابه في أنظمتها و اقتصاداتها و جغرافيتها ، و تترابط في مصيرها ، و في مستقبلها ، فالمجلس ليس بجمعية و لا حلفا ، وإنما إطار تعاوني يعتمد على التنسيق الإقتصادي و التعاون الدفاعي والتقريب السياسي " ⁴.

و الجدير بالأمر أننا نلاحظ بأنه ليس هناك تعريف محدد لمجلس التعاون ، بل كل ما هناك هو عبارة عن اجتهادات من المفسرين و القائمين بالمجلس ، و إن كان أصحاب الاختصاص في القانون الدولي يجمعون تقريبا على أن مجلس التعاون له صفات " منظمة دولية إقليمية " ، إلا أننا نضيف إلى ذلك صفة أخرى، و هي أنه محدود العضوية .

ثانيا : واقع إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

إذا كان الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة مجلس التعاون قد منحها منذ القدم أهمية استراتيجية جعلتها محط اهتمام العالم عبر مختلف الأزمان، فإن اكتشاف النفط و الغاز قد أضاف لهذه الأهمية بعدا استثنائيا ، حيث أصبحت دول المجلس محور الارتكاز العالمي في أسواق الطاقة، و تضطلع بدور عالمي مهم على خارطة التفاعلات الاقتصادية و المالية و التجارية، لذلك فلا بد من تسليط الضوء على أهم المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول و كذا التطرق لواقع و وضعية قطاعها سواءا التعدينية و غير التعدينية و هذا ما سيتم التطرق إليه من خلال :

I. تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون خلال الفترة من 2009 إلى 2017

¹ رجب يحي حلمي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية : رؤية مستقبلية ، دراسات قانونية، سياسية ،اقتصادية ،مكتبة دار العروبة، الكويت،1983، ص 91.

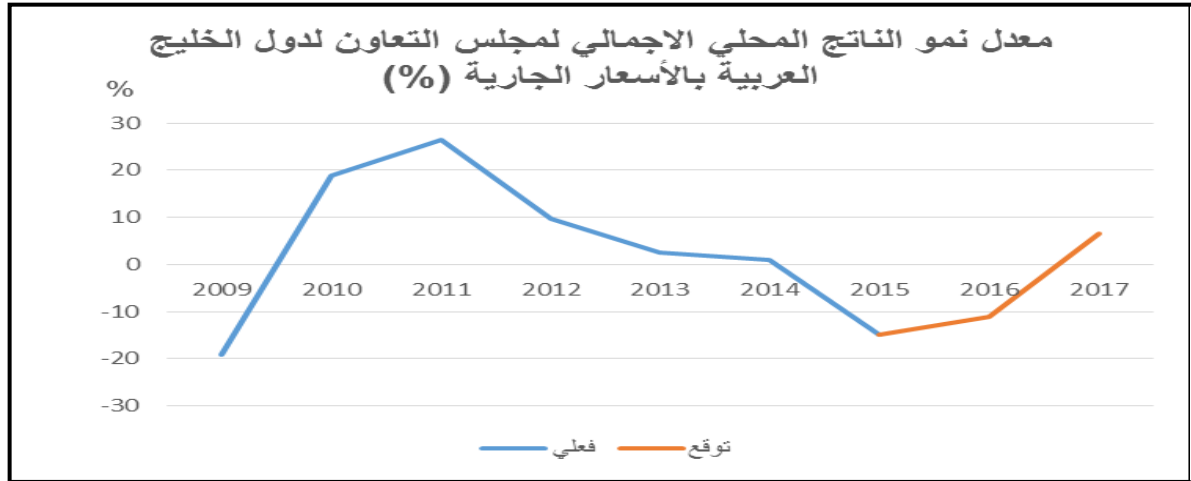
² نايف على عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (من التعاون إلى التكامل) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28)، ص 151 .

³ عطية حسين أفندي عطية ، مجلس التعاون و ظاهرة التكامل الدولي ، مجلة التعاون ، العدد 13 ، آذار / مارس 1989 ، ص ص 22 ، 23 .

⁴ عبد الله فهد النفيسي ، (مجلس التعاون الخليجي : الإطار السياسي و الاستراتيجي) ، مجلة الخليج العربي ، العدد 1 سنة 1983 ، ص ص 18 ، 19،

إن الزيادة الكبيرة في عدد السكان بدول مجلس التعاون و في حجم القوى العاملة، و التطورات الاقتصادية المتتالية قد اسهمت في مجموعها في النمو الكبير الذي شهدته الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى 1.4 تريليون دولار خلال سنة 2011 ، مقابل 1.1 تريليون دولار سنة 2010 و بمعدل نمو قدره 27 % خلال عام واحد

الشكل رقم (01) : تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2009 إلى 2017



المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، آفاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج 2016-2017، أغسطس 2016 ، ص 2 .

و لقد تواصلت الزيادة في الناتج المحلي ليلبلغ 1.1 تريليون دولار سنة 2010 ، ليرتفع الى 1.4 تريليون دولار سنة 2011، أي أن الناتج المحلي الاجمالي زاد بنسبة 626 % في سنة 2011 عن مستواه في سنة 1983، و بنسبة زيادة قدرها 311 % عن مستواه في سنة 2000¹، وإن كان سنة 2009 قد شهد انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنة بسنة 2008 ، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.1 تريليون دولار، و انخفض سنة 2009 إلى 911.4 مليار دولار و ذلك بسبب الأزمة العالمية إلا أنه قد عاد و اتخذ إتجاها تصاعدياً في سنة 2010 حيث بلغ 1.1 تريليون دولار بنسبة زيادة تقدر ب 21 % عن مستواه في 2009 و واصل إرتفاعه ليلبلغ بالتقريب 1.4 تريليون دولار في سنة 2011 .

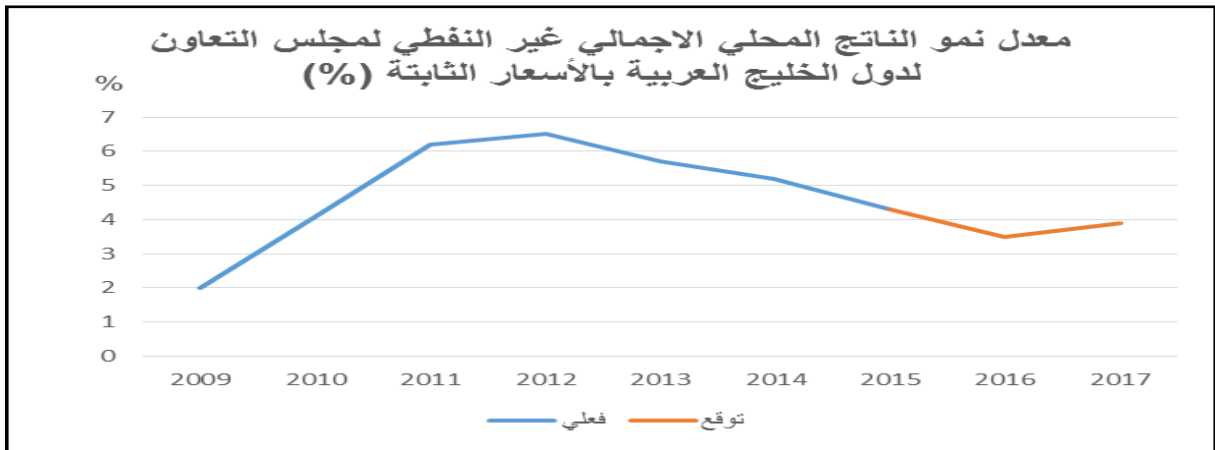
و قد أشارت توقعات المركز الإحصائي بأن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سينكمش بنسبة 11 % سنة 2016 و ذلك بصورة أقل سنة 2015 و البالغ 15% تقريباً . و يتأثر معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بدرجة كبيرة بتغير أسعار النفط . حيث تراجع متوسط سعر سلة أوبك بين سنتي 2014 و 2015 بنسبة 50% تقريباً (من 96.3 دولار للبرميل إلى 49.5 دولار للبرميل) . و من المتوقع أن يستمر

¹ الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات - إدارة الإحصاء ، " دول مجلس التعاون : لحة إحصائية " ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012 ، ص 63 .

في التراجع بنسبة 17% بين سنتي 2015 و 2016 ليصل إلى 41 دولار للبرميل . وحسب توقعات المؤسسات الدولية المختصة في أسواق السلع الأولية. فمن المحتمل أن يتحسن سعر النفط سنة 2017 بنسبة 16 % عن مستواه في سنة 2016 مما يرفع توقعات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون إلى 6.6% في سنة 2017 .

و في المقابل ، من المتوقع أن يأخذ القطاع غير النفطي دور القيادة في النمو الاقتصادي في هذه الفترة في ظل تراجع أسعار النفط، حيث أشارت توقعات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون إلى ان القطاع غير النفطي سينمو بمعدل 3.5% و 3.9% ، في سنتي 2016 و 2017 على التوالي ، و هي معدلات أقل من متوسط النمو الذي تحقق في القطاع غير النفطي خلال الفترة 2011 إلى 2015 و البالغ 5.6% ، مما يشير إلى الأثر غير المباشر لتراجع النفط على اقتصاد دول مجلس التعاون . و من المتوقع أن تقود قطاعات البناء و التشييد و النقل و التخزين و المواصلات النمو الاقتصادي لمجلس التعاون في سنتي 2016 و 2017

الشكل رقم (02) : تطور معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي لمجلس التعاون لدول الخليج خلال الفترة من 2009 إلى 2017



المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، آفاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج 2016-2017، أغسطس 2016 ، ص 2 .

● أبرز العوامل التي ستؤثر على توقعات النمو في الناتج المحلي الإجمالي و إنعكاساتها على معدل التضخم في أسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون الخليجي :

- من المتوقع أن يتأثر نمو اقتصاد مجلس التعاون هبوطاً في المدى القصير و المتوسط بعدة عوامل ، أبرزها :
 - استمرار تراجع أسعار النفط العالمية و ما يترتب عليه من خفض للانفاق الحكومي في دول المجلس .
 - رفع سعر الفائدة للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي كسلسلة من عملية تطبيع السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية
 - تراجع الاستثمار في القطاع الخاص
 - ارتفاع تكاليف تمويل العجز في الميزان الحكومي .

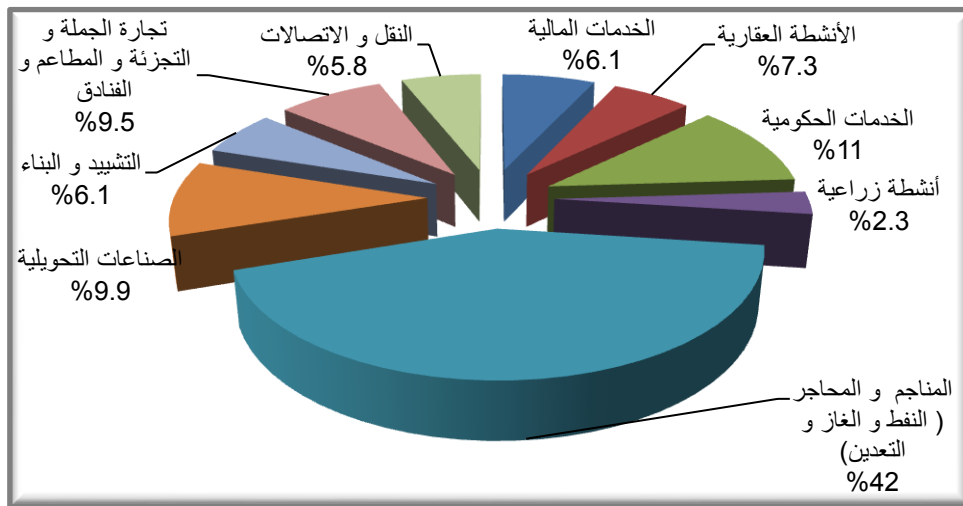
و في المقابل ، من المتوقع أن تساهم العوامل التالية في زيادة الضغوط التضخمية على أسعار السلع و الخدمات لدول مجلس التعاون :

- السياسات الحكومية المتعلقة بتخفيض الدعم على المنتجات البترولية ،
- إجراءات زيادة الإيرادات العامة غير النفطية
- زيادة تكاليف تمويل القروض الشخصية و التجارية ،
- اتجاه النمو التصاعدي في دول المصدرة للعمالة لمجلس التعاون مما يسبب ارتفاعا في أجور العمالة الوافدة في مجلس التعاون .

• تركيب إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون

تتميز إقتصاديات دول مجلس التعاون باعتمادها المفرط على قطاع النفط و التعدين، و يظهر ذلك من خلال المساهمة الكبيرة لهذا القطاع في تكوين الناتج المحلي مقارنة بباقي القطاعات . و سنحاول تبيان نسب مساهمة كل قطاع في إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (02) : توزيع الناتج المحلي لدول مجلس التعاون حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية لسنة 2014



المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الكتاب الإحصائي السنوي 2014، العدد الأول أبريل 2016 ، ص 109 .

من خلال الشكل السابق نلاحظ هيمنة قطاع (النفط و التعدين و الغاز) على نسبة معتبرة في تكوين إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس مقارنة بباقي القطاعات الأخرى حيث تراوحت نسبة مساهمته 42 % خلال سنة 2014، و هو ما جعل قطاع النفط و التعدين يحتل المرتبة الأولى في تكوين إجمالي الناتج المحلي ، أما فيما يتعلق بباقي القطاعات فإنها هي الأخرى بقيت تساهم مساهمة متواضعة في تكوين الناتج المحلي ، إذ لم تتجاوز مساهمة قطاع الصناعات التحويلية 10 % خلال هذه السنة ، رغم أنه يعد من القطاعات التي يتوقع أن تحدث تغيرا في هيكله إقتصادي دول مجلس التعاون و تخفض العبء عن قطاع النفط و التعدين في تمويل التنمية و تكوين

الناتج المحلي، ثم تأتي مساهمة كل من تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق ، ثم قطاع التشييد و البناء بنسب قدرت على التوالي 9.5 % و 6.1 % على التوالي ، بينما نلاحظ أن مساهمة قطاع الزراعة دون المستوى المطلوب إذ أنها لم تتجاوز 2.3 % خلال هذه السنة ، مما يدل على أن هذا القطاع لا زال لم يواكب متطلبات التنمية و لم يؤدي الدور المنتظر منه في حل مشكلة الغذاء بالمنطقة، و يرجع السبب في ذلك إلى أن إقليم مجلس التعاون يعد منطقة غير مناسبة للإنتاج الزراعي حيث تتميز تلك المنطقة بندرة المطر و الحرارة المرتفعة للجو .

ثالثا : مؤشرات عولمة إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي :

لقد شهد العالم خلال السنوات الاخيرة نموا في حجم التجارة الدولية يفوق النمو في الناتج الاجمالي العالمي، فلقد كان النمو الحقيقي للتجارة السلعية العالمية في إجمالي الصادراتها لسنة 2010 هو 12.8 % كما يتوقع أن يكون النمو في الصادرات العالمية لسنتي 2013 و 2014 بنسبة 7.5 % و 6.9 % على التوالي، بينما كان نمو الناتج المحلي العالمي بنسبة 5 % سنة 2010 و يتوقع أن يرتفع بنسبة 4.4 % و 4.5 % في سنتي 2013 و 2014 على التوالي¹ ، و هذا يعني أن الدول اليوم أصبحت أكثر اعتمادا على التجارة الدولية مما كان عليه الحال في أعقاب الحرب العالمية الثانية و أن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر إندماجا أو تكاملا أو عولمة من السابق . و العولمة ليست ظاهرة حديثة و إنما هي عملية مستمرة على المستويات اجتماعية و ثقافية و اقتصادية متعددة، إلا أنها برزت حديثا كظاهرة بسبب الثورة المعلوماتية و ما أحدثته من قدرة على تسريع و تيرة الاتصالات و العلاقات الاقتصادية و الثقافية منذ مطلع التسعينات . و نظرا لأن العولمة عملية مستمرة منذ أمد ليس بالقصير، فهل يمكننا قياس مدى تفاعل مجتمعات دول مجلس التعاون مع العالم من حولها ؟ و كيف يمكن لهذه الدول أن تجعل إندماجها العالمي أو تفاعلها العالمي عامل دفع بدلا أن يكون معوقا لمسيرتها التنموية ؟ و سنتناول في هذا الشأن بعض المؤشرات التي تمكن من قياس ذلك و سيتم التركيز على المؤشرين الرئيسيين هما حجم التجارة الخارجية نسبة إلى النشاط الاقتصادي للمجتمع و حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة .

● التجارة الخارجية

يعد إقتصاد دول مجلس التعاون إقتصادا منكشفا على العالم الخارجي، إذ يصل حجم التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات) إلى مستويات مرتفعة نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي، فغالبا ما يتم قياس أهمية قطاع التجارة الخارجية في أي إقتصاد بمؤشر درجات الانفتاح أو الانكشاف التجاري على العالم الخارجي*، حيث يشير ارتفاع هذه النسبة الى عمق اعتماد الإقتصاد موضوع الدراسة على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته ، وللحصول منها على حاجته من السلع سواء كانت استهلاكية أو استثمارية . كما يشير ارتفاع نسب

¹ التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لسنة 2011 ، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الإجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، (مركز أنقرة) ، تركيا ، ص ص 13، 19 .

* درجة الإنفتاح (الانكشاف) التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي على العالم الخارجي (%) تساوي نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي

هذا المؤشر الى ضعف الناتج المحلي الاجمالي حيث يمثل في هذه الحالة بالنسبة لدول المجلس إنكشافا تجاريا ناتج بالأساس من تصدير النفط الخام و بعض السلع المصنعة ، مقابل استيراد أنواع عديدة من السلع المصنعة الاستثمارية و الاستهلاكية، و هو يبين في الوقت نفسه مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية، و السياسات التجارية للشركاء التجاريين و الاتفاقيات و غيرها

الجدول رقم (01) : درجات الانفتاح التجاري لدول مجلس التعاون على العالم الخارجي خلال الفترة 2014 - 2001

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	
1.26	1.24	0.47	0.79	0.81	0.70	2001
1.23	1.30	0.49	0.76	0.78	0.66	2002
1.18	1.38	0.57	0.82	0.83	0.72	2003
1.23	1.25	0.54	0.82	0.82	0.71	2004
1.24	1.19	0.55	0.83	0.90	0.69	2005
1.39	1.26	0.61	0.84	0.90	0.76	2006
1.22	1.28	0.68	0.88	0.82	0.70	2007
1.28	1.35	0.77	0.91	0.77	0.80	2008
0.82	1.52	0.78	0.88	0.83	0.57	2009
0.86	1.45	0.84	0.97	0.81	0.57	2010
1.00	1.39	0.89	0.99	0.82	0.76	2011
0.95	1.04	0.76	0.94	0.74	0.68	2012
0.98	1.21	0.78	0.95	0.77	0.68	2013
1.07	1.28	0.83	0.97	0.78	0.53	2014

المصدر : من إعداد الباحثة ، بالإعتماد على :

- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنتي 2004 و 2006 ، جداول متفرقة ، مرجع سابق

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، لمحّة إحصائية ، لسنوات 2010 و 2011 و 2012 ، جدولاً متفرقة ، مرجع سابق .
- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي ، الكتاب الإحصائي السنوي لسنة 2014 ، العدد الأول أبريل 2016، ص 83.

توضح بيانات الجدول رقم (01) أن درجة انفتاح دول المجلس على العالم الخارجى عالية جدا ، و خاصة إذا ما قورنت مع مثيلاتها في الدول النامية أو الدول الصناعية ، إلا أن ارتفاع مستوى التجارة مع العالم الخارجى لا يعنى توجهها واضحا نحو العولمة، حيث يتطلب انخراط دول المجلس في العولمة اتجاها مستمرا في تزايد حجم التجارة الخارجية بما يعكس انخفاضا في العوائق التجارية المحلية و الخارجية .

تشير بيانات الجدول إلى أن نسب التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالي في ارتفاع لجميع دول المجلس، كما يلاحظ من الجدول أن متوسط درجات انكشاف اقتصاديات دول المجلس على الخارج قد تراوحت ما بين (1.27) في البحرين و (0.55) في السعودية كمتوسط خلال المدة 2001 – 2007، و هو ما يوضح عمق اعتماد هذه الاقتصادات على الأسواق الخارجية في أكثر من نصف الناتج المحلى الاجمالي ، إذ يبين أهمية مستوى قطاع التجارة الخارجية في تلبية متطلبات اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي .

و بما أن هذه الدول تعتمد بشكل كبير على تصدير النفط الخام و البتروكيماويات و بعض المواد الأولية ، و من خلال ملاحظة درجات الانكشاف التجارى في الجدول أعلاه يتبين أن هناك انخفاضا في القيمة المضافة ، يمكن تفسيرها بضعف القدرة الانتاجية في رفع مستوى الناتج المحلى الإجمالى ، فضلا عن تقلب الايرادات الناجم عن التغيرات التي تحصل في أسعار صادراتها من هذه المواد ، مما يبين انخفاض معدلات التبادل التجارى لدول مجلس التعاون لصالح الدول المتقدمة التي تتبادل معها تجاريا بشكل رئيسى .

أما خلال الفترة الممتدة بين 2008 و 2014 فقد اتجه مؤشر الانكشاف التجارى الى الارتفاع - باستثناء البحرين -، وذلك بالرغم من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. إذ يعود ذلك إلى أن نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلى الإجمالى قد اتجهت الى الارتفاع ، مما يؤكد استمرار و تزايد اعتماد اقتصاديات دول المجلس على التجارة الخارجية كنتيجة طبيعية لاختلال الهيكل الانتاجى و عدم تنوعه . و لاشك أن تزايد متوسط درجات الانكشاف التجارى خلال المدة من 2008 – 2014 إنما يعود إلى تزايد عوائد الصادرات النفطية ، التي تدفع الى ارتفاع مستوى الاستيراد، و هذا ما يشير إلى مدى الاختلال في الهيكل الانتاجى، حيث الاعتماد بشكل كبير على سلعة تصديرية واحدة و هي النفط ، مقابل استيراد أنواع عديدة من السلع المصنعة.

ونستخلص مما سبق أن اختلال الهيكل الانتاجى في دول المجلس و الاعتماد على صادرات النفط الخام قد رفع من مستوى الانكشاف التجارى ومستوى انفتاحها على العالم الخارجى و كذا مدى اعتمادها على الأسواق الخارجية، إذ يتبين جليا دور التجارة الخارجية في سد فجوة الاختلال الموجودة في قطاعات الانتاج المختلفة باستثناء النفط .

● الاستثمارات الأجنبية

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI مؤشرا دقيقا نسبيا مقارنة بنسب التجارة الخارجية لتحديد درجة انفتاح مجتمع ما على العالم الخارجي و اتجاهه نحو العولمة. إن جذب استثمارات أجنبية بصورة كبيرة يعكس تحقيق مرحلة متقدمة نسبيا من التكامل الاقتصادي مع المجتمعات المشاركة و يمثل توجهها واضحا تجاه الانفتاح و العولمة، حيث أن الزيادة في حجم السوق جنبا الى جنب ، مع مبادرة التكامل الإقليمي، يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و ذلك فقط في البلدان التي تقع ضمن اتفاق التكامل الإقليمي، و التي تقدم بيئة شاملة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر¹، و بمتابعة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة الى دول مجلس التعاون خلال الفترة 1970-2011 من خلال الجدول رقم (03) يمكن ملاحظة وجود زيادة ملحوظة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لجميع البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، و يعود ذلك إلى التوسع في زيادة الاستثمار في الأنشطة البترولية أو الغازية أو تشييدية ليس لها صفة الاستثمارية و على ضوء ذلك يمكن الاستنتاج من بيانات الجدول بأن بيئة دول مجلس التعاون الاستثمارية بيئة مواتية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة أو على الأقل بصورة مستقرة و هو ما يوضح اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي نحو العولمة .

كما تشكل الاستثمارات الأجنبية أحد أهم مصادر تمويل التنمية في الدول النامية ، و تسهم هذه الاستثمارات في تحقيق الشراكة العالمية من خلال توفير موارد تمويلية خارجية للدول المستقبلية لها و للأسواق المالية الدولية، كما تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عملية التنمية الإقتصادية في الدول المستقبلية لها لأنها تنقل أنماطا جديدة في الإدارة و التنظيم، إضافة إلى إسهامها في نقل التكنولوجيا بما ينعكس إيجابا على معدلات الأداء الإقتصادي و الانتاجية.²

أما تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة (1970 - 2011) فقد بلغ إجماليها نحو 265 مليار دولار. و قد مثلت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى المملكة العربية السعودية نحو 43.3 % من مجموع الاستثمارات الواردة إلى دول المجلس ، ثم جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة 28.5 % تليها دولة قطر بنسبة 12.1 % ، فمملكة البحرين بنسبة 8.8 % ثم سلطنة عمان بنسبة 6.1 % و أخيرا دولة الكويت بنسبة 1.2 %، و ذلك كما يتضح في الجدول الآتي :

¹ Blomstrom , M and Kokko , (Regional integration and foreign direct investesment) , Stokholm School of Economics , Working Paper Series in Economics and Finance 172 Sweden , 2003 .

² نواز عبد الرحمان الهيشي ، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية (دراسة تحليلية) ، مجلة رؤى استراتيجية ، مارس 2013 ، ص 53 .

الجدول رقم (02) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (1970 - 2011)

الدولة	المبلغ بالمليار دولار	النسبة من الإجمالي
المملكة العربية السعودية	114.7	43.3 %
الإمارات العربية المتحدة	75.4	28.5 %
قطر	31.9	12.1 %
مملكة البحرين	23.2	8.8 %
سلطنة عمان	16.3	6.1 %
الكويت	3.1	1.2 %
إجمالي التدفقات لدول المجلس	264.6	100 %

المصدر : نواز عبد الرحمان الهيثي ، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية (دراسة تحليلية) ، مجلة رؤى استراتيجية ، مارس 2013 ، ص 54 .
و لقد حققت هذه الاستثمارات فرص عمل كبيرة للعمالة الأجنبية ، التي أسهمت بدورها في تنمية دولها من خلال تحويلاتها المالية ، التي شاركت في مجالات اقتصادية متنوعة ، و خاصة مجال التنمية البشرية .

● **التعريف الجمركية :**

التعريف الجمركية في دول مجلس التعاون و التي تتفاوت بين 4 % و 20 % و التي إنخفضت إلى ما بين 5 % و 10 % في ظل الاتحاد الجمركي الذي تمت الموافقة عليه في سنة 2002 . فهذه التعرفة تعتبر منخفضة مقارنة بالتعرفة السائدة في بقية دول العالم خاصة الدول النامية منها ، وهذا طبعا يساعد على سهولة حركة السلع و الخدمات من و إلى المنطقة .

● **الإعتماد على العمالة الأجنبية :**

نتيجة لصغر حجم سكان دول المجلس ، فإن هذه الدول ظلت دائما معتمدة على العمالة المهاجرة من الدول العربية و غير العربية لتلبية حاجاتها من المهارات المختلفة ، و تشير أحدث الأرقام المتوفرة إلى أن العمالة الوافدة في دول المجلس تمثل أكثر من 72 % من إجمالي العمالة ، و تساوى حوالى 95 % من العمالة في القطاع الخاص .

رابعاً: الفرص و التحديات التي تفرضها العولمة على إقتصاديات دول مجلس التعاون

يتضح مما سبق أن إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي هي على درجة كبيرة من الاندماج في الإقتصاد العالمي . و لكن الاندماج في الإقتصاد العالمي و الاستفادة من هذا الاندماج أمران مختلفان ، مما يحتم علينا أن نتساءل عن مدى تمكن هذه الدول عبر السنوات الماضية من الاستفادة من اندماجها العالمي في تحقيق أهدافها التنموية و على رأسها : بناء الانسان المنتج و تنويع مصادر دخلها ليصبح نموها ذاتيا و غير متذبذب . و أن

تتمكن من تعظيم منافعتها في اندماجها في الاقتصاد العالمي و ذلك في ظل ما تتيحه العولمة من فرص و ما تفرضه من مخاطر و تحديات خاصة في ظل المتغيرات الجارية إقليميا و دوليا و هذا ما سيتم توضيحه من خلال ما يلي:

1- النمو الاقتصادي

إن الأصب من تحقيق النمو الاقتصادي هو استمراريته و الحفاظ عليه، و هذا صحيح بالنسبة الى الدول مجلس التعاون الخليجي التي حققت نمو اقتصاديا مرتفعا في الفترة الأخيرة حتى سنة 2014 بعد ارتفاع أسعار النفط الخام، و لكن هذه الدول حققت معدلات نمو منخفضة في السنتين الأخيرتين. حيث يشير تقرير صندوق النقد الدولي الى أن دول مجلس التعاون و غيرها من الدول المنتجة للنفط حدث فيها تراجع في نمو دخل الفرد الحقيقي فيها خلال هذه الفترة الأخيرة و حققت نمو متواضعا عن ما كانت تحققه سابقا ، الأمر الذي كان له كبير الأثر في الأداء الاقتصادي الضعيف لما يعرف بدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا خلال الفترة المذكورة ، ونتيجة لارتباط دول هذه المنطقة بالاقتصادات النفطية . و بالرغم من أن آفاق النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بأنها موجبة، إلا أنها تتأثر بالتطورات العالمية و الإقليمية ، و لايزال النمو إيجابيا في هذه الدول برغم تباطؤ و تيرته مقارنة بمعدلاته التي كانت قوية للغاية في 2010 - 2011، و من المتوقع أن يظل يحظى بدعم جيد في الفترة المقبلة بفضل ارتفاع مستوى الثقة و بدء تنفيذ مشروعات كبيرة في مجال البنية التحتية، و لا يزال مسار أسعار النفط هو المصدر الرئيسي لعدم اليقين في المنطقة، و إن كانت بلدانها ستتأثر أيضا بالتقلب المتزايد في أسواق المال العالمية و اتساع نطاق الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط¹. و يتوقع تزايد بطء النمو على مستوى المنطقة سنة 2013 و 2014، كذلك يتوقع اتساع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.7% مع توقع أن يكون النمو أضعف سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 في خمسة من بلدان المجلس، و من المتوقع أن تشهد الكويت و المملكة العربية السعودية تباطؤ ملحوظ في النشاط الاقتصادي، إذ قاما هذان البلدان بتقليص إنتاجهما النفطي في مطلع سنة 2013. كما يتوقع في ظل نمو الاقتصاد غير النفطي المطرد نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي بما يزيد قليلا عن 4% . مما يؤدي إلى تزايد فرص العمل بدرجة كبيرة².

و تشير مصادر أخرى إلى أن من دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا التي تراجعت فيها الانتاجية الكلية هي الدول النفطية كما أن المؤشرات المستقبلية للسنوات العشر القادمة لا تدعو إلى التفاؤل كثيرا في ظل اعتماد هذه الدول على النفط الخام ، فتقارير البنك الدولي تؤكد أن التراجع العالمي في النمو الاقتصادي سيؤثر سلبا في كل من أسعار النفط و صادراته . و بالتالي فإن هذه التوقعات تشير إلى أن النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون خلال الحقبة القادمة لن يزيد على 2.6% سنويا مما يعني تراجعا في دخل الفرد الحقيقي بما يعادل 0.4% ،

¹ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الآفاق الاقتصادية و التحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي، صندوق النقد الدولي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 5 أكتوبر 2013، ص 3 .

² نفس المرجع السابق، ص 8.

هذا إذا أخذنا في الاعتبار النمو السكاني . و يعتبر هذا المعدل منخفضا مقارنة حتى بالدول الأخرى في المنطقة التي من المتوقع أن تحقق نموا قدره 3.1 % سنويا خلال الفترة نفسها . و هذا المعدل الأخير يعتبر بدوره أقل معدل في العالم باستثناء معدل النمو في بعض الدول الإفريقية الأكثر فقرا في العالم .

2- التجارة :

اقتصادات مجلس التعاون الخليجي هي اقتصادات صغيرة و منفتحة على العالم الخارجي حتى قبل الحقبة النفطية، و هذا عندما كانت هذه الاقتصادات تعتمد على تجارة الوؤلؤ و الذي كان يباع في الدول المجاورة كالمند و غيرها من الدول من أجل الحصول على العملة الأجنبية اللازمة لشراء الحاجات الأساسية في تلك الفترة . و مع اكتشاف النفط و تراكم إيراداته النفطية تعمق انفتاح هذه الدول على الاقتصاد العالمي و زاد حجم التجارة و تنوعها مع العالم الخارجي، حيث أصبحت هذه الدول تصدر نفطها مقابل استيراد حاجاتها من السلع الاستهلاكية و الرأسمالية و الوسيطية و استيراد العمالة ، ذلك بالإضافة إلى تصدير الفوائض النفطية إلى أسواق المال العالمية و غيرها من صور الاندماج. و كان من المتوقع أن يؤدي تحرير تجارة هذه الدول و زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي إلى تحقيق عدة مكاسب، خاصة إذا توفر الإطار المؤسسي الصحيح و السياسات الفعالة ، ينتج عنها نمو اقتصادي ذاتي مرتكز على عنصر بشري منتج و هيكل اقتصادي متنوع . و من هذه المكاسب توفير الأسواق لمنتجات دول مجلس التعاون كالنفط الخام و الغاز و الصناعات القائمة عليهما، حيث تمتع هذه الدول بميزة نسبية في إنتاجها، و تعريض المنتجات المحلية لدرجة من المنافسة من المنتجات العالمية الأمر الذي يساعد على الارتقاء بإنتاجية هذه المنتجات المحلية و جودتها و تقليل أسعارها

و لكن ما مدى تحقق المكاسب المتوقعة من اندماج دول المجلس في الاقتصاد العالمي ؟ لاشك في أن دول المنطقة قد حققت مكاسب كثيرة من اندماجها في الاقتصاد العالمي سواء توفير الأسواق لبيع نفطها الخام أو شراء جميع حاجاتها من السلع و الخدمات كما ذكرنا سابقا. و هذا هو سبب ارتفاع معدلات نموها الاقتصادي خلال حقبة السبعينات، غير أن المتأمل لحقيقة هذه الاقتصادات يدرك أن جهود التنمية التي استغرقت أكثر من ربع قرن لم تحقق الأهداف الفعلية للتنمية في هذه الدول، و من أهمها بناء الانسان المنتج و تنويع مصادر الدخل للاستعداد لمرحلة ما بعد النفط. فالنمو الاقتصادي الذي حققته هذه الدول اتصف بالاعتماد على النفط و تذبذبات إيراداته نتيجة للتقلبات المستمرة في أسعار النفط. بالإضافة إلى هذا التذبذب في أسعار النفط، عانت هذه الدول من تراجع نصيبها من الانتاج العالمي للنفط بحوالى 50 % ، و لقد ساهم التقدم التكنولوجي في تحفيز النمو السريع في انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط و الغاز الطبيعي غير التقليديين من (تكوينات صخرية) ، و من المحتمل أن تستمر طفرة الطاقة في الفترة القادمة، و إن كانت أجواء عدم اليقين بشأن نتائجها كثيفة، و قد تكون انعكاساتها على أسواق الطاقة العالمية كبيرة، فبينما واجهت أسواق النفط ضائقة مؤخرا نتيجة لانخفاض الاسعار فمن المحتمل ان تواجه دول مجلس التعاون المنتجة للنفط عرضا مفرطا في السوق على امتداد السنوات القليلة القادمة ، حيث تشير توقعات وكالة معلومات الطاقة (EIA) خلال المدى المتوسط للفترة (

2004-2018) ، إلى ارتفاع انتاج النفط و الغاز الطبيعي من مصادر غير تقليدية بمقدار 15 % أخرى على امتداد الخمس سنوات القادمة .¹

و بالإضافة إلى ذلك إخفاق السياسات التنموية و عدم توفر المؤسسات الفعالة ، قد أدت جميعها إلى اعتماد هذه الدول على النفط كمصدر للدخل و الانتاج و الإيرادات و الصادرات ، في الوقت الذي كان فيه تنوع الصادرات في دول شرق آسيا نحو السلع المصنعة هو المحرك الأساسي لنمو صادراتها و نموها الاقتصادي الذاتي ، و استطاعت الدول المسماة بنمو آسيا أن ترفع حجم صادراتها الصناعية بأربعة أضعاف معدل نمو الصادرات الصناعية لليابان. و حققت بقية دول آسيا (ماليزيا، أندونيسيا، و تايلاند) معدلات قريبة في صادراتها الصناعية.

إذا كيف يمكننا تفسير هذا التفاوت في استفادة كل من دول مجلس التعاون الخليجي و دول شرق آسيا من العولمة أو الانفتاح على الاقتصاد العالمي في تصحيح هيكلها الانتاجية و تنوع صادراتها إلى بقية الدول، مما جعل دول آسيا تحقق نموا ذاتيا دائما، و هياكل اقتصادية متطورة و قادرة على امتصاص الصدمات الخارجية، كما ظلت دول المجلس أسيرة الاعتماد على النفط و حده و تعرضت لتقلبات دائمة و عميقة في معدلات نموها و إخفاقها في تحقيق هياكل متنوعة الانتاج ؟

3- الاستثمارات

حركة رؤوس الأموال أو الاستثمارات هي مؤشر آخر من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، و الاستثمارات المباشرة تلعب دورا أساسيا في توفير الخبرات الادارية و التقنيات المتطورة و الأسواق و زيادة الصادرات و الانتاج .¹ ففي كوريا على سبيل المثال كان نصيب الشركات الأجنبية يتفاوت ما بين 65 % و 73 % من المنتجات الالكترونية و الكهربائية². غير أنه من الناحية الواقعية ، فإن عددا قليلا من الدول النامية استطاعت استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و من أهمها : البرازيل ، إندونيسيا ، ماليزيا ، المكسيك ، و تايلند . و قد استطاعت الصين في بداية التسعينات أن تنضم إلى أهم 12 دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و قد كان حجم هذه الاستثمارات في الصين حوالي 265.7 مليار دولار خلال سنة 1998 وحده . و في منتصف التسعينات قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية بحوالي 1.5 ألف مليار دولار كان نصيب دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا منها لا يتجاوز 5 % . و هذا يعني أن دول مجلس التعاون لم تستطع استقطاب أي نسبة تذكر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال هذه السنوات باستثناء القطاع النفطي الذي يبقى منفصلا و قليل التأثير في القطاعات الأخرى . بل و الأكثر من ذلك فإن دول المجلس كانت دولا طاردة لرؤوس الأموال ، حيث أن أرصدها المستثمرة في الخارج تقدر في الوقت الحالي بأكثر من 500 مليار دولار ، إذا فدول

¹ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الآفاق الاقتصادية و التحديات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق ، ص 7 .

¹ Eduardo Borenztein , José de Gregorio and Jongwha Lee , (how does foreign Direct Investment Affect Growth ?), journal of international Economics, june 1998 , p 115 .

² R.lipsey, the Role of foreign Direct investment in international capital flows, working paper series , 7094(cambridge, MA: NBER, 2000, p 74 .

المجلس لم تحقق استقطابا كبيرا للاستثمارات الأجنبية، و ذلك لعدة أسباب أهمها : القيود الكثيرة على حرية الاستثمار و التملك ، و ضعف البنية الأساسية ، و عدم استقلالية القضاء و محدودية الفرص الاستثمارية .

4- البطالة :

بعد آخر من أبعاد العولمة هو حركة العمالة بين الدول و التي تحقق مكاسب لكل من دول الارسال و الاستقبال، فهي لها أثر إيجابي على المهاجرين من خلال زيادة مداخيلهم و على دولهم من خلال التحويلات، أما دول الاستقبال فإنها تحصل على حاجاتها من المهارات المختلفة و بأجور منخفضة . و تمثل تجربة دول المجلس مثلا صارخا على هذا البعد من أبعاد العولمة . فبعد ارتفاع أسعار النفط في بداية السبعينات تبنت دول المجلس مشاريع تنموية طموحة أهمها , مشاريع البنية الأساسية و ما كان لها أن تتحقق لولا الاعتماد على العمالة الوافدة القادمة من الدول العربية و غير العربية. في الوقت نفسه كانت النظم التعليمية تتوسع بمعدلات عالية، غير أن التوسع في هذه النظم التعليمية لم يكن في إطار رؤية تنموية واضحة و قد تخللته بعض السياسات التي بدأت آثارها السلبية تبرز في سوق العمل، و من هذه السياسات الخاطئة ضمان الوظائف لخريجي الجامعات . فبعد سنة 2000 بدأت دول المجلس تعاني من بطالة متنامية بين أبناء دول مجلس التعاون تقدر بحوالي 475000 أو 3.7 % من إجمالي القوى العاملة في دول تمثل فيها العمالة الوافدة حوالي 72 % من إجمالي العمالة ، و حوالي 95 % من العمالة في القطاع الخاص . و ذلك لأن سياسة ضمان الوظائف جعلت الطلبة الجامعيين في مجتمع الوفرة يتجهون إلى الجامعات بحثا عن أي شهادة و بأية طريقة ممكنة ، بدلا من أن يحسنو اختيار التخصصات و يكسبوا المهارات و المعرفة ذات الانتاجية العالية. و بالتالي عند تشبع القطاع الحكومي الذي ليس فيه ربط بين الأجر و الانتاجية بخريجي الجامعات، لم يستطع القطاع الخاص لصغر حجمه و اهتمامه بمعايير الانتاجية أن يستقطب هؤلاء الخريجين لأن مهاراتهم و تكوينهم لا يتناسب مع ما هو ممكن في القطاع الخاص ، الأمر الذي أدى إلى ظهور هذا النوع من البطالة الهيكلية في السنوات الأخيرة، و حل هذه المشكلة يتطلب في اعتقادنا العمل على غير جبهة بدءا باصلاح النظام التعليمي، بغلق فجوة الحواجز بين القطاع الحكومي و الخاص، و انتهاءا بتدريب هؤلاء العاطلين على مهارات مطلوبة في القطاع الخاص .

5- الإصلاحات : تفتقر هذه الدول إلى الكثير من الاصلاحات الداخلية سواء كانت إقتصادية أو غير إقتصادية و التي من أهمها ما يلي :

- إصلاح الأنظمة السياسية : إن التجارب السابقة تؤكد أن الأنظمة السياسية الحالية لا يمكن أن تقود مسيرة تنموية جادة و فاعلة ما لم يتم تطوير الأنظمة نفسها، و من بين هذه الاختلالات الواضحة للعيان نجد أن حجم القطاع الحكومي في هذه الدول يعتبر مرتفعا كثيرا حتى بالمعايير الدولية ، فهذا القطاع يصل أحيانا إلى 60 % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، و أكثر من ذلك في حجم التوظيف . هذه الهيمنة في القطاع الحكومي لم تساعد على تطور القطاع الخاص، بل إن هيمنة الحكومات امتدت الى مراكز الأبحاث و الأندية الرياضية و غيرها من مؤسسات المجتمع المدني، مما أدى في كثير من الأحوال إلى هدر الموارد و تفشى الفساد و غياب الرأي الآخر، و

حتى الدور المحدود للقطاع الخاص و الذى لا تتعدى مساهمته فى الاستثمار الكلى نسبة 45 % تتركز فى النشاطات التى لا تدخل فى التجارة الدولية كقطاعي السكن و العقارات ، و ذلك على حساب قطاعي الصناعة و الخدمات التى تكمن فيها إمكانيات التصدير . وهذا ما جعل هذه الدول تنتهج استراتيجية التسويق للخصصة و التى يتراوح معدل نموها مؤخرًا ما بين 1% و 2% و هو معدل منخفض جدا إذا ما قورن مع دول أخرى.

-توطين التقنية و تدريب العمالة : بالنسبة إلى كثير من الاقتصاديين يعتبر التقدم التقنى أهم مصدر للنمو الاقتصادي لأنه يساعد المجتمع على تحويل الموارد التى يملكها الى سلع و خدمات . فالتطور التقنى يتمثل عادة فى الطرق جديدة و متطورة للقيام بالمهام الاقتصادية التقليدية كبناء المساكن و الزراعة و الغذاء و صناعة السيارات¹ . و لكن للأسف فدول مجلس التعاون الخليجي ليس لها دور يذكر فى انتاج المعارف أو فى التطور التقنى ، حيث أن أكثر من 80 % من البحث و التطوير و النشر العلمى على مستوى العالم يتم فى الدول الصناعية² . وهذا يعنى أن هذه الدول يجب أن تبدأ ببناء قاعدتها العلمية بالاعتماد على الدول الصناعية كخطوة أولى نحو توطين هذه التقنية، و استيراد التقنية يتم عادة عن طريق التجارة الدولية و الحصول على الرخص للاستفادة من التقنيات التى تم تطويرها فى مكان آخر و عن طريق الاستثمارات الاجنبية المباشرة. و بعد استيراد التقنية لابد من توطينها حتى تناسب متطلبات التنمية المحلية ، وهذا يتطلب بدوره تدعيم البحث العلمى المحلى و الذى لا يتحقق إلا بموارد بشرية عالية التعليم و التدريب، و هو أمر يتطلب مساهمة القطاع الحكومى و الخاص معا . و حتى يتم هذا التطور المعرفى و التقنى لابد لهذه الدول من زيادة الانفاق على البحث العلمى حيث أن الدول الصناعية تنفق ما يقارب 2.5 % من ناتجها المحلى الاجمالى على البحث و التطوير بينما لاتزيد هذه النسبة فى الدول النامية عن 0.5 % . كما لابد لهذه الدول كذلك أن تحدث نقلة نوعية فى أنظمتها التعليمية بمراحلها المختلفة ، و ذلك لتوفير المهارات التى التعامل مع تقنية المعلومات المتطورة، ولا بد أن يزداد التركيز كذلك على التخصصات التى تفعل النمو الاقتصادي كالرياضيات و العلوم والهندسة. كما ينبغى أن يكون للقطاع الخاص مشاركة متزايدة فى بناء هذه القاعدة العلمية كما حصل فى كل من السنغافورة و كوريا و تايوان فى السنوات الأخيرة .

6- تعميق التكامل الاقتصادي : على الرغم من وفرة الاحتياطات النفطية لدى دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن التنمية فى هذه الدول مازال يعترضها معوقان أساسيان: و هما ندرة الموارد الأخرى غير النفط الخام و محدودية السوق بسبب صغر الأحجام السكانية لهذه الدول. و من أجل أن تقوم هذه الدول بتحقيق أهدافها التنموية المذكورة سابقا يتحتم عليها أن تصلح من مسارها التنموي فى السنوات القادمة و يتأتى ذلك من خلال تعميق التكامل الاقتصادي ، فبعد أن انتقلت هذه الدول منذ بداية سنة 2003 من منطقة التجارة الحرة ، إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، ثم انتقلت بعد ذلك إلى مرحلة السوق الخليجية المشتركة سنة 2008، عليها الآن

¹ Micheal P Todaro , Economic Development, 5 ed, new York , london , longman , 1994 , p 103 .

² World Bank , World Development Report 1998/1999 : knowledge for Development (Washington , DC : Oxford University Press , 1999) , p 27 .

التعجيل بتنفيذ المرحلة الأخرى و المضي قدما نحو توحيد العملة الذى تقرر تنفيذه سنة 2010 . و لا شك أن هذا التكامل له مكاسب متعددة أهمها مايلى :

- إن تعميق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول يسهل عملية التفاوض فى إطار منظمة التجارة العالمية و يقوى الموقف التفاوضي لها، و بالتالى فرص تحقيق المكاسب ، حيث أن هذه الدول سيمثلها وفد واحد بدلا من ستة وفود.¹
- إن الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية يحق لها أن تقيم تكتلات إقليمية فيما بينها طالما أنها لا تؤدي إلى زيادة معدل التعرف الجمركية مع بقية العالم. و هذا بالفعل ما حصل فى دول المجلس عندما قررت أن التعرف الجمركية للاتحاد الجمركى الذى تشكل حديثا ستفاوت بين 5 % و 10 % و هي معدلات أقل بكثير من متوسط التعرف التى كانت سائدة قبل تشكيل الاتحاد الجمركى.
- هذا التكامل سيوسع حجم السوق الاقليمي مما سيساعد هذه الدول على الاستفادة من وفورات الحجم و تقليل تكاليف الانتاج و زيادة القدرة التنافسية و استقطاب الاستثمارات الخارجية و عودة رؤوس الأموال المحلية، نظرا لتزايد فرص الاستثمار .
- إن هذا التكامل سيقبل من احتمالات الخلافات و الصراعات بين هذه الدول، و بينها و بين الدول المجاورة، لأن هذا التكامل يوجد تشابكا فى المصالح يجعل النزاعات مكلفة جدا .

الخلاصة :

بدأت الجهود لقيام مجلس التعاون مع مؤتمر القمة العربي الحادى عشر سنة 1980، و فى القمة الخليجية التى عقدت فى ماي 1981 تم إقرار النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فبعد قيامه عمل على تحقيق مجموعة من الأهداف تركز فى مجملها على تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين دول المجلس نظرا للتحديات التى تواجهها هذه المنطقة من جهة و ما تفرضه متطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة من جهة أخرى، حيث تتميز اقتصاديات دول مجلس التعاون بسيادة القطاع النفطى أى الاعتماد المفرط على قطاع النفط و العمالة الأجنبية، و التبعية الاقتصادية و محدودية الاستثمارات الاجنبية و تسرب رؤوس الأموال الوطنية، بالإضافة إلى تعاضم تحديات الأمن المائى و الغذائى و ضعف حجم الاسواق الداخلية و ارتفاع الانفاق الاستهلاكى و الانكشاف التجاري الخارجى، دون أن نغفل التحديات الخارجية التى تفرضها العولمة على هذه الدول خاصة فيما تعلق بعلاقتها مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية للدول المتقدمة ، و المنظمات الدولية و ما لها من آثار و انعكاسات متعددة على اقتصاديات هذه الدول. و فى ظل هذه الأسباب و غيرها سعت دول مجلس التعاون لدفع مسار تكاملها باعتباره ضرورة حتمية فى ظل هذه التحولات، فتمت بذلك المصادقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981 ، ثم المصادقة على الاتفاقية الاقتصادية الثانية فى 2001 تمهيدا لقيام اتحاد جمركى فى جانفى

¹ Miles Kahler , International Institutions and the political Economy of Integration , Integrating National Economics (washington , DC : BrookingsInstitution , 1995

2003 و بعدها السوق الخليجية المشتركة في نهاية سنة 2007، و التكامل النقدي في موعد لا يتجاوز الفاتح من جانفي 2010 .

إذا فتحيديات العولمة ما هي إلا فرصة لبناء التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، و من أجل كسب رهان التحدي لا يعنى بما الدخول في معركة اقتصادية تحقق فيها نصرا ، كما لا يعنى أن تتساوى اقتصادياتها بين لحظة و ضحاها مع اقتصاديات الدول الكبرى ، فمواجهة العولمة بعقلية ثورية إنقلابية كما يحدث الآن في بعض الدول العربية لن يمكنها من كسب الرهان ، و لكن مواجهة العولمة الاقتصادية تحتاج إلى استراتيجية إصلاح وطني مكثفة و سريعة، ذات بعد إقليمي تُحدد فيها أهدافا قابلة للتحقق ، فالعولمة تشكل تحديا متعدد الأبعاد. و بما أنهم غير منتجين لها و لا فاعلين فيها إلا بأضيق الحدود فما عليها إلا النهوض بإمكانيتها الاقتصادية و البشرية لجعل وقع العولمة أقل خطرا عليها ، و دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على الدخول في عصر العولمة بثقة أكبر إن تمكنت من تفعيل مشاريعها الوحودية السياسية و الاقتصادية و النقدية بأسس جديدة تركز أكثر على اقتصاد المعرفة و تكنولوجيا المعلومات و رؤى ذكية و محكمة و ذو بعد استراتيجي.

قائمة المراجع :

- 1- المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2014
- 2- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، النشرة الإحصائية لسنة 2012
- 3- الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ، سلسلة الاتفاقيات العامة للتجارة و التعرفة " الجات " و انعكاساته على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، صناعة البتروكيماويات ، مارس 1997.
- 4- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ، النشرة الاقتصادية لسنة 2002
- 5- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قطاع شؤون المعلومات - إدارة الإحصاء ، " دول مجلس التعاون : لمحة إحصائية " ، العدد الثالث ، ديسمبر 2012.
- 6- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، لمحة إحصائية 2012
- 7- الأمانة العامة لمجلس التعاون ، النشرة الإحصائية ، سنة 2007
- 8- التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لسنة 2011 ، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الإجتماعية و التدريب للدول الإسلامية، (مركز أنقرة) ، تركيا
- 9- رجب يحي حلمي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية : رؤية مستقبلية ، دراسات قانونية ، سياسية ، اقتصادية ، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1983.
- 10- عبد الله فهد النفيسي ، (مجلس التعاون الخليجي : الإطار السياسي و الاستراتيجي) ، مجلة الخليج العربي ، العدد 1 سنة 1983 .
- 11- عطية حسين أفندي عطية ، مجلس التعاون و ظاهرة التكامل الدولي ، مجلة التعاون ، العدد 13 ، آذار / مارس 1989 .
- 12- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الآفاق الاقتصادية و التحديتات على صعيد السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي، صندوق النقد الدولي، الرياض، المملكة العربية السعودية، 5 أكتوبر 2013 .

- 13- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، المسيرة و الإنجاز، مركز المعلومات ، الطبعة الرابعة ، الرياض ، 2009
- 14- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، آفاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج 2016-2017، أغسطس 2016.
- 15- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الكتاب الاحصائي السنوي 2014، العدد الأول أبريل 2016.
- 16- المركز الاحصائي لمجلس التعاون ، الكتاب الاحصائي السنوي، سنة 2016
- 17- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتول أوأبك ، الإحصائيات ، (www.oapecorg.org/ar/statistics) ، تاريخ الإطلاع : 2010 / 08 / 03
- 18- نايف على عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (من التعاون إلى التكامل) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (28) ،
- 19- نواز عبد الرحمان الهيثي ، دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية (دراسة تحليلية) ، مجلة رؤى استراتيجية ، مارس 2013 .

20- Eduardo Borenztein ,José de Gregorio and jongwha lee , (how does foreign Direct Investment Affect Growth ?) , journal of international Economics, june1998

21 - Blomstrom , M and Kokko , (Regional integration and foreign direct investesment) , -1 Stockholm School of Economics , Working Paper Series in Economics and Finance 172 Sweden , 2003 .

Micheal P Todaro , Economic Development, 5 ed, new York , london , longman , 1994. 22 -2

22- Miles Kahler , International Institutions and the political Economy of Integration , Integrating National Economics (washington , DC : BrookingsInstitution , 1995

23- R.lipsey, the Role of foreign Direct investment in international capital flows, working paper series , 7094(combridge, MA: NBER,2000.

24- World Bank , World Development Report 1998/1999 : knowledge for Development (Washington , DC : Oxford University Press , 1999).

واقع المسؤولية الاجتماعية في البنوك دراسة حالة البنك الأهلي السعودي

أ. فاطمة الزهراء نويجي *

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف عن مدى تبني البنوك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ممثلاً في البنك الأهلي السعودي، والتعرف على تأثيرات المسؤولية الاجتماعية لهذا البنك على مجتمعه، حيث تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على تحليل الأرقام والبيانات من خلال تقارير المسؤولية الاجتماعية للبنك.

توصلت الدراسة إلى أن البنك يساهم في تنمية مجتمعه المحلي من خلال تعزيز دوره الاجتماعي بالتزامه بكل ما من شأنه توطيد علاقته بعملائه ، وكذا التزامه الكامل بعلاقته بالمجتمع و مساهميه لتوطيد هاته العلاقة وتحسينها باستمرار .

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، البنك الأهلي السعودي.

Abstract

This study aimed to identify the extent of adoption the concept of social responsibility in banks represented by the Saudi National Bank, and to verify the effects of social responsibility of this bank on its society. The analytical descriptive approach was followed based on the analysis of numbers and data contained in the reports of social responsibility of the bank.

The study concluded that the bank contributes to the development of its local community by enhancing its social role through its commitment to all what would strengthen its relationship with its customers, as well as its full commitment to its relationship with society and its shareholders to work on the consolidation and improvement of this relationship

Keywords

corporate social responsibility, Saudi National Bank.

* جامعة فرحات عباس - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / سطيف fatima.nouidji@yahoo.com الجزائر .

مقدمة

إن التطور الاقتصادي والمنافسة الشديدة التي شهدتها العالم ساهما وبقدر كبير في ظهور اتجاهات عديدة ترصد العلاقة بين المؤسسات والمجتمع أو حاولت تفسير هذه العلاقة، فالشركة لم تعد مسؤولة مسؤولية اقتصادية فحسب، إنما تطور ذلك لتصبح مسؤولية حتى اجتماعيا، فقد أصبحت نقطة ضعف العديد من المؤسسات تلك الضغوطات المفروضة عليها من طرف منظمات العمال، البيئة والصحة وحتى بعض الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي ركزت على الدور الاجتماعي للمؤسسة، باعتبارها مسؤولة مسؤولية اجتماعية قبل أن تكون اقتصادية، وعلى اعتبار أنها تعمل في مجتمع هو المستفيد والمتضرر الأول والمباشر من نشاطها كان لا بد من تطوير هذا الجانب في عملها عموما وفي البنوك خصوصا.

1. مشكلة البحث

وعليه فالإشكالية الرئيسية التي تسعى الورقة الحالية الإجابة عليها هي:

ما واقع التزام البنك الأهلي السعودي بالمسؤولية الاجتماعية؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيس يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1) ما المقصود بالمسؤولية الاجتماعية؟ وما هي أهميتها؟ ومبادئها؟
- 2) ما واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية في البنك الأهلي السعودي؟

2. فرضيات الدراسة

من خلال التساؤلات الفرعية المقدمة أعلاه يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- 1) تعتبر المسؤولية الاجتماعية عن كل النشاطات التي مفادها خدمة المجتمع والمحيط الذي تعمل فيه المؤسسة.
- 2) هناك ثقافة المسؤولية الاجتماعية في البنك الأهلي السعودي فهو يستخدم طرقا وأساليب يسعى من خلاله إلى تحقيق الاستدامة .

3. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية :

- 1) تحديد المفاهيم الأساسية للمسؤولية الاجتماعية وأهميتها والمبادئ التي تقوم عليها .
- 2) تحديد واقع المسؤولية الاجتماعية في البنك الأهلي ومدى نجاحه في تطبيقها.

4. دراسة الحالة والمنهجية المتبعة

تم تدعيم الجانب النظري والذي استخدم فيه المنهج الوصفي التحليلي بدراسة حالة للبنك الأهلي السعودي، سيتم في الجانب العملي تقديم البنك ، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مسؤولية البنك الاجتماعية من خلال التقارير الاجتماعية المتخصصة .

5. هيكل البحث

ولإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

المحور الثاني: واقع ممارسات المسؤولية الاجتماعية في البنك الأهلي السعودي.

المحور الأول : المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية

- اختلفت المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات باختلاف الزوايا التي تنظر إليها، ونظراً لحدائث هذا المفهوم لم يكن هنالك اتفاق عام حوله ومن بين أهم هذه التعريفات نجد ما يلي:
- عرفها **البنك الدولي** على أنها التزام بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آنٍ واحد¹.
 - عرفها **مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة** على أنها التزام مستمر من قبل المؤسسات على التصرف بشكل أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية مع ضرورة تحسين نوعية الحياة للقوى العاملة والمجتمع المحلي قصد تحقيق تنمية مستدامة².
 - عرفها **الاتحاد الأوروبي** على أنها مفهوم تقوم المؤسسات بمقتضاه بتضمين اعتبارات بيئية واجتماعية في أعمالها ، وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي، ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية هي مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها المؤسسات للقيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع³.
 - كما عرفتها **المنظمة العالمية للمعايير** بأنها تحمل المسؤولية الناجمة عن أثر النشاطات التي تقوم بها على المجتمع والمحيط لتصبح نشاطاتها منسجمة مع منافع المجتمع والتنمية المستدامة .
 - وأكدت **الغرفة التجارية العالمية** على أن المسؤولية الاجتماعية هي جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المؤسسات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً ، فهي تتحقق بالإفناع والتعليم⁴.
 - يعرفها بعض المهتمين والمتخصصين أمثال **Grond** على أنها الانتقال من ذلك المفهوم الفلسفي إلى مفهوم أدق يشمل جل العوامل التي يمكنها تحقيق التنمية المستدامة دوم التضحية بالأداء الاقتصادي للمؤسسة⁵.

- كما عرفت من طرف **Christine** على أنها الطرق التي بواسطتها تسعى المؤسسة إلى التواصل مع المجتمع الذي تعمل فيه ومواءمة قيمها وسلوكها مع تلك الجهات المعنية من أصحاب المصالح والتي تشمل الموظفين والعملاء والموردين والحكومة والبيئة والمجتمع ككل.⁶
 - عرفها **David** على أنها النشاطات التي من خلالها يمكن للمؤسسات دمج نشاطاتها الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وتفاعلها بذلك مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي.⁷
 - عرفها فيليب **Philip Kotler** و **Nancy Lee** لي بأنها التزام بتحسين رفاهية المجتمع من خلال ممارسات أعمال اختيارية تقديرية ومساهمات بالموارد المؤسسية.⁸
- بناء على ما سبق ونظرا لتعدد التعريفات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية يتضح لنا أن هذه المفاهيم قد تباينت في محتواها، ومضامينها والجوانب التي تم التركيز عليها، وإن اشتركت في هدف أو أكثر، وعليه يمكن إعطاء تعريف شامل لها وهذا باعتبارها مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المؤسسة للوصول إلى الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المؤسسة والساعية إلى تحقيقها كجزء من إستراتيجيتها.

2. أهمية المسؤولية الاجتماعية

يمكن تحليل أهمية المسؤولية الاجتماعية من خلال النقاط التالية:⁹

1.2. بالنسبة للمؤسسة

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال، باعتبارها مبادرات طوعية اتجاه المجتمع .
- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف .
- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع ، كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبنيتها.

2.2. بالنسبة للمجتمع

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين الشركات ومختلف الفئات ذات المصلحة.
- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف وانتشار الوعي الاجتماعي وهذا ما يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.
- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل.

3.2. بالنسبة للدولة

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية .
 - المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها قادرة على القيام بأعبائها بعيدا عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا المجال.
 - تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها الصحية، الثقافية والاجتماعية.
- بالإضافة إلى ذلك و في ظل تزايد الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، تم طرح التساؤل حول الأسباب التي تشجع المؤسسات على الالتزام بهذه المسؤولية خاصة في ضوء ما تنطوي عليه من أعباء مالية ومادية . وتشير التجارب الدولية إلى أن أهمية تبني الدور الاجتماعي يتمثل فيما يلي¹⁰
- 1) **تحسين الأداء المالي:** البحوث التي أجريت في هذا المجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات قد بينت وجود صلة حقيقية بين الممارسات المسؤولية اجتماعياً والأداء المالي الإيجابي.
 - 2) **تخفيض تكاليف التشغيل:** هنالك مبادرات كثيرة تستهدف تحسين الأداء البيئي وتؤدي إلى خفض التكاليف مثل تقليل انبعاث الغازات التي تسبب تغير المناخ العالمي أو تقليل استخدام المواد الكيميائية الزراعية، كما يمكن تقليل تكاليف التخلص من النفايات من خلال مبادرات إعادة تدويرها . والجهود المبذولة في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجال الموارد البشرية مثل جداول العمل المرنة، والتناوب على الوظائف وغير ذلك من البرامج المتصلة بمكان العمل تؤدي إلى خفض نسبة غياب العاملين، وزيادة الاحتفاظ بعدد كبير من الموظفين الراغبين في العمل، الفعالية والكفاءة الإنتاجية، وخفض تكاليف التوظيف والتدريب.
 - 3) **تحسين سمعة المؤسسات:** والتي تُبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بين المؤسسات وأصحاب المصالح ومستوى الشفافية الذي تتعامل به هاته المؤسسات ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري ويسهم التزام المؤسسات بمسئوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها .
 - 4) **تعزيز المبيعات وولاء العملاء:** إن العودة بصورة ملحوظة إلى تثمين النقاء البيئي والمنتجات الطبيعية قد دفع المستهلكين إلى الاهتمام الخاص بعمليات الإنتاج وتأثير هذه العمليات والمنتجات على البيئة، على الرغم من أن منظمات الأعمال التجارية يجب عليها أن تفي بالمعايير الشرائية للمستهلكين مثل الأسعار، وجودة السلع، توفرها، سلامتها وملاءمتها، فإن الدراسات تظهر تزايد الرغبة في الشراء أو عدم الشراء بسبب بعض المعايير الأخرى المستندة إلى قيم مثل قلة التأثير على البيئة، وعدم استخدام مواد أو مكونات معدلة وراثياً.
 - 5) **زيادة الإنتاجية والجودة:** إن الجهود التي تبذلها المؤسسات في سبيل الاضطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال القوة العاملة والعمليات التي تقوم بها تؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض معدل وقوع الأخطاء وتعزز الفعالية والكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل وزيادة مشاركة الموظفين في صنع القرار.

6) زيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم: المؤسسات المسؤولة اجتماعياً يسهل عليها تعيين موظفين ذوي كفاءة عالية والمحافظة عليهم، ويؤدي ذلك إلى خفض تكاليف التوظيف والتدريب . ويتم في الغالب تعيين الموظفين من المجتمع الذي تعمل فيه الشركة ولهذا السبب، ستصبح القيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات متسقة مع قيم الموظفين، الشيء الذي يستبعد أي تعارض من حيث القيم ويعزز بيئة العمل.

كما يوجز البعض أهمية المسؤولية الاجتماعية في النقاط التالية :¹¹

- زيادة التكافل الاجتماعي بين شرائح المجتمع وإيجاد شعور بالانتماء من قبل الأفراد والفئات المختلفة
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفر مستوى من العدالة الاجتماعية .
- تحسين نوعية الحياة في المجتمع .
- تحسين التنمية السياسية انطلاقاً من زيادة مستوى التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمؤسسات.

كما يمكن ذكر المزيد من العناصر التي تمثل أهمية وهي ما يبنى عليه مشجعو المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة حجتهم وهي :¹²

- توقعات الجمهور: الاهتمامات الاجتماعية للشركة تدعم الأهداف الاقتصادية .
- الأرباح طويلة الأمد: إن الأعمال المسؤولة اجتماعياً تميل لأن تكون أكثر ضماناً لتحقيق الأرباح طويلة الأمد، وهذه نتيجة لطبيعة العلاقة الجيدة مع المجتمع وتحسن صورتها لدى الجمهور .
- الالتزام الأخلاقي: مراعاة ما هو الصواب من الخطأ في كل نشاطاتها .
- الصورة الذهنية للجمهور: إضافة هدف إرضاء الجمهور لكسب ثقة وولاء أكبر فئة من المجتمع.
- البيئة الأفضل: التزامها بحل المشكلات الاجتماعية الصعبة من أجل توفير حياة أفضل ومستويات استقرار أفضل للمجتمع.
- عدم تشجيع صدور لوائح حكومية: والتي من شأنها أن تكلف المؤسسة والتزامها بالمسؤولية يجنبها هذه التكاليف .
- الموازنة بين المسؤولية والقوة: متابعة الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية أي إعطاء الصورة الحسنة عن أعمال المؤسسة .
- امتلاك الموارد: إن الأعمال تمكن من امتلاك الموارد المالية والمادية التي تقدم الدعم الاجتماعي والمشروعات الحسنة للمجتمع.
- تفوق الوقاية على العلاج: من خلال دورها في حل المشكلات في وقتها قبل أن تتفاقم وتصبح مكلفة أو صعبة الحل.

3. مبادئ المسؤولية الاجتماعية

نظرا لعدم اليقين بطبيعة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات فإنه من الصعوبة إعطاء تعريف واضح لهذا المفهوم والتأكد من أن هذا النشاط أو ذلك يندرج تحت مسمى المسؤولية الاجتماعية ، وعلى هذا الأساس فإنه من الواجب التعرض للأنشطة التي تدخل ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية ولا يتم ذلك إلا بعد معرفة مبادئها والتي يمكن إيجازها فيما يلي :¹³

1.3. الاستدامة (sustainability)

تتعلق الاستدامة بكل الإجراءات المتخذة في الوقت الراهن من أجل بناء الخيارات المتاحة في المستقبل ، فإذا ما تم استخدام الموارد المتاحة بطريقة مفرطة لن تصبح متوفرة للاستخدام في المستقبل، وهذا الأمر يثير المخاوف خاصة في ظل محدودية الموارد .

إن محدودية الموارد الخام خاصة ذات الطابع الإستخراجي كالحديد والفحم يجب أن تعنى باستخدام عقلاني حتى تكون متاحة للاستخدام في المستقبل، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد البدائل المناسبة مع ضرورة التنسيق بين تكلفة الموارد المتبقية والمصاريف التشغيلية للمؤسسات .

فالاستدامة مبدأ أساسي من مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يقتضي ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد التي يمكن أن تتجدد ، فمثلا يمكن إعادة زرع الأشجار محل تلك التي تستهلك في الإنتاج . فهذا المبدأ يعطي مفهوماً أوسع يشمل الجوانب الاجتماعية إلى جانب الاقتصادية ، ليس فقط من أجل قياس التكاليف في الوقت الحالي إنما البحث عنها والتخطيط لها مستقبلا ، ومن شأن هذه التدابير الحفاظ على مستقبل الموارد المتاحة ، ولا يتم ذلك إلا عن طريق الرفع من كفاءة الإنتاج .

2.3. المساءلة (Accountability)

تعني المساءلة اعتراف المؤسسة بكل تأثيراتها الخارجية والداخلية، مما يحتم عليها تقدير حجم هذه الآثار، والإبلاغ عنها للأطراف المتضررة من حكومة، عمال، عملاء ومجتمع.

إن الاعتراف بالمساءلة يعني أن المؤسسة جزء من المجتمع ولها مسؤولية متبادلة مع جميع أطرافه ، وعلى هذا الأساس يمكن لهؤلاء الأطراف اتخاذ تدابير ضد المؤسسة وعليها بالمقابل تبرير جميع الأعمال التي تقوم بها .

يوجب مبدأ المساءلة وضع التدابير المناسبة المتعلقة بأداء المؤسسة وبيئتها الخارجية والإجراءات المتخذة من طرفها، وهذا ما يتطلب تخصيص تكاليف تعنى بهذا الجانب بالإضافة إلى إعداد تقارير تعتمد على الخصائص التالية :

- أن يكون التقرير مفهوماً لجميع الأطراف.
- أن يكون ذا أهمية لمستخدمي هذه المعلومات.
- أن يتمتع بالموثوقية والدقة في القياس و البعد عن التحيز .

■ أن يكون التقدير متنوعاً بين الكمي والنوعي حتى يسهل فهمه من طرف المستخدمين المختلفين لهذه التقارير.

إن عدم اليقين الناتج عن الفهم الخاطئ لبعض آثار الشركة التي تظهر بأنها إيجابية وتحمل في طياتها الكثير من السلبيات يحتم ضرورة إيجاد معايير تعنى بهذا الشأن ، بل وإن هذا المشكل يعتبر أحد أهم مداخل الحاسبة البيئية التي تسعى إلى تطوير معايير بيئية تحدد النشاطات التي لها أثر كبير على البيئة .

3.3 الشفافية (Transparency)

يعني مفهوم الشفافية أن تعلن المؤسسة بشكل واضح ودقيق وعادل عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها خاصة فيما يتعلق بالتأثيرات على البيئة الداخلية والخارجية والآثار المحتملة على البيئة، المجتمع، العمال والعملاء ، مع ضرورة أن تكون هذه المعلومات متاحة لكل الأطراف ذوي العلاقة، المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بنشاطات المؤسسة.

كما يضيف آخرون بعض المبادئ والتي يرونها من أساسيات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ونوجزها فيما يلي 14:

- مبدأ الإذعان القانوني: أي أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية منها الدولية المكتوبة منها المعلنة والمنفذة طبقاً لإجراءات راسخة ومحددة.
- مبدأ احترام الأعراف الدولية: أن تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية، الحكومية، اللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها وممارستها للمسؤولية الاجتماعية .
- مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية: أن تتقبل المؤسسة أن هناك تنوعاً بالمصالح للأطراف المعنية وتنوعاً في أنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية .
- مبدأ احترام حقوق الإنسان الأساسية: أن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان الرسمي لحقوق الإنسان.

المحور الثاني: ممارسات المسؤولية الاجتماعية في البنك الأهلي السعودي¹⁵

1. نبذة عامة عن البنك الأهلي السعودي NCB

البنك الأهلي التجاري هو أعرق البنوك السعودية، وأحد أبرز المؤسسات المالية في المنطقة ويعتبر أول بنك سعودي نشأ، حيث بدأ نشاطه بموجب الأمر السامي في 20 ربيع ثاني 1373هـ الموافق 26 ديسمبر 1953م. في عام 1999م دخلت الحكومة السعودية ممثلة في صندوق الاستثمارات العامة مساهمةً بأغلبية ملكية البنك، حيث يمتلك البنك الأهلي ملكية مباشرة 90.71% من أسهم شركة الأهلي المالية الشركة الرائدة في المصرفية الاستثمارية، كما يمتلك البنك الأهلي 67.03% في بنك تركيا فاينانس كاتيليم بانكاسي البنك الرائد في قطاع المصرفية الإسلامية في تركيا.

يعتبر البنك الأهلي أكبر البنوك في العالم العربي، برأسمال يقدر 20,000 مليون ريال أي 5,333 مليون دولار، حيث بلغت أصول البنك 441 مليار ريال، أي ما يعادل 118 مليار دولار بنهاية العام المالي 2016، وقدرت أرباحه الصافية 9,317 مليون ريال، أي ما يعادل 2,485 مليون دولار في نهاية العام 2016، كما بلغت حقوق المساهمين 58,738 مليون ريال، أي ما يعادل 15,663 مليون دولار، في نهاية العام 2016.

2. حقائق هامة

- بلغ إجمالي عدد فروع البنك بالمملكة 374 فرعاً بنهاية العام 2016م، تقدّم خدمات مصرفية إسلامية.
- بلغ عدد عملاء البنك أكثر من 5 مليون عميلاً بنهاية العام 2016.
- بلغ عدد موظفي البنك الأهلي بالمملكة 8,035 بنهاية العام 2016، تبلغ نسبة السعوديين منهم 94.8%.
- بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي التي يشغلها البنك في أنحاء المملكة 3,189 جهازاً بنهاية العام 2016م.
- تم تنفيذ أكثر من 94% من إجمالي عمليات البنك عبر القنوات الإلكترونية الذكية خلال العام 2016م.
- يُعد البنك الأهلي من أوائل الشركات السعودية التي قامت بتطبيق مبدأ الحكومة المؤسسية، كما يُعتبر البنك الأهلي أوّل بنك في المملكة يحصل على شهادة اعتماد دولية في استمرارية العمل.
- حافظ البنك على موقع الريادة في مجال المسؤولية المجتمعية، حيث تم إطلاق العديد من البرامج الجديدة شملت برامج فرص العمل، والدعم، والتسهيلات الخيرية .
- حصل البنك الأهلي السعودي على العديد من الجوائز وكان أبرزها في عام 2017:
- "الأهلي للتكافل" أفضل شركة تكافل في السعودية.
- ضمن جوائز مجلة التمويل الدولي للعام 2016.
- أفضل بنك في التمويل الشخصي بالمملكة العربية السعودية (فبراير) من ذا بانكر ميدل إيست
- أفضل بنك في البطاقات الإسلامية بالمملكة العربية السعودية (مارس) من ذا بانكر ميدل إيست
- أفضل بنك في إدارة النقد بالمملكة العربية السعودية (أبريل) من ذا بانكر ميدل إيست
- أفضل بنك في خدمة عملاء مصرفية الأفراد بالمملكة العربية السعودية (مايو) من ذا بانكر ميدل إيست
- جائزة تقدير الجودة المتميزة – للفترة من 1997 – 2015 بنك جي بي مورغان
- جائزة تقدير الجودة المتميزة – للفترة من 2009 – 2015 بنك جي بي مورغان
- جائزة معهد الإدارة العامة كأفضل مؤسسة أهلية توظف خريجي المعهد للعام 2016م
- تكريم هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لدعمه استقطاب الكفاءات الوطنية
- جائزة أفضل برنامج تمويل عقاري للأفراد

- ضمن فعاليات معرضي وملتقي جدة والرياض للعقارات والإسكان والتطوير العمراني "ريستاتكس الرياض"
- أفضل بنك في جميع الخدمات المقدمة بمجال المصرفية الخاصة - جوائز يورو موني
- أفضل بنك في الخدمات الخاصة لشريحة العملاء فوق 30 مليون دولار - جوائز يورو موني
- أفضل بنك في الخدمات الخاصة لشريحة العملاء بين 5 إلى 30 مليون دولار - جوائز يورو موني
- أفضل بنك في الخدمات الخاصة لشريحة العملاء بين 1 إلى 5 مليون دولار - جوائز يورو موني

3. البنك الأهلي السعودي والمسؤولية الاجتماعية

يؤمن البنك السعودي الأهلي بضرورة تدعيم صورته لدى البيئة الداخلية والخارجية وهذا من أجل تحقيق هدف ربحي واجتماعي في آن واحد .

استكمل البنك الأهلي خلال عام 2016 مسيرته الناجحة والتميزة بالعديد من الانجازات في إطار المسؤولية الاجتماعية وفقا للإستراتيجية التي أطلقها البنك أواخر عام 2014 تحت مسمى " أهالينا" للتركيز ودعم ثلاث فئات مهمة في المجتمع وهي المرأة، الشباب والطفل، حيث وصل مبلغ الدعم لبرامج أهالينا 11.4 مليون ريال واستهدفت إستراتيجية البنك من خلال هذا البرنامج تنفيذ بطريقة محددة لتحقيق الأهداف التي تجعل من هذه الفئات طاقات ايجابية وتنموية فاعلة في الاقتصاد السعودي. وقد ركز البنك في هذا العام (2016) على ربط تلك البرامج مع منظومة العمل بالبنك وهذا بالتوفيق بينها وبين ما يمتلكه من خبرات وطاقات متخصصة تضمن التكامل والتكافل الأمثل.

اشتمل برنامج البنك لترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية على:

1.2. تمكين المرأة (برنامج الأسر المنتجة)

قدم البنك الأهلي من خلال برنامج الأهلي للأسر المنتجة مجموعة كبيرة من خدمات التدريب، التمويل والتسويق لتطوير المنتجات الحرفية وتحقيق أعلى درجات التنافسية في الجودة، التصميم إلى جانب توفير الدعم المالي لهذه الفئة وكذا فتح مجالات أوسع لتسويق منتجاتهم. ففي مجال التدريب طور البرنامج خلال 2016 مجموعة من الحرف منها حياكة النسيج...، حيث تم تدريب 42 مدربة حرفية من مختلف مدن المملكة بالتعاون مع جهات دولية استشارية متخصصة في تطوير الحرف والصناعات اليدوية وهذا لرفع من كفاءتهم وتزويدهم بمهارات التصميم والابتكار التي تساعد على إكساب المتدربات من البرنامج أعلى جودة من الإنتاج والعمل على تطوير المنتج الحرفي وتقديمه بطريقة مبتكرة وبشكل عصري يتماشى مع السوق وبمعايير عالمية لضمان قوة المنافسة ، في عام 2016 فقد بلغ عدد المتدربات من الأسر المنتجة 800 امرأة.

أما عن التمويل فقد تم تفعيل برنامج تمويل الأسر المنتجة من خلال تمويل جماعي تضامني لكل مجموعة لتمكينهم من إقامة مشاريع صغيرة دون الحاجة إلى كفيل، ويبلغ عدد المراكز الحالية 4 مراكز منتشرة في عدة مناطق بالمملكة، أسهمت في تمويل 2,171 مستفيد خلال عام 2016 بمبلغ إجمالي 6,85 مليون ريال، وتم

افتتاح مركز جديد في منطقة " القصيم " ولإيجاد قنوات مبتكرة لتسويق المنتجات تم عقد مجموعة من الشراكات مع عدة جهات لفتح منافذ جديدة لعرض وبيع منتجات الأسر بمختلف الأماكن.

3.2. تمكين الشباب (برنامج رواد الأعمال)

نجح برنامج الأهلي لرواد الأعمال مع نهاية عام 2016 في تدريب 568 شخص ليصل عدد الذين حصلوا على التدريب 1,647 متدرجا ومتدربة من رواد ورائدات الأعمال منذ اعتماد المنهج التدريبي المطور للبرنامج في عام 2014. ويقدم البرنامج لأصحاب الأفكار المميزة من الرواد والرائدات لتطوير والتدريب والمساعدة في تأسيس الأعمال وتزويدهم بالأسس الصحيحة والاستشارات اللازمة لإنشاء المشروعات الناجحة بما يمكنهم من إعداد دراسة الجدوى التي تسهل عليهم الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم ضمانا لنجاح واستدامة أعمالهم.

3.2. تمكين الطفل (برنامج الأيتام)

استمر برنامج الأهلي لرعاية الأيتام خلال عام 2016 بتقديم الدعم والرعاية لعدد 600 طالب من الأيتام خلال مكاتب البرنامج المنتشرة في أربعة مناطق: مكة المكرمة، المدينة المنورة، الرياض، المنطقة الشرقية بالتعاون والشراكة مع الجمعيات المتخصصة في رعاية الأيتام منذ عام 2014، ومن بين إنجازات 2016 ببرنامج الأهلي للأيتام:

- إعادة هيكلة وتطوير البرنامج التعليمي، حيث تم تعديل وتطوير برنامج اللغة الإنجليزية الى ستة مستويات بالإضافة إلى دورتين دوليتين ليتمكن الطلبة مع نهاية البرنامج واستكمال جميع المقررات والمستويات بالحصول على شهادة اللغة الإنجليزية الشاملة.

- إطلاق البرنامج التدريبي الجديد (بناء الذات الإداري) لتطوير وتنمية شخصيات الطلبة من جميع جوانبها واتباع منهج متدرج بمستويات مختلفة للوصول إلى النجاح في حياتهم، ومع انطلاق البرنامج أهل البنك عدد 60 موظفا من العاملين بالجمعيات الخيرية لرعاية الأيتام التي يقوم البنك بتنفيذ البرنامج معها، بالإضافة إلى متطوعي البنك هذا إلى جانب الخدمات الأخرى التي تتضمن برنامج التأمين الصحي والمكافآت المالية التحفيزية والبطاقة المكتبية والأنشطة الترفيهية طوال فترة الانتساب للبرنامج بهدف تطوير وتمكين الأيتام لدخول العمل واستكمال دراستهم الجامعية بنهاية البرنامج الذي يمتد لمدة 5 سنوات من الصف الثاني متوسط إلى الصف الثالث الثانوي.

4.2. برنامج الأهلي للعمل التطوعي

واصل البنك الأهلي استثمار طاقات موظفيه من خلال برنامجه للعمل التطوعي وهذا بإشراكهم في أنشطة تطوعية مختلفة تلبى الاحتياجات الفعلية للمجتمع، ويعد البنك أول مؤسسة قطاع خاص تقرر نظام 30 ساعة تطوعية مدفوعة الأجر للموظفين، فكانت الأعمال التطوعية متنوعة بين المشاركة في تدريب الطلبة الأيتام، خدمة حجج بيت الله الحرام، زيارة المرضى، التبرع بالدم... وغيرها، حيث شارك أكثر من 518 موظف بالبنك خلال

عام 2016 في 15 مدينة مختلفة حول المملكة بأعمال تطوعية تعادل 2,238 ساعة. كما أطلق البنك حملة تطوعية المحترفين (**Probono**) لموظفي البنك في مدينتي جدة والرياض والتي تسهم في تعظيم قيمة القطاع الخاص ونفعه، في حين أتاحت الحملة للموظفين الفرصة للقيام بأعمال تطوعية دون اجر من خلال الاستفادة من تخصصاتهم وخبراتهم العملية لدعم المؤسسات الاجتماعية، حيث شارك أكثر من 50 موظف في الحملة بما لا يقل عن 5 ساعات لكل متطوع وهذا في عدة مجالات: محاماة، التسويق، الموارد البشرية، الحكومة... الخ

5.2. برنامج الأهلي للرعاية والتبرعات:

استمر البنك الأهلي في دوره الاجتماعي والى جانب برامجه التي تسهم في تمكين المجتمع، شارك في دعم العديد من المبادرات ذات التأثير المباشر بالمجتمع بقيمة 39,5 مليون ريال عام 2016 للمساهمة في تعزيز مبادرات المملكة في العديد من المجالات.

خاتمة

من خلال دراستنا وتحليلنا لممارسات المسؤولية الاجتماعية في البنك الأهلي السعودي، توصلنا الى مجموعة من النتائج:

- المسؤولية الاجتماعية للشركات تعبر عن الآليات التي يمكن من خلالها رصد وضمان التزامها بالقانون والمعايير والقواعد الدولية بشكل طوعي في ظل احترامها لمثلث المثالية : الكوكب ، الناس ، الربح .
- هناك التزام كبير من طرف البنك قيد الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية والتي جسدت من خلال الأنشطة المتعلقة بالمجتمع والموارد البشرية .
- يسعى البنك الأهلي السعودي إلى تدعيم صورته لدى البيئة الداخلية والخارجية وهذا من أجل تحقيق هدف ربحي واجتماعي في آن واحد .

يسعى البنك محل الدراسة إلى تعزيز دوره الاجتماعي بالتزامه بكل ماله علاقة بالمجتمع وعملائه وكذا مساهميه لتوطيد ها

¹ Capron Michel et Françoise Quairel-Lanoizelée, (2007), *la responsabilité d'entreprise*, éditions la découverte, Paris, p23.

² *The social role of business*, New Zealand business council for sustainable development , December 2010, p6.

³ حسين الأسرج ، المسؤولية الاجتماعية للشركات ، المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنمية ، العدد 90 ، الكويت ، 2010 ، ص 3 .

⁴ حسين الأسرج ، المسؤولية الاجتماعية للشركات ، مرجع سابق ، ص 3 .

⁵ Grond J P , *“la prise en compte du concept de responsabilité sociale”* group de travail ORSE, Juin, 2003.

⁶ Christine A Mallin , *corporate social Responsibility : A case study Approach* , MGP Books Group, UK, 2009, p1.

⁷ David crowther & Guler Aras , **corporate social responsibility**, De Montfort University, UK, 2008. p 11 .

⁸ فيليب كوتلر و نانسي لي ، المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ترجمة : علاء أحمد إصلاح ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر ، 2011 ، ص 9 .

⁹ أحمد الكردي، المسؤولية الاجتماعية للشركات: التحديات والأفاق من أجل التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية، على الرابط التالي:

<http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1957> (2014/08/10) _ على الساعة : 18.34

¹⁰ مولاي لخضر عبد الرزاق، بوزيد سايح، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، الملتقى الدولي حول: الاقتصاد الإسلامي، الواقع. ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بقرطاج، يومي 23-24 فيفري 2011، ص ص 9، 10.

¹¹ طاهر محسن منصور الغالي، وائل محمد صحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص526 - بتصرف-

¹² نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 214 .

¹³ David crowther & Guler Aras , **corporate social responsibility**. *ibid* . p 14 -17.

¹⁴ صالح السحبياني ، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية "حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية" ،

المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية والتقييم والاستشراف ، بيروت ، الجمهورية اللبنانية ، 2009، ص 9 .

¹⁵ تم إعداد هذا الجزء بالاعتماد على الموقع البنك www.alahli.com واهم تقاريره السنوية .

أهمية قرض الإيجار في تغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية
من وجهة نظر المؤسسات المانحة بالجزائر (دراسة ميدانية 2010-2015)

* أ/ د. سوسن زيرق *

** ط.د/ سارة علالي **

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن مدى إمكانية قرض الإيجار في تغطية الاحتياجات المالية في الجزائر من وجهة نظر المؤسسات المانحة لهذا النوع من التمويل. ولهذا الغرض تم تصميم استبيان وجه لثلاثة عشرة مؤسسة متنوعة بين بنوك وشركات متخصصة في نشاط التأجير. وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها حداثة سوق قرض الإيجار في الجزائر والفرص الكبيرة المتاحة أمامه رغم مجموعة المشاكل التي تواجهه، إلى جانب عدم كفاية عرض قرض الإيجار في الجزائر رغم زيادة الطلب عليه من مختلف المؤسسات الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتزايد عددها باضطراد، هذه الأخيرة الملزمة بتقديم مساهمة شخصية وضمانات لمعظم المؤسسات المانحة من أجل الحصول على قرض الإيجار وهو ما يجعله مصدرا تمويليا مكلفا .

كما قدمت هذه الدراسة جملة من الاقتراحات التي يمكن أن تساعد على تحسين هذه الوضعية وتمكين سوق قرض الإيجار من القيام بدوره في تمويل المؤسسات الاقتصادية وتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل غالبية الاقتصاد الوطني، بداية بتحديث الإطار التشريعي المنظم لعمليات التمويل بقرض الإيجار وتشجيع البنوك الوطنية للاندماج في هذا النشاط والعمل على تبني استراتيجيات تسويقية فعالة تعمل على إيصاله إلى جميع المؤسسات الاقتصادية، إضافة إلى تنظيم سوق ثانوية للأصول المستعملة والتي من شأنها تخفيض تكلفة قرض الإيجار من خلال تجنب طلب الضمانات والمساهمة الشخصية أو تخفيض نسبتها .

الكلمات المفتاحية: قرض الإيجار، المؤسسات المتخصصة في قرض الإيجار في الجزائر، الاحتياجات التمويلية

* أ/ د. سوسن زيرق، أستاذة محاضرة "ب"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة .

** سارة علالي، طالبة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، قسنطينة.

Abstract:

The objective of this study is to investigate the extent to which leasing can cover the financial needs in Algeria from the point of view of the donor institutions for this type of financing. For this purpose, a questionnaire has been designed to thirteen different institutions between banks and companies specialized in leasing activity. This study reached a number of results, the most important of which is the novelty of the Algerian leasing market and its big available opportunities against its problems, besides the insufficiency of leasing supply in Algeria despite the increase in its demand from the different economic enterprises especially the steadily growing number of SMEs, the last ones are obliged to provide a personal contribution and guarantees to almost lessors in order to obtain the leasing that makes it more costly

Moreover, this study has given some suggestions that could help improving this situation and empower the leasing to play its role in financing the economic enterprises precisely the SMEs as the most part of national economy, in the first place by updating the regulatory legislative framework of the leasing operation, encouraging national banks to adhere in this activity and adopting effective marketing strategies to reach all the economic enterprises, in addition to organize a secondary market for the used assets which could decrease the cost of leasing by avoiding the guarantees and the personal contribution or at least reducing its rate.

Key words: Leasing, Companies specialized in leasing in Algeria, Financial needs.

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة :

1- تمهيد:

يعتبر قرض الإيجار من المصادر التمويلية المستحدثة من قبل النظام المالي الجزائري لتنويع العرض المقدم من جهة، ومحاولة لتخفيض مستوى تأثير المشكل التمويلي الذي يواجه المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنواعها، ومنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لازالت تعاني من هذا المشكل على الرغم من كل البرامج والهيكل والتدابير المتخذة. ويعود التعامل بقرض الإيجار في الجزائر إلى بداية التسعينات قبل أن يتم إصدار الأمر رقم 96-

09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري النص القانوني الأساسي المنظم له، والذي شكل حجر الأساس لسوق تضم العديد من البنوك والشركات المتخصصة تقدم قرض الإيجار لمختلف المؤسسات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني .

2- إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: ما هي أهمية قرض الإيجار في تغطية

الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر المؤسسات المانحة بالجزائر؟

ينطوي تحت هذا التساؤل أسئلة فرعية يمكن صياغتها كما يلي:

- ما هي أهم خصائص عمليات قرض الإيجار في الجزائر؟

- هل تستطيع مؤسسات قرض الإيجار بالجزائر تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية طالبة التمويل؟

3- فرضيات الدراسة: اعتمادا على ما سبق من أسئلة يمكن بناء الفرضيات التالية :

الفرضية الرئيسية: قرض الإيجار ذو أهمية كبيرة في تغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر المؤسسات المانحة في الجزائر.

أما الفرضيات الفرعية فهي كما يلي:

- القدرة على التمويل الكلي وغياب الضمانات أهم خصائص عملية التمويل بقرض الإيجار في الجزائر؛

- تستطيع مؤسسات قرض الإيجار بالجزائر تغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية طالبة التمويل.

4- أهمية الدراسة: يعد المشكل التمويلي من أهم المشاكل التي تعترض نمو وتطور المؤسسات الجزائرية على

اختلاف أنواعها، وحل هذا المشكل يستدعي اقتراح حلول يعد قرض الإيجار من بينها، والذي يكتسي أهمية على

الصعيد العالمي والذي يأمل منه أن يتخذ نفس المنحى محليا، من خلال تفعيل سوق التعامل به وتنظيمه بما

يتناسب وخصوصية وطبيعة الاقتصاد الوطني .

5- منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة من أجل تقديم صورة عن واقع سوق

قرض الإيجار في الجزائر وذلك من خلال تصميم استبيان وتوزيعه على كل المتعاملين في هذه السوق، ومعالجته

فيما بعد بواسطة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

6- الدراسات السابقة:

- دراسة (زغيب، 2005): وقد جاءت هذه الدراسة لتركز على قرض الإيجار كتقنية مهمة لتمويل استثمارات

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الأخيرة التي تواجه مشكلة في تأمين احتياجاتها التمويلية، وقد تم التعرض في

هذه الدراسة إلى أهم الجوانب المتعلقة بكل من المؤسسات الصغيرة المتوسطة وقرض الإيجار من مفاهيم وخصائص وعناصر تسمح بإيجاد التداخل بينهما وتبرز مدى فاعلية قرض الإيجار كمصدر تمويلي يحل مشكلتها التمويلية، وكان ذلك من بيان جدوى اللجوء إليه من خلال دراسة قرار الاستئجار وأهم مراحل المرتبطة بوجود بديل تمويلي آخر، وهو القرض البنكي في ظل غياب التمويل عن طريق السوق المالي. خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن قرض الإيجار سيكون حلا مناسباً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يسمح لها من تدعيم تنافسيتها من خلال سد احتياجاتها التمويلية المتعلقة باقتناء الأصول التي تعتمد عليها استثماراتها.

-دراسة (طالبي، 2011): تعمق الباحث في دراسة الإطار التنظيمي لقرض الإيجار في الجزائر والسوق الخاص بهذه التقنية وتوصل إلى أن قرض الإيجار في الجزائر يحظى بإطار تنظيمي مشجع، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات المالية التي تقدم خدمات قرض الإيجار، غير أن مساهمة سوق قرض الإيجار في تمويل الاقتصاد الجزائري عموماً والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصاً ضعيفة ولا تقارن بمساهمة القروض البنكية الكلاسيكية، وقد أرجع الباحث هذا إلى الشروط الصعبة التي تفرضها شركات قرض الإيجار والتي تجعل منها تقنية تمويلية غير مناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-دراسة (سميلى، 2012): بحثت الدراسة في واقع سوق قرض الإيجار في الجزائر، وتوصلت إلى جملة من النتائج أبرزها أن قرض الإيجار في الجزائر يمارس ضمن حدود ضيقة جداً ويحقق نتائج متواضعة وغير كافية، وأرجعت هذا إلى وجود جملة من العوائق التي تحد من فعاليته في الجزائر على رأسها البيئة الاستثمارية غير الملائمة.

-دراسة (بنونة، 2012): وهي دراسة قام من خلالها الباحث بتناول قرض الإيجار الوارد على المنقولات في المغرب دون التطرق لنظيره الوارد على العقارات، قدم من خلالها تفصيلاً عن مختلف الجوانب الاقتصادية والمحاسبية المتعلقة به كما تنص عليه التشريعات والقوانين المعمول بها في المغرب، كما تعرض لمسألة التحكيم والمفاضلة بين قرض الإيجار والقرض البنكي من خلال التطرق إلى المزايا الجبائية التي تدعم التوجه نحو التمويل عن طريق قرض الإيجار. وخلصت هذه الدراسة في النهاية إلى أن عمليات قرض الإيجار في المغرب والمستوحاة من النموذج الفرنسي تحتل مكانة كبيرة في سوق التمويل، ففي نهاية 2010 بلغت قيمة هذه العمليات 109,2 مليار درهم، مقدمة من طرف سبع شركات قرض إيجار تنطوي بشكل مباشر أو غير مباشر تحت أكبر البنوك التجارية العاملة في المغرب مستخدمة وكالاتها كشبكة لدعم سوق قرض الإيجار .

-تقرير: (ED White, 2016) الصادر عن مجموعة White Clarke والذي قدم دراسة تحليلية عن الوضع الإجمالي لصناعة التأجير في العالم، عرض من خلاله مختلف أسواق قرض الإيجار ومدى تطوره خلال فترات زمنية متلاحقة، الغرض منها وضع ترتيب عالمي يشمل أهم 50 دولة تتعامل بقرض الإيجار من مختلف قارات

العالم، ومنها قارة إفريقيا التي لا تتجاوز نسبة مساهمتها في السوق العالمي 0,7% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بما تحققه بقية قارات العالم، ومع ذلك فقد استطاعت أربعة دول إفريقية افتكاك مركز ضمن قائمة 50 وهي على التوالي: جنوب إفريقيا، المغرب، مصر ونيجيريا، والتي استحوذت المراتب: 24، 36، 41 و 43 وهذا خلال سنة 2014. وهو أمر يعود بالدرجة الأولى إلى الجهود التي تبذلها هذه الدول في هذا المجال خصوصا الجانب التنظيمي والتشريعي، فكلها يعود سن التعامل فيها بقرض الإيجار إلى ما قبل سنة 1996، السنة التي شهدت إصدار أول نص قانوني ينظم قرض الإيجار في الجزائر والذي لم يبدأ به النشاط الفعلي إلا سنوات بعد ذلك، وهو أحد الأسباب التي تجعل من سوق قرض الإيجار سوقا فتية بعيدة عما تحققه أسواق الدول المذكورة أعلاه خصوصا السوق المغربية والمصرية المتجاورتين.

ثانيا: مفهوم وخصائص قرض الإيجار:

يمكن تعريف قرض الإيجار على أنه عقد إيجار لأصل منقول أو عقار مرفق بتعهد أحادي الجانب بالبيع بسعر يأخذ في الاعتبار مبالغ الإيجار المحصلة حتى رفع خيار الشراء. أي أنه عبارة عن عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بالاتفاق مع المالك جراء انتفاع المستأجر بمنافع وخدمات أصل معين يعود للمالك بعد فترة محددة.

ويعدّ هذا التمويل وسيلة بديلة للاستدانة، لأنها تسمح للمؤسسة بالحصول على تمويل احتياجاتها دون التعاقد على قرض أو إنفاق من أموالها الخاصة، إذا ما علمنا أنّ عددا كبيرا من هذه المؤسسات غير قادرة على تمويل استثماراتها ذاتيا نظرا لتكلفتها المرتفعة، وكذا التقادم التكنولوجي المرتبط بعدد كبير من التجهيزات، لاسيما تلك التي تتسم بتكنولوجيا عالية، كقطاع الاتصالات والإعلام الآلي. فعوض شراء بعض الآلات والمعدات والعقارات اللازمة، تقوم المؤسسة باستئجارها تبعا لاحتياجاتها والعائد المنتظر منها، من المؤجر الذي يظل مالكا لها طوال مدة العملية، وفقا للشروط المتفق عليها في العقد المبرم بين الطرفين.

فمن الناحية القانونية، يعتبر التمويل بالاستئجار عقد إيجار لأصل منقول أو غير منقول مرفق عادة بخيار للشراء، حيث يحدّد السعر وتاريخ تحويل الملكية مسبقا. أمّا من الناحية الاقتصادية، فهي عملية بموجبها تقوم مؤسسة مالية متخصصة بشراء أصل منقول أو عقار لحساب مؤسسة أخرى. في حين يمكن تشبيه عملية التمويل بالاستئجار من الناحية المالية كعملية شراء ممولة بقرض، لأنّ المؤسسة تحصل على العائد وتقوم باستعماله كأنها قامت بشرائه، وتدفع أقساط الإيجار في مكان تسديد القرض. وعرف المشرع الجزائري الاعتماد الإيجاري بأنه عملية تجارية ومالية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا ومعتمدة صراحة

ب هذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، أشخاصا طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون العام أو الخاص، تكون قائمة على عقد إيجار يمكن أن يتضمن أو لا يتضمن حق الخيار بالشراء لصالح المستأجر، وتعلق فقط بأصول منقولة أو غير منقولة ذات الاستعمال المهني أو بالمحلات التجارية أو بمؤسسات حرفية .

إنّ الخاصية الأساسية لعملية التمويل بالاستئجار هي أن يظل المؤجر مالكا للأصل خلال مدة العملية، أمّا المستأجر فلا يملك إلاّ الاستعمال مقابل دفع إتاوة تسمى الإيجار. ويتم تحديد مبلغه تبعا لقيمة الأصل ومدة إهلاكه، وهو يساوي عادة إلى الإهلاك مضافا إليه تعويض لمؤسسة قرض الإيجار وعلاوة خطر . وبعبارة أخرى يتم تحديد مبلغ الإيجار تبعا لمدة العملية وكذا القيمة المتبقية المطبقة ، فكلما كانت هذه المدة أكبر، كلما كانت مبالغ الإيجار الدورية أقل، كما أنّه كلما كانت القيمة المتبقية المطبقة على العملية مرتفعة، كلما كانت مبالغ الإيجار ضعيفة.

أما في فترات التضخم، فيطرح مشكل التقييس المحتمل للإتاوة وكذا القيمة المتبقية. ويطبق التقييس عادة بالنسبة للعقود الطويلة نسبيا. لذلك نجد أن هناك أنظمة بمعدلات متغيرة وأخرى بمعدلات ثابتة، وكل ما يوجد بين النظامين وارد. هذه المرونة في الاستعمال تسمح بتكليف التسديد وفق خصائص وظروف المؤسسة.

ويتمتع قرض الإيجار بجملة من الخصائص أهمها :

- تخفيض تكلفة الإفلاس وتجنب مخاطر الملكية؛

- يمكن لقرض الإيجار أن يساهم في التقليل من الحواجز للدخول إلى مهنة أو صناعة معينة من خلال تمويل ضعيف بالأموال الخاصة؛

- الأصل الممول: ويقصد به محل أو موضوع العقد ويمكن أن يكون عقارا أو منقولا أو حتى أسهم للاستعمال المهني؛

- مدة العقد: ترتبط بمدة التشغيل الاقتصادي للأجهزة والآلات وتحديد هذه المدة هو معيار افتراضي يتفق عليه أطراف العلاقة وهي عادة غير قابلة للإلغاء؛

- طريقة التسديد: إن تسديد الأصل من طرف المؤسسة المؤجرة يتم على أقساط دورية تسمى "ثمن الكراء"، ويتم تحديد هذه الأقساط بطريقة تعاقدية؛

- ملكية الأصل: تعود ملكية الأصل أثناء فترة العقد إلى المؤسسة المؤجرة؛

- نهاية فترة العقد: في نهاية فترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات :

* تجديد أو تمديد عقد الإيجار.

* شراء الأصل نهائيا بسعر متفق عليه يسمى القيمة المتبقية.

*إعادة الأصل إلى المؤسسة المؤجرة وبالتالي انتهاء العقد.

ثالثا: تحديد مجتمع الدراسة وتصميم الاستبيان :

1-مجتمع المؤسسات المانحة لقرض الإيجار: ويضم الشركات المتخصصة والتي يقدر عددها بسبعة شركات متخصصة وستة بنوك وطنية وأجنبية تمارس نشاط التأجير سواء بصفة فرعية كما هو معمول به في البنوك أو يمثل نشاطها الرئيسي كما هو الحال في الشركات المتخصصة، وبذلك تم حصر كل مفردات مجتمع الدراسة الذي يضم 13 مؤسسة.

جدول (1): عدد الاستثمارات الموزعة والمستلمة من المؤسسات المانحة لقرض الإيجار

الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات العائدة	نسبة الاستثمارات العائدة	الاستثمارات المستبعدة	الاستثمارات الممكنة	
07	07	% 100	00	07	شركات قرض الإيجار
06	06	% 100	00	06	البنوك
13	13	% 100	00	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين.

ويبدو بوضوح من خلال الجدول أعلاه أنه قد تم توزيع الاستبيان على كل المؤسسات المانحة لقرض الإيجار واسترجاعه بصفة كلية وذلك طبعا بسبب صغر حجم المجتمع.

2- الاستبيان الموجه للمؤسسات المانحة لقرض الإيجار:

تم الاعتماد في تصميم هذا الاستبيان على الأسئلة المغلقة سواء ذات النهايات المحددة أو ذات النهايات المتعددة أو الأسئلة المغلقة مفتوحة النهايات التي تتطلب تقديم إيضاحات من المستجوبين لتقديم معلومات أكثر . كما تم الاعتماد أيضا في تصميم هذا الاستبيان على الأسئلة المفتوحة لفتح المجال أمام المستجوبين لوضع إجابات بألفاظهم وعباراتهم الخاصة لعدم توقع إجابات محددة .

وقد ضم هذا الاستبيان المعد من 34 سؤالاً ثلاث محاور رئيسية؛ فال محور الأول خاص بتقديم معلومات عن المؤسسة ونشاط التأجير فيها، يهدف إلى جمع معلومات عامة عن المؤسسة المانحة لقرض الإيجار والتعرف على طبيعة نشاط التأجير فيها مع الأخذ بعين الاعتبار أن صياغة الأسئلة راعت المجال الزمني للدراسة المقرر من سنة 2010 إلى سنة 2015، ومن هذا المحور الذي يضم الأسئلة (1-7) يمكن تحديد نوع المؤسسة المانحة إن كانت بنكا أو شركة متخصصة إلى جانب طابعها القانوني ومدة ممارسة نشاط التأجير فيها. أما المحور الثاني الذي جاء موسوماً بخصائص قرض الإيجار في الجزائر فقد شمل أسئلة تسعى الدراسة من خلالها إلى معرفة خصائص قرض

الإيجار الذي تمنحه المؤسسة البنكية أو الشركة المتخصصة لعملائها بشكل عام والمتمثلة أساسا في أنواع قرض الإيجار الممنوحة ومختلف الجوانب المتعلقة بعملية التمويل بقرض الإيجار، وهو يضم الأسئلة (8-25).
أما المحور الثالث فيتناول إمكانية تغطية قرض الإيجار للاحتياجات التمويلية في الجزائر للتعرف على مدى اتساع الطلب عليه ومدى كفاية العرض المقابل له، إلى جانب أهم العراقيل التي تقف عائقا أمام نشاط التأجير، ويشمل الأسئلة (26-33).

رابعا: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات :

1- معلومات عامة عن المؤسسة ونشاط التأجير فيها: ويضم سبعة أسئلة تم من خلالها الحصول على معلومات عامة عن المؤسسات المانحة لقرض الإيجار ونشاط التأجير فيها، ويضم ما يلي:
-الطابع القانوني: كانت إجابات أفراد المجتمع كما يلي:

الجدول (2): توزيع أفراد المجتمع حسب الطابع القانوني:

النسبة المئوية	التكرار	الطابع القانوني
38,5 %	05	عمومية
46,2 %	06	خاصة
15,4 %	02	مختلطة
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS

ويظهر هذا الجدول أن المؤسسات الخاصة تمثل 46,2 % من مجتمع الدراسة تليها المؤسسات العمومية بنسبة 38,5 % وأخيرا المؤسسات المختلطة بنسبة 15,4 %، هذه الأخيرة التي تمثل شكلا من أشكال الشراكة الأجنبية والوطنية وهو ما يتيح الاستفادة أكثر من الخبرات الأجنبية في مجال التعامل بقرض الإيجار.
-ممارسة نشاط التأجير: الهدف هو معرفة مدى حداثة نشاط التأجير في الجزائر من خلال المقارنة بين تاريخ إنشاء كل المؤسسات المانحة ومدة ممارستها لهذا النشاط، والجدولين المواليين يوضحان ذلك :

الجدول (3): تاريخ إنشاء المؤسسات المانحة لقرض الإيجار:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
76,9 %	10	قبل سنة 2010
23,1 %	03	سنة 2010 وما بعدها
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS

يظهر الجدول أعلاه أن 76,9 % من المؤسسات المانحة لقرض الإيجار تم إنشاؤها قبل سنة 2010 أي ما يعادل 10 مؤسسات، بينما 23,1 % تم إنشاؤها بعد هذه السنة وتتمثل في الشركات العمومية التي تم إنشاؤها بعد قرار السلطات الجزائرية بضرورة إنشاء فروع أو شركات عمومية متخصصة وهي SNL ، ILA والجزائر إيجار. أما الجدول الموالي فهو يوضح مدة ممارسة نشاط التأجير في تلك المؤسسات :

الجدول (4): مدة ممارسة نشاط التأجير:

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
30,8 %	04	أقل من 5 سنوات
69,2 %	09	5 سنوات فأكثر
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين هذا الجدول أن 30,8 % من المؤسسات المانحة لقرض الإيجار تمارس نشاط التأجير منذ أقل من خمس سنوات، بينما 69,2 % من العينة تمارس نشاط التأجير منذ خمس سنوات فأكثر، وهي تمثل البنوك والمؤسسات المتخصصة التي تم إنشاؤها قبل هذه السنة باستثناء شركة إعادة الرهن العقاري وبنك السلام اللذين تم إنشاؤهما قبل سنة 2010 غير أن ممارسة نشاط التأجير فيهما تأخرت بسنوات عن ذلك، ففيما يخص شركة إعادة الرهن العقاري بدأ نشاط التأجير فيها سنة 2011 وبنك السلام الذي تم إنشاؤه سنة 2008 ظل فيه هذا النشاط مجمدا إلى غاية سنة 2015، وهو السبب في عدم تطابق نتائج كل من الجدول الثاني والثالث.

- نشاط التأجير في البنك والمؤسسة المتخصصة: إن وجود كل من البنك والمؤسسة المتخصصة كفاعلين في سوق قرض الإيجار له خصوصية يتم إيضاها فيما يلي:

الجدول (5): التمييز بين البنوك والمؤسسات المتخصصة:

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
46,2 %	06	بنك
53,8 %	07	مؤسسة متخصصة
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

ويظهر هذا الجدول أن سوق قرض الإيجار في الجزائر تتوزع بشكل متقارب بين البنوك والشركات المتخصصة، إذ تضم فئة البنوك ما نسبته 83,33 % من البنوك الخاصة والتي تمارس نشاط التأجير بصفة فرعية وتقدمه كبقية

منتجاتها المالية المصرفية، بينما يمثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك العمومي الوحيد في هذه الفئة بنسبة 16,66%.

أما بالنسبة للمؤسسات المتخصصة فأغلبها مؤسسات عمومية تمثل نسبة 57,14% وتتقاسم المؤسسات المختلطة والخاصة ما تبقى من هذه الفئة بنسبة 28,57% و 14,28% على التوالي .

أما الجدول الموالي فيوضح معيارا مهما للتمييز بين البنك والمؤسسة المتخصصة وهو رأس المال، وقد تقرر من قبل السلطات الجزائرية ممثلة في بنك الجزائر تحديد الحد الأدنى لرأس المال للمؤسسات المالية المتخصصة في نشاط مالي معين بـ 3,5 مليار دج بينما تم تحديد الحد الأدنى للمؤسسات المالية البنكية بـ 10 مليار دج، كانت النتائج كما يلي :

الجدول (6): التمييز بين رأسمال البنك والمؤسسة المتخصصة:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
53,8%	07	3,5 - 5 مليار دج
38,5%	05	من 6 إلى 10 مليار دج
7,7%	01	أكثر من 10 مليار دج
100%	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

يوضح الجدول أن 53,8% من المؤسسات المانحة يتحدد رأسمالها في الفئة الأولى وهو ما يدل على أنها مؤسسات مالية متخصصة بينما 38,5% يقع رأسمالها في الفئة الثانية وهي بذلك تمثل البنوك، أما الفئة الثالثة فتمثل نسبة 7,7% وهي تخص بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يقدر رأسماله بـ 33 مليار دج. وتبرز أهمية تحديد رأسمال المؤسسات المانحة في تحديد العرض المتاح من قبل هذه المؤسسات لصالح المؤسسات طالبة التمويل ومعرفة مدى قدرتها على التوسع فيه .

وعلى الرغم من اختلاف الشكل القانوني لهؤلاء المتعاملين في سوق قرض الإيجار إلا أنهم اتفقوا جميعا على أن هناك فرقا في نشاط التأجير في كل من البنك والمؤسسة المتخصصة يتعلق أساسا بمعدل الفائدة المطبق والذي يتجاوز 10% في أغلب الشركات المتخصصة بينما يقل عن ذلك في البنوك، ويرتبط ذلك بدرجة الخطر المرتبطة بالنشاط، إذ يقدم قرض الإيجار في البنوك مع منتجات مالية أخرى ضمن استراتيجية لتنويع الخطر، في حين يمثل المنتج الرئيسي في الشركات المتخصصة وهو ما يزيد من درجة الخطر. كما أن هذا التغير في معدل الفائدة مرتبط أيضا بنقص الموارد المالية في الشركات المتخصصة بسبب عدم قدرتها على تقبل ودائع الأفراد مقارنة بالبنوك ما يعرضها لمشكلة تمويل نشاطها وذلك يعني لجوئها إلى الاقتراض، وهو ما يضطرها إلى رفع سعر الفائدة للتعويض

عن تكلفة اقتراضها. وبعيدا عن هذين السببين فإن ممارسة نشاط التأجير في البنك لا تختلف عن نظيرتها في المؤسسة المتخصصة من حيث مختلف الإجراءات الإدارية التي تصاحب هذه العملية وتتيح للمستأجر الانتفاع بالأصل .

2- خصائص عمليات التأجير في الجزائر: ويضم هذا المحور 18 سؤالاً متنوعاً، تم من خلالها حساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة، وكانت النتائج كما يلي :

-القطاعات والمؤسسات المستهدفة والمستفيدة: تستهدف هذه المؤسسات قطاعات متنوعة كما يلي:

الجدول (7): القطاعات المستهدفة:

النسبة المئوية	التكرار	القطاع
92,3 %	12	الصناعة
30,8 %	04	الفلاحة
92,3 %	12	البناء والأشغال العمومية
92,3 %	12	النقل
38,5 %	05	السياحة
92,3 %	12	الصحة
46,2 %	06	الصناعات التقليدية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج SPSS.

تعد الصناعة والبناء والأشغال العمومية والنقل والصحة أهم القطاعات المستهدفة بنسبة 92,3 %، تليها الصناعات التقليدية بنسبة 46,2 % وأخيراً القطاع السياحي والفلاحي بنسبة 38,5 % و 30,8 % على التوالي، ومن الواضح أن المعيار المتبع في هذا الترتيب هو مردودية القطاع التي تمثل عنصراً هاماً للمؤسسة المانحة لتقديم التمويل والتي تعبر عن قدرة مؤسسات القطاع على تغطية التزاماتها المالية المترتبة عن التمويل بقرض الإيجار، وهو سبب عزوف بعض المؤسسات عن تمويل القطاع الفلاحي الذي يتميز بموسميته من جهة، وحصوله على دعم الدولة من جهة أخرى من خلال العرض الذي يقدمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

ويبين الجدول التالي أنواع المؤسسات المستهدفة والمستفيدة من تمويل المؤسسات المانحة لقرض الإيجار:

الجدول (8): المؤسسات المستهدفة والمستفيدة من قرض الإيجار:

المؤسسات المستفيدة		المؤسسات المستهدفة		نوع المؤسسات
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
100 %	13	100 %	13	المؤسسات الصغيرة
100 %	13	100 %	13	المؤسسات المتوسطة
69,2 %	09	76,9 %	10	المؤسسات الكبيرة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج SPSS.

ويظهر هذا الجدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات الأكثر استهدافا واستفادة من قبل المؤسسات المانحة لقرض الإيجار، تليها المؤسسات الكبيرة ويعزى ذلك إلى عدم قدرة بعض المؤسسات المانحة على تلبية احتياجاتها بسبب محدودية مواردها المالية. ويلاحظ وجود اختلاف طفيف في قيمة النتائج بين المؤسسات المستهدفة والمستفيدة يعود سببه إلى كون SNL لم تقدم فعليا التمويل للمؤسسات الكبيرة على الرغم من رغبتها في ذلك.

-أنواع قرض الإيجار الممارس: أظهرت نتائج SPSS فيما يتعلق بأنواع قرض الإيجار الممارس في الجزائر ما يلي:

الجدول (9): أنواع قرض الإيجار في الجزائر:

معيار جنسية المتعاقدين			معيار نقل الملكية		
النسبة المئوية	التكرار	نوع قرض الإيجار	النسبة المئوية	التكرار	نوع قرض الإيجار
100 %	13	قرض الإيجار المحلي	-	00	قرض الإيجار التشغيلي
-	00	قرض الإيجار الدولي	100 %	13	قرض الإيجار التمويلي
100 %	13	المجموع	100 %	13	المجموع
معيار نوع الأصل المؤجر			معيار الغرض من عملية التمويل بقرض الإيجار		
النسبة المئوية	التكرار	نوع قرض الإيجار	النسبة المئوية	التكرار	نوع قرض الإيجار
38,09 %	08	قرض إيجار عقاري	-	00	قرض إيجار استهلاكي
57,14 %	12	قرض إيجار المنقولات	100 %	13	قرض إيجار استثماري
4,76 %	01	قرض إيجار المحل التجاري			
100 %	21	المجموع	100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين هذا الجدول أن قرض الإيجار التمويلي يمارس بنسبة 100 % مما يؤكد على عدم التعامل بقرض الإيجار التشغيلي وذلك وفقا لمعيار نقل الملكية، أما وفقا لمعيار نوع الأصل المؤجر فيمارس قرض الإيجار العقاري بنسبة 38,09 % أما قرض إيجار المنقولات فيمثل نسبة 57,14 % من مجموع عمليات قرض الإيجار أما قرض إيجار المحل التجاري فيمارس بنسبة 4,76 % فقط، وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببقية الأنواع الأخرى التي تخضع لنفس التصنيف. أما حسب الغرض من عملية التمويل فتقدم كل المؤسسات المانحة قرض الإيجار الاستثماري دون قرض الإيجار الاستهلاكي، وحسب معيار جنسية المتعاقدين تتعامل كل مؤسسات قرض الإيجار في إطار محلي. وبالعودة لقرض الإيجار التمويلي، تمارس كل المؤسسات المانحة الشكل المعروف من أشكاله وهو قرض الإيجار المباشر و38,5 % منها تقدم البيع ثم الاستحجار، بينما لا تمارس جميعها قرض الإيجار الرفعي الذي يختص بتمويل الأصول مرتفعة القيمة.

-مدة الإيجار: تصديقا للنتائج السابقة المتعلقة بأنواع قرض الإيجار الممارس من قبل المؤسسات المانحة يعد تحديد مدة الإيجار المطبقة عنصرا مهما، وتم ذلك من خلال الإجابة عن السؤال 13 كما يلي :

الجدول (10): مدة الإيجار المعمول بها:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
-	00	قصيرة
100 %	13	متوسطة
38,5 %	05	طويلة

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

إن النتائج التي يبينها الجدول تؤكد ما ورد أعلاه فيما يخص أنواع قرض الإيجار الممارس في الجزائر والذي تتطلب كل صيغته المعتمدة مدة إيجار متوسطة أو طويلة، وهي هنا تمثل على التوالي نسبي 100 % و 38,5 %، أي أن كل المؤسسات المانحة تعتمد مدة إيجار متوسطة بينما خمسة منها فقط تعتمد مدة إيجار طويلة تتناسب مع أصول معينة هي في الغالب أصول عقارية .

-**سعر الفائدة المطبق:** يعتبر سعر الفائدة من أهم العناصر في عملية التمويل بقرض الإيجار والجدول الموالي يوضح الحالات التي قد يتخذها هذا السعر والتي تمثل الإجابة عن السؤال 14.

الجدول (11): أنواع سعر الفائدة المطبقة:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
38,5 %	05	ثابت
53,8 %	07	متغير
7,7 %	01	محدد من قبل السلطة النقدية
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

يتضح من خلال الجدول أن 53,8 % من المؤسسات المانحة تتعامل بسعر الفائدة المتغير بينما تتعامل 38,5 % منها بسعر فائدة ثابت على كل عمليات التأجير، بينما 7,7 % من هذه المؤسسات تتعامل بسعر فائدة محدد مسبقا من قبل السلطات المعنية وهي هنا ممثلة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعد الداعم الأول للقطاع الفلاحي في الجزائر. وتتدخل في تحديد سعر الفائدة المتغير عدة عوامل يتم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (12): عوامل تحديد سعر الفائدة المتغير:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
53,8 %	07	مدة الإيجار
38,5 %	05	قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح

خدمات التمويل	02	15,4 %
نوع الأصل المؤجر	06	46,2 %
مبلغ الأصل المؤجر	07	53,8 %
القيمة المتبقية للأصل المستأجر	01	7,7 %
الطلب على الخدمة أو السلعة التي ينتجها الأصل	01	7,7 %

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين هذا الجدول أن مدة الإيجار ومبلغ الأصل محل التأجير هما أهم عاملين يؤثران في تحديد سعر الفائدة المتغير بنسبة 53,8 % يليهما نوع الأصل المؤجر بنسبة 46,2 % ثم قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بنسبة 38,5 % والتي تمثل أيضا عاملا مهما كونها تقدم مؤشرا للمؤسسة المؤجرة عن كيفية ومدى قدرة المؤسسة المستفيدة على الوفاء بالتزاماتها تجاهها، ويليهما خدمات التمويل بنسبة 15,4 % والتي تمثل عادة مختلف الإجراءات الإدارية التي تتكفل بها المؤسسة المؤجرة لضمان انتفاع المستأجر بالأصل، ويؤثر الطلب على الخدمة أو السلعة التي ينتجها الأصل محل التأجير بنسبة 7,7 %، وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع أهمية هذا العامل الذي يتطلب من المؤسسات المانحة إجراء دراسة للسوق لمعرفة مدى ربحية المشروع الذي يتم تمويله من طرفها، وأخيرا القيمة المتبقية للأصل بنسبة 7,7 % أيضا وهو عامل تطبقة BNP Paribas دون بقية المؤسسات المانحة.

-المساهمة الشخصية: تفرض 84,6 % من المؤسسات المانحة لقرض الإيجار في الجزائر على المؤسسات طالبة التمويل تقديم مساهمة شخصية تدفع كقسط أولي، ولا تطبق ذلك كل من شركة إعادة الرهن العقاري و BNP Paribas اللتين تضمنان تمويلا كليا للأصل وتشكلان معا نسبة 15,4 %، وتتنوع نسبة هذه المساهمة الشخصية كما يلي:

الجدول (13): النسب المعتمدة للمساهمة الشخصية:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
10 %	07	53,8 %
15 %	05	38,5 %
20 %	08	61,5 %
25 %	06	46,2 %
30 %	05	38,5 %
أخرى	00	-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين هذا الجدول أن 61,5 % من المؤسسات المانحة تحدد نسبة المساهمة الشخصية بـ 20 %، و 53,8 % منها تفرض نسبة 10 %، و 46,2 % من هذه المؤسسات تفرض نسبة مساهمة شخصية بـ 25 %، و 38,5 %

% من مجمل هذه المؤسسات تفرض نسبة 15% و30% على التوالي. ومن الملاحظ على هذا الجدول تجاوز مجموع التكرارات عدد المؤسسات المانحة ويعود ذلك إلى اعتماد المؤسسة الواحدة على عدة نسب للمساهمة الشخصية، هذه الأخيرة يتم تحديدها وفقا لعاملين مهمين وهما الوضعية المالية للمؤسسة المستفيدة بنسبة 61,5% والتي تتناسب عكسيا مع نسبة المساهمة الشخصية؛ فكلما كانت وضعيتها جيدة قل الخطر المرتبط بها وقلت كذلك نسبة المساهمة الشخصية، أما العامل الثاني فهو شروط المؤسسة بنسبة 69,2% والمرتبطة بدرجة كبيرة بالعامل الأول فالمؤسسة ذات الوضعية المالية الجيدة تتمتع بحق التفاوض على هذه النسبة، كما أن هذا العامل مرتبط أيضا بعدد سنوات خبرة الزبون ومدى ولائه لها والذي يؤثر على تحديد هذه النسبة .

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة هذه المساهمة الشخصية يتم تحديدها على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقيمة 10% بقرار مركزي كما هو الحال مع سعر الفائدة المطبق على عمليات التأجير بغض النظر عن أي عوامل أخرى كونه كما تمت الإشارة سابقا يعمل على دعم القطاع الفلاحي والفلاحين الذين تتفاوت وضعياتهم المالية. أما على مستوى Natixis Banque فإن هذه النسبة تأتي ضمن لوائح البنك وهي نسبة ثابتة على كل أنواع الأصول المؤجرة كما هو الحال أيضا بالنسبة لسعر الفائدة المطبق والمقدر بـ 12%.

-الغرض من عملية التمويل بقرض الإيجار: تتمثل العمليات التمويلية التي تقوم بها المؤسسات المانحة فيما يلي:

الجدول (14): الغرض من عملية التمويل بقرض الإيجار

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
84,6%	11	عمليات توسيع النشاط الاقتصادي
84,6%	11	عمليات تجديد الأصول
92,3%	12	عمليات اقتناء الأصول
38,5%	05	أخرى

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

أظهرت نتائج SPSS أن 92,3% من المؤسسات المانحة تقوم بتمويل عمليات اقتناء الأصول، ويتبقى بنك البركة الجزائري الذي يتجنب هذه العمليات بسبب عدم استقرار الوضعية المالية للمؤسسات حديثة النشاط. وتقوم 84,6% من هذه المؤسسات بتمويل عمليات توسيع النشاط الاقتصادي والتجديد، وذلك بعد استثناء كل من شركة الرهن العقاري وبنك السلام الذي عاد إلى هذا النشاط مؤخرا، أما تمويل التكنولوجيات الحديثة فلا يستقطب سوى 38,5% من مجموع هذه المؤسسات .

-ملف طلب قرض الإيجار: من أجل الاستفادة من قرض الإيجار يتم تقديم ملف يتضمن ما يلي:

الجدول (15): مكونات ملف قرض الإيجار:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
84,6%	11	عمليات توسيع النشاط الاقتصادي
84,6%	11	عمليات تجديد الأصول
92,3%	12	عمليات اقتناء الأصول
38,5%	05	أخرى

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

ويظهر هذا الجدول أن طلب التمويل بقرض الإيجار لا يختلف عن أي عملية تمويلية بدليل وجود كل من القوائم المالية السابقة والقوائم المالية التقديرية التي تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها بنسبة 92,3% و 76,9% على التوالي، وتبقى نسبة 7,7% تخص بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تمثل بطاقة أو وثيقة ثبوتية النشاط الفلاحي لحاملها. وإلى جانب كل ما سبق تطلب المؤسسات المانحة تقديم ضمانات وهو ما يتناقض مع المبادئ النظرية لقرض الإيجار التي تعتبر الأصول المستأجرة ضمانا في حد ذاتها، وتتنوع هذه الضمانات المطلوبة كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول (16): أنواع الضمانات المطلوبة من طرف المؤسسات المانحة لقرض الإيجار:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
84,6%	11	عمليات توسيع النشاط الاقتصادي
84,6%	11	عمليات تجديد الأصول
92,3%	12	عمليات اقتناء الأصول
38,5%	05	أخرى

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين الجدول أن أكثر الضمانات المطلوبة هي الضمانات المتخصصة بنسبة 53,8% ثم الكفالة الشخصية بنسبة 46,2% وأخيرا الضمانات العقارية بنسبة 15,4%، وتجدر الإشارة إلى أن الضمانات المتخصصة تتمثل في هيئات الضمان FGAR و CGCI والتي تعد من أهم الهيئات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يدل على وجود طلب من هذه المؤسسات من جهة وارتفاع درجة الخطر المرتبطة بها من جهة أخرى. ولم يظهر أثر للضمانات المنقولة ضمن هذه النتائج على اعتبار أنها الضمان الأول للمؤسسة المؤجرة إذ أنها تحتفظ بالملكية القانونية للأصل طيلة مدة الإيجار مقابل الانتفاع الاقتصادي من قبل المؤسسة المستفيدة.

وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها أعلاه يتضح جليا أن أهم مميزات عمليات التمويل بقرض الإيجار في الجزائر وجود عنصرين هامين وهما المساهمة الشخصية والضمانات المطلوبة، وهو ما يدل على وجود خطر مرتبط بهذه

العمليات يدعو المؤسسات المانحة إلى عدم تطبيق المبادئ النظرية المتعارف عليها لقرض الإيجار والمتمثلة أساسا في قدرته على التمويل الكلي للأصل وغياب الضمانات كليا بسبب بقاء الملكية القانونية للأصل محل التأجير في حوزة المؤسسة المؤجرة طيلة مدة العقد وهو ما يمثل في حد ذاته ضمانا قوية لها. ويمكن إيعاز ذلك إلى عدة عوامل أهمها غياب سوق ثانوي من جهة وعدم وجود ثقة كافية بين المؤسسات طالبة التمويل والمؤسسات المانحة من جهة أخرى، وذلك نتيجة لعدم تماثل المعلومات المقدمة عن الوضعية المالية الحقيقية لها، ما يجعل المؤسسات المانحة تقدم قرض الإيجار ضمن شروط قاسية أحيانا لضمان استرجاع أموالها إما بفرض مساهمة شخصية أو بطلب ضمانات أو بوجودهما معا.

إن هذه النتائج تنفي صحة الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أن القدرة على التمويل الكلي و غياب الضمانات أهم خصائص عملية التمويل بقرض الإيجار في الجزائر .

-نهاية عملية التمويل بقرض الإيجار: الجدول الموالي يوضح الخيارات التي تتيحها المؤسسات المانحة للمؤسسات المستفيدة في نهاية مدة الإيجار :

الجدول (17): الخيارات المتاحة في نهاية مدة الإيجار:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
84,6 %	11	عمليات توسيع النشاط الاقتصادي
84,6 %	11	عمليات تجديد الأصول
92,3 %	12	عمليات اقتناء الأصول
38,5 %	05	أخرى

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

يعد رفع خيار شراء الأصل المستأجر في نهاية مدة الإيجار الخيار الذي تتيحه كل المؤسسات المانحة بقيمة رمزية تتمثل في الدينار الرمزي بنسبة 30,8 % أو 1 % من قيمة الأصل وذلك في 46,2 % من المؤسسات المانحة أو نسبة محددة من قيمة الأصل كما هو معمول به في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمقدرة بـ 2 % أو كما هو معمول به لدى SNL والتي تحددها بمبلغ 50 000 دج بالنسبة للأصول المنقولة و 100 000 دج بالنسبة للعقارات، أو كما هو محدد في مؤسسة SOFINANCE بقيمة 5000 دج عن كل أصل مؤجر. بينما تتيح كل من BNP Paribas و Société Générale خيار إعادة استئجار الأصل لفترة أخرى أو إعادته بشكل نهائي ويعود ذلك إلى قدرتهما على التعامل مع الأصول المؤجرة في كلتا الحالتين والتي تتطلب خبرة كبيرة وتكلفة أكبر خاصة في حالة إرجاع الأصول، وهو الأمر الذي يشكل عليها عبئا ماليا في ظل غياب سوق ثانوي للأصول المستعملة وتعقد وطول إجراءات بيعها بالمزاد العلني.

3- إمكانية تغطية الاحتياجات التمويلية:

- تنافسية سوق قرض الإيجار في الجزائر: يقدم الجدول أدناه إجابات أفراد العينة عن الأسئلة 26 و 27 كما يلي :

الجدول (18): تنافسية سوق قرض الإيجار في الجزائر

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
84,6 %	11	نعم
15,4 %	02	لا
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS

يظهر هذا الجدول أن 84,6 % من المؤسسات المانحة تعتبر أن سوق قرض الإيجار بها منافسة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب هي:

- تطبيق أسعار فائدة متنوعة ما يمنح المؤسسات طالبة التمويل الخيار بينها، وعلى سبيل المثال تطبق كل من Natixis Banque و SNL معدل فائدة يقدر بـ 12 %، وتطبق ILA معدلا يتراوح بين 10 % و 12 %، ويطبق بنك الفلاحة والتنمية الريفية وشركة إعادة الرهن العقاري معدل 9 %، بينما تطبق MLA معدل 16 % وهو أكبر معدل في السوق؛
- يتميز سوق قرض الإيجار في الجزائر بحدائته وهو بذلك يتسع للكثير من المتعاملين ويشكل فرصة جيدة للاستثمار؛
- تعدد المؤسسات المانحة لقرض الإيجار وتنوعها بين مؤسسات بنكية ومؤسسات مالية متخصصة تشكل فيما بينها عرض قرض الإيجار، والجدول الموالي يوضح مدى كفاية هذا العرض حسب إجابات أفراد العينة:

الجدول (19): كفاية عرض قرض الإيجار في الجزائر:

النسبة المئوية	التكرار	العبارة
46,2 %	06	نعم
53,8 %	07	لا
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS

يبين هذا الجدول أن 53,8 % من المؤسسات المانحة تعتبر أن عرض قرض الإيجار في الجزائر غير كافي على الرغم من أن مجموعها يعادل تقريبا نصف مجموع المؤسسات المالية البنكية والمتخصصة العاملة في الجزائر والبالغ

عددها 20 بنكا وتوسع مؤسسات مالية متخصصة، كما تعتقد هذه المؤسسات أن محدودية الموارد المالية للمؤسسات المتخصصة في نشاط التأجير مقارنة بالبنوك يشكل سببا في عدم كفاية العرض وعدم توسعها في عمليات التأجير، وعلى سبيل المثال مجموع رؤوس أموال كل المؤسسات المتخصصة أقل من مجموع رؤوس أموال ثلاثة بنوك، كما تجدر الإشارة إلى عدم اندماج البنوك العمومية بشكل كافي في هذا النشاط والذي يقلل من قيمة العرض الإجمالي.

والحديث عن عرض قرض الإيجار يجر للحديث عن الطلب عليه من قبل المؤسسات الاقتصادية وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (20): الطلب على قرض الإيجار في الجزائر

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
38,5 %	05	ضعيف
61,5 %	08	متوسط
-	00	قوي
100 %	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

يبين هذا الجدول أن 61,5 % من المؤسسات المانحة ترى بأن الطلب على قرض الإيجار متوسط بينما يرى 38,5 % من هذه المؤسسات أن هذا الطلب ضعيف ويعود ذلك إلى عدم شيوعه خاصة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع تكلفته مقارنة بمحدودية مواردها المالية، إلى جانب وجود منافسة كبيرة من مصادر التمويل الأخرى وخصوصا القرض البنكي .

-عراقيل نشاط التأجير في الجزائر: أكدت كل المؤسسات المانحة على وجود عراقيل متنوعة أمام نشاط التأجير في الجزائر، يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول (21): عراقيل نشاط التأجير في الجزائر:

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
69,2 %	09	بيئة الاستثمار المحلية
61,5 %	08	عدم كفاية الإطار القانوني
92,3 %	12	غياب الإشهار والإعلام
100 %	13	شيوع استخدام القرض البنكي
100 %	13	جهل المؤسسات به
92,3 %	12	غياب سوق ثانوي للتجهيزات المستعملة
100 %	13	ثقل الإجراءات الإدارية لتحقيق العقود

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

أجمعت كل المؤسسات المانحة أن أكثر العراقيل التي تقف أمام تطوير نشاط التأجير في الجزائر جهل المؤسسات به خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو مشكل يعزى بدرجة كبيرة إلى عدم فعالية إستراتيجية تسويق منتجات قرض الإيجار من طرف المؤسسات المانحة على الرغم من اعتمادها على عدة وسائل إعلامية للقيام بهذه الوظيفة سواء من خلال اللوحات الإشهارية أو التواجد في المعارض والملتقيات أو من خلال الإعلام السمعي البصري والتي تتميز بالمحدودية الجغرافية ما جعلها محدودة الأثر. كما يعد شيوع استخدام القرض البنكي أحد أهم هذه العراقيل بل ويقع في نفس الدرجة مع العائق السابق، ويمكن إيعاز ذلك إلى غياب ثقافة التمويل وتنويعه خاصة لدى المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بسبب محدودية قدرتها على التمويل به. ويعتبر ثقل الإجراءات الإدارية لتحقيق العقود مشكلا بذات تأثير المشكلين السابقين على عمليات التأجير في الجزائر والذي يؤدي في معظم حالات التمويل إلى تأخر الاستجابة لاحتياجات المؤسسات طالبة التمويل في الوقت المحدد على الرغم من انتهاء كل الإجراءات المتعلقة بدراسة الملف والموافقة عليه على مستوى المؤسسات المانحة لقرض الإيجار.

ويلي العراقيل السابقة غياب الإشهار والإعلام وغياب سوق ثانوي للتجهيزات المستعملة بنسبة 92,3% لكل منهما، يليهما بيئة الاستثمار المحلية بنسبة 69,2% وعدم كفاية الإطار القانوني بنسبة 61,5% ويتعلق الأمر خاصة بقرض الإيجار العقاري المرتبط أساسا بالإطار القانوني للعقار والذي لا يزال يواجه الكثير من المشاكل والغموض .

وعلى الرغم من وجود كل هذه العراقيل والتي تشكل تحديات يمكن تجاوزها لتفعيل عمليات التمويل بقرض الإيجار في الجزائر إلا أن 61,5% من المؤسسات المانحة أجمعت على وجود رغبة حقيقية من قبل السلطات الجزائرية لترقية وتطوير سوق قرض الإيجار في الجزائر وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول (22): نية ترقية وتطوير سوق قرض الإيجار في الجزائر:

النسبة المئوية	التكرار	العبرة
61,5%	08	نعم
38,5%	05	لا
100%	13	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج SPSS.

وتعزى هذه المؤسسات وجود هذه الرغبة إلى وجود مجموعة المزايا الجبائية والجمركية التي سنها المشرع الجزائري لتمكين المؤسسات الجزائرية من الاستفادة بقرض الإيجار والتي سبقها تشريع الأمر رقم 96-09 المتعلق بالاعتماد الإيجاري الذي يشكل الإطار القانوني الأساسي الذي ينظم عمليات التمويل بقرض الإيجار. في حين ترى 38,5

% من هذه المؤسسات عدم وجود هذه الرغبة الفعلية بسبب معاناتها من ثقل الإجراءات الإدارية التي تشكل لها عائقا مهما .

إلا أن ذلك لا ينف أن 84,6 % من المؤسسات المانحة تعتبر أن قرار السلطات الجزائرية بإلزام البنوك العمومية باستحداث فروع متخصصة في قرض الإيجار سيؤثر بشكل إيجابي على استفادة المؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال زيادة العرض الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المنافسة بين مختلف الفاعلين في السوق وما ينتج عن ذلك من آثار إيجابية خاصة فيما يتعلق بتخفيض تكلفة التمويل .

إن وجود تلك العراقيل أمام نشاط التأجير في الجزائر يطرح تساؤلا حول إمكانية وقدرة هذه المؤسسات سواء كانت بنوكا أو شركات متخصصة على تلبية احتياجات السوق، خاصة تلك المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل غالبية النسيج الاقتصادي الوطني والتي تعد المستهدف الأول والأهم من قبل هذه المؤسسات المانحة. وهو الأمر الذي تدل عليه بعض الإحصائيات التي تشير إلى أن سوق قرض الإيجار يمثل نسبة 3 % فقط من سوق التمويل المحلي في سنة 2015 بعدما كان يمثل 1 % سنة 2012 بحسب مؤسسات قرض الإيجار المتخصصة والتي تجتمع دوريا على مستوى L'ABEF لمتابعة نشاط التأجير في الجزائر، مستجداته وآفاقه .

وما يعزز هذا الطرح حول هذه الوضعية أكثر الإحصائيات التي تقدمت بها مجموعة من المؤسسات المانحة مثل بنك السلام الذي عاد حديثا إلى هذا النشاط فقد قام بتحقيق 60 عقد قرض إيجار سنة 2015 كان نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها 50 %، كما قامت مؤسسة ILA بتحقيق 234 عقد قرض إيجار منذ انطلاقتها الفعلي بنشاط التأجير الذي لا يزيد عن أربع سنوات وكلها كانت موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن إبراز ما حققه BNP Paribas في هذا الإطار في الجدول الموالي :

الجدول (23): عدد عقود قرض الإيجار المنجزة من قبل BNP Paribas حسب نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	عدد العقود قيد التنفيذ		عدد العقود المنتهية	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
مؤسسة صغيرة	281	36,78 %	157	32,98 %
مؤسسة متوسطة	226	29,58 %	157	32,77 %
مؤسسة كبيرة	257	33,63 %	163	34,24 %
المجموع	764	100 %	476	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات BNP Paribas.

ويبين الجدول وجود تقارب في عدد قروض الإيجار الممنوحة حسب نوع المؤسسة سواء بالنسبة للعقود قيد التنفيذ أو المنتهية مع الإشارة إلى أن نسبة العقود الممنوحة والمنتهية للمؤسسات الكبيرة كانت 34,24 % وهي أكبر

من بقية أنواع المؤسسات الأخرى، في حين تراجعت هذه المرتبة لصالح المؤسسات الصغيرة فيما يخص العقود قيد التنفيذ بنسبة 36,78 % تليها المؤسسات الكبيرة بنسبة 33,63 % وأخيرا المؤسسات المتوسطة بنسبة 29,58 % مما يدل على زيادة إقبال هذه المؤسسات على هذا النوع من التمويل.

وعلى ضوء ما جاء من نتائج في هذا المحور الأخير من الاستبيان الموجه للمؤسسات المانحة لقرض الإيجار والمتعلق إمكانية تغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية طالبة التمويل، فإنه يتم نفي صحة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه تستطيع مؤسسات قرض الإيجار بالجزائر تغطية الاحتياجات التمويلية وهذا بسبب أن النتائج المتوصل إليها تبين أن نسبة تغطية قرض الإيجار في سوق التمويل المحلي تقدر بـ 3 % والتي تعتبر نسبة ضعيفة جدا. وهنا يمكن تقديم مقارنة بسيطة بين السوق الجزائرية والسوق المغربية، هذه الأخيرة التي بلغت قيمتها في الفترة 2012-2013 ما يعادل 1,07 مليار دولار والتي مكنتها من احتلال المرتبة 36 عالميا لتحل بذلك المرتبة الأولى عربيا قبل مصر التي احتلت المرتبة 41 في نفس الترتيب بقيمة 0,58 مليار دولار، والثانية إفريقيا بعد جنوب إفريقيا التي احتلت المرتبة 24 بقيمة إجمالية لمعاملات قرض الإيجار قدرت بـ 4,61 مليار دولار، في حين بلغ حجم السوق الجزائرية في نهاية نفس الفترة 17 244 مليون دج أي ما يعادل تقريبا 220 مليون دولار وهي قيمة ضعيفة مقارنة بالأمثلة السابقة.

ومن خلال النتائج الكلية يمكن التوصل إلى عدم قدرة قرض الإيجار على تمويل الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وبالتالي نفي صحة الفرضية الأساسية والتي تنص على أن قرض الإيجار ذو أهمية كبيرة في تغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية من وجهة نظر المؤسسات المانحة في الجزائر.

خامسا: النتائج والاقتراحات :

في نهاية هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

- عدم توافق المبادئ النظرية لقرض الإيجار مع واقعه العملي فيما يتعلق بعدم إمكانية التمويل الكلي للأصل، الضمانات والخيارات المتاحة في نهاية مدة الإيجار؛ إذ أن معظم المؤسسات المانحة لقرض الإيجار العاملة في الجزائر تفرض مساهمة شخصية تختلف نسبتها من مؤسسة إلى أخرى وداخل المؤسسة نفسها تبعا لطلبات التمويل، كما أن وجود الضمانات يعد من أهم خصائص عمليات التأجير في الجزائر على الرغم من كون الأصل محل التأجير الضمان الأول لهذه العملية، أما بالنسبة للخيارات المتاحة فتتحدد في خيار شراء الأصل بعد رفعه من المؤسسة المستأجرة وغياب الخيارات الأخرى؛

- سوق قرض الإيجار في الجزائر حديث نسبيا يواجه العديد من العراقيل والتحديات لكنه أيضا يخفي في طياته فرصا واعدة بالنمو والتوسع إذا ما تم الاهتمام به من قبل السلطات ما سينعكس إيجابيا على عملية التمويل به؛ و على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من الاقتراحات منها:

- تحديث النصوص القانونية المنظمة لعملية التمويل بقرض الإيجار والتي لم تعرف الجديد منذ إصدار الأمر رقم 09-96 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، الذي يعد النص القانوني الوحيد الذي تناول مختلف جوانب هذه العملية وهو الأمر الذي يعد قصورا من قبل السلطات المعنية في ظل التطورات السريعة في بيئة الأعمال؛

- تسوية وضعية العقار في الجزائر والذي مازال يتخبط في الكثير من المشاكل هذه الأخيرة التي لا تشجع البتة أغلب المؤسسات المانحة لتقدم قرض إيجار العقارات بسبب كل ما يرتبط بهذه العملية من صعوبات؛

- العمل على تنظيم سوق ثانوية للأصول المستعملة والتي يعد غيابها حاليا من بين الأسباب الرئيسية التي تدعو المؤسسات المانحة لقرض الإيجار إلى طلب الضمانات والمساهمة الشخصية بسبب ارتفاع درجة الخطر المرتبطة بعملائها خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بمحدودية إمكانياتها المالية التي قد لا تتيح لها تقديم الضمانات المطلوبة وبالتالي عدم الاستفادة من هذا المصدر التمويلي في تغطية احتياجاتها التمويلية؛

- تنوع الخيارات المتاحة أمام المؤسسات المستفيدة من التمويل بقرض الإيجار وعدم حصرها في خيار واحد وهو خيار شراء الأصل في نهاية مدة الإيجار المتفق عليها والمرتبط أساسا بغياب السوق الثانوي للأصول المستعملة كما تمت الإشارة إليه أعلاه، إن هذا التنوع في الخيارات من شأنه جعل عملية التمويل بقرض الإيجار عملية تتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للاحتياجات المتنوعة للمؤسسات طالبة التمويل؛

- الاهتمام أكثر بعملية الإشهار على مستوى المؤسسات المانحة وتوسيع نطاقها على التراب الوطني من أجل تنشيط الطلب على هذا المصدر التمويلي الأمر الذي من شأنه تنشيط سوق قرض الإيجار في الجزائر.

الملحق رقم (01): الاستبيان الموجه للمؤسسات المانحة لقرض الإيجار:

الملحق رقم (01): الاستبيان الموجه للمؤسسات المانحة لقرض الإيجار:

المحور الأول: معلومات عن المؤسسة ونشاط التأجير فيها:

- 1- اسم مؤسستكم:
 - 2- قيمة رأس المال الاجتماعي:
 - 3- الطابع القانوني لمؤسستكم:
 - 4- تاريخ إنشاء مؤسستكم:
- من 3,5 مليار إلى 5 مليار من 6 إلى 10 مليار أكثر من 10 مليار
- عمومية خاصة مختلطة

□ قبل سنة 2010 □ سنة 2010 وما بعدها □

5- مدة ممارسة نشاط التأجير في مؤسستكم:

□ أقل من 5 سنوات □ 5 سنوات فأكثر □

6- هل تمارسون نشاط التأجير بصفتكم:

□ بنك □ مؤسسة متخصصة □

7- هل هناك فرق في نشاط التأجير بين البنك والمؤسسة المتخصصة؟

□ نعم □ لا □

..... إذا كانت الإجابة نعم يرجى توضيح ذلك:

المحور الثاني: خصائص عمليات التأجير في الجزائر:

8- ما هي القطاعات التي تستهدفها مؤسستكم؟ (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة)

□	الزراعة	□	الصناعة
□	النقل	□	البناء والأشغال العمومية
□	الصحة	□	السياحة
		□	الصناعات التقليدية

..... أخرى (يرجى التوضيح):

9- ما هي المؤسسات المستهدفة من تمويلكم؟ (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة)

□	مؤسسات متوسطة	□	مؤسسات صغيرة
		□	مؤسسات كبيرة

10- ما هي المؤسسات المستفيدة من قبلكم؟ (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة)

□	مؤسسات متوسطة	□	مؤسسات صغيرة
		□	مؤسسات كبيرة

11- ما هو موضوع قرض الإيجار المعمول به على مستوى مؤسستكم:

□	قرض إيجار تشغيلي	□	قرض إيجار تمويلي
□	قرض إيجار المحل التجاري	□	قرض إيجار عقاري
□	قرض إيجار استثماري	□	قرض إيجار استهلاكي
□	قرض إيجار دولي	□	قرض إيجار محلي

12- ما هي أنواع قرض الإيجار التمويلي الذي تقدمه مؤسستكم: (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة)

□	قرض الإيجار المباشر
□	البيع ثم الاستئجار
□	قرض الإيجار الرفعي

13- تتنوع مدة الإيجار بين:

□	قصيرة	□	متوسطة	□	طويلة
---	-------	---	--------	---	-------

14- سعر الفائدة المطبق لحساب أقساط الإيجار:

□	ثابت	□	متغير	□	محدد من السلطة النقدية (بنك الجزائر)
---	------	---	-------	---	--------------------------------------

إذا كانت الإجابة متغير يرجى الانتقال إلى السؤال 15.

15- يحدد سعر الفائدة المتغير على أساس: (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة)

- | | | | |
|--------------------------|--|--------------------------|--------------------------------|
| <input type="checkbox"/> | مدة الإيجار | <input type="checkbox"/> | قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح |
| <input type="checkbox"/> | خدمات التمويل | <input type="checkbox"/> | نوع الأصل محل التأجير |
| <input type="checkbox"/> | مبلغ الأصل المؤجر | <input type="checkbox"/> | القيمة المتبقية للأصل المستأجر |
| <input type="checkbox"/> | الطلب على الخدمة أو السلعة التي ينتجها الأصل | | |

أخرى (يرجى التوضيح):

16- هل تقدم المؤسسة المستفيدة مساهمة شخصية؟

- نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم يرجى الانتقال إلى السؤال 17.

17- ما هي نسبة المساهمة الشخصية

- 10% 15% 20% 25% 30% أخرى

18- هل يتم دفع هذه المساهمة الشخصية كقسط أولي؟

- نعم لا

19- كيف يتم تحديد نسبة هذه المساهمة الشخصية من طرفكم؟

20- تقوم مؤسستكم بتمويل: (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة)

- | | | | |
|--------------------------|-------------------------------|--------------------------|---------------------|
| <input type="checkbox"/> | عمليات توسيع النشاط الاقتصادي | <input type="checkbox"/> | عمليات تجديد الأصول |
| <input type="checkbox"/> | عمليات اقتناء الأصول | | |

21- هل يتضمن ملف طلب قرض الإيجار بمؤسستكم؟ (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة)

- قوائم مالية قوائم مالية ضمانات

أخرى، أذكرها:

22- في حالة وجود ضمانات، ما هي أنواعها؟ (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة)

- كفالة شخص من

أخرى، أذكرها:

23- في نهاية مدة عقد الإيجار ما هي الخيارات المتاحة أمام المؤسسة المستفيدة:

- رفع خيار الشراء إعادة استئجار الأصل رد الأصل

24- في حال رفع خيار الشراء من طرف المؤسسة المستفيدة، تكون قيمة الأصل:

- 1 دج 1% من قيمة أخرى

25- ما هي مدة دراسة ملف طلب قرض الإيجار على مستوى مؤسستكم؟

- أسبوع أو أقل أكثر من أسبوع

المحور الثالث: مدى إمكانية تغطية الاحتياجات التمويلية:

26- حسب رأيكم هل توجد منافسة في سوق قرض الإيجار في الجزائر؟

- نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم يرجى توضيح أسباب ذلك:

إذا كانت الإجابة لا يرجى توضيح أسباب ذلك:

27- هل هناك عرض كافي لقرض الإيجار في الجزائر؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم يرجى توضيح أسباب ذلك:

إذا كانت الإجابة لا يرجى توضيح أسباب ذلك:

28- حسب رأيكم الطلب على قرض الإيجار في الجزائر؟

ضعيف متوسط قوي

إذا كانت الإجابة ضعيف يرجى توضيح أسباب ذلك:

29- هل هناك عراقيل تحول دون الاستفادة من التمويل بقرض الإيجار في الجزائر؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم يرجى الانتقال إلى السؤال 33.

30- العراقيل التي تواجه نشاط التأجير في الجزائر: (يمكنكم اختيار أكثر من إجابة)

<input type="checkbox"/>	بيئة الاستثمار المحلية	<input type="checkbox"/>	عدم كفاية الإطار القانوني
<input type="checkbox"/>	غياب الإشهار والإعلام	<input type="checkbox"/>	شروع استخدام القرض البنكي
<input type="checkbox"/>	جهل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به	<input type="checkbox"/>	غياب سوق ثانوي للتجهيزات المستعملة
<input type="checkbox"/>	ثقل الإجراءات الإدارية لتحقيق العقود		

أخرى، أذكرها:

31- هل تعتقدون أن هناك رغبة حقيقية من طرف السلطات الجزائرية لتطوير وترقية سوق قرض الإيجار؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم يرجى توضيح ذلك:

إذا كانت الإجابة لا يرجى توضيح ذلك:

32- هل تعتقدون أن قرار السلطات الجزائرية بإلزام البنوك العمومية باستحداث فروع متخصصة في قرض الإيجار سيؤثر بشكل إيجابي على استفادة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة نعم يرجى توضيح ذلك:

إذا كانت الإجابة لا يرجى توضيح ذلك:

33- ما هي آفاقكم المستقبلية في سوق قرض الإيجار؟

<input type="checkbox"/>	زيادة الحصة السوقية	<input type="checkbox"/>	زيادة مساهمة قرض الإيجار في سوق التمويل
<input type="checkbox"/>	زيادة رقم الأعمال	<input type="checkbox"/>	توسيع شبكة المؤسسة جغرافيا
<input type="checkbox"/>	طرح منتجات قرض إيجار جديدة	<input type="checkbox"/>	زيادة سرعة إتمام المعاملات الإدارية
<input type="checkbox"/>	تمكين الزبون من متابعة ملفه عبر الانترنت	<input type="checkbox"/>	التركيز على استقطاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أخرى، أذكرها:

الهوامش والمراجع:

- ¹ مليكة زغيب، دور وأهمية قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، العدد 05، 2005.
- ² طالبي خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة 2011/2010.
- ¹ Smaili Nabila, pratique de crédit_bail, analyse de la situation algérienne, mémoire en vue d'obtention du diplôme de magister, faculté des sciences économiques, de gestion et de sciences commerciales, université Mouloud Mammeri de tizi-ouzou 2011/2012.
- ⁴ BENNOUNA Ahmed, Aspects fondamentaux du crédit-bail au Maroc. Arbitrage entre le crédit-bail et l'emprunt, Ecole doctorale de Dauphine, Université Paris- Dauphine, 2012.
- ¹ White Clarke Group, 2016 Global Leasing Report, disponible le 10/10/2017 à 22 :00 sur le site électronique: <http://www.whiteclarkgroup.com/knowledge-centre>
- ¹ P. PIGET, Gestion financière de l'entreprise, Economica, Paris, 1998, P.513.
- ¹ الأمر رقم 09/96 المتعلق بالاعتماد الإيجاري، الجريدة الرسمية، العدد 3، المؤرخ في 10/01/1996، ص 25.
- ¹ P. CONSO, F. HEMICI, Gestion financière, Dunod, 9^{ed}, Paris, 1999, P.459.
- ¹ يمكن حساب هذه القيمة تبعا لقيمة إعادة البيع المحتملة للأصل من طرف المؤجر عند انتهاء مدة الإيجار، أو السعر الذي يجب على المستأجر دفعه في آخر العملية للحصول على الأصل.
- ¹ A. DERMATINI, E. KREM, « Structure et niveau de l'endettement des P.M.E », Revue d'économie financière, N°46, Mars, 1998, P.13.
- ¹ بولعيد بلوچ، تأجير الأصول الثابتة كمصدر تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، 8-9 أبريل، 2002، ص 15.
- ¹ P. CONSO, F. HEMICI, Op Cit, P.462.
- ¹ سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي ومداخله المالية، المحاسبية، الاقتصادية، التشريعية، التطبيقية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 81.
- ¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 81.
- ¹ PASCAL PHILIPPOSIAN, Le crédit-bail et le leasing (outil de financements locatifs), édition SEFI, Montréal (Québec), 1998.

الأنماط القيادية ودورها في الحد من الصراع التنظيمي

* رزيق حنان

** يحياوي محمد

الملخص:

يعتبر الصراع التنظيمي أمر طبيعي وحتمي بالمنظمات ووجب على القيادات أن تقوم بإدارته وتوجيهه في المنحى الذي يخدم مصالحها وأهدافها، وأن تستثمر وتحسن استغلال نتائجه الإيجابية وتتفادى آثاره السلبية التي يمكن أن تترتب من وراء عدم القدرة على إدارة الصراع والتحكم فيه، فإدارة الصراعات ليست بالأمر السهل إذ تتطلب وقتا للتعامل معها ووجب على القائد أن يتولاها إلى جانب وظائفه الإدارية الأساسية، وأن يقوم ببناء علاقات إنسانية جيدة مع تابعيه و تكون لديه القدرة على التفاهم والتواصل معهم، فيكون ديمقراطيا في إدارة منظمته بما يمكنه من تغيير سلوكهم واتجاهاتهم وأهدافهم وكذا قدرته على إدارة مختلف الصراعات بالمنظمة، فسمات وخصائص القادة المحددة لنمطه الإداري هي التي يتوقف عليها كيفية تعامله وإدارته للصراع.

الكلمات المفتاحية: الصراع التنظيمي، إدارة الصراع، القيادة.

Abstract

Organizational conflict is a natural and inevitable organization that leadership must manage and guide in the direction it serves its interests and objectives, and that invest and improve the utilization of its positive results and avoid its negative effects that can result from the inability to manage and control conflict, the management Conflicts are not easy as it takes time to deal with them. The commander must take over, along with his basic administrative functions, and build good human relationships with his disciples and he has the ability to understand and communicate with them, to be democratic in the management of his organization so that he can change their behaviour Their trends and objectives, as well as their ability to manage the various conflicts in the organization, are the attributes and characteristics of the leaders who are determined by their management pattern to depend on how they deal and manage the conflict.

Keywords: Organizational conflict, conflict management, leadership.

* ط.د.رزيق حنان، طالبة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر .

**د.يحياوي محمد، أستاذ محاضر "أ"، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر.

مقدمة

في ظل التغيرات الخارجية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية، وتشابك العلاقات مع الأطراف الخارجية فضلا عن تشابها مع الأطراف بالداخل، حتم كل هذا على المنظمات اليوم التكيف ومسايرة كل هذه المستجدات من خلال التطوير والابتكار وإحداث التغييرات الملائمة، وكذا البحث عن القيادات المناسبة والقادرة على القيام بكل هذا التغيير ومواكبة هذه التحولات، بما يضمن للمنظمات البقاء والاستمرارية.

نجد أن للقيادة اليوم مساهمة كبيرة في المضي قدما بالمنظمات نحو التقدم والتطوير، فهي العقل المفكر الذي يضع الرؤى والغايات واستشراف المستقبل البعيد، يأخذ بعين الاعتبار استباقية الأحداث الخارجية، ولا يتناسى البيئة الداخلية للمنظمة من خلال توفير كل المتطلبات اللازمة لتحقيق أهدافه، مع الأخذ بعين الاعتبار أهم مورد بها وهو المورد البشري من خلال الاهتمام بسلوكه وأهدافه التي يطمح لتحقيقها، ومشاركته في القرارات والتغييرات التي يقوم بها القائد لتفادي حدوث صراع، فيظهر دور القيادة في محاولة إدارة مختلف الصراعات بداخل التنظيم وتوجيهها بما يخدم جميع الأطراف.

إشكالية الدراسة: من خلال ما تم تقديمه يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى مساهمة الأنماط القيادية في إدارة الصراعات التنظيمية داخل المنظمات؟

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع، كون أن القيادة تعد من أهم المواضيع في مجال الإدارة الذي يحظى باهتمام الباحثين، فالقيادة ركيزة النجاح والتقدم للمنظمات إضافة لأهميتها نجد في الجانب الآخر أهمية دراسة موضوع الصراع التنظيمي لما يترتب عليه من آثار في حال عدم القدرة على السيطرة عليه، وبالتالي تظهر أهمية الدراسة أيضا في التعرف على كيفية تعامل القائد مع مختلف الصراعات.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على كيفية مساهمة وتأثير القيادة في الصراع التنظيمي بداخل المنظمات فكل قائد له نمطه الإداري الخاص به، كما تهدف الدراسة إلى التعرف على وتحديد أهم الإجراءات التي يمكن أن يتخذها القائد في سبيل تحقيق التعامل مع الصراعات داخل التنظيم.

المحور الأول: تقديم لمفهوم القيادة

تعد القيادة الناجحة حجر الزاوية في نجاح العملية الإدارية، فمن خلالها يتم التأثير الإيجابي على الجماعة والتنسيق فيما بينها بما يساهم في الوصول إلى الأهداف المشتركة لكل الأطراف داخل التنظيم.

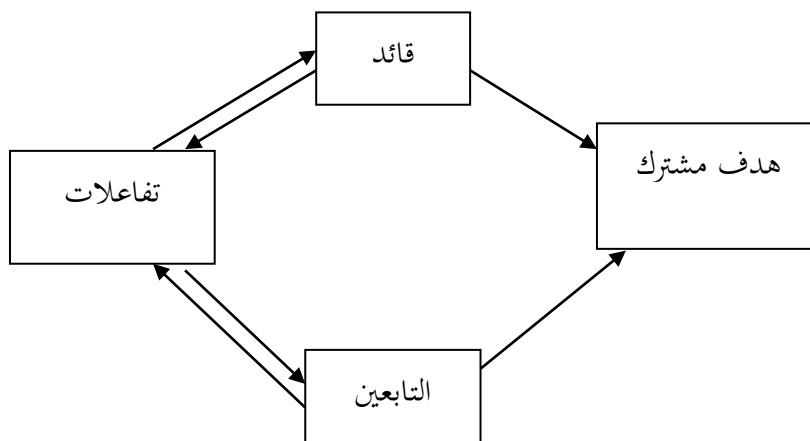
الفرع الأول: مفهوم القيادة

تعد القيادة من بين المواضيع الهامة في مجال الإدارة باعتبارها وظيفة لنقل الخطة إلى حيز التنفيذ، وذلك من خلال التنسيق وتوجيه الجماعة.

أولاً: تعريف وأهمية القيادة

1. **تعريف القيادة:** هناك عدة تعريف قدمت للقيادة من قبل الباحثين والمهتمين ونجد من بينها التعاريف التالية:
- تعود القيادة **leader ship** إلى الفعل **lead** أي قاد، ومنه فالقيادة تشير إلى الشخص الذي يتولى إرشاد الآخرين وتحفيزهم نحو الاتجاه الذي يخدم المصلحة العامة¹.
- القيادة هي ذلك العنصر الإنساني الذي يجمع مجموعة من العاملين ويحفزهم إلى تحقيق أهداف التنظيم، وهي العملية التي عن طريقها يتم التأثير على الأفراد لجعلهم يرغبون في تحقيق أهداف المجموعة².
- تعرف القيادة على أنها قدرة القائد على إقناع الأفراد والتأثير فيهم لحملهم على أداء واجباتهم ومهامهم التي تسهم في تحقيق الهدف المشترك للجماعة³.
- كما يعبر عن القيادة نشاط ايجابي يشرف على مجموعة من العاملين لتحقيق أهداف بواسطة التأثير⁴.
- من خلال التعاريف السابقة يتضح أن القيادة يشتمل على ثلاث عناصر أساسية هي وجود قائد ومرؤوسين ووجود عملية التأثير ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): مكونات القيادة



المصدر: علاء سيد قنديل، القيادة الإدارية وإدارة الابتكار، دار الفكر للنشر، الأردن، 2010، ص15.

إذن العملية القيادية هي عملية التأثير بهدف توجيه السلوك وتنسيق جهود المرؤوسين لتحقيق الأهداف المشتركة للعاملين والمنظمة بصفة عامة.

2. أهمية القيادة: تظهر أهمية القيادة في النقاط التالية⁵:

- تعد حلقة وصل بين العاملين وبين خطط المنظمات وتصوراتها المستقبلية.
- تعتبر البوتقة التي تنصر بداخلها كافة المفاهيم والاستراتيجيات والسياسات الإدارية.
- تدعيم القوى الايجابية في المنظمة وتقليل الجوانب السلبية قدر الإمكان.

- السيطرة على مشكلات العمل وحلها وحسم الخلافات والترجيح بين الآراء.
- تنمية وتدريب ورعاية الأفراد باعتبارهم أهم مورد للمنظمة و مواكبة المتغيرات المحيطة وتوظيفها لخدمة المنظمة.

3. الفرق بين القيادة والإدارة: على الرغم من وجود بعض نواحي التشابه بين القيادة والإدارة إلا أن هناك اختلافات واضحة بينهما ويمكن براز أهم جوانب الاختلاف في النقاط التالية⁶:
- القيادة هي المقدرة على التأثير في الآخرين وتحفيزهم وتوجيههم نحو تحقيق الهدف، أما الإدارة فهي عملية تحديد وتحقيق الهدف من خلال وظائف التخطيط، التنظيم والرقابة.
 - القيادة تستمد قوتها من مجموعة المهارات التي يمتلكها القائد، عكس الإدارة تركز على التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة.
 - القيادة تعني التغيير حيث القائد يحدث التغيير ويشجع المرؤوسين على التزود بالعارف والخبرات، عكس الإدارة المعنية بالحاضر والمحافظة على الوضع الحالي.

- رغم وجود فرق بين الإدارة والقيادة إلا أن هناك نقاط وعلاقة بينهما يمكن إبرازها كما يلي⁷:
- الإدارة هي مجموعة الوظائف الهادفة إلى تنظيم الجهود المشتركة للأفراد، ودور القيادة في هذا الجانب التنظيمي يتمثل في تنظيم نشاطات العاملين وجهودهم داخل التنظيم وفي ربط الأقسام.
 - اتجه علماء الإدارة إلى التركيز على المورد البشري في الإدارة لكونه أهم عنصر مساهم في تحقيق الأهداف، وعلى القيادة توجيهه فيظهر دور القائد في إقامة العلاقات الإنسانية ومشاركة المورد البشري.
 - التنظيم الإداري يضم مجموعة من الأفراد يقومون بنشاطات لتحقيق أهداف معينة، ومحور هاته العلاقات هي التنظيمات الإنسانية، وهنا القيادة بوصفها ظاهرة اجتماعية لدورها في تنسيق جهود العاملين.
 - القيادة والإدارة متكاملتان فبالرغم من وجود اختلاف بينهما، لا بد من وجود إدارة تعنى بالوظائف اللازمة من تحديد الأهداف وطريقة تحقيقها الأمر الذي يستدعي قيادة قادرة على توجيه كافة الجهود لتحقيق تلك الأهداف.

4. متطلبات القيادة: هناك متطلبات وعناصر تشكل لنا في مجملها مفهوما للقيادة وهي⁸:

- التأثير: القدرة على إحداث تغيير ما أو إيجاد قناعة ما.
- النفوذ: القدرة على إحداث أمر أو منعه، وهو مرتبط بالقدرة الذاتية وليس بالمركز الوظيفي.
- السلطة القانونية: وهي الحق المعطى للقائد في أن يتصرف ويطاع.

الفرع الثاني: نظريات القيادة في الفكر الإداري

تم تقديم مجموعة من الدراسات والأبحاث والتوصل إلى حقائق ونتائج عن ظاهرة القيادة والقادة، ومنه فإن النظريات المهمة التي اهتمت بالقيادة وأوضحت أهم معالمها تتمثل في⁹:

أولاً: نظرية الرجل العظيم

تقوم النظرية على افتراض بأن التغييرات الجوهرية التي طرأت على حياة المجتمعات الإنسانية إنما تحققت عن طريق أفراد ولدو بمواهب وقدرات فذة غير عادية لا تتكرر في أناس كثيرين على مر التاريخ، وهذه النظرية اصطدمت ببعض الحالات التي تقلل من صدقها حيث نجد في بعض الحالات أمثال هؤلاء الرجال الذين نجحوا في دفع جماعتهم إلى الأمام عجزوا في بعض الظروف على تحقيق أي تقدم في نفس الجماعات، وفي حالات أخرى عجزوا عن قيادة جماعات غير جماعتهم الأصلية.

ثانياً: نظرية السمات

تقوم النظرية على افتراض بأن القادة يولدون قادة، وأنه لا يمكن للشخص الذي لا يملك صفات القيادة أن يصير قائداً، فالملك والأمير والإقطاعي والرأسمالي كل هؤلاء يولدون قادة لأن لديهم من الصفات الوراثية ما يجعلهم أهلاً لها، كما تنادي النظرية بأن القائد يتمتع بسمات معينة تؤهله للقيادة، أما التابع فيفتقر إلى هذه السمات لذلك فلا يمكنه أن يقوم بدور القائد، ونجد مما جاءت به النظرية أن القادة عادة ما يتصفون بمجموعة الصفات الشخصية التي تلازم النجاح.

ثالثاً: النظرية السلوكية

من بين مسلمات هذه النظرية هي أن القادة لا يولدون وإنما يصنعون، وأن القيادة الناجحة مبنية على سلوك معروف يمكن تعلمه، وبدأت هذه المرحلة في أبحاث القيادة أثناء الحرب العالمية الثانية حيث تم التركيز على تطوير القادة العسكريين¹⁰.

رابعاً: النظرية الموقفية

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي بأن أي قائد أن يظهر كقائد إلا إذا تهيأت له في البيئة المحيطة ظروف مواتية لاستخدام مهاراته وتحقيق تطلعاته، بمعنى آخر ظهور القائد لا يتوقف على الصفات الذاتية التي يتمتع بها وإنما يعتمد في المقام الأول على قوى خارجية بالنسبة لذاته، لا يملك سوى سيطرة قليلة عليها، وظهرت أهمية المواقف في أن القيادة هي نتيجة مباشرة للتفاعل بين الناس في مواقف معينة وليست نتيجة لصفات معينة في شخص ما، وذلك لأن الظروف المحيطة بأي قائد تجبره على التصرف بطريقة معينة.

خامسا: نظرية المسار والهدف

تعتبر النظرية أن القائد الفعال هو الذي يقوم بمساعدة الآخرين في تحديد الهدف لهم، ورسم المسارات المؤدية لتحقيق الأهداف من خلال إزالة العقبات كافة التي تعترض طريقهم من خلال التدريب ومكافأهم على الانجاز¹¹.

الفرع الثالث: أنماط القيادة

هناك عدة أنواع للقيادة وفقا لتصنيفها على معايير مختلفة وهي¹²:

أولا: تصنيف القادة على أساس أسلوب القائد:

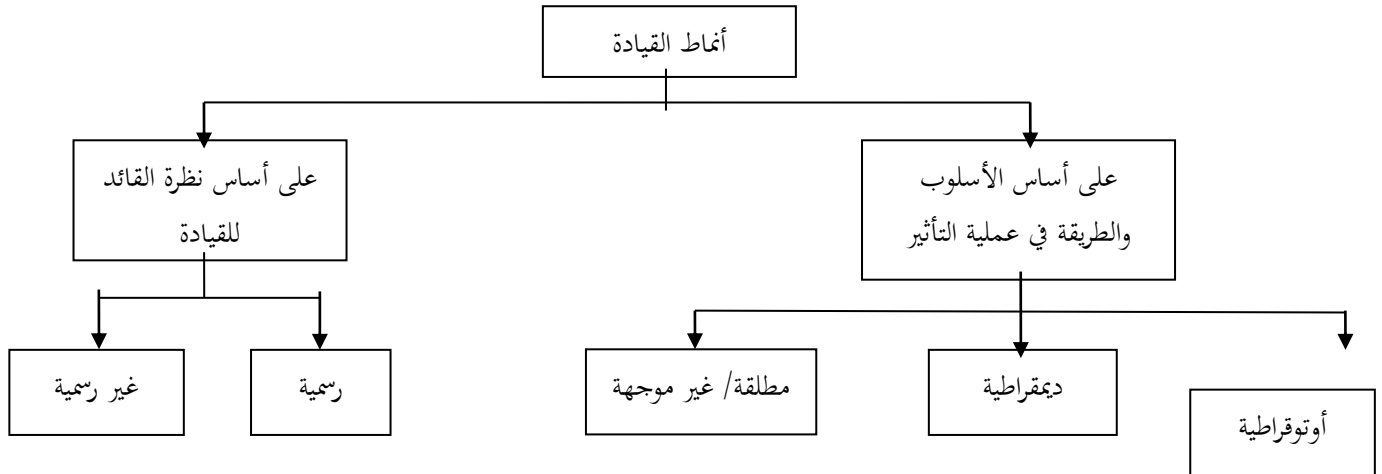
1. القيادة الأوتوقراطية: تعتبر الخاصية المميزة لسلوك السلوك القيادة الأوتوقراطية في اتخاذهم من سلطتهم الرسمية أداة تحكم وضغط على مرؤوسيه لإجبارهم على انجاز الأعمال، وهؤلاء القادة لا يستخدمون جميعا السلطة التي بين أيديهم بالدرجة نفسها والشدة وإنما يتفاوتون في ذلك. القيادة الأوتوقراطية أو التسلطية أو العنيفة يركز فيها القائد كل السلطات في يده، ويعتمد على الضغط والعقاب ويتدخل بكل التفاصيل لأنه لا يفوض صلاحياته كونه لا يثق في مرؤوسيه¹³.
2. القيادة الديمقراطية: يبدي هذا النوع من القادة اهتماما عاليا بالعمل والعاملين، ويشارك في قراراته مجموعات العمل كما أنه يقوم على تشجيع المشاركة ودعم جهود الآخرين¹⁴، وتعتمد القيادة الديمقراطية على المشاركة بين القائد وتابعيه في اتخاذ القرارات مما يساهم في تقوية الالتزام وتحمل المسؤولية والقدرة على الإبداع والتجديد والتطوير، فيندفع الجميع نحو العمل بروح عالية لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة¹⁵.
3. القيادة المطلقة أو غير الموجهة: القائد هنا يتجنب دور القيادي ويهجر قوته وسلطاته، ويترك المرؤوسين يتدبرون أمورهم بأنفسهم واضعين الأهداف والحلول ومشجعين ومدربين أنفسهم بأنفسهم على حسن الأداء، ويتقلص دور القائد غير الموجه في النهاية ليقصر على تلبية حاجة المرؤوسين من الموارد والمعلومات التي تهمهم وتلزمهم لتأدية أعمالهم، ومن الواضح أن القيادة غير الموجهة تحمل دور القائد كما تحمل القيادة السلطوية دور الجماعة¹⁶.

ثانيا: تصنيف القادة على أساس نظرتهم للقيادة

ونجد نوعان هما:

1. قيادة رسمية: وهذا القائد يستمد سلطته وحقه في التصرف وإصدار الأوامر من وظيفته التي يشغلها بحكم القانون كقائد أو مدير رسمي.
2. قيادة غير رسمية: لا يتمتع بها إلا المدير الناجح، ويستمدتها عادة باعتراف مرؤوسيه بقيادته وتنفيذهم لأوامره والطريقة الصحيحة التي يراها، والشكل الموالي يوضح كل الأنواع السابقة الذكر.

الشكل رقم (02): أنماط القيادة



المصدر: علاء محمد سيد قنديل، القيادة الإدارية وإدارة الابتكار، دار الفكر للنشر، الأردن، 2010، ص40.

المحور الثاني: الصراع التنظيمي والأنماط القيادية

الصراع أمر طبيعي بالمنظمات فهو ناتج للتفاعل الإنساني بين الأفراد والجماعات، ويكون نتيجة لتعارض رغبات معينة للأفراد وعدم الاتفاق فيما بينهم كما قد يعود لعوامل شخصية، بيئية أو تنظيمية مختلفة.

الفرع الأول: مفهوم الصراع التنظيمي

تناول العديد من المفكرين والباحثين موضوع القيادة محاولين إعطاء مفهوم لها وإبراز أهميتها بالمنظمات اليوم وما الذي يمكن أن تضيقه وتحققه داخل التنظيم.

أولاً- تعريف وأهمية الصراع التنظيمي

1. تعريف الصراع التنظيمي

الصراع التنظيمي هو حالة متطورة من المنافسة بين الأفراد والجماعات والمنظمات، فهو صورة من صور العدا والغيرة في الإضرار¹⁷.

يعد الصراع التنظيمي حالة عدم الاتفاق أو الاختلاف بين الجماعات أو الأفراد وذلك لوجود تعارض فيما بينها¹⁸.

الصراع هو عملية يدرك فيها طرفان أو أكثر أن بينهما خلافا ونزاعا بسبب ما أ لأسباب متعددة، مما ينعكس بدوره على سلوكهما وتعاملهما مع بعضهما البعض¹⁹.

يعبر الصراع عن مواجهة بين الأفراد أو المجموعات في حالات عندما يدرك طرف أو كلا الطرفين أن الطرف الآخر أعاق أو يحاول إعاقه اهتمامه²⁰.

إدارة الصراع التنظيمي هي تشخيص الصراع بهدف تحديد حجمه ومعرفة أسبابه، ليتم على ضوء ذلك التدخل لمعالجتها وإدارتها فهي تعني مختلف الأساليب الإدارية التي تقوم بها الإدارة لمعالجة المشكلات التي قد تؤدي إلى ظهور الصراعات لتنظيمية أو زيادة حدتها²¹.

تعتبر إدارة الصراع التنظيمي عن ذلك التدخل الهادف لحفز وتشجيع الصراع المفيد أو التدخل لمنع وحل الصراع الضار²².

2. أهمية الصراع التنظيمي:

تتحلى أهمية الصراع التنظيمي بالمنظمات في²³:

- الصراع أداة للتكيف والبقاء حيث أن وجود الصراع في المنظمة واكتشافه يحتم على الإدارة مواجهته ومعالجته، مما يدفعها للتعبير الذي تتمكن من خلاله المنظمة الموائمة والتكيف بهدف استمرار بقائها ونموها.
- الصراع أداة لتطوير وتحفيز قدرات المدير المعاصر، فتعد مواجهة وإدارة الصراع في الوقت الحاضر مهمة أساسية من مهام المدير المعاصر الذي ينتظر منه مواجهة الصراع وإدارته لا كبح جماحه بوصفه مجرد بشر.
- الصراع أداة للإبداع وعدم وجود صراع يؤدي إلى الجحود في الأداء إما تحت ظروف الصراع المحدودة والمسيطر عليها، فيمكن أن ينشأ لدى الأفراد الدافعية للمبادرة والإبداع.
- الصراع أداة لتشغيل حركة المنظمة حيث يزداد الاهتمام في الحاضر بالصراع لكونه سبب المزيد من الإرباك والفوضى أو قد يؤدي إلى انهيار المنظمة فحسب، بل لكونه سببا في زيادة فعالية المنظمة وتعمل على اجتياز مرحلة القصور الذاتي وتحقيق أهدافها المرسومة بكفاءة.

ثانيا: النظريات الإدارية وموقفها من الصراع

تعددت وتطورت وجهات نظر منظري الإدارة بتطور علم الإدارة، ويمكن توضيح آراء النظريات الإدارية حول الصراع التنظيمي كما يلي²⁴:

1. **نظرية الإدارة التقليدية:** تنظر إلى الصراع من زاوية سلبية ضيقة، وتعد مرادفا للعنف والتخريب، وعلامة على تفكك النظام وعلى فشل الإدارة في التخطيط أو ممارسة قدر من المراقبة، وبالتالي يجب التقليل منه إلى أدنى حد ممكن أو إزالته نهائيا، ومن خلال الاختيار السليم للموظفين ومواصلة تدريبهم وتوصيف الوظائف وإعادة التنظيم.
2. **النظرية السلوكية في الإدارة:** ترى هذه النظرية أن الصراع ظاهرة طبيعة وحتمية، تصاحب التفاعلات الإنسانية داخل أية منظمة، وأنه لا يشكل بالضرورة شيئا مخيفا بل قد يؤدي يعود بالفائدة على أداء الجماعة أحيانا، وتنادي النظرية إلى ضرورة حل الصراع وانتهائه وعدم تشجيع حدوثه.

3. الآراء المعاصرة في الصراع: ترى هذه النظرية أن وجود الصراع في المنظمات أمر لا بد منه، ذلك أن الأفراد والجماعات داخل النظام الاجتماعي يعتمد بعضهم على بعض كما أن البيئة التي يحد فيها الصراع دائمة التغيير، مما يجعل من الصراع أمر حتمي لا يمكن تجنبه، بل انه إذا ما حدث بالقدر المناسب فانه يدفع بالمنظمة نحو درجة أفضل من الكفاءة.

من خلال ما سبق اتضح أن النظرة إلى الصراع قد تغيرت مع مرور الوقت من النظرة السلبية إلى نظرة ايجابية اعتبرته أمر حتمي وطبيعي بالمنظمات.

ثالثا: الآثار الايجابية والسلبية للصراع التنظيمي

نجد من الآثار الايجابية للصراع ما يلي²⁵:

- تحفيز الإبداع والابتكار وزيادة الاهتمامات.
 - زيادة الحماس للعمل وتحسين نوعية القرارات المتخذة.
 - تحسين نوعية الأداء الوظيفي.
 - العمل على حل المشكلات والعقبات التي تواجه العمل.
 - إبداء الرأي وطرح وجهات النظر أمام الآخرين و البحث عن طرق جديدة للعمل وتطويرها.
- الآثار السلبية نجد أهمها ما يلي:

- تدني مستوى الرضا الوظيفي وتدني الإنتاجية ومستوى الأداء في العمل.
- ارتفاع مستوى دوران العاملين، وتركيز الأفراد أو الجماعات على اهتماماتهم الشخصية.
- ظهور جو من عدم الثقة والشك بين الأفراد، وعدم قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها.
- تدني مستوى العلاقات الإنسانية وظهور مستويات مرتفعة من التوتر بين العاملين.
- انخفاض الروح المعنوية لدى العاملين.

الفرع الثاني: أسباب وأنواع الصراع التنظيمي

أولاً: أسباب الصراع التنظيمي

هناك عدة أسباب تؤدي إلى ظهور الصراع داخل التنظيم ، ولعل أهمها يتجلى في²⁶:

1. درجة الاستقلال الوظيفي: وهنا نتحدث عن ظاهرة الاعتمادية بين الأقسام المختلفة في المنظمة وحاجة كل منها للآخر في الأداء الفني والخدمي.
2. التداخل في الصلاحيات والمسؤوليات في الهيكل الوظيفي: فنجد أن الصراع يحدث أيضا لتداخل الصلاحيات والمسؤوليات المحددة للأفراد في المستويات التنظيمية المختلفة.

3. نمط اتخاذ القرارات بالمشاركة: رغم شعبية تطبيق نهج المشاركة في أسلوب اتخاذ القرارات، إلا أن ذلك يفتح مجالاً لظهور التناقضات، فالهدف من هذا النمط هو الأخذ بوجهات النظر المختلفة²⁷.
4. محدودية الموارد وضرورة التشارك في اقتسامها: هناك قلة من المنظمات تعمل في أوضاع مالية مريحة جداً، وهنا لا بد أن تكون الموارد كافية لجميع الوحدات الإدارية فيها وإلا حدث صراع عليها²⁸.

ثانياً: أنواع الصراع التنظيمي

هناك عدة أشكال للصراعات يمكن توضيحها في النقاط التالية²⁹:

1. الصراع داخل الفرد نفسه: ويتمثل في التناقضات التي تحدث بداخل الفرد مع أهدافه أو تناقضات مع الأدوار التي يقوم بها في عمله، وعادة ما تؤدي الاحباطات التي يواجهها الفرد في حياته وعمله آثار سلبية.
2. الصراع بين الأفراد: يحدث هذا الصراع بين الفرد وآخر أو مجموعة أفراد وأخرى، بسبب الاختلاف في حاجاتهم والأدوار التي يقومون بها نتيجة للاختلاف في وجهات النظر أو اختلاف شخصياتهم واتجاهاتهم.
3. الصراع بين الأقسام والإدارات (صراع الجماعات في المنظمة): يحدث داخل جماعات العمل مثل الصراع بين إدارة الإنتاج وإدارة التسويق أو بين جماعة الإداريين عموماً.
4. صراع بين المنظمات: وهو ما يحدث بين التنظيمات المتنافسة للحصول على موارد تمكنها من القيام بأعمالها³⁰.

ثالثاً: مراحل الصراع التنظيمي

تتمثل مراحل الصراع في³¹:

1. الصراع الكامن: هنا تتوافر مسببات الصراع دون حدوثه، مثل المواقف التي يتنافس فيها أعضاء المنظمة على بعض الموارد المحدودة أو الرغبة في تحقيق أهداف متعارضة أو في حالات لا يطفو الصراع إلى السطح نظراً لانخفاض حدة الصراع.
2. الصراع المدرك: تبدأ هذه المرحلة عندما يدرك أطراف الصراع أن هناك صراعاً مرتقبا سوف يحدث، وغالباً ما يبدأ الطرف الذي يشعر أطراف الصراع بالتناقض أو تضارب في المصالح والأهداف في هذه المرحلة.
3. الصراع المحسوس: وهي المرحلة التي يشعر فيها أطراف الصراع بالظواهر والمؤشرات الدالة على بدء الصراع الفعلي بين الأطراف المختلفة، وبمعنى آخر هي المرحلة التي يترجم فيها الصراع المدرك إلى مقدمات للصراع الواقعي أو الفعلي.

4. **الصراع الواقعي:** وهي مرحلة استخدام السلوك في إظهار الأفعال وردود الأفعال المترتبة على وجود الصراع، ومن أمثلة ذلك الهجوم أو الانسحاب أو تقديم تنازلات وفي هذه المرحلة تبدأ أطراف الصراع في التفكير في إنهاء أو حل الصراع.

الفرع الثالث: أنماط واستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي

لقد تم تحديد خمسة أنماط واستراتيجيات لإدارة الصراع التنظيمي تمثلت في³²:

أولاً: المنافسة

يقوم أحد أطراف الصراع بمتابعة اهتماماته ومصالحه الخاصة به، وتحقيقها حتى لو كان ذلك على حساب الطرف الآخر، وذلك باستخدام كافة الوسائل كالقوة والسلطة لربح موقع الطرف الآخر، وهو نمط حازم غير تعاوني.

ثانياً: المجاملة

يتم من خلال هذا النمط ترك أحد أطراف الصراع لاهتماماته الخاصة به، مقابل تحقيق رغبات الطرف الآخر، يضحى بنفسه من أجل الطرف الآخر ويتصف بالكرم والطاعة لأمر الآخرين وهو نمط حازم ولكنه تعاوني.

ثالثاً: التجنب

هو عدم قيام أحد أطراف الصراع بملاحقة اهتماماته مباشرة، ولا يأبه لاهتمامات الطرف الآخر ولا يحاول معالجة الصراع، فيتجنب قضية ما ويؤجلها أو الانسحاب من موقف به تهديد لمصالحه وهو غير حازم وغير تعاوني.

رابعاً: التعاون

وهو عكس التجنب، ويعني تعاون أطراف الصراع لإيجاد حل ملائم، وبالتالي إشباع اهتمامات جميع الأطراف وهو نمط حازم تعاوني، والتعاون يأخذ شكل استثمار الخلاف كي يتعلم أطراف الصراع من خبرة بعضهم البعض.

خامساً: التسوية

وهو إيجاد حل وسط يرضي جميع الأطراف في الصراع أو جزئياً، وصاحب هذا النمط متوسط الحزم ومتوسط التعاون، حيث يواجه المشكلة بطريقة مباشرة أكثر من التجنب ولكن ليس بعمق التعاون.

الفرع الرابع: أهمية القيادة في إدارة الصراع التنظيمي

يعتبر تشخيص الصراع والتعرف على أسبابه الخطوة الأولى للتعامل معه، واليات التعامل مع الصراع ليست القضاء عليه أو التخفيف منه، بل تعني إدارته وتوجيهه الوجهة المناسبة ليكون إيجابياً وفعالاً يحقق الأهداف المتوخاة منه، فهي استشارة للتفكير والحيلولة دون الجمود، والقضاء على الصراع رغبة غير واقعية ذلك أن البيئات التنظيمية التي

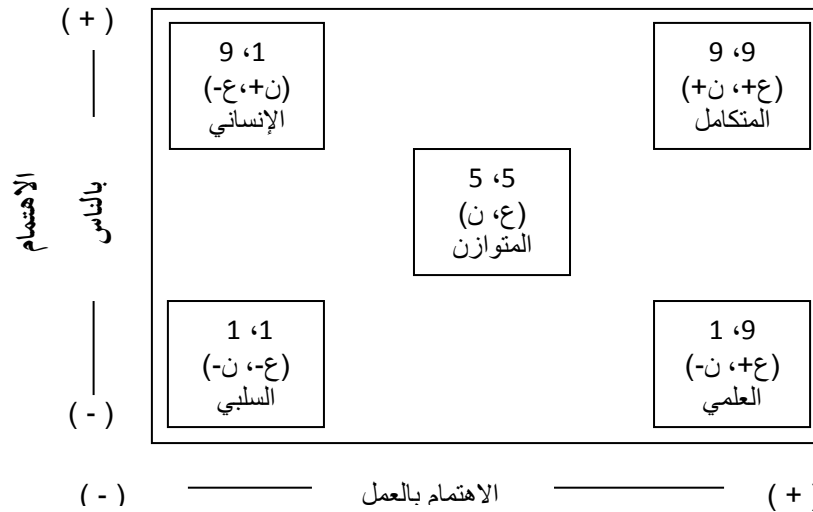
تخلو من الصراعات قد لا تعمل الإدارة فيها إلا لحماية مصالحها ولحماية الوضع القائم، ويمكن للقادة من أجل إدارة الصراع إتباع ما يلي³³:

- التأكيد على أولوية الهدف العام ووحدة التنظيم، ما يؤدي إلى توجيه الأنظار نحو الهدف العام وتحجيم الصراعات.
- تقليل العلاقات فيما بين الوحدات الإدارية المختلفة التي يثور الصراع بينها نتيجة لتداخل عملها.
- العمل على زيادة الموارد المتاحة أمام الجميع والتي تعتبر ندرتها أحد أسباب الصراعات.
- اعتماد آليات التشاور والاتصال والبحث عن القوائم المشتركة كوسيلة لحل المشاكل.
- زيادة التفاعل بين الموظفين بحيث يتعرف كل موظف على طبيعة عمل الآخرين مما يزيد من تفهمهم لأعمال بعضهم.
- توحيد معايير التقييم وأسس توزيع المكافآت وإيجاد نظام حوافز جماعية على مستوى التنظيم.
- دمج الوحدات الإدارية المتصارعة، فهذا أسلوب يجبر مثل تلك الوحدات على البحث عن القواسم المشتركة للتعايش.
- القيام بمسوحات تتصل بمستوى الرضا الوظيفي لدى العاملين والتعرف على مشاكلهم لمعالجتها.
- الاهتمام بإيجاد آليات ثابتة للتعامل مع الصراعات وذلك لإيجاد أقسام تهتم بالتنسيق بين مختلف الدوائر يشترك فيها مسؤولي المستويات المختلفة.

أكد أصحاب الفكر الإداري أن القائد الذي يجعل العلاقة جيدة بينه وبين تابعيه سوف يتمتع باحترام جميع مرؤوسيه وثقتهم ويصبح من السهل عليه ممارسة السلطة والتأثير عليهم، وبأن قوة القائد تكمن في قدرته على التغيير وضبط سلوك واتجاهات وآراء ومعتقدات وأهداف وحاجات وقيم الأفراد العاملين معه، وتعد العلاقات الإنسانية والقدرة على العمل مع الآخرين والتفاهم معهم بأسلوب هادف وطريقة سلمية من السمات الرئيسية المميزة للشخصية الإدارية الناجحة في ميدان الإدارة، والقائد الناجح هو الذي يتبع الأسلوب الديمقراطي في الإدارة ويقوم على حل مشاكل العاملين³⁴.

وهناك من يعتبر أن لكل قائد نمطه في التعامل مع الصراع فنجد القائد الإنساني والقائد المتكامل الذي يهتم بالمواجهة القائد المهتم بالمناورة والقائد المتجنب للصراع، وهذا ما وضعه بليك وموتن من خلال الشبكة التي يتضح منها خمسة أنماط للقادة والتي تبين كيفية تعامل القائد مع الصراع وفقا لخصائصه وسماته كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): أنماط القادة بحسب شبكة بليك وموتن



المصدر: عاطف جابر طه عبد الرحيم، السلوك التنظيمي: مدخل نفسي سلوكي لتطوير القدرات، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص239.
من خلال الشبكة تتضح الأنماط التالية³⁵:

- النمط الإنساني (النمط ن+) الذي يهتم بالأفراد بشكل كبير على حساب اهتمامه بالعمل والإنتاجية، ويعتبر نفسه الأكبر في العائلة، حيث يتبنى مدخل التهذئة وتلطيف المواقف الساخنة ولا يميل للمواجهة الأمور وإنما يتركها للزمن.
 - النمط المتكامل (النمط ع+ ن+) يهتم بكل من الأفراد والعمل بشكل كبير، يتبنى مدخل المواجهة ويتحدى النتائج يتخذ القرار الفعال لحل الصراع.
 - النمط المتوازن يهتم بالأفراد والعمل بشكل متوازن، ويتبنى منهج المناورة ويميل إلى التفاوض ومحاولة إحداث الموازنة بين الأطراف واتخاذ القرار الذي يرضي الجميع.
 - النمط السلبي (النمط ع- ن-) لا يهتم بالأفراد ولا العمل، يتبنى مدخل التجنب والتجاهل ويميل إلى الهروب أو الانسحاب كلية ويترك الأمور للزمن الذي هو كفيل بحلها.
 - النمط العلمي (ع+ ن-) يهتم بالعمل على حساب الأفراد، ويميل إلى قمع الصراع ومواجهته بالقوة والتهديد ويتبنى إستراتيجية النصر أو الهزيمة وخلق التنافس والمصارحة بالنقاط السلبية ومن سببها وكيف يتم حلها.
- ومن خلال ما سبق ذكره يمكن الربط بين الأنماط السابقة ومدخل مواجهة الصراع ، فنجد أن النمط الإنساني يقابله مدخل التكيف، النمط المتكامل يوافقه مدخل التعاون، القائد المتوازن يوافقه مدخل الحل الوسط، القائد السلبي يوافقه مدخل التجنب أما القائد العلمي فيوافقه مدخل التنافس.

الخلاصة

تلعب القيادة دورا هاما بالمنظمات فهي تساهم في الحث على التغيير والإبداع والرقى في ظل التغييرات البيئية ، وتساهم أيضا في استخدام العقلاني للموارد المتاحة وتوجيه المورد البشري نحو تحقيق الأهداف التي تطمح

لتحقيقها، كما تعمل على التأثير وإقناع الأطراف المختلفة بالمنظمة قائمة على الاتصال الفعال معهم للتعرف على آرائهم وأهدافهم وطموحاتهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات وعمليات التطوير والتغيير بالمنظمة.

تواجه القيادة عدة مشاكل لا بد أن تسعى لحلها ونجد على قائمة انشغالات القيادة هو عملية إدارة الصراع التنظيمي مع الأطراف في المستويات المختلفة داخل التنظيم، وهذا الصراع الذي أضحي أمر حتمي لا مفر منه، يكون إيجابياً إذا ما تم توجيهه نحو تحقيق الأهداف وقد يكون سلبياً إذا ما لم يتم السيطرة عليه وخروجه عن المستوى والحد المرغوب فيه، وهنا تظهر مكانة القائد في الحد من الصراع بتجاوزه الحد المسموح فيه، إذ يترتب عليه آثار سلبية تعود دون تحقيق الأهداف فيقوم القائد بإدارته والتحكم فيه بامتلاكه المهارة في ذلك وأن يكون ديمقراطياً في تعامله قائماً على ادراكه بأهمية تكوين علاقات جيدة مع تابعيه لأنه لا ينكر وجود الصراع، وبالتالي يستمع لمروؤوسيه و يأخذ بآرائهم وأفكارهم فيكون هناك مشاركة للجميع ما يجعلهم يدركون أهميتهم بداخل التنظيم، ويعلمهم بكل التغييرات التي قد يتم القيام بها ويستمع لشكواهم ومشاكلهم وبالتالي يتفادى حدوث صراع معهم أو بينهم، فالسلوكات المختلفة للقيادة تعد كحافز قوي للمرؤوسين يدفعهم للأداء وإنجاز الأعمال وتقبل القرارات والتغيرات وقبول الحلول التي يتم طرحها للوصول إلى حل أوسط لكل الأطراف المتصارعة والاستعداد لتقبل فكرة النقاش والتحاور للتوصل إلى حل يرضي كل الأطراف، والقيادة الناجحة هي التي تعمل على تفادي الوصول إلى مرحلة الصراع وإنما تقوم بوضع كل الاحتياطات لتفادي وقوع المشاكل، وهي التي تعرف متى تقوم باستشارة الصراع وكيف ومتى تنهيه بما يتوافق مع احتياجاتها لذلك، فالصراع يعد من المشكلات السلوكية الرئيسية التي يواجهها القادة في عملهم اليومي فهم يخصصون حوالي 20% من وقت عملهم في إدارة الصراع ومواجهة حالات الجدل وعدم الاتفاق.

ونجد أن لكل قائد خصائصه وسماته التي تحدد أسلوبه وإستراتيجيته في التعامل مع الصراع، فمدخل التكيف يتبناه القائد الإنساني المهتم بالعلاقات الإنسانية، بينما يتبع مدخل التعاون هو القائد المتكامل المهتم بالعمل والأفراد معاً، بينما القائد المتوازن فهو متوسط الاهتمام بالعمل والأفراد فيتعامل مع الصراع بتطبيقه مدخل الحل الوسط، لنجد القائد السليبي الذي يقل اهتمامه بالأفراد والعمل يميل لتبني مدخل التجنب في التعامل مع الصراع، لنجد النمط الأخير من القادة وهو النمط العلمي الذي يهتم بشكل أكبر بالعمل والذي يتبنى مدخل التنافس في التعامل مع الصراع فهو يسعى إلى مواجهته وقمعه.

قائمة الهوامش:

- 1 - صلاح عبد القادر النعيمي، الإدارة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص139.
- 2 - هشام حمدي رضا، تنمية مهارات الاتصال والقيادة، دار الرياء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 150-151.
- 3 - قاسم شاهين برسيم العمري، أنماط القيادة الإدارية وتأثيرها في إنجاح المنظمات الحكومية والعاملين في محافظة ذي قار، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في الإدارة العامة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2009، ص8.
- 4 - عدي عطا حمادي، القيادة الإدارية الحديثة في إستراتيجية التنمية، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2013، ص17.
- 5 - قاسم شاهين برسيم العمري، مرجع سبق ذكره، ص17.

- 6 - خضير مهدي صالح وآخرون، سمات القيادة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي: دراسة تحليلية في مديرية زراعة محافظة كربلاء، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد7، العدد3،2009، ص117.
- 7 - علاء محمد سيد قنديل، القيادة الإدارية وإدارة الابتكار، دار الفكر للنشر، الأردن، 2010، ص ص30-31.
- 8 - أسامة خيرى، القيادة الإدارية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص24.
- 9 - محمد حسنين العجمي، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية والتنمية البشرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2010، ص33.
- 10 - حسين حريم، السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، دار حامد للنشر، الأردن، 2013، ص203.
- 11 - خضير مهدي صالح وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص118.
- 12 - علاء محمد سيد قنديل، مرجع سبق ذكره، ص ص40-43.
- 13 - محمد سيد حمزوي، دور القيادات الإستراتيجية في تطوير المنظمات الأمنية والمدنية في الجمهورية العربية السورية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص19.
- 14 - صبحي جبر العتيبي، تطور الفكر والأساليب في الإدارة، دار حامد، الأردن، 2005، ص181.
- 15 - محمد سيد حمزوي، مرجع سبق ذكره، ص20.
- 16 - عدي عطا حمادي، مرجع سبق ذكره، ص32.
- 17 - حسين بورغدة، إدارة الصراعات التنظيمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد5، 2005، ص148.
- 18 - توفيق حامد طوالبه، أثر أنماط القيادة على إدارة الصراع التنظيمي لدى المديرين: دراسة ميدانية على المؤسسات العامة في الأردن، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص11.
- 19 - يحيى بن موسى بن عبد الله صفحي، الأنماط القيادية وعلاقتها بإدارة الصراع التنظيمي بالمنظمات الخاصة، دراسة مكتملة للحصول على درجة الماجستير إدارة أعمال، الجامعة الافتراضية بالملكة المتحدة البريطانية، بريطانيا، 2011، ص40.
- 20 - ليث عبد الله سليمان القهوي، أثر أنماط الصراع على التمكين التنظيمي للعاملين في شركة الفوسفات الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد15، العدد1، 2015، ص218.
- 21 - حسين بورغدة، مرجع سبق ذكره، ص149.
- 22 - توفيق حامد طوالبه، مرجع سبق ذكره، ص11.
- 23 - بن معتوق حمزة، القيادة الإدارية ودورها في احتواء الصراع التنظيمي: دراسة ميدانية بمقر الإدارة المحلية لولاية المسيلة، لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص ص88-89.
- 24 - توفيق حامد طوالبه، مرجع سبق ذكره، ص62.
- 25 - صفاء جميل الجعافرة، أساليب إدارة الصراع التنظيمي وعلاقتها بالإبداع الإداري لدى مديري ومديرات المدارس الحكومية في محافظة الكرك من وجهة نظرهم، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد40، العدد2، 2013، ص166.
- 26 - عامر عوض، السلوك التنظيمي الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص ص266-267.
- 27 - محمد قاسم القريوتي، السلوك التنظيمي: دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، ط5، الأردن، 2009، ص267.
- 28 - نفس المرجع، ص270.
- 29 - فاروق عبد فليح، السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص133.
- 30 - سامر جلدة، السلوك التنظيمي والنظريات الإدارية الحديثة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص167.
- 31 - صفاء جميل الجعافرة، مرجع سبق ذكره، ص165.
- 32 - ليث عبد الله سليمان القهوي، مرجع سبق ذكره، ص219.
- 33 - توفيق حامد طوالبه، مرجع سبق ذكره، ص ص71-72.
- 34 - توفيق حامد طوالبه، مرجع سبق ذكره، ص75.

35 - عاطف جابر طه عبد الرحيم، السلوك التنظيمي: مدخل نفسي سلوكي لتطوير القدرات، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص240-241.

قائمة المراجع:

الكتب:

- 1- أسامة خيرى ، القيادة الإدارية، دار اليازر للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 2- حسين حريم، السلوك التنظيمي: سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، دار حامد للنشر، الأردن، 2013.
- 3- سامر جلدة، السلوك التنظيمي والنظريات الإدارية الحديثة ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- 4- صبحي جبر العتيبي، تطور الفكر والأساليب في الإدارة، دار حامد، الأردن، 2005.
- 5- صلاح عبد القادر النعيمي، الإدارة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 6- عاطف جابر طه عبد الرحيم، السلوك التنظيمي: مدخل نفسي سلوكي لتطوير القدرات، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 7- عامر عوض، السلوك التنظيمي الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- 8- عدي عطا حمادي، القيادة الإدارية الحديثة في إستراتيجية التنمية، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2013.
- 9- علاء محمد سيد قنديل، القيادة الإدارية وإدارة الابتكار، دار الفكر للنشر، الأردن، 2010.
- 10- فاروق عبد فليح، السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
- 11- محمد حسنين العجمي، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية والتنمية البشرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2010.
- 12- محمد قاسم القوي، السلوك التنظيمي: دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في منظمات الأعمال ، دار وائل للنشر، ط5، الأردن، 2009.
- 13- هشام حمدي رضا، تنمية مهارات الاتصال والقيادة، دار اليازر للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

الأطروحات ومذكرات الماجستير:

- 1- توفيق حامد طوالبه، أثر أنماط القيادة على إدارة الصراع التنظيمي لدى المديرين: دراسة ميدانية على المؤسسات العامة في الأردن، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008.
- 2- قاسم شاهين برسيم العمري، أنماط القيادة الإدارية وتأثيرها في إنجاح المنظمات الحكومية والعاملين في محافظة ذي قار، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في الإدارة العامة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2009.
- 3- محمد سيد حمزاوي، دور القيادات الإستراتيجية في تطوير المنظمات الأمنية والمدنية في الجمهورية العربية السورية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010.
- 4- بن معنوق حمزة، القيادة الإدارية ودورها في احتواء الصراع التنظيمي: دراسة ميدانية بمقر الادارة المحلية لولاية المسيلة، دراسة مكتملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر، 2015.
- 5- يحيى بن موسى بن عبد الله صفحي، الأنماط القيادية وعلاقتها بإدارة الصراع التنظيمي بالمنظمات الخاصة، دراسة مكتملة لنيل شهادة الماجستير إدارة أعمال، الجامعة الافتراضية بالمملكة المتحدة البريطانية، بريطانيا، 2011، ص40.

المجلات:

- 1- حسين بورغدة، إدارة الصراعات التنظيمية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد5، 2005.

- 2- خضير مهدي صالح وآخرون، سمات القيادة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي: دراسة تحليلية في مديرية زراعة محافظة كربلاء، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد7، العدد3، 2009.
- 3- صفاء جميل الجعافرة، أساليب إدارة الصراع التنظيمي وعلاقتها بالإبداع الإداري لدى مديري ومديرات المدارس الحكومية في محافظة الكرك من وجهة نظرهم، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد40، العدد2، 2013.
- 4- ليث عبد الله سليمان القهيوي، أثر أنماط الصراع على التمكين التنظيمي للعاملين في شركة الفوسفات الأردنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد15، العدد1، 2015.

استراتيجية تنمية الفروع الصناعية الواعدة في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2016)

ط.د/براي الهادي *

أ.د. خليل عبد القادر **

الملخص:

تناولت هذه الدراسة إشكالية دور الاستراتيجية الصناعية في تنمية فروع الصناعة في الجزائر، والهدف من هذه الدراسة هو التعرف على المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2007، وتحليل فروع القطاع الصناعي خارج المحروقات، باستخدام المنهج الوصفي، وهذا في محاولة لتحليل الفروع الواعدة لقطاع الصناعة في الجزائر، وتشخيص نقاط القوة والضعف والمشاكل والصعوبات التي تواجهها الصناعة في الجزائر، واستخدمنا أيضاً المنهج التحليلي، من خلال أربعة (04) محاور أساسية. واستنتجنا أن الجزائر تبنت هذه الإستراتيجية نتيجة ضعف النسيج الصناعي الوطني، وارتكزت الإستراتيجية على إعادة هيكلة فروع القطاع الصناعي، حيث شهدت بعض الفروع الصناعية خارج المحروقات تحسناً ملحوظاً، وتعتبر الجزائر هذه الفروع من الصناعات الواعدة والتي تحظى باهتمام السلطات الجزائرية ويعول عليها كثيراً في إعادة بعث القطاع الصناعي من جديد، كما لاحظنا أن الجزائر بحاجة إلى مواصلة العمل على تنمية قطاع الصناعة وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها، ودعم القطاع الخاص.

الكلمات الدالة: إستراتيجية الصناعية الجديدة، القطاع الصناعي، الفروع الصناعية الواعدة..

Summary:

The objective of this study is to identify the main axes of the industrial strategy adopted by Algeria since 2007 and analyze the branches of the industrial sector outside hydrocarbons using the descriptive approach in an attempt to analyze the promising branches of the sector. Industry in Algeria, and to identify the strengths, weaknesses, problems and difficulties faced by industry in Algeria. We also used the analytical approach, through four (04) axes. We have concluded that Algeria adopted this strategy as a result of the weakness of the national industrial fabric. The strategy was based on the restructuring of the branches of the industrial sector. Some of the industrial branches outside the hydrocarbons witnessed a remarkable improvement. Algeria considers these branches to be the most promising industries. We also noted that Algeria needs to continue to work on developing the industrial sector, enhancing the competitiveness of its products and supporting the private sector.

Key words: new industrial strategy, industrial sector, promising industrial branches .

* ط.د/براي الهادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة " يحي فارس " بالمدينة، الجزائر
** عبد القادر خليل، أستاذ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة " يحي فارس " بالمدينة، الجزائر.

مقدمة:

يُعدّ النشاط الصناعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية والذي تستند عليه جميع النشاطات الأخرى للحصول على حاجاتها من المعدات والآلات والأجهزة، وتحقيق التطور والتقدم لما يقدمه من وسائل وأساليب حديثة لطرق الإنتاج، وبناء قاعدة إنتاجية للاقتصاد لا بد من توفر مجموعة من العوامل والاستراتيجيات لقيام الصناعة.

وأولت الجزائر اهتماماً خاصاً بقطاع الصناعة بسبب حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع، حيث ترى فيه الحكومة قطاعاً هاماً من شأنه المساهمة في تحسين هيكل بنية الاقتصاد الوطني، وتنويع الإنتاج الوطني، والولوج إلى الأسواق العالمية، وعلى هذا الأساس يشهد قطاع الصناعة انطلاقة جديدة من أجل إنعاشه وتنميته، حيث تم وضع استراتيجية صناعية شاملة، تركز على الفروع الصناعية التي يمكن ترقيتها، مع وضع جملة من السياسات المرافقة للتنمية الصناعية كتأهيل المؤسسات الصناعية، وتنمية الموارد البشرية ودعم الابتكار وجذب الاستثمارات الأجنبية.

وعليه تبرز إشكالية البحث في السؤال التالي: ما هو دور الاستراتيجية الصناعية في تنمية فروع الصناعة في الجزائر؟

والهدف من هذه الدراسة هو التعرف على المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2007، وتحليل فروع القطاع الصناعي خارج المحروقات، وهذا باستخدام المنهج الوصفي، في محاولة لتشخيص واقع قطاع الصناعة في الجزائر، والوقوف على أداء قطاع الصناعة. تم تقسيم البحث إلى ما يلي:

- ❖ مفهوم الصناعة والعوامل المساعدة لها؛
- ❖ المحاور الرئيسية للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر؛
- ❖ تحليل القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)؛
- ❖ تشخيص واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

1- مفهوم الصناعة والعوامل المساعدة لها:

تُعتبر الصناعة أحد أهم قطاعات الأنشطة الاقتصادية التي يرتبط بها التطور الحضاري الحديث، وباعتبار الصناعة نشاطاً إنسانياً، فقد ظهرت مع بداية الإنسان وتطور حاجاته وسبل معيشتها، ويشترط توفر عوامل أساسية من أجل الشروع في التصنيع، لذلك تسعى البلدان إلى تهيئة كافة العوامل لتنمية قطاع الصناعة.

1-1- تعريف الصناعة:

الصناعة هي ذلك النشاط البشري الذي يؤدي إلى إنتاج مواد جديدة من مواد أخرى مختلفة عنها¹، كما يمكن تعريفها بأنها الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه².

ووفقا للمفهوم الاصطلاحي، تعرّف الصناعة بأنها نشاط مجموعة من الوحدات والشركات المملوكة للأفراد أو القطاع العام، والتي تعمل على تطبيق الفنون الإنتاجية في ظل الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع، من أجل إنتاج مجموعة من المنتجات أو السلع أو الخدمات اللازمة لسد احتياجات العنصر البشري، أما مفهوم الصناعة من الجانب الإحصائي، فهي تعتبر مجموعة المنشآت سواء كانت بسيطة أو مركبة، تقوم بنشاط متجانس وتهدف إلى تحقيق إنتاج نوع أو مجموعة من المنتجات في صورة سلع وخدمات، أما المفهوم الدولي للصناعة فيعتبرها شاملة لكافة النشاطات الاقتصادية دون التفرقة في طبيعة المنتج من حيث كونه زراعي أو صناعي أو خدمي، ودون التفرقة بين المنتجات من حيث أوجه استخدامها على اعتبار أن بعضها يمثل مادة أولية والأخرى سلع صناعية وسيطة أو سلع للاستهلاك النهائي³.

والصناعة بالمفهوم اللغوي هي الحرفة التي يؤديها الشخص سواء كانت يدوية أو عقلية، أما التصنيع بالمعنى الواسع فيدل على نواحي متعددة من النشاط الاقتصادي والفني، أي كل ما يتعلق بالإنتاج الإنساني المادي والفكري، سواء كان ذلك في المصنع أو المتجر المكتب.. الخ، بينما التصنيع بالمعنى المحدود ينحصر في كل مجهود يبذله الإنسان في أنشطة إنتاجية مرتبطة بالمواد الخام من حيث عمليات استخدامها وتحويلها من مرحلة حالتها الطبيعية إلى مرحلة سلع إنتاجية واستهلاكية تشبع حاجات الإنسان، وعليه فإن التصنيع عمل إنساني يقوم به الصانع لإضافة أشياء جديدة إلى الطبيعة لم تكن موجودة من قبل، ويهدف الإنسان من صنعها إلى تقوية قدراته على استغلال الطبيعة بما يحقق احتياجاته⁴.

إن لفظ صناعة يعتبر لفظ قديم ويطلق عادة على استخدام الإنسان لأي عمل الغرض منه القيام بنشاط إنتاجي أو خدمي، حيث أن الصناعة تمثل في أساسها استخدام العمل الإنساني من أجل تحويل المواد بجميع أشكالها إلى منتجات جديدة، وأن جوهر الصناعة يكمن في العنصر الإنساني وأهميته، لأنه يعتبر حجر الزاوية التي توصل إلى الأسلوب المناسب للنشاط الإنتاجي، وينطبق هذا المفهوم على التعريف الشامل للصناعة التحويلية والإستخراجية والتعدينية، غير أن المهتمون بشؤون التنمية الصناعية والتصنيع يركزون على الصناعات التحويلية باعتبارها مختصة بعملية التحويل الإنتاجي لجميع المدخلات⁵.

1-2- العوامل المساعدة للصناعة:

لنجاح التصنيع لا بد من توفر عدة عوامل والتي تعتبر أساسية لنشوء الصناعة أهمها توفر المواد الخام والموارد الطبيعية والبشرية، وتوفر البنية التحتية للاقتصاد الوطني، السياسات الاقتصادية الحكومية المناسبة، والاستقرار السياسي والتآلف الاجتماعي، كما أنه هناك عوامل أساسية تتطلبها بيئة الصناعة الحديثة أهمها تمويل عملية التنمية الصناعية، والتطور التكنولوجي، والعملة والاندماج في الاقتصاد العالمي⁶.

1-2-1- توفر المواد الخام والموارد الطبيعية والموارد البشرية:

تعتمد جميع الصناعات على مدى توفر الموارد الخام والموارد الطبيعية المحلية ونقل هذه الموارد إلى مواقع العمل، فمثلا يشجع وجود الغابات الكثيفة التي تغطي مساحات شاسعة، إلى صناعة إقامة الأثاث المنزلي وصناعة الورق، كذلك الحال بالنسبة للصناعات البتروكيمياوية، حيث يعتبر توفر البترول المادة الأساسية لإقامة هذه

الصناعات خاصة في البلدان المنتجة والمصدرة للبترو، كذلك تعتبر وفرة الموارد المائية والأراضي للزراعة ومدى ملائمة الظروف المناخية لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية اللازمة للإنتاج الصناعي من أهم العوامل المساعدة للصناعة، فإنتاج القطن مثلا يعتبر مادة أساسية بالنسبة لصناعة الألبسة القطنية، كذلك يعتمد نجاح عملية التصنيع على توفر الأيدي العاملة الماهرة والكفاءات العلمية العالية في مختلف التخصصات، والتي يمكن من خلالها استيعاب المعرفة الفنية ومن ثم تطويعها لتحقيق أهداف التصنيع.

1-2-2-2- توفير البنية التحتية للاقتصاد الوطني:

تتوقف فرص نجاح الصناعة على مدى توفر البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفي مقدمتها توفير الخدمات الأساسية للسكان المتمثلة بإيصال المياه الصالحة للشرب والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية إلى جميع المناطق الحضرية والريفية، وكذلك بناء شبكة الطرق وخطوط سكك الحديد لربط المناطق الريفية بمراكز المدن، باعتبارها من أهم مستلزمات التنمية الزراعية اللازمة لتدعيم برامج التصنيع، كذلك لا بد من إقامة نظام للاتصالات الحديثة وإنشاء الموانئ والمطارات وإنشاء المعاهد الفنية لتوفير الأيدي العاملة الماهرة وتأسيس الجامعات ومراكز البحث العلمي وإقامة نظام كفاء للإدارة المدنية وتوفير الخدمات المصرفية المتقدمة على نطاق واسع وإنشاء الأسواق المالية وتشجيع تأسيس المكاتب الاستثمارية المحلية لإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الصناعية، أي بعبارة أخرى، توفير جميع المتطلبات اللازمة لتحقيق القفزة الاقتصادية.

1-2-2-3- السياسات الاقتصادية الحكومية المناسبة:

لاشك أن وجود التصور البعيد المدى والإدارة السياسية الواعية والرغبة الجادة في التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة، ووضع الخطط الاقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف المرغوبة تعتبر من أهم مستلزمات نجاح استراتيجية التصنيع، كذلك، لا بد من ترجمة هذه الخطط إلى سياسات اقتصادية من شأنها خلق البيئة الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعة واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية وتطوير الصناعة المحلية ولضمان عدم منافسة القطاع العام لمشروعات القطاع الخاص، والابتعاد عن التصنيع المظهري والمتمثل باستيراد المشروعات الجاهزة.

1-2-2-4- الاستقرار السياسي والتآلف الاجتماعي:

تعتبر البلدان التي تنعم بالاستقرار السياسي والتآلف الاجتماعي في ظل دولة المؤسسات أكثر تأهيلا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالمقارنة مع البلدان الأخرى التي تعتبر مسرحا للانقلابات العسكرية والحكم الفردي والصراعات العرقية التي من شأنها خلق بيئة غير ملائمة للاستثمار بصورة عامة والاستثمار الصناعي خصوصا.

1-2-2-5- تمويل عملية التنمية الصناعية:

يتطلب تجسيد وتنفيذ عملية التنمية الصناعية، توفير الموارد المالية الكبيرة التي يتطلبها قطاع الصناعة، ويكون الهدف من التمويل إنشاء مشروعات صناعية جديدة أو تطوير أو توسيع الصناعات في البلاد أو الحصول

على مستلزمات الإنتاج، وتعد أدوات التمويل ضرورية في شتى المجالات، ولكن تختلف الحاجة إلى كمية الأموال باختلاف المشروع الصناعي، ومن القضايا المهمة في التنمية الصناعية هو البحث عن مصادر الأموال الضرورية للبلاد، وكيفية استغلال تلك الأموال بالطريقة الصحيحة لتحقيق التنمية، ويكون التمويل عادة داخليا وخارجيا، وتعتمد قطاعات النشاط الاقتصادي على تمويل الحكومة أو الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، وذلك بشكل مباشر مثل الحصول على قروض من البنوك الدولية، أو بشكل غير مباشر كالاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو الشراكة الأجنبية⁷.

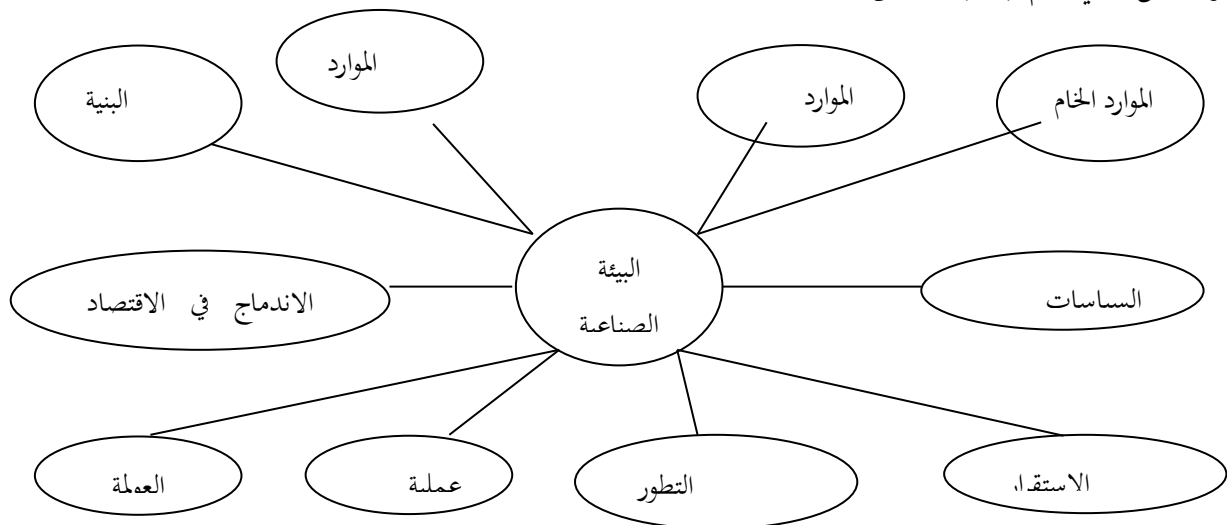
1-2-6- التطور التكنولوجي:

تختلف الصناعات فيما بينها باختلاف المستوى التقني المطبق داخل الصناعة، فهناك العديد من الصناعات التي تكون فيها البدائل التكنولوجية معروفة ومحددة وتعرض للقليل من التغيرات التكنولوجية، بعكس الحال بالنسبة لبعض الصناعات الأخرى (الإلكترونية أو الصيدلانية مثلا)، والتي تتوافر لديها أساليب وفن إنتاجي متجدد ومتطور من وقت لآخر، لذلك يجب دراسة مستوى التطور التكنولوجي السائد في الصناعة، حيث أن التأخر في اللحاق بركب التكنولوجيا يفقد الصناعة الكثير من المزايا التنافسية⁸.

1-2-7- العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي:

تتحقق عولمة الصناعة من خلال عولمة الاقتصاد العالمي، وتتم وفق قوانين وبرامج تلزمها منظمات دولية تطبق خاصة على الدول النامية للقيام بالتنمية الاقتصادية، وتتمثل أهم تلك المنظمات الدولية في صندوق النقد والدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات والتكتلات الاقتصادية، حيث تتأثر الدول بالتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية وتقع تحت حتمية الانضمام إليها للاستفادة من المزايا التي تعطى للدولة العضو، حيث تعمل على إعادة هيكلة مختلف قطاعاتها وفق شروطها من أجل تحسين أدائها⁹.

والشكل التالي رقم (01) يلخص متطلبات البيئة الصناعية الحديثة:



المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على العوامل السابقة.

2- المحاور الرئيسية للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر:

تمثل هذه الإستراتيجية الإطار النظري الموجهة للسياسة الصناعية الجديدة التي اعتمدها الجزائر بداية من 2007، وهذه الإستراتيجية تكون بمثابة الدافع نحو إعادة انبعاث للنسيج الصناعي، وذلك بمراعاة الواقع العملي الذي يفرض نفسه، والمراهنة على أدوات جديدة للتوجه والإصلاح، والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، حيث تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، وخلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء مؤسسات استثمارات جديدة، كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي، والتنمية، ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية، وترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية:

2-1- اختيار الفروع الصناعية المراد ترقيتها:

في إطار النهوض بالاقتصاد الوطني وضعت وزارة الصناعة مخطط إستراتيجية وسياسات للإحياء والتطوير الصناعي، تتمثل الفكرة الرئيسية حول إستراتيجية التنمية القطاعية لنمو الاقتصاد الجزائري، وتركز عملية اختيار القطاعات المراد ترقيتها على¹⁰:

- التعريف بالفروع ذات إمكانات النمو العالية والتي يتم دعمها من السوق الدولية؛
 - تحليل القدرة التنافسية للفروع التي تم تحديدها؛
 - تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع المستهدفة، وكذلك التهديدات والفرص في السوق الدولية؛
 - توضيح الإستراتيجية التي تم تبنيها انطلاقا من تحديد الخيارات المتعاقبة وتحديد عناصر تنفيذها.
- لقد أتاحت عملية التشخيص للهيكلة الصناعي الوطني تحديد أربعة مجموعات للفروع الصناعية، ثلاثة منها يمكن أن تعتمد إستراتيجية انفتاحية موجهة للتصدير وهي: الصناعات الكيماوية، والصناعات الالكترونية والميكانيكية وأخيرا صناعة مواد البناء، في حين يمكن للصناعة الغذائية أن تستفيد استثناء من إستراتيجية حمائية وإتباع إستراتيجية إحلال الواردات، وفي خطوة ثانية من عملية التحليل والتشخيص، يتم تحديد الفروع الصناعية ذات القدرات التكنولوجية العالية والتي يمكنها أن تحقق قيمة مضافة عالية وقابلة للتطور، والفروع الصناعية ذات القدرات التكنولوجية المتدنية والتي يمكن اعتبارها مساهما جيدا في خلق مناصب شغل¹¹.

2-2- التوزيع القطاعي للصناعة:

تعمل إعادة هيكلة القطاع الصناعي على إعادة تكوين شعب صناعية، وإنشاء وحدات جديدة خلاقة للقيمة، ووضع خطط عمل لمنتجات جديدة لتحسين تغطية السوق المحلي، واقتحام الأسواق الجهوية والعالمية، وهكذا سيتم التوزيع القطاعي للصناعة حسب خيارات الإستراتيجية المتبعة، والتي تدعو للعمل على ثلاثة خطط تكميلية هي: تهمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي، وترقية صناعات جديدة¹²:

- تهمين الموارد الطبيعية: تهدف الإستراتيجية إلى ترقية الصناعات التي من شأنها أن تسمح للجزائر باستغلال مقوماتها الطبيعية، والانتقال من مجرد مصدر للمنتجات الأولية إلى منتج ومصدر للسلع المصنعة، مع

تكنولوجيا أكثر تطور تحقق قيمة مضافة عالية، وتحدد الإستراتيجية مجموعة من الفروع في هذا المستوى، وخصوصا: البتروكيماويات، الألياف التركيبية، الأسمدة، صناعة الحديد، الفولاذ، صناعة المعادن الغير الحديدية، الألمنيوم، مواد البناء.

– **تكثيف النسيج الصناعي:** يتمحور تكثيف النسيج الصناعي حول تشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات المتواجدة في المراحل الأخيرة للإنتاج، والصناعات القادرة على مساندة الصعود للفروع الصناعية، والصناعات التي تتعلق بالتجميع والتعبئة والتغليف، وتحدد الإستراتيجية مجموعة من الصناعات وبالأخص: الصناعات الكهربائية والالكترونية، الصناعات الصيدلانية والبيطرية، الصناعات الغذائية، وصناعات سلع التجهيز.

– **ترقية الصناعات الجديدة:** تولى الإستراتيجية اهتمام خاص لتعزيز الصناعات الجديدة التي لم تكن موجودة في البلد، أو التي تتخلف الجزائر فيها جوهريا، ويتعلق الأمر خاصة بالصناعات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، صناعة السيارات، الطاقات المتجددة.

2-3- النشر المكاني للصناعة:

هو البعد الثاني للتوزيع الصناعي، ولا يقتصر على التكوين الحالي للمناطق الصناعية، ويتطلب انتهاج رؤية أكثر حداثة، وإدخال مفاهيم مثمرة مثل: مناطق التنمية الصناعية المدججة (ZDII)، أو المناطق المتخصصة، حيث تم تحديد بعض المناطق والتي سيكون إنشائها تدريجيا، وهذه المناطق يخلق تطويرها التآزر والتشابك من خلال استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية، بواسطة الربط الشبكي للمؤسسات والهيئات العمومية، بالإضافة إلى هياكل البحث والتكوين والخبرة، وبفضل التآزر الذي سيتم خلقه، سيكون لهذه المناطق الجديدة أثر في إقامة مناخ محلي للأعمال وتعزيز الاستثمار، وتصنف مناطق النشاط الصناعي في الجزائر إلى ثلاثة مجموعات¹³:

- **الأقطاب التنافسية:** تكون مفتوحة على كل النشاطات المتنوعة والمختلفة، والهدف منها جذب أكبر قدر من المتعاملين بالنظر إلى الإمكانيات المتنوعة التي تتوفر عليها؛
- **الأقطاب التكنولوجية:** تتوفر على إمكانيات تكنولوجية ومراكز بحث متنوعة، يمكن الاعتماد عليها في جذب الاستثمارات المتخصصة في هذا المجال، وتعطي حافز قوي للمستثمرين بإمكانية وجود فضاء للتمويل التكنولوجي، مثل المدينة الجديدة سيدي عبد الله المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وفي بجاية مع القواعد التكنولوجية المتخصصة في الصناعة الغذائية، وفي سيدي بلعباس في الصناعة الإلكترونية؛
- **مناطق النشاط المتخصصة:** التي لديها إمكانيات تستجيب لخصوصيات نشاطات معينة كصناعة المواد الكيميائية في منطقة أرزيو، والبتروولية في حاسي مسعود وسكيكدة ووهران، وتعتبر هذه النشاطات بالغة الحساسية بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل ولدورها التاريخي في النمو، ولذا فإن مناطقها الصناعية مؤهلة أصلا ولا تحتاج إلى مجهود كبير من حيث التهيئة والاستثمار في البنية التحتية، كما يمكن أن تخصص بعض المناطق في أنشطة كالسياحة والصيد البحري والفلاحة إذا توفرت هذه المناطق على مزايا تنافسية.

4-2- سياسات التنمية الصناعية:

تغطي سياسات التنمية الصناعية أربعة مجالات رئيسية وهي: تأهيل المؤسسات، والابتكار، وتنمية الموارد البشرية، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر¹⁴:

2-4-1- تأهيل المؤسسات (تطوير الشركات):

يندرج تأهيل المؤسسات تحت غطاء عصرنة المؤسسات التي تدخل أهدافها وأمطها ضمن استراتيجية التصنيع، وتستدعي الإستراتيجية الجديدة إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية بما يتلاءم والتوجهات الجديدة، وبالنظر إلى حتمية التوجه نحو الاقتصاد العالمي من جهة، وإلى الضعف الذي يتخلل أداء هذه المؤسسات ركزت هذه الإستراتيجية على منح المؤهلات للمؤسسات الصناعية حتى تتمكن من الاندماج والانفتاح، وتستهدف الدولة خلق وتقوية وسائل التنافسية لدى المؤسسات، وخلق قدرات للإبداع ووسائط تسويقية ومؤهلات بشرية تتماشى مع ذلك، وترسيخ مبدأ التفاعل مع المحيط والقدرة على التأقلم، ومن الناحية العملية تقترح الإستراتيجية الصناعية، عدة عمليات متنوعة تهدف إلى إدخال تحسينات على مستوى المؤسسة والمحيط النظامي للمؤسسة الصناعية، كإطار التمويل والتقني.

2-4-2- الابتكار وخلق الأفكار:

يعتبر رأس المال التكنولوجي وأعمال البحث والتطوير في الوقت الحاضر محرك التنمية، وهذا بوجود نظام ابتكار ذاتي يحمل على عاتقه تغذية النمو الصناعي الجزائري، وفي هذه الحالة لا يمكن لديناميكية السوق وحدها أن تضمن هذه العملية، وهذا يتطلب تدخل الدولة، وفي هذا الإطار يتم تحضير ووضع جهاز وطني للابتكار، لدعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني.

2-4-3- تنمية الموارد البشرية:

يدخل رأس المال البشري ضمن التوجهات القوية للإستراتيجية الصناعية، وهذه الأخيرة تعتبر العنصر البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج، وله نفس الأهمية مع رأس المال المادي، بالإضافة إلى أنه عامل قوي يعمل على تشجيع امتصاص التكنولوجيا والحداثة الصناعية.

2-4-4- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يندرج الاستثمار الأجنبي ضمن الجهود الرامية لحشد المساهمات الخارجية وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة ذات رأس المال الضخم، ونشر التكنولوجيات الجديدة، ونتيجة لرؤوس الأموال الأجنبية التي تولد التكنولوجيا والتنظيم والممارسات الدولية، وتوسيع المنافذ إلى الأسواق الدولية، يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مكملًا ومدربًا اتجاه الاستثمار المحلي، لذا من الضروري على الدولة وضع سياسات فعالة لتسهيل ترسيخ الاستثمار الأجنبي المباشر في النسيج الصناعي ونشر آثاره الخارجية لصالح المؤسسات المحلية.

3- تحليل القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016):

يتضح دور الاستراتيجية الصناعية في تنمية فروع الصناعة في الجزائر، من خلال تحليل تركيبة القطاع الصناعي الجزائري الذي ينقسم إلى صناعة استخراجية تسيطر عليها المحروقات، وصناعة تحويلية خارج المحروقات، وتتفرع الصناعة التحويلية خارج المحروقات إلى مجموعة من الفروع أهمها: صناعة الكيمياء والمطاط والبلاستيك، وصناعة مواد البناء والزجاج، والصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية، والصناعات الغذائية والفلاحية، وصناعة الخشب والورق والفلين، وصناعات النسيج وصنع الملابس الجاهزة، وصناعات الجلود والأحذية، وأخيرا الصناعات الصيدلانية.

3-1- تركيبة القطاع الصناعي في الجزائر:

يتكون القطاع الصناعي من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، ويأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار العملية الإنتاجية والتأثير على المادة الخام، والجدول التالي رقم (1) يبين القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر:

جدول رقم (1): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2004-2015) الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		إجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة	المساهمة (%)	القيمة المضافة	المساهمة (%)	القيمة المضافة	المساهمة (%)
2004	32.1	37.9%	4.1	4.9%	36.5	42.9%
2005	47.1	46.0%	4.4	4.3%	51.6	50.4%
2006	53.4	45.9%	4.7	4.1%	58.2	50.0%
2007	63.5	47.0%	5.3	4.0%	69.0	51.0%
2008	77.4	45.5%	6.5	3.8%	83.9	49.3%
2009	41.8	30.0%	5.8	4.2%	47.7	34.2%
2010	56.1	34.7%	8.0	5.0%	64.2	39.7%
2011	72.5	36.7%	7.1	3.6%	79.6	40.3%
2012	71.5	35.0%	7.7	4.0%	79.3	38.0%
2013	65.3	28.9%	9.0	4.0%	74.3	32.9%
2014	55.0	25.0%	8.9	4.1%	64.0	29.1%
2015	36.4	20.0%	7.7	4.3%	44.1	24.3%

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (2004، 2005، 2006... 2015).

يتضح من الجدول أعلاه أن الصناعات الاستخراجية في الجزائر تنمو بوتيرة متزايدة، حيث ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية من 32.1 مليار دولار سنة 2004 لتصل إلى 77.4 مليار سنة 2008 وهذا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، ثم انخفضت إلى 41.8 مليار دولار سنة 2009 بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات، ثم ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية إلى 71.5 مليار دولار، ثم أخذت في الانخفاض حتى وصلت سنة 2015 إلى 36.4 مليار دولار، وبلغت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في المتوسط 56 مليار وتساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 39.1% في المتوسط خلال الفترة (2004-2015).

بلغ متوسط القيمة المضافة للقطاع الصناعي 62.7 مليار دولار وتساهم الصناعة في المتوسط بنسبة 40.1% في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2015)، ولقد أعطت الدولة لقطاع الصناعة أهمية كبيرة بعد الاستقلال نظرا لأهميته في التنمية الاقتصادية غير أنها لم تنجح في بناء قاعدة صناعية متنوعة وقوية، مما أدى إلى الاعتماد على الصناعات الاستخراجية كمصدر رئيسي للدخل في ظل عجز غيرها من الصناعات، حيث تشكل الصناعة التحويلية في المتوسط مبلغ 6.6 مليار دولار، وتساهم في المتوسط بنسبة 4.1% في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2015).

3-2- تحليل فروع الإنتاج الصناعة خارج المحروقات في الجزائر:

تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانيات نمو عالية، والصناعات الواعدة في الجزائر، كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم (2): تطور الإنتاج الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2016)

الوحدة:مليار دج

السنوات	الصناعة خارج المحروقات	الطاقة والمياه	المناجم والمخاجر	الحديد الصناعة الميكانيكية والكهربائية	مواد البناء والزجاج	الصناعة الكيميائية والبلاستيك والمطاط	الصناعة الغذائية	النسيج صنع الملابس الجاهزة	الجلود والأحذية	الخشب والورق والفلين	صناعات أخرى
1990	66.9	4.5	1.2	18.2	6.2	4.9	17.4	6.6	1.7	3.8	1.9
1991	99.5	6.5	2.0	30.7	9.3	8.8	24.4	8.4	1.9	4.8	2.2
1992	127.1	10.8	2.5	37.7	13.8	9.1	30.8	7.0	1.9	5.1	8.0
1993	130.8	11.2	2.5	35.9	14.2	9.0	31.1	6.3	1.9	7.6	10.7
1994	161.6	13.6	3.2	40.9	16.5	13.8	43.0	7.7	2.4	7.4	12.7
1995	193.9	19.2	4.2	45.9	22.7	16.4	45.2	7.9	2.1	8.7	21.1
1996	213.4	25.0	5.2	39.3	26.1	15.3	60.2	8.0	2.0	7.7	24.1
1997	223.1	30.7	4.4	27.6	25.2	18.4	69.6	7.1	2.1	8.6	29.0
1998	256.8	35.9	5.1	30.2	28.8	19.0	87.3	8.8	2.5	9.8	29.0
1999	270.3	40.0	4.7	32.5	25.2	19.7	96.1	9.9	2.1	10.1	29.6
2000	290.7	47.2	5.0	33.2	26.7	22.8	104.6	10.1	2.3	10.2	28.2
2001	315.2	52.2	6.1	33.9	32.4	18.6	108.8	12.0	2.2	11.2	37.3
2002	337.5	55.4	5.4	34.3	36.0	22.5	115.1	12.1	2.6	13.3	40.4
2003	355.3	61.7	5.6	37.9	33.3	23.6	118.3	13.1	2.4	13.7	45.2
2004	388.1	67.7	5.6	41.3	41.7	26.1	127.3	13.4	2.6	15.3	46.7
2005	418.2	74.8	6.3	43.5	45.9	27.3	138.3	14.1	2.7	15.5	49.4
2006	449.4	82.6	8.4	45.3	50.8	35.1	146.0	13.6	2.5	16.5	48.1
2007	479.8	87.6	10.5	53.5	58.4	37.3	156.0	13.0	2.3	16.0	44.7
2008	519.5	93.7	16.9	64.4	60.4	42.0	164.1	12.8	2.5	16.6	45.7
2009	577.0	91.2	19.0	83.1	66.8	45.2	188.4	14.5	2.5	16.8	49.0
2010	616.6	98.6	18.2	83.6	70.5	47.6	214.1	13.8	2.5	17.1	50.3
2011	664.2	110.6	19.5	89.9	74.8	53.6	231.8	13.5	2.6	17.6	50.1
2012	729.5	122.6	22.8	97.4	75.9	60.1	266.1	14.0	2.7	18.4	49.7
2013	771.8	132.2	22.4	104.0	80.3	64.9	285.5	14.3	2.7	18.9	46.5
2014	837.7	142.6	23.0	108.6	88.0	66.9	326.6	14.8	2.9	19.8	44.4
2015	904.6	154.4	26.3	125.6	94.5	70.8	356.0	15.8	3.0	20.4	37.8
2016	975.7	180.2	28.1	120.2	101.3	73.2	389.6	17.4	2.8	22.4	40.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، فصل 14، المحاسبة الوطنية. ONS, Les comptes économiques en volume de 2011 à 2016, N°787.

يتضح من الجدول أن الصناعة الغذائية تشكل النسبة الأكبر من الإنتاج الداخلي للصناعة خارج المحروقات في الجزائر، ويرجع ذلك لتوجه القطاع الخاص نحو الصناعات الخفيفة ذات الاستهلاك الواسع وهذا لسهولة الاستثمار والأرباح السريعة المحققة، أما قطاع الطاقة والمياه فقد حقق تطورا ملحوظا ويحتل المرتبة الثانية داخل هيكل قطاع الصناعة خارج المحروقات، وجاءت صناعة الحديد والصناعة الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية في المرتبة الثالثة بسبب زيادة الطلب على هذه المنتجات في السوق، أما صناعة مواد البناء والزجاج فهي بدورها في تحسن مستمر وذلك نتيجة زيادة الطلب الذي تزامن مع توجه الجزائر نحو تشييد وتدعيم هياكل البنية التحتية من طرقات ومرافق عمومية وإدارات، بالإضافة البرامج السكنية الضخمة على غرار برنامج مليون سكن، يبقى أن صناعات الخشب والورق والفلين وصناعات النسيج وصنع الملابس الجاهزة وصناعات الجلود والأحذية تعاني من ركود، وهذا للمنافسة الشديدة من السلع الأجنبية في السوق الجزائرية سواء من حيث السعر أو من حيث الجودة، وهذا راجع إلى فوضى الاستيراد وفتح الأسواق للمنتجات المستوردة، وقد أدى هذا الوضع للصناعات الوطنية للانحسار نتيجة ضعف تنافسيتها وعدم قدرتها على تحقيق ميزة تنافسية تسمح لها بحصة سوقية معتبرة.

وتستهدف الحكومة الجزائرية القطاعات ذات إمكانيات نمو عالية، وهي البتروكيماويات، والأسمدة والصلب والتعدين ومواد البناء وصناعة المواد الغذائية إضافة إلى الصناعات الواعدة في الجزائر، كصناعة المستحضرات الصيدلانية والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات¹⁵:

3-2-1- صناعة الكيمياء والمطاط والبلاستيك:

تتميز الصناعة البتروكيميائية والأسمدة بتطور سريع وتكثيف تكنولوجي وطاقوي ويد عاملة عالية التأهيل، وتعتمد في مادتها الأولية على المحروقات، وأهم منتجاتها هي البلاستيك، الأسمدة، الطلاء والدهان، المنظفات والمبيدات، وتتركز أهم المصانع في حاسي مسعود، غرداية، قسنطينة، عنابة وسكيكدة، ويشهد هذا القطاع دخول شركات أجنبية خاصة بالشراكة مع مؤسسة سوناطراك، حيث وصل الإنتاج الداخلي الخام للصناعات الكيميائية والمطاط والبلاستيك إلى 73.2 مليار دج سنة 2016، ويعزى هذا النمو في الإنتاج إلى اعتماد الحكومة في السنوات الأخيرة على برنامج يستهدف تكثيف استغلال كامل الطاقة والموارد الطبيعية التي تتمتع بها الدولة، من خلال تحسين الصناعات التحويلية للطاقة حيث تعتبر صناعة الأسمدة أحد أهم الصناعات التي يستهدفها البرنامج، وتمثل احتياطات الجزائر الضخمة من الغاز الطبيعي والبتروكيمياويات وبعض المواد الخام كالفوسفات أحد أهم مكونات صناعة البتروكيماويات، والتي يمكن استغلالها لتحقيق ميزة تنافسية واكتساح الأسواق العالمية، وتشتمل هذه الصناعات على:

— **الصناعات البتروكيمياوية:** نظرا للطلب القوي الذي تشهده الجزائر على المستويين المحلي والدولي، تسعى الحكومة لاستغلال موارد الغاز الكبيرة التي توجد في الجزائر لتطوير إنتاج البتروكيماويات، ولاسيما البلاستيك والألياف الأخرى، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الصناعات ذات هيكلية عالية لأن المنتجات البتروكيمياوية

تدخل كمدخلات في عدد كبير من القطاعات الأخرى (البلاستيك، مواد البناء، الألياف النسيجية، والسيارات وما إلى ذلك).

— **الأسمدة:** من المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على الأسمدة على المدى المتوسط نتيجة للبحث عن إنتاجية أكبر في الزراعة، ومع ذلك، فإن البلاد لديها احتياطات كبيرة من الفوسفات الموجودة في جبل العنق إلى حد كبير تحت استغلال (1.5 مليون طن / سنة، الاحتياطات من 2 مليار طن)، ومن شأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى الوطني أو الأجنبي أن تدمج بسهولة القطاع، والجمع بين استخراج الخام وتحويله إلى حمض الفوسفوريك ومن ثم استخدامه في إنتاج الأسمدة، وينطبق الشيء نفسه على استغلال ميرة الغاز المطلق لدينا للتخصص في إنتاج وتصدير اليوريا.

— **المطاط والبلاستيك:** لا تزال صناعة المطاط في الجزائر متأخرة جدا، حيث توجد شركة تصنيع واحدة لصناعة الإطارات والعجلات وهي شركة تابعة لمجمع دولي (فرع ميشلان سابقا ومجمع سيفيتال حاليا)، وشركة عمومية واحدة لتحويل المطاط ALMOULES، وثلاثة شركات خاصة تنتمي لبرنامج التطوير الأوروبي EDPME، بينما يضم قطاع البلاستيك 500 مؤسسة، منها 15 مؤسسة عمومية تابعة لمجمع البلاستيك والمطاط (ENPC) والبقية مؤسسات خاصة¹⁶.

3-2-2- صناعة مواد البناء والزجاج:

تعتبر صناعة الأسمنت ومواد البناء من الصناعات الأساسية للتنمية، ويرتبط الطلب على الأسمنت بالنمو في الاستثمارات، ويظهر هذا النشاط ضمن الفروع الواعدة لأنه ينمو ويسهم بشكل كبير في العمالة، حيث بلغ الإنتاج الداخلي الخام لصناعة مواد البناء والزجاج 101.3 مليار دج سنة 2016، وتطور بشكل ملحوظ نتيجة الطلب المتزايد للبنية التحتية لبلدنا، ومن أهم منتجات هذا الفرع:

— **الأسمنت:** تمثل مادة الأسمنت أهم مواد البناء المنتجة، وقد عرف إنتاجها نموا مستمرا منذ سنة 2002 بمعدل مليون طن سنويا بإنتاج وصل إلى 18.2 مليون طن سنة 2009، كما قدرت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 بحوالي 1.0668 مليار دولار، وهذا بفضل ارتفاع استثمارات القطاع الخاص في السنوات الأخيرة الناتجة عن زيادة الطلب المدفوع بالمشاريع الكبرى في البنية التحتية كقطاع السكن والطرق، وتوجد آفاق واسعة لتطوير القطاع خاصة في تصدير مادة الإسمنت بفضل ميزة الطاقة، وبدأ تشغيل مصنع الشركة الجزائرية للأسمنت وطاقته 2 مليون طن في السنة بمدينة المسيلة خلال 2003¹⁷.

— **الزجاج:** تحتاج صناعة الزجاج إلى توفر رمال ناعمة نقية خالية من الشوائب مثل أكاسيد الحديد والكروم لاستخدامها كخامة أساسية، وأيضا إلى توفر مصادر رخيصة للطاقة، مما يجعل الجزائر مؤهلة لتبني هذه الصناعة، إلا أن الأسواق لا تزال تزخر بالزجاج المستورد، كما يعتبر الزجاج المسطح من مواد البناء التي يزداد الطلب عليها مع نمو النشاط العمراني¹⁸.

3-2-3- الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية:

ساهم هذا القطاع سنة 2016 بحوالي 120.2 مليار دج وهو ما يمثل 12.3% من الإنتاج الصناعي خارج المحروقات، وهي صناعات تعتمد على هياكل ومعدات ضخمة، وتكثيف طاقي، إضافة إلى الإنتاج بكميات كبيرة وبنوعية عالية، وتتطلب وجود يد عاملة مؤهلة، وينضوي في إطارها عدد من الصناعات منها: صناعة السيارات والمركبات، صناعة الأنابيب المعدنية والبلاستيكية، تجميع الأجهزة الالكترونية والمنزلية وأجهزة الإعلام الآلي، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وصناعة الكوابل الكهربائية، بالإضافة إلى الصناعات المساندة للنشاط العمراني، وصناعة الطاقات المتجددة، وأهمها:

— **صناعة الحديد:** استوردت الجزائر 3.2 مليار دولار من الحديد والصلب سنة 2013 في حين في سنة 2012 استوردت 3.4 مليار دولار، وبالتالي فالجزائر بحاجة لزيادة إنتاج الحديد والصلب، ويتواجد في الجزائر حاليا مصنع شركة الحجر في عنابة، حصلت شركة أرسيلور ميتال الهندية حصة 70% من هذه المنشأة عندما تم خصصتها في عام 2001، ولكن الدولة أعادت اكتساب الأغلبية 51% حصة في أكتوبر 2013، عن طريق شركة الصلب المملوكة للدولة (SIDER) وفي 2015 تم استرجاع كامل الملكية للدولة الجزائرية، ويوظف المصنع حاليا 5000 شخص، وله القدرة على إنتاج 2 مليون طن سنويا، باستخدام خام الحديد من المناجم الجزائرية¹⁹.

وعلى العموم تستورد الجزائر 9 مليارات من الحديد ومشتقاته كل سنة، وتعكس هذه الفاتورة حجم العجز المسجل بالنسبة لتغطية الطلب الداخلي من الحديد ومشتقاته، حيث أن الكمية المستوردة تغطي 70% خاصة في ظرف تشهد الجزائر حراكا غير مسبوق في المشاريع العامة على غرار البناء والطرق والسكك الحديدية وغيرها، ويتم العمل حاليا على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج الحديد ومشتقاته من خلال اعتماد عدد هام من المشاريع الاستثمارية الهامة على غرار مركب الفولاذ ببطيوة (وهران) ومركب بلارة بجيجل، وتسعى الدولة لرفع الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الصناعية العمومية حيث أنها لا تستغل سوى 50% فقط من قدراتها الإنتاجية، عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تستغل أغلب قدراتها، وتواجه صناعة الحديد والصلب منافسة سريعة من قبل منتجات بعض دول شرق أوروبا، خصوصا رومانيا وأوكرانيا، حيث أن سعر الطن من الصلب المستورد أقل من سعر نظيره المنتج محليا، وذلك لعوامل عدة أهمها سيطرة القطاع العام على بعض المصانع، إضافة إلى تقادم تقنياتها، واستهلاك معداتها بالكامل، ويعتبر التحديث من الوسائل التي قد تزيد من تنافسية هذه الصناعة²⁰.

— **الصناعات الميكانيكية:** تدعم الصناعات الميكانيكية القطاعات الأخرى، وأهم مصانعها مصنع سيدي بلعباس للعتاد الفلاحي، الشركة الوطنية للعربات الصناعية بالروبية، مصانع السيارات، غير أنه يبقى الإنتاج في هذا القطاع ضعيفا جدا بسبب عدم الاستغلال الجيد للإمكانيات المتاحة، كما أن القطاع العمومي هو المسيطر في هذه الصناعات، وهناك آفاق كبيرة لانتعاش هذه الصناعات محليا بالنظر إلى حجم السوق.

– **الصناعات الكهربائية والإلكترونية:** تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطوير الصناعات الكهربائية والإلكترونية نظرا لحجم الطلب المحلي وذلك من خلال الابتكار وتنوع المنتجات كما تشجع الدولة تنمية الإلكترونيات المتخصصة، ومن بين فرص الاستثمار في هذا القطاع إنتاج وتصدير الكابلات الكهربائية والمكونات الإلكترونية والأجهزة المنزلية والإلكترونيات وتطوير الطاقة الشمسية ومحطات الطاقة، ولقد حذب هذا القطاع استثمار شركات دولية مثل: LG الكورية، فيليبس الهولندية، فاكس الفرنسية، المجموعة المصرية السويدي للكابلات، وإلكترونيك الإمارات.

ويمكن للصناعة الكهروتقنية الجزائرية أن تستفيد من اتفاقية الشراكة، من خلال النقل المتوقع للصناعات الأوروبية، كما يمكن للصناعة الجزائرية أن تكون شريكا للصناعات الآسيوية لتطوير قاعدة صناعية في شمال أفريقيا من أجل دخول السوق الأوروبية ببعض المنتجات أو المكونات، كما تعمل الحكومة على تشجيع صناعة الإلكترونيات المتخصصة (قطع الغيار اللازمة لتلبية الاحتياجات المحددة للسيارات والطيران ولتلبية احتياجات الصناعة العسكرية الوطنية)، وتوفير ظروف استقبال (مناطق صناعية مخصصة) إلى الاستثمارات المحلية والأجنبية في صناعات الإلكترونيات، وتطوير صناعة الألواح الشمسية ومحطات توليد الطاقة، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال²¹.

3-2-4- الصناعات الغذائية والفلاحية:

تساهم الصناعة الغذائية في الجزائر بنسبة 39.9% من الإنتاج الداخلي للصناعة خارج المحروقات، وارتفع حجم إنتاج الصناعات الغذائية من 17.4 مليار دج سنة 1990 ليلعب 389.6 مليار دج سنة 2016، ويسيطر القطاع الخاص عليها حيث انخفضت مساهمة القطاع العام إلى 13%، وهي من الصناعات المرشحة للتطور والتوسع واستقطاب المزيد من اليد العاملة، وهذا بسبب سهولة التكنولوجيا المستخدمة في القطاع، واتساع السوق المحلية، حيث أن هناك فرصا للإحلال محل الواردات خاصة مع تحسن الإنتاج الفلاحي وهو ما يساعد على نمو الصناعات الغذائية وتسويق المنتجات الفلاحية، وتمثل أهم الصناعات الغذائية في صناعات الحبوب والعجائن، صناعات الحليب ومشتقاته، صناعات الزيوت والمواد الدسمة.

يعتبر قطاع الزراعة والمواد الغذائية من أحد أكبر القطاعات الواعدة، ونظرا لعدم كفاية الاستثمار سجلت الجزائر تراجعاً في هذا القطاع، ولذلك تهدف الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والتنمية الريفية إلى الحد من اعتماد الجزائر على الواردات، ومن بين الفرص المتاحة في هذا القطاع إنتاج الحبوب والحليب واللحوم البيضاء والبطاطا وزيت الزيتون وتجهيز الفواكه والخضار وتخزين المنتجات الغذائية الباردة ومنتجات الصيد البحري، وتستثمر اليوم العديد من الشركات الأجنبية في الجزائر منها مجموعة كارجيل الأمريكية، أرلافودز الدنماركية، EIC الإماراتية، لاكتاليس الفرنسية، نستله السويسرية، صافولا السعودية، ومن المتوقع إنشاء مشروع عشر أقطاب زراعية متكاملة فضلا عن أقطاب للأغذية والزراعة بالإضافة إلى مشروع تنازل الدولة عن أراضي زراعية للقطاع الخاص²².

3-2-5- الخشب والورق والفلين:

بلغ الإنتاج الداخلي الخام لصناعة الخشب والورق والفلين 22.4 مليار دج سنة 2016، وتقوم صناعة الخشب على أحشاب أولية أو أحشاب نصف مصنعة مستوردة من الخارج، وتستوعب عدد كبيرا من العمالة، وتعتبر مجالا واسعا للقطاع الخاص للاستثمار فيها، كما أنها مكتملة لصناعة مواد البناء، ونظرا لأن السوق تزخر بالأثاث المستورد فهناك مجال واسع لزيادة الطاقة الإنتاجية لتصنيع الأثاث، حيث أن معظم الأثاث ينتجه القطاع الخاص في ورش صغيرة تفتقر إلى كثير من المؤهلات الفنية والتقنية، ويتطلب ذلك تطوير هذه الصناعة بإنشاء شركات تعمل وفق المقاييس والمعايير الدولية، وقادرة على منافسة الأثاث المستورد، وأيضا تشجيع جهود البحث والتطوير لإنتاج مواد بديلة للخشب من المواد الأولية المتوفرة بالمنطقة²³.

3-2-6- الصناعات الصيدلانية:

يقدر إجمال السوق الصيدلانية الجزائرية بـ 3.1 مليار دولار أمريكي، والسوق مقسم بين القطاع الخاص والعام، وينمو هذا السوق بمعدل 20% سنويا، وتحتل الجزائر المركز الخامس عربيا من حيث إنتاج الأدوية، حيث تبلغ قيمة إنتاجها من الأدوية 0.6 مليار دولار وهو ما يعادل 48% من إجمالي حجم الاستهلاك المحلي الدوائي بالجزائر المقدر بـ 1345 مليون دولار، وتبلغ عدد المصانع 34 مصنع، وتعاني صناعة الأدوية الجزائرية في تغطية الطلب المحلي، حيث سجلت انخفاضا في معدلات النمو، وتزايد وارداتها أكثر فأكثر، مثقلة بذلك ميزانية الدولة حيث وصلت إلى 1.6 مليار دولار، ومن أجل الحد من الاعتماد المتزايد تسعى الجزائر إلى توسيع نطاق منتجاتها وزيادة الصناعات والقطاعات في مجال الطب، والهدف هو تغطية الاحتياجات من الأدوية مع إعطاء الأولوية لتطوير الأدوية الجنيسة، وفي هذا الصدد فإنه من المتوقع فتح رأس مال الشركة المحلية الرئيسية صيدال، والتي تعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الأدوية في الجزائر، وتقيم حاليا صيدال شركات مع مجموعات دولية من أجل تطوير وإنتاج أدوية جديدة، ونجد من بين هذه الشركات هناك الفرع الفرنسي هارتمان، الأمريكي فايزر، أسترا السعودية، غلاسكو سميث كلاين بريطانيا، وهناك أيضا حاليا مشاريع أقطاب للقدرة التنافسية تغطي الصناعات الدوائية²⁴.

4- تشخيص واقع القطاع الصناعي في الجزائر:

بذلت الجزائر جهدا معتبرا في سبيل تنمية قطاعها الصناعي، إلا أن القطاع الصناعي يواجه مجموعة من المشاكل والصعوبات، ويمتلك مجموعة من نقاط القوة والضعف للصناعة في الجزائر، والتي لها تأثير على تنافسية الصناعة الجزائرية.

4-1- مشاكل وصعوبات القطاع الصناعي في الجزائر:

يعود سبب الوضعية المتردية لأداء الصناعة والتصنيع في الجزائر إلى المشاكل والصعوبات التي تراكمت لعدة سنوات، والتي يمكن عرضها على النحو التالي²⁵:

— **ضعف العلاقات التشابكية الصناعية:** تعاني معظم الصناعات من انخفاض درجة التشابك الصناعي، وما يترتب على ذلك من توجه النشاط الإنتاجي المحلي لزيادة المدخلات المستوردة، وهذا ما يؤدي إلى حرمان

الإنتاج الصناعي من فرص النمو الصناعي والتشغيل من خلال التوسع الأممي والخلفي، ويرجع الضعف الشديد لعلاقات التشابك إلى ضعف الثقة في المنتجات المحلية، وتفضيل الاعتماد على المكونات المستوردة حتى عند وجود بديل محلي؛

— **عدم الالتزام بمعايير ونظام الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية:** من المشاكل الأساسية التي تواجه الصناعة الجزائرية، عدم التزامها بالمعايير والمواصفات الدولية، وعدم التزامها التام بنظام الجودة الشاملة والمعايير البيئية التي تتطلبها الأسواق العالمية، وقد ترتب على ذلك انخفاض قدرة الصناعة الجزائرية على الدخول إلى الأسواق العالمية؛

— **ضعف القدرة التكنولوجية وعدم اكتمال نظم البحث والتطوير الداخلية:** تعتمد الميزة التنافسية بالدرجة الأولى على الابتكار والإبداع والتميز، إلا أن أغلب الصناعات الجزائرية اعتمدت في الإنتاج على حقوق المعرفة المستوردة في الشركات العالمية، وقد اتسمت أغلب الرخص الإنتاجية المستوردة بالقدم وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية العالمية، يضاف إلى ذلك انخفاض الإنفاق العام على البحث والتطوير وعدم تركيزه على احتياجات القطاع الصناعي؛

— **ضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلية:** يعود ضعف الصادرات الجزائرية إلى أن الصادرات التحويلية الجزائرية ضعيفة التكنولوجيا، حيث لم تشهد الصناعة عالية التكنولوجيا معدل نمو قويا مقارنة بالصادرات المعتمد أساسا على المواد الطبيعية.

4-2- نقاط القوة والضعف التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر:

في سياق تحليل الأنشطة الصناعية تم تشخيص نقاط القوة والضعف التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر والتي يمكن تلخيصها فيما يلي²⁶:

أ- نقاط القوة للقطاع الصناعي في الجزائر:

— تتوجه معظم الصناعة التحويلية في الجزائر إلى صناعات متنوعة نسبيا، من خلال تلبية احتياجات السوق المحلي؛

— تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة نسبة هامة من القاعدة الصناعية، وتتركز أساسا في الصناعات ذات التكنولوجيا البسيطة أو المتوسطة التعقيد، كالصناعات الغذائية؛

— تشكل صناعة مواد البناء أهم الصناعات الثقيلة الأخرى، والتي منها صناعة الإسمنت التي تمثل من بين أهم الصناعات في الجزائر، وكذلك صناعة الصلب، وتستفيد هذه الصناعات من كلفة الطاقة المنخفضة نسبيا ومن الطفرة التي يشهدها قطاع البناء والأشغال العمومية؛

— تتركز الصناعات التحويلية على الصناعات الثقيلة مثل صناعة المحركات والبتروكيماويات؛

– تتكون الصناعات التحويلية الأخرى من صناعات الكيماويات وصناعة الأسمدة وصناعات تركيب الآلات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، ولقد ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية من خلال صنع منتجات أكثر تطورا تقدما، مثل الصناعات الكهربائية والإلكترونية والميكانيكية.

ب- نقاط الضعف للقطاع الصناعي في الجزائر:

- لا تزال الصناعات تعتمد أساسا على المواد النفطية مما يعرضها لمخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية؛
- تبقى الصادرات ضعيفة وتعتمد على المحروقات، حيث تمثل الصادرات النفطية حوالي 99% من إجمالي الصادرات؛
- تتعرض الصناعات المرتبطة بالمحروقات إلى تنافسية متزايدة حيث تنتج وتصدر الدول النفطية منتجات مماثلة؛
- تتسم الصناعات المرتبطة بالنفط بقدرة محدودة على خلق فرص عمل، حيث توفر هذه الصناعات فرص عمل لحوالي 1% من القوة العاملة داخل البلد؛
- تعاني غالبية الصناعات من ضعف الاستثمار وقلة تأهيل اليد العاملة ومن نقص استعمال التكنولوجيا والطرق الحديثة لتحسين جودة المنتجات وتسويقها؛
- يشكل ضعف ديناميكية القطاع الخاص أحد المعوقات التي تعاني منها الجزائر، وذلك بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي أنجزت والتحسين في بيئة العمل.

4-3- مزايا القطاع الصناعي بالجزائر:

- للاستثمار في قطاع الصناعة بالجزائر مزايا عديدة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية²⁷:
- كلفة الطاقة المنخفضة نسبيا نتيجة توفر موارد النفط والغاز، ومشاريع استثمارية أطلقت خلال السنوات السابقة؛
- وجود سياسات حكومية لجذب الاستثمار الأجنبي؛
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي، والقرب من الأسواق العالمية، ووجود موانئ للتصدير، وشبكة طرق متطورة؛
- تكاليف منخفضة لليد العاملة، مع مرونة سوق العمل، وتوفر قوة عمل شابة، وذات تكوين؛
- حجم السوق المحلي كبير؛
- قطاعات صناعية واعدة للاستثمار؛
- وجود سياسات وبرامج حكومية لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي.

4-4- الإجراءات الواجب اتخاذها من طرف الدولة:

- وبناء على ما تقدم، يتعين على الدولة اتخاذ الإجراءات التالية، لتنمية قطاع الصناعة:
- مواصلة إستراتيجية تنويع الاقتصاد والصناعة والتخصص أكثر في صناعات ذات قيمة مضافة عالية وحسب المزايا النسبية، والتي تمكن من إحداث المزيد من مناصب العمل؛

- تأهيل اليد العاملة لمواجهة التطورات التي تشهدها الدولة، ومصاحبة استراتيجية تنويع الاقتصاد، وذلك بإصلاح منظومات التربية والتعليم، وتكوين اليد العاملة بهدف الاستجابة لحاجيات سوق العمل؛
- مواصلة سياسة تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتسريع الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية؛
- الاستفادة من العوائد النفطية قصد اعتماد استراتيجية تنويع صناعي قائم على المعرفة والتكنولوجيا المتطورة، والتركيز في هذا المجال على الأساليب الحديثة في مجال الإنتاج، مثل العناقيد الصناعية والمراكز الفنية والحاضنات التكنولوجية، وتوسيع وتطوير قاعدة الصناعات التحويلية التي تشكل المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة؛
- تحسين الهيكل الإنتاجي من خلال استراتيجية التخصيص أكثر في صناعات ذات ميزة نسبية؛
- تنمية الصناعات الواعدة مثل المكونات الإلكترونية، والصناعات المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة؛
- وضع سياسات مواتية لاحتياجات واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العنصر الأساسي لخلق فرص عمل وضمن مستقبل الصناعة بالبلد؛
- تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال لدعم القطاع الخاص واستقطاب المستثمرين الأجانب؛
- إصلاح النظام البنكي قصد تيسير تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وضع آليات ضمان خاصة، وتكثيف الشركات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ودعم تكثيف صناديق التمويل المباشر؛
- تنويع الصادرات بهدف التخفيف من الارتباط بالأسواق التقليدية؛
- إصلاح المنظومة التعليمية لتتلاءم مع متطلبات وحاجات سوق العمالة، وتوفير الشروط اللازمة للعمل.

خاتمة:

عرف الاقتصاد الجزائري وضع الحكومة إستراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي، والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، وتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، حيث تستهدف الحكومة القطاعات ذات إمكانيات نمو عالية، وهي البتروكيماويات، والأسمدة والصلب والتعدين ومواد البناء وصناعة المواد الغذائية إضافة إلى الصناعات الواعدة في الجزائر، كصناعة المستحضرات الصيدلانية والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتم التوصل للبحث إلى مجموعة نتائج أهمها:

تبنت الجزائر هذه الإستراتيجية نتيجة ضعف النسيج الصناعي الوطني، وكذا الإختلالات الهيكلية المسجلة نتيجة السياسات السابقة، وارتكزت الإستراتيجية على إعادة هيكلة فروع القطاع الصناعي وذلك لتحسين تغطية السوق المحلي، واقتحام الأسواق الجهوية والعالمية، من خلال العمل على تنمية الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي للصناعات التحويلية، وترقية واستحداث صناعات جديدة، وزيادة مناطق

الانتشار الجغرافي للصناعة، وتأهيل المؤسسات، والابتكار، وتنمية الموارد البشرية، وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، وما ميز القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر خلال السنوات الأخيرة هو أنه على الرغم من الانتعاش الذي سجلته بعض نشاطات الصناعات التحويلية، تواصل انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي، كما شهدت بعض الفروع الصناعية تحسنا ملحوظا، والتي من بينها الصناعة الغذائية التي تشكل النسبة الأكبر من الإنتاج الداخلي للصناعة خارج المحروقات في الجزائر، ويرجع ذلك لتوجه القطاع الخاص نحو الصناعات الخفيفة ذات الاستهلاك الواسع وهذا لسهولة الاستثمار والأرباح السريعة المحققة، كما حققت صناعة الحديد والصناعة الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية نتائج جيدة بسبب زيادة الطلب على هذه المنتجات في السوق، أما صناعة مواد البناء والزجاج فهي بدورها في تحسن مستمر وذلك نتيجة زيادة الطلب الذي تزامن مع توجه الجزائر نحو تشييد وتدعيم هياكل البنية التحتية، وتعتبر الجزائر هذه الفروع من الصناعات الواعدة والتي تحظى باهتمام السلطات الجزائرية ويعول عليها كثيرا في إعادة بعث القطاع الصناعي من جديد، وعلى العكس، تعاني صناعات الخشب والورق والفلين وصناعات النسيج وصنع الملابس الجاهزة وصناعات الجلود والأحذية من ركود، وهذا للمنافسة الشديدة من السلع الأجنبية في السوق الجزائرية، وهذا راجع إلى فوضى الاستيراد وفتح الأسواق للمنتجات المستوردة، وقد أدى هذا الوضع الصناعات الوطنية للانسحاب، وعلى العموم، تعاني معظم الصناعات من انخفاض درجة التشابك الصناعي، وعدم التزامها بالمعايير والمواصفات الدولية، وعدم التزامها التام بنظام الجودة الشاملة والمعايير البيئية التي تتطلبها الأسواق العالمية، وضعف القدرة التكنولوجية وعدم اكتمال نظم البحث والتطوير الداخلية، وضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلية.

ومما سبق نقدم مجموعة من الاقتراحات أهمها:

ينبغي التوجه إلى تقليل اعتماد الدولة في الناتج المحلي على المحروقات، وضرورة العمل على تنويع الاقتصاد والصناعة والصادرات، ومواصلة العمل على تنمية قطاع الصناعة وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها، وإحداث مؤسسات صناعية جديدة، والاعتماد على التكنولوجيا والإبداع، ودعم القطاع الخاص حتى يتمكن من القيام بدوره التنموي كما ينبغي، بالموازاة مع القطاع العام في مختلف الصناعات، وذلك من أجل المساهمة في تحجيم البطالة والحد من الفقر.

المراجع والهوامش:

¹ يوسف يخلف مسعود، يوسف فرج الأصفر، قانون كالدور وتقدير العلاقة بين الإنتاج الصناعي والتنمية الاقتصادية للاقتصاد

الليبي دراسة تطبيقية للفترة (1985-2013)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، شتاء ربيع 2015، ص 110.

² محمد إبراهيم سعدي الراعي، دراسة حول الصناعة التحويلية في فلسطين، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، فلسطين،

2003، ص 10.

- ³ حوسين مصباح العلام، مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعة، مجلة الدراسات البيئية، مصر، عدد 11 (3)، 2010، ص121.
- ⁴ فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر دراسة نظرية، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص164.
- ⁵ حوسين مصباح العلام، مرجع سابق، ص121.
- ⁶ عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، ط1، دار حافظ للنشر، عمان الأردن، 2000، ص212.
- ⁷ مدني جميلة، استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية مع الإشارة إلى الواقع والآفاق بالجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص77.
- ⁸ واضح فواز، استراتيجية المؤسسة الاقتصادية بين هيكل الصناعة والأداء حالة صناعة خدمة الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016، ص10.
- ⁹ مدني جميلة، مرجع سابق، ص95.
- ¹⁰ عرب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، 23 أفريل 2012، جامعة مستغانم، الجزائر، ص150.
- ¹¹ بيش أحمد، إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012، ص278.
- ¹² قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، عدد5، ص96.
- ¹³ ناجي بن حسين، دراسة لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص307.
- ¹⁴ الموقع الإلكتروني على شبكة الانترنت، وزارة الصناعة والمناجم <http://www.mdipi.gov.dz> ، بتاريخ 2018/01/09.
- ¹⁵ Ministère de L'industrie et de la Promotion des investissements, Stratégie et politiques de relance et de developpement industriels synthese, Algérie, P16.
- ¹⁶ إسحاق خرشي، استراتيجية إعادة التركيز لتحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات الصناعية ضمن هيكل الصناعة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2015، ص186.
- ¹⁷ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003، ص16.
- ¹⁸ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2006، ص75.
- ¹⁹ صندوق النقد العربي، إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبيئية، 2015، ص82.
- ²⁰ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000، ص101.
- ²¹ إلهام أيت اممر بن عجال، آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016-2017، ص250.
- ²² أبحري سفيان، الشراكة الأورومغاربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012-2013، ص209.

- ²³ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000، ص98.
- ²⁴ وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة، الكتاب الأبيض للحكومة، 2007، ص155.
- ²⁵ مسعودي محمد، تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر واقع وحلول، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الأول، ص82.
- ²⁶ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي 2008، ص6.
- ²⁷ UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement, Algérie, 2004, P67.

قائمة المراجع:

- أبحري سفيان، الشراكة الأورومغاربية وآثارها على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في منطقة المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012-2013.
- إسحاق خرشي، استراتيجية إعادة التركيز لتحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات الصناعية ضمن هيكل الصناعة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، 2015.
- إلهام أيت اعمر بن عجال، آليات تشجيع الصادرات خارج المحروقات واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016-2017..
- بيرش أحمد، إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.
- حوسين مصباح العلام، مستقبل التنمية الصناعية العربية في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالصناعة، مجلة الدراسات البيئية، مصر، عدد 11 (3)، 2010.
- الديوان الوطني للإحصاء، فصل 14، المحاسبة الوطنية.
- صندوق النقد العربي، إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبيئية، 2015.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2000، 2001، 2002، 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.
- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، ط1، دار حافظ للنشر، عمان الأردن، 2000.
- عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجية الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، 23 أبريل 2012، جامعة مستغانم، الجزائر.
- فكرون السعيد، استراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية حالة الجزائر دراسة نظرية، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.
- قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، عدد5.
- محمد إبراهيم سعدي الراعي، دراسة حول الصناعة التحويلية في فلسطين، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، فلسطين، 2003.
- مدي جميلة، استراتيجية التنمية الصناعية الجديدة في ظل العولمة الاقتصادية مع الإشارة إلى الواقع والآفاق بالجزائر2000-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013-2014..
- مسعودي محمد، تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر واقع وحلول، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الأول.

- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي 2008، 2009، 2010.
- ناجي بن حسين، دراسة لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007.
- واضح فواز، استراتيجية المؤسسة الاقتصادية بين هيكل الصناعة والأداء حالة صناعة خدمة الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
- وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، إستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة، الكتاب الأبيض للحكومة، 2007.
- يوسف يخلف مسعود، يوسف فرج الأصفر، قانون كالدور وتقدير العلاقة بين الإنتاج الصناعي والتنمية الاقتصادية للاقتصاد - الليبي دراسة تطبيقية للفترة (1985-2013)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70، شتاء ربيع 2015.
- الموقع الإلكتروني على شبكة الانترنت، وزارة الصناعة والمناجم <http://www.mdipi.gov.dz> ، بتاريخ 2018/01/09.
- Ministere de L'industrie et de la Promotion des investissements, Stratégie et politiques de relance et de developpement industriels synthese, Algérie.
- .ONS, Les comptes économiques en volume de 2011 à 2016, N°787.
- UNCTAD, Examen de la politique de l'investissement, Algérie, 2004.